

# بحث مقارن موضوعه الدولة الإسلامية وسلطانها التشريعية

دراسة لإظهار ما ينبغي أن يكون عليه أمر الدولة وسلطانها التشريعية  
في الإسلام مع معالجة للواقع المعاصر

الدكتور حسن صبحي أحمد عبد اللطيف  
الأستاذ بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية  
بجامعة الإسكندرية والكليات سابقاً

الناشر  
مؤسسة نيل للطباعة  
للطباعة والنشر والتوزيع  
٢٩٤٧٤٥ الإسكندرية



# بحث مقارن

موضوعه

## الدولة الإسلامية وسلطانها التشريعية

دراسة لإظهار ما ينبغي أن يكون عليه أمر الدولة وسلطانها التشريعية  
في الإسلام مع معالجة للواقع المعاصر

الكتور حسن صبحي أحمد عبد اللطيف  
الأستاذ بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية  
بجامعة الإسكندرية والمكينة

المناشر  
المكتبة المطبوعة  
للطباعة والنشر والتوزيع  
١٩٨٧ ١٩٨٨





# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة

فأما بعد :

الشرعة الإسلامية أتت من لدن الله سبحانه وتعالى ، لتهدى الإنسان إلى  
العالم القويمة ، وتذلل له مشاكل حياته ، وقد فهم علماء المسلمين الأولون ، أهداف  
شريعتهم ، فاسبغوا مبادئها على شتى ضروب الحياة .  
لذلك .

فن الخطأ البين ، ما يروجه البعض ، من أن علماء المسلمين السابقين ، لم  
يعرضوا ، أثناء بحوثهم للسياسة ، مما جعل الفكر السياسي الإسلامى — على  
حد تعبيرهم — لا يزال طفلاً يعبوا ، وأن نظام الحكم الإسلامى ، فى شتى مجالاته  
لم يحفظ بشئ من الدرس لديهم .

إذ أن علماء المسلمين فى الواقع ، قد بحثوا فى السياسة ، وأشأوا نظريات  
كاملة ، فى مجالها ، وأنهم تناولوا دراسة نظام الحكم الإسلامى ، غير أن بحوثهم  
غالباً ما حملت أسماء وعناوين ، لا تكشف فى هذا العصر ، عن مضمون مائحتها ،  
وقد تراها مشورة فى بطون ، كتب عدة علوم ، فى مباحث علوم الفقه ، والتوحيد  
والفلسفة ، والتاريخ ، والآداب ، وفى تفاسير القرآن الكريم ، وشروح  
الأحاديث النبوية .

بل وفى كتب خاصة ، بأبحاث هذا الموضوع ، فى إسهاب وشمول ، كما فى  
كتاب الأحكام السلطانية ، لأبى الحسن على الماوردى ، المتوفى سنة ( ٤٠٠ هـ ) هجرية  
( ١٠٥٨ ) ميلادية ، وكتاب الأحكام السلطانية ، للقاضى أبى يعلى محمد بن الحسين  
الأنبارى الخبيل المتوفى سنة ( ٤٥٨ هـ ) هجرية ، ( ١٠٦٦ ) ميلادية ، وكتاب التفرغى

في الآداب السلطانية ، الفقيه ابن طباطبا ، الذي انتهى من تأليفه سنة ( ٧٠١ ) هجرية . كذلك من كتبوا في هذا الموضوع ، العلامة عبد الرحمن بن خلدون ، المتوفى سنة ( ٨٠٨ ) هجرية في كتابه المعروف بالمقدمة <sup>(١)</sup> .

كما توجد طائفة من العلماء ، لهم أبحاث خاصة ، في جانب ، من جوانب هذا الموضوع أوله صلة به ، أمثال أبي عمر الكندي المتوفى سنة ( ٢٥٠ ) هجرية ( ٩٦١ ) ميلادية ، وابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ( ٨٥٣ ) هجرية ، ( ١٤٤٠ ) ميلادية ، وقد كتبوا في القضاء .

وأمثال الجهشيارى المتوفى سنة ( ٣٣١ ) هجرية ( ٩٤٢ ) ميلادية ، وابن منجب الصيرفي المتوفى سنة ( ٥٤٢ ) هجرية ( ١١٤٧ ) ميلادية ، وقد كتبوا في الوزراء .

وأمثال أبي يوسف تلميذ أبي حنيفة ، المتوفى سنة ( ١٩٢ ) هجرية ، ( ٨٠٧ ) ميلادية ، وقدامة بن جعفر المتوفى سنة ( ٣٣٧ ) هجرية ( ٨٥٠ ) ميلادية ، وقد كتبوا في نظم المالية .

وأمثال ابن قتيبة وقد توفى سنة ( ٣٤١ ) هجرية ، والفلقشندى المتوفى سنة ( ٨٢١ ) هجرية ، وجلال الدين السيوطى المتوفى سنة ( ٩١١ ) هجرية ، وقد كتبوا في الخلافة .

وهذه الكتابات وغيرها — في مجموعها — وإن غلب على بعضها ، طابع معين ، وإتجه وجهة خاصة ، فإنها في الواقع ، تكون ثروة فقية عظيمة ، جذيرة بالعناية والبحث والتقييم ، إذ هي تضاهي ما أنتجت أوربا ، في بعض عصورها الزاهية ، بل إن من بين هذه النظريات ، ما لم تصل أوربا إلى معرفته ، إلا بعد أن قطعت شوطا طويلا ، في طريق التطور ، وما يمكن أن يوصف ، بأنه يعبر عن أسس المبادئ السياسية ، التي وصلت إليها الإنسانية <sup>(٢)</sup> .

(١) راجع المقدمة ص ١٥٦ . و ١٠٠ بعدها .

(٢) النظريات السياسية الإسلامية للدكتور ضياء الدين الرئيس ص ٨٠

وفي هذا البحث ، سنتناول جانباً هاماً ، من جوانب نظام الحكم في الإسلام ، وهو الدولة ، وسلطانها التشريعية ، معتمدين بالأصالة ، على نصوص القرآن الكريم ، والسنة النبوية ، ثم عمل المسلمين ، حتى نهاية عصر الخلفاء الراشدين ، إذ هي الحقبة ، التي لا خلاف على أنها تمثل المناخ الإسلامي بصورة الحقيقة ، ثم نعالج الأوضاع المعاصرة مهتدين لذلك بالأسلوب الإسلامي ، هدانا الله إلى سواء السبيل .

الدكتور / حسن صبحي أحمد





# مَوْضُوعَاتُ الْبَحْثِ

سنسير في دراستنا لهذا البحث وفق الخطوات التالية :

تمهيد في بيان المقصود بنظام الحكم في الإسلام ، والدولة الإسلامية .

ثم نقسم البحث إلى فصلين:

الفصل الأول في : الدولة في الإسلام ، ويتناول المباحث التالية :

المبحث الأول : الإسلام دين ودولة .

المبحث الثاني : رئاسة الدولة .

المبحث الثالث : السيادة في الدولة .

الفصل الثاني في : السلطة التشريعية في الإسلام ، ويتناول المباحث التالية :

المبحث الأول : السلطة التشريعية في عصر الرسول صلى الله

عليه وسلم .

المبحث الثاني : السلطة التشريعية في عصر الخلفاء الراشدين



# تمهيد

لا بد في مستهل دراستنا ، من أن نبين المعنى المقصود ، من نظام الحكم في الإسلام ، والمعنى المقصود من تعبير الدولة الإسلامية .

## المقصود بنظام الحكم في الإسلام:

وبقصد به مجموعة الأصول والمبادئ الكلية ، التي أمر بها القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ، في مجال تنظيم شئون الحكم .

وهي الأصول والمبادئ ، التي جلاها عصر الخلفاء الراشدين ، عند التطبيق ، حيث كانوا آمناء في تطبيقها تطبيقاً مستقيماً ، يتفق والأهداف ، التي يراد من الإسلام إلى تحقيقها .

ولا يضر هذه الأصول والمبادئ . إنحراف بعض حكام المسلمين عنها ، بعد ذلك ، بصورة واسعة حيناً ، وضيقة أحياناً ، فإن الإنحراف عن المبدأ أثناء التطبيق ، لا يضر بذات المبدأ ، وإنما يكشف من طبقه ، ويظهر سوء صنيعه .

و مع هذا فإن الأمر قد التبس على بعض من تعرضوا لدراسة هذا الموضوع خلطوا بين الأصول والتطبيق ، واستقوا مبادئ الحكم الإسلامي ، من التطبيق المتحرف ، لبعض الحكام ، لجاءت دراستهم بعيدة عن نظام الإسلام .

## المقصود بالدولة في الإسلام :

تعرف الدولة ، بتعريفات متعددة ، لدى علماء القانون الدستوري ، والدولي العام يختار منها هذا التعريف فهي ( جماعة من بني الإنسان ، تقيم على الدوام ، في إقليم معين ، ولها حاكم ، ونظام يخضع لها ، وشخصية معنوية ، واستقلال سياسي ) .

فالأركان التي يتحقق بها وجود الدولة هي :

- ( أ ) مجموعة من الأفراد .
- ( ب ) بقعة معينة من الأرض .
- ( ج ) شخصية معنوية لهذه الجماعة يمثلها الحاكم .
- ( د ) نظام معين تخضع له الجماعة .
- ( هـ ) إستقلال سياسي ، بحيث تكون هذه المجموعة ، قائمة بذاتها ، لا تابعة لدولة أخرى .

وإذا كانت هذه هي أركان الدولة ، فإن الإسلام يكون قد عرف الدولة ، بعد هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه إلى المدينة ، حيث وجد الشعب المسكون من المهاجرين والأنصار ، والأرض وهي المدينة ، والحاكم وهو الرسول عليه الصلاة والسلام ، والنظام وهي التعاليم الإسلامية ، التي كان أفراد المسلمين يخضعون لها ، والرسول عليه الصلاة والسلام ، خضوعاً تاماً ، والاستقلال السياسي حيث أصبح المسلمون لهم كيان خاص بهم ، مستقل عن غيرهم ، ليس تابعاً لأي جماعة أخرى ، بل مناهض لجميع القوى الموجدة ، في ذلك الحين .

وما يدل على أن الإسلام قد عرف الدولة ، منذ ذلك الحين ، ما يظفر في كثير من نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية ، من بيان ، " الرئيس الدولة والرعية " من واجبات وحقوق ، وما فيهما من تشريعات تظم العلاقة ، بين الطرفين .

إذن باستقرار الرسول صلى الله عليه وسلم بالمدينة ، وإتخاذها وطناً دائماً للمسلمين ، يكون قد تم للمسلمين ، إقامة دولة لهم ، لها جميع الأركان والمقومات بالمعنى القانوني للدولة ، دولة لها جاكها ، الذي يخضع له جميع أفراد المسلمين ، على اختلاف طبقاتهم وأجناسهم .

والجوار هذا الكيان المادي ، فإن الدولة الإسلامية لها كيان روحي ، حيث يؤمن أفرادها بحجاب العبادة في الدين الإسلامي ، ويخضعون لمعالجته .



فهي دولة ذات كيان مزدوج ، أحدهما مادي ، والآخر روحي والجانب  
الروحي ؛ هو الذي يهيمن على الجانب المادي ، ويوجهه في جميع عناصره ، وكل  
أصاليه .

وهذه الخاصية ، هي التي تميز نظام الحكم الإسلامي ، عن غيره من الأنظمة  
الأخرى ، نظراً لأن آثار هذا الازدواج ، تمتد إلى جميع أجهزة الدولة ، وإلى كل  
لينة من ليناتها .

• • •

فالإسلام ليس ديناً مجرداً ، يهتم بجانب العقيدة فقط ، وإنما هو دين ودولة .



# الفصل الأول

## الدولة في الإسلام



# المبحث الأول

في

الإسلام دين ودولة

---

وبشمل مطلبين :

## المطلب الأول

في تحقيق أن الإسلام دين ودولة

---

الاتجاه السائد الذي أقره الباحثون ، أن الإسلام دين ودولة ، وإلى جواره ، وجد رأى آخر ، اتجه إلى المادة بأن الإسلام دين فقط ، وهذا يجعلنا نعرض الرأيين ، بأدلتهم ، مع مناقشة يستوجب المناقشة منها :

### الرأى الأول — الإسلام دين فقط :

ظهرت فكرة أن الإسلام دين فقط حديثا ، حيث نادى أصحابها ، بأن تعاليم الإسلام قاصرة ، على جانب البادات ، من صلاة وصوم وزكاة وحج وصدقة وتسييح وتحميد لله وكل ما يؤدي إلى إنعاش الروحانيات وتقوية الأمة بالله ، أما الجانب الدنيوي ، وما يتبع ذلك ، من العمل على إنشاء دولة ، وحكومة لهذه الدولة ، فلا شأن للإسلام بهذا .

ولقد زوج لهذه الفكرة بعض المنتسقين<sup>(١)</sup> وهذا ليس غريبا عليهم ، حيث عداؤهم للإسلام معروف ، ولكن الغريب ، أن يستق الفلاح من هذه

---

(١) منهم الأستاذ ويلز في كتابه ، موجز في تاريخ العالم .

المسكرة ، أفراد من المسلمين ، ومن يفترض أن لهم دراية ، بأحكام الشريعة الإسلامية ، وعلم بتاريخ الإسلام .

وأول من قام بجهود واسعة ، في هذا المضمار ، الأستاذ علي عبد الرازق ، الذي كتب مؤلفاً في عام ١٩٢٥ ، ضمنه رأيه ، والأدلة التي اعتمد عليها ، وسماه الإسلام وأصول الحكم ، وكان يومئذ قاضياً بالمحاكم الشرعية بمصر ، وقد عين فيما بعد وزيراً للأوقاف .

وتابعه في ذلك الأستاذ خالد محمد خالد ، في مؤلف له بعنوان « من هنا نبدأ » ، وهو خريج كلية الشريعة بالازهر الشريف ويعمل بالصحافة ، ولجان التراث الأدبي في مصر .

ولقد رد على الكاتب الأول ، نخبة من أجلة العلماء ، منهم فضيلة الأستاذ الأكبر محمد الحضر حسين ، شيخ الجامع الأزهر ، في مؤلفه : نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم ، وقد قام بتأليفه ، في عام ١٩٢٥ ، وكان يومئذ مدرساً بجامعة الزيتونة بتونس ، ومنهم فضيلة الأستاذ محمد نجيب المطيعي في مؤلفه : حقيقة الإسلام وأصول الحكم . وكان يومئذ مفتي الديار المصرية . ومنهم أيضاً فضيلة الأستاذ السيد محمد الطاهر بن عاشور في مؤلفه نقد علمي لكتاب الإسلام وأصول الحكم ، وكان يومئذ مفتي المذهب المالكي بتونس .

ورد على الكاتب الثاني ، فضيلة الأستاذ محمد النزالي ، في مؤلفه : من هنا نعلم .

### عرض هذا الرأي :

يقول الأستاذ علي عبد الرازق ، في تصويره ، لهذا الرأي ، أن محمدًا عليه الصلاة والسلام ما كان إلا رسولاً لدعوة دينية خالصة للدين ، لا تشوبها نزعة ملك ، ولا ديمومة لدولة (١) (وأن الإسلام وحدة دينية ، والنبى صلى الله عليه وسلم ،

---

(١) راجع الإسلام وأصول الحكم ص ٦٤ وما بعدها .

دعا إلى تلك الوحدة ، وأتمها بالفعل قبل وفاته ، وفي سبيل هذه الوحدة الإسلامية ، ناضل عليه السلام بلسانه وبنانه ، وجاءه نصر الله والفتح (١) . ويقول : ( أن الرسالة لذاتها ، تستلزم للرسول نوعاً من الزعامة ، في قومه ، والسلطان عليهم ، ولكن ذلك ، ليس في شيء من زعامة الملوك ، وسلطانهم على رعيتهم ، فلا تختلط بين زعامة الرسالة ، وزعامة الملك ) (٢) .

ويقول : ( أن كل ما جاء به الاسلام ، فإنما هو شرع ديني خالص لله تعالى ، وسيان أن يكون منه للبشر مصلحة مدنية ، أولاً ، فذلك ما لا ينظر الشرع السماوي إليه ، ولا ينظر إليه الرسول ) (٣) .

ويقول معلقاً على حكم المسلمين ، بواسطة حاكم منهم : ( ذلك من أغراض الدنيا ، والدنيا من أولها ، وآخرها ، وجميع ما فيها ، من أغراض وظايات ، أهون عند الله تعالى ، من أن يقيم على تدبيرها ، غير ماركب فينا من عقول ، وحجباننا من عواطف وشهوات ، هي أهون عند الله تعالى ، من أن يبعث لها رسولا ، وأهون عند رسل الله من أن يشغلوا بها ، وينصبوا لتدبيرها ) (٤) .

ويقول : ( كم قل شأنه من رسل ، لم يكونوا ملوكاً .... ولقد كان عيسى ابن مريم عليه السلام ، رسول الدعوة المسيحية وزعيم المسيحيين ، وكان مع هذا يدعو إلى الاذعان لقيصر ، وهو الذي أرسل ، بين أتباعه ، تلك الكلمة الباطنة ، أعطوا ما لقيصر لقيصر ، وما لله لله ) (٥) .

ويقول الأستاذ خالد : ( لقد كان الرسول عليه السلام ، يحس إحساساً واضحاً بمهمته ويعرفها حق المعرفة ، وهي أنه هاد وبشير ، وليس رئيس حكومة .

---

( ١ ، ٢ ) راجع الاسلام وأصول الحكم ص ٦٤ وما بعدها .

( ٣ ) نفس المرجع ص ٨٥ .

( ٤ ) نفس المرجع ص ٧٨ وما بعدها .

( ٥ ) نفس المرجع ص ٤١ .

عرضوا عليه يوما ، أن يجعلوا له مثل ما للإبطرة والحكام ، ففزع وقال: لست كأحدكم ، إنما أنا راحة مهداة ، ودخل عليه عمر ، ذات يوم ، فوجده مضطجعا على حصير ، قد أثر في جنبه ، فقال له : أفلا تتخذ لك فراشا وطيشا لنا ، يا رسول الله ؟ فأجابه الرسول : مهلا يا عمر ، انظنها كسروية إنها نبوة لأمك (١) .

### أدلة هذا الرأي ومناقشتها :

استدل أصحاب هذا الرأي بعدة أدلة :

فمن القرآن الكريم :

( أ ) استدلوأ بقوله تعالى :

( فذكر إنما أنت مذكر لست عليهم بمسيطر )

حيث يقال أن الآية تبين وظيفة الرسول ، وهو أنه مذكر للناس فقط ، يهديهم إلى خيرهم ، عن طريق الارشاد والتذكير ، وليس له حق السيطرة عليهم ، والحاكم لا تتوقف وظيفته عند حد تذكير أتباعه ، إذ لابد له من السيطرة عليهم .

( ب ) وقول الله تعالى :

( وما أرسلناك عليهم وكيلا إن عليك إلا البلاغ )

حيث يقال إن الآية تلزم الرسول صلى الله عليه وسلم ، بتبليغ تعاليم الرسالة فقط إلى الناس ، دون أن يكون وكيلا عليهم ، ونفي وكالة عنهم ، يقتضي نفي حكمه لهم .

( ج ) وقوله تعالى :

( وما أرسلناك إلا مبشرا ونذيرا ) .



حيث يقال إن الآية قد أفادت أن الرسول عليه الصلاة والسلام ، مبشر  
للطائعين ونذير للعصاة ، وقد عبرت الآية عن ذلك ، بأسلوب الحصر ، الذى ينفى  
عنه الأوصاف الأخرى ، ومنها الملك والسلطان .

( د ) وقوله تعالى :

( من يطع الرسول فقد أطاع الله ومن تولى فما أرسلناك عامم حفيظا )  
فالآية تخاطب الرسول صلى الله عليه وسلم ، وتذكّره بأنه لا سلطان له على  
من عصاه ، ولو كان حاكما ، لأمتد سلطانه ، إلى عقاب من يعصونه .

### المناقشة :

أولا : من المعلوم أن هذه الآيات — فيما عدا الآية الأخيرة — نزلت في  
مكة ، وقد كان المسلمون فيها مستضعفين ، ليس لهم بها شوكة ، وبناء الدولة  
الإسلامية ، بدأ في المدينة ، بعد هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم ،  
وأصحابه إليها .

فالواجب نعتم على الباحث ، أن يفهم الآيات ، ويعرضها على ضوء الملابسات ،  
التي أحاطت بأسباب نزولها ، ولما كانت هذه الآيات ، قد نزلت بمكة ، وكان  
الرسول عليه الصلاة والسلام ، يعانى من أذى المشركين له ، ولاتباعه ، فلقد  
كان هدفها ، تمواساة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وتطمين خاطره ، ببيان وظيفته  
في هذه الفترة — أى قبل تكوين الدولة — وأنها مجرد الإبلاغ والتذكير ،  
ويكفيه القيام بهذا العمل ، دون انتظار ، لإذعان من باغ وذكّر ، وأنه ليس  
مستولا عن المعاندين ، إذ لا سلطان له عليهم .

أما الآية الأخيرة ، وهى قول الله تعالى : ( من يطع الرسول فقد أطاع الله  
ومن تولى فما أرسلناك عليهم حفيظا ) فهى وإن كانت مدنية ، فى نزولها ، إلا  
أنه يوجد احتمال كبير يرجح أنها نزلت ، قبل تأسيس الدولة الإسلامية ، فيما  
بين الهجرة إلى المدينة وفرض الجهاد ، ومعلوم أن الجهاد ، قد فرض ، عام

من الهجرة إلى المدينة ، يقول ابن جرير الطبري ، عند تفسيره لهذه الآية : (نزلت هذه الآية ، فيما ذكر ، قبل أن يؤمر بالجهاد) (١) .

ثانيا : تشترك الآيات الثلاث الأولى في أنها نزلت في حق المشركين عن تولوا عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، ورفضوا الإذعان له عند تبليغ الدعوة ، وهؤلاء لاساطان له عليهم ، إذ أن الحاكم تقتصر هيمنته على أتباعه .

وآية المدينة نزلت في حق المنافقين . الذين يظهرون الإسلام ، ويضمرون الكفر ، وفيها يبين الله لرسوله ، عليه الصلاة والسلام ، أنه ليس مطالباً بإدراك مقاصد أعمالهم ومخارقاتهم عليها ، نظراً لحفاها في قلوبهم ، وأن الله تعالى هو الذي سيجازيهم عليها .

ومن السنة النبوية الشريفة :

استدلوا بالحديثين الآتين :

( ١ ) ما روى أن رجلاً دخل على الرسول صلى الله عليه وسلم فأصابته رعدة فهدأته ، وأدرك الرسول عليه الصلاة والسلام ذلك ، فطمأنه ، وقال له : ( هون على نفسك ، فإنني است بملك ، ولا جبار ، وإنما أنا ابن امرأة من قريش تأكل القديد بمكة ) .

ففي هذا الحديث ينمى الرسول صلى الله عليه وسلم ، عن نفسه وصف الملك والجبار ، ويبين أنه شخص عادي ، كسائر أبناء قريش ، أي أنه ينمى عن نفسه وصف الحاكم .

المنافشة :

أما في هذا الحديث يكشف عن تواضع الرسول صلى الله عليه وسلم ، وهو مدعى من روع رجل ، مليء رعباً ، عند لقائه ، فهو ينمى عن نفسه أوصاف

الجبروت التي تحدث الرهبة فكأنه يقول له : لست من الملوك الظالمين والجبارة ، الذين يخشى الناس لقاءهم .

وحق لو صرفنا الحديث إلى معناه الظاهر ، وهو نفى صفة الملك العادية ، فإن هذا لا يضر ، إذ ما من مسلم يدعى أن الرسول عليه السلام كان ملكا ، ولا جال هذا بخاطر الرسول صلى الله عليه وسلم ، يوما ، ما نظرا لما يحيط بالملك عادة من مظاهر الابهة والهيبة ، وما في طيعة الملك ، من إقرار نظام الوراثة ، وهو ما يبعد كل البعد عن التنكير الإسلامى .

( ب ) ما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، مر بقوم بالمدينة ، وهم يؤبرون نخلمهم ، فقال لهم : لولم تفعلوا لصالح ، فتركوه ، فلم يثمر ، الا شيئا ، ثم مر بهم ، بعد ذلك فسألهم : ما انتم بكم ؟ فلما علم منهم ما حدث ، قال لهم : ( انتم أعلم بشئون دنياكم ) .

ففى هذا الحديث ، ما يفيد أن الرسول صلى الله عليه وسلم ، مثله مثل سائر البشر ، فيما يتعلق بالامور الدنيوية ، بل إن الرسول ليصرح فيه ، بأن الأفراد العاديين أدلم منه بشئون الدنيا ، ومعنى هذا أن الرسول صلى الله عليه وسلم ، لا شأن له بالجانب الدنيوى ، ومنه نظام الحكم ، وأنه صاحب رسالة دينية بحتة .

### المنافعة :

هذا الحديث يتناول وسيلة المحافظة على غزارة ثمار الدخول ، وهو من الأمور التي نتوقف على التجربة الشخصية للزراع ، والتي يتناولها بعضهم عن بعض ، ويتداولها بعضهم مع بعض ، ولا يستطيع أحد أن يقول : أن هذه الأمور من وظائف الرسول ، فلم يرسل الرسول لينظم الناس ، متى يحرقون أرضهم ، ويزرعون غاصيلهم ، ويسقونها ، ولا متى يحصدونها ، كذلك لم يرسل الرسول : ليعين الناس كيفية المحافظة على الزرع ، وعلى ثماره بالتأبير ، أو بغيره ، وقل مثل هذا فى الصناعات والتجارات وغيرها ، ولا يتصور بهال أن يكون من هذا القليل نظام الحكم وقواعده ، وبخاصة فى أصوله الدائمة .

ومن الأدلة العقلية :

استدلوا بالأدلة الآتية :

(أ) لو كان الرسول صلى الله عليه وسلم ، يعمل على إنشاء دولة وأن هذا من مهام وظيفته كرسول لله الى الناس ، لبين لهم ، من يتولى أمر هذه الدولة من بعده ، ولما كان ( يترك أمر تلك الدولة ، قهرا على المسلمين ، ليرجعوا مريضا من بعده حيارى ، يضرب بعضهم رقاب بعض ) (١) .

المنافسة :

أولا : لا صحة لما قاله المؤلف ، من هودة المسلمين ، مريضا الى ضرب أعناق بعضهم ، عقب وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم ، بسبب الخلافة ، بل الذى حدث لم يخرج عن اجتماع ، فى سقيفة بنى ساعدة ، جرت فيه بعض المناقشات بين الأنصار والمهاجرين ، ثم اتفق الجميع ، على اختيار أبى بكر رضى الله عنه خليفة للمسلمين ، بل لقد نجح المسلمون فى مساوكة أنماط متنوعة ، لا اختيار حاكمهم طوال عهد الخلفاء الراشدين .

ثانيا : نعم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم - وهذا ثابت من الوجهة التاريخية - لم يبين هذا الأمر بوضوح فلم يعين من يخلفه ، ولم يبين الطريقة التى يتقل بها الاستخلاف ولم يحدد معظم الشروط ، التى ينبغى أن تتوفر فى الحاكم ، وغير ذلك من التفاصيل ، وإنما اقتصر بيانه على ذكر القواعد العامة لهذا الأمر ، واكتفى بما قرر من مثل عليا ، بأقواله وأفعاله .

محاولات لتبرير مرقف الرسول :

وقد حاول بعض الباحثين ، أن يجد تعليلا لهذا .

أ - فاتجه البعض الى النول ، بأن مرضه فى أيامه الأخيرة ، هو الذى منعه من ذلك . وهو تبرير ضعيف إذ ما المانع من بيان هذا الأمر قبل مرضه عليه



الإسلام ، وطوال العنين العديدة المأبغة عليه وهل كاذب المرخص من الشدة ، بحيث جملة ، غير قادر على الكلام مع من حوله .

(ب) ويرى الأستاذ أنولد أن سبب ذلك ، يعود إلى تقييد النبي صلى الله عليه وسلم ، بالتقاليد العربية ، التي كانت متبعة في عصره ، ومنها - حسب زعمه ترك القبيلة حرة ، لتختار رئيسها .

وهذا تبرير باطل ، لأن التقاليد العربية ، لم تقتصر في هذا الأمر على تقاليد واحد ، يلزم به جمع العرب ، بل وجدت تقاليد عديدة ، وقد وجد من بينها النظام الوراثي ، في رئاسة القبيلة ، كما عرفوا ترك الأمور ، على طبيعتها ، بدون تدبير سابق .

ولأن المجتمع الإسلامي ، قام على أساس الرابطة الدينية ، لا القبلية ، ولهذا تجاوز الإسلام التنظيم القبلي واهتم بإرساء قواعد مجتمع سياسي على أسس مغايرة والسبب الحقيقي في ترك الرسول صلى الله عليه وسلم لهذا الأمر الذي يمكن أن يقام عليه الدليل العقل ، ويتردد مع ما عرف وثبت عن الإسلام ، واتجاهه في تشريعاته وأنظمت ، هو وجود حكمة تشريعية لها آثار بعيدة ، من عدم تحديد هذا الأمر ، وهي عدم تقييد الجماعة ، بقوانين جامدة ، قد لا تتفق مع التطورات التي تحدث في المجتمع ، ولا تلائم الظروف والأحوال ، فال من الصفات الظاهرة التي حرص عليها المشرع ، أن تظل القوانين الإسلامية مرنة ، حتى يتيح فرصة الخلق والابتكار ، فتستطيع الجماعة أن تشكل نظامها وأوضاعها ، بما يتفق والمصالح المتجددة ، وهذه إحدى المميزات التي برزت في التشريع الإسلامي ، وعالجت الجوانب الدنيوية ، والتشريع السياسي فيه ، لم يخرج عن هذه القاعدة فترك هذا الأمر دون تحديد ، هو في ذاته اعتراف بالرأي العام للجماعة ، الذي يظن عليه الآن إرادة الأمة (١) .

(ب) معقول أن يؤخذ العالم كله ، بدين واحد ، وأن تنظم البشرية كلها

وحدة دينية، فأما أخذ العالم كله بحكومة واحدة ، وجمعه تحت وحدة سياسية مشتركة ، فذلك ما يوشك أن يكون خارجاً عن طبيعة البشر (١) . وضمني الكاتب ، أن جمع البشرية كلها تحت دين واحد ، أمر مقبول ، أما جمعها تحت حكومة واحدة ، فذلك مستحيل والاسلام دين عام موجه الى الناس جميعاً ، فكيف يهدف الى تحقيق ما هو مستحيل .

### الناقشة :

قد يكون هذا الدليل مقبولاً ، لو أن السلام دعا ، أو يدعو الى انفراد حكومة واحدة بحكم العالم ، أما وأنه لم يمهّد ذلك من الإسلام ، ولم يقل به فقهاء المسلمين ، فهذا ما يجعل الدليل مردود على صاحبه ، اذ هو من محض خياله .

وعنوم رسالة الإسلام ، تكون بمخاطبة جميع الناس بالايان بمعتقدات الاسلام ، ونطيق عباداته بين الممارين ، والاخذ بالاصول العامة في المعاملات التي منها إقامة دولة اسلامية ، واختيار حاكم لها ، أما في الفروع ، فيجرى فيها مراعاة الزمان والمكان وتنحكم عادات الناس ، ومنها قنن كبير مما يتصل بشئون الحكم والسياسة .

(ح) هناك تعارض بين مفهوم الدين ومفهوم الدولة ، فالدين حقائق ثابتة لا تتغير ولا تبدل ، يعكس الدولة ، اذ هي نظم تخضع لعوامل التطور ، مما يجعلها دائبة التغير ، ولئن قام الرسول صلى الله عليه وسلم ، بالكثير من الاعمال التي تعد من صميم عمل الحكام ، كالمفاوضات وقياده الجيوش ، وهند المعاهدات ، ولئن أقام بعض خلفائه من بعده ، حكومات واسعة النفوذ ، عظيمة السلطان ، كان العدل لحتها وهداها ، فإن هذا كله ، لا يعني أن هناك (٢) طرازاً خاصاً ، من الحكومات يعتبره الدين بعض أركانه وفرائضه ، بحيث إذا لم يقم ، يكون قد انهد منه ركن ، وسقط فريضة .

(١) الاسلام وأصول الحكم ص ٧٨

(٢) راجع من هنا نبداً ص ١٥٤ .

### المنافسة :

إن الحكم بالحقائق الثابتة ، على كل ما جاء به الدين ، من تعاليم ، أمر غير مسلم وقد أتى به سوء الخلط ، بين ما يعد ، من الأمور الاعتقادية والمبادية والاصول العامة وما ينبىء بصريح النصوص ، وبين ما يعتبر من فروع المعاملات ، ويدخل تحت باب ما يصلح الناس في مآشهم بما لم يرد به نص صريح ، أو يهدم أصلا عاما .

فأقول بأن هذا جميعه ، يعد حقائق ثابتة ، أمر مرفوض إذ لم يقل به أحد ، والمبروف أن الجزء الأول هو الذى ينطبق عليه هذا الوصف ، أما الجزء الثانى فهو قابل للتغيير والتبديل ، حسب مصالح الناس ، ومنه ما يتعلق بفروع الحكم والسياسة ، من ثم فلا تعارض بين الدين والدولة ، إذ ما فى الدولة من بعض الأنظمة التى بل للتغيير والتبديل من الجزء الثانى .

( د ) أن الحكومات التى قامت على فكرة الدين ، وإدعاء تطبيق أوامره ، وتنفيذ تعاليمه المقدسة ، فشلت فشلا ذريعا ، وقضى عليها ، فأقول بأن الإسلام يدعو إلى الدولة والحاكم ، قول يمرض نقاوة الدين الاسلامى الكدر وسلامته للخطر ( ولعلنا لم ننس ما حدث للمسيحية ، حين حوالتها الكنيسة إلى دولة وسلطان ، واقتربت باسمها أشد أصناف البغى والقسوة ، جاء يوم ثار فيه الناس جميعا ، على المسيحية وعلى الكنيسة ، وخلصوا كل ما فى أعناقهم للدين من همد وطاعة ، حتى إذا عادت الكنيسة بالمسيحية إلى مكانها الطبيعى تبشر وتهدف فقط وجمع الآبقون إليها ، ولاذوا من جديد بها وبدأت هى تستعيد سلطانها (الادبى) (١) .

### المنافسة :

فشلت الحكومات التى قامت أساسا على فكرة الدين ليس مرده إلى قيامها على الدين ، وإنما مرجعه ، إلى خروج القائم عليها عن الدين وتعاليمه ، فالعيب

ليس في الدين وانما في الانحراف منه ، في التطبيق ، فهو عيب في الأشخاص وليس عيباً في المبادئ ذاتها .

ثم ان الاستشهاد بتحويل المسيحية الى دولة ، وانصراف الناس عنها ، يؤيد ما وضعناه ، اذ لم ينصرف المسيحيون عن الدولة المسيحية ، الا بعد أن ارتكب الحكام باسمها الكثير من المظالم والفضائح ، باعتراف الكتاب .

وحتى لو وجد تعريض ، بأن بعض حكام المسلمين ، قد ارتكبوا كثيراً من الأخطاء وظلموا الرعية ، وخرجوا على مبادئ الأخلاق ، وقواعد العدالة ، فإن هذا لا يخرج ، عما وضعناه انحراف في أشخاص الحكام ، يعود إثمهم عليهم ، وعييه إليهم ، ولا يمس تعاليم الاسلام ذاتها .

( هـ ) من طيبة الحكومات الدينية الجمود (١) الذي يجعل استجابتها للحياة استجابة آلية وعكسية ، فهي تقف بالمرصاد لكل تطور جديد .

### المنافسة :

لا يستطيع منصف ادعاء أن الدين الاسلامي ، فيه جمود بالنسبة لشئون الحياة ، وأنه يقف بالمرصاد لكل تطور فيها ، ذلك الدين الذي يأمر أتباعه ، بأخذ نصيبهم من الحياة الدنيا : ( ولا تنسى نصيبك من الدنيا ) ويذكر أن لهم فيها متاعاً ، ( وإلستم في الأرض مستقر ومتاع إلى حين ) ويأمرهم بالتزين : ( يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد ) وينفهم الى ما في المعادن من فوائد سخرها الله لعباده : ( وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس ) .

وهذه اللفظات وما أكثرها في القرآن الكريم ، والدعوة ، تدل على مدع عرض الاسلام على تطوير الحياة ، ورفق الحضارة ، حتى يستفيد المسلم ، من ما في هذا الكون من امكانيات وخيرات ، سخرها الله لخدمته .



( و ) من طبيعة الحكومات الدينية الصراحة والشدّة حيث ( القسوة تحمل من طبيعة الحكومة الدينية مساحة واسعة . وهي تستمد تبرير قسوتها وبطشها ، من نفس الموضوع الذي تستمد منه ، سلطاتها ، لحسبها أن تعمل في هذتك ، اتها ما مهما ، بالزندقة والإلحاد<sup>(١)</sup>

### المناقشة :

أولاً : إلصاق عموم وصف القسوة ، بالحكومات الدينية ، لا يمكن أن يوجه إلى الحكومة الإسلامية على التّأليم الإسلامية، التي من مبادئها الأولية دفع الحرج عن الناس ( ما جعلت عليكم في الدين من حرج )<sup>(٢)</sup> . والتكليف بما في وسع الفرد : ( لا يكلف الله نفساً إلا وسعها )<sup>(٣)</sup> والتوسعة على المكلفين : ( يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر )<sup>(٤)</sup> والتي حكمت عوائد الناس، في كثير من الأحكام ، حيث تضمنت قواعدها الكلية : ( إمامة محكمة ) .

ثانياً : لو كان المراد بالقسوة ، استخدام الشدّة ، في مواجهة ، من يحاول هدم الدين ، أما بالارتداد عنه ، أو بالتعريض بمبادئه وتعاليمه ، ومحاولة النيل منها ، فذلك أمر مشروع ، لا غبار عليه ، يخوله مبدأ الدفاع الشرعي عن النفس ، إذ لا يمكن بحال، أن يقف الشخص مكتوف اليدين أمام خصم شرع في القضاء عليه . والجميع يعرف أن المحافظة على الدين ، من أحكام الأصول أي من الضرورات الخمس ، التي اتفقت جميع الشرائع السماوية ، على المحافظة عليها ، وهي النفس والعقل والمال والعرض والدين فلا يوجد تشريع سماوي ، يذبح لكائن من كان ، أن يهدر تعاليمه ، أو يهدد إلى النيل منها ، بل جميعها اتفق على ردع ، من تسول له نفسه ، مثل هذا الصنيع .

ومن الثابت الذي لا يقبل الجدل ، أن الله سبحانه يشد في معاقبة من ارتكب الأديان زعماتها ، فكتم خسف الأرض بالعصاة أفراداً أو جماعات ، أو أرسل

( ١ ) المرجع السابق ص ١٦٢ .

( ٢ ) سورة الحج الآية ٧٨

( ٣ ) سورة البقرة الآية ٢٨٦ .

( ٤ ) سورة البقرة الآية ١٨٥ .

على بعضهم ربحاً عاتية ، تميدهم عن آخرهم ، أو ساط على البعض الطوفان ، بحيث لا يبقى منهم أحداً ، أو أغرقهم في البحر ، فلم ينج منهم أحد .

الدواعث الحقيقية وراء هذا الرأي :

أجهد الأستاذ الفاضل الدكتور عبد الحميد -تولى نفسه ، في البحث عن هذه الدوافع ورأى أنها تتلخص في أمرين وهما :

الباعث الأول :

( ما أصاب الفقه الاسلامي ، من الجمود ، وقفل باب الاجتهاد ، وقد بدأت مرحلة الجمود - كما قدمنا - منذ أواخر القرن الرابع الهجري ، لذلك ، فقد خشي البعض - اذا نحن أخذنا بالرأي القائل بأن الاسلام دين ودولة - أن يؤدي ذلك الى سيطرة فقهاء المسلمين ، على شئون الحكم في الدولة وبالتالي الى بث روح الجمود في شئون الحكم ، وهي روح تجمد كل روح في الدولة ، أي أنها تقضي على الدولة ذاتها .

هذا الباحث الحقيقي الذي لغير اليه ، يدل عليه بصورة بيّنة ، ما ذكره أصحاب هذا الرأي صراحة ، عن تلك المساوي التي نجمت عن تدخل رجال الدين ، في شئون الحكم ، في بعض ما عرف من الدول ، وفي بعض ما سلف من العصور ) .

المنافسة :

وهذا الباحث ، الحقيقي في نظر المؤلف ، لا يقصد به صاحبه ، الا تجريح علماء الفقه الاسلامي المعاصرين ، ووصفهم بالجمود ، على لسان غيره ، بعد أن فعل ذلك بلسانه ، وهو مأزب ، اتجه اليه فئة من علماء القانون الوضعي في العصر الحديث بدافع التعريف على مناصبهم وأرزائهم ، مستعدين أن الرجوع الى نظام الحكم الاسلامي ، فيه قضاء عليهم ، لما تولد في نفوسهم ، من إحساس بالغربة ، نتج عن فئة درايتهم بأحكام الشريعة الاسلامية بينما هي شريعة أوطانهم ، المستمدة من تعاليم دينهم ، . والحكم بها مطلب جماهير الامة .

(١) نظام الحكم في الإسلام الأستاذ الدكتور متولي ص ٤٥٠ .

هذا هو الباعث الحقيقي ، لإتجاه المؤلف الفاضل — الذى أكن له كل تقدير — وألا فكيف يستببط باعته هذا ، من كلام يعبر فيه أصحابه ، عن سوء تصرف بعض الحكومات بسبب تدخل رجال الدين ، مع أن هؤلاء يسوقون معظم تصوراتهم ، فى هذا الموضع ، عن الدول المسيحية ، فكيف تربط بين جمود رجال الفقه الإسلامى ، الناتج عن غلق باب الاجتهاد — كما يقرر المؤلف — وبين سوء تصرف بعض الحكومات — ومعظمها مسيحية — الناتج عن تدخل رجال الدين .

ثم إن المؤلف ، قد انزاق — مع من انزلوا — فى فهم خاطيء ، لمعنى غلق باب الاجتهاد ، فهو يعتقد ، أن الاجتهاد فى الفقه الإسلامى ، قد توقف ، متصوراً — مع البعض أن بابه إذا أغلق يصبح محكماً ، ويحبس الاجتهاد وراءه ، ويعجزه عن الخروج مع أن — كل الذى حدث ، هو ظهور فتوى ، من بعض الفقهاء ، نادت بغلق باب الاجتهاد ، أى حثت الفقهاء ، على أن يتقيدوا فى فتاويهم بأراء الفقهاء السابقين ، ولا يفتوا بأرائهم الخاصة ، فهذه فتوى من فقهاء ، كآى فتوى أخرى ، فى أى موضع آخر ، ومن الأمور المقررة فى مبادئ باب الاجتهاد فى الفقه الإسلامى ، التى يعرفها القاضى والدانى ، من دارسيه أن فتوى الفقيه تلزم المفتى بها ، ولا تلزم غيره من الفقهاء الآخرين . ومعنى ذلك أن تلك الفتوى ، لا تقيد إلا من أفتى بها ، فعليه وحده أن يتوقف عن الاجتهاد ، أما الآخرون فلم يحق الاجتهاد كيفما شاءوا ، ولهذا لم يتوقف الاجتهاد فى الأمة الإسلامية ، بل وجد المجتهدون ، فى كل عصر وزمان ، مع وجود هذه الفتوى التى كان لها أثر محدود على بعض الفقهاء ، أما فهم أن الاجتهاد له باب ، وأنه حق أغلق يعجز عن الخروج ، فهذا مالا يمكن قبوله .

واقدر المؤلف ، على هذا الباعث ، الذى تصوره ، ونسبه لأصحاب رأى الإسلام دين فقط فعال ، ( ولقد فات أصحاب هذا رأى ، أنه إذا كان مما لا يمكن إنكاره ، أن الاخذ بالرأى الآخر ( القائل بأن الإسلام دين ودولة ) مما يؤدى بلا ريب إلى الإعلام من مقام رجال البقعة الإسلامى ، فليس من شأنه أن يؤدى حتماً إلى أن يكون رجال الفقه أو الدين من الحكام فلم يكن هذا هو الشأن فى

صدر الإسلام معاوية ويزيد ، وعمرو بن العاص ( وكثير غيرهم من رجال الحكم في ذلك العهد ، لم يكونوا من علماء الفقه أو الدين ) .

إن هذا الدفاع يكشف بلا شك ، ما سبق أن وضعناه ، حول نفسية المؤلف وحساسيته الراجعة من خوف بعض علماء القانون الوضعي ، من تطبيق أحكام الشريعة ، إذ إن هذا الدفاع لم يחדش الباعث الحقيقي الذي تصوره المؤلف ، بل على العكس ، أقره كما هو ثم زاد في رده ، بأن رأى إبعاد علماء الفقه الإسلامي عن مواطن النفوذ ، عند تطبيق نظام الحكم الإسلامي ، هذا هو دفاعه ، والغريب أنه توج استنتاجه بأمثلة من معاوية ويزيد وعمرو بن العاص ، مع أن معاوية وعمرو من الفقهاء ، والثلاثة يشتركون في أن تصرفاتهم في الحكم محل نقد من فقهاء المسلمين ، فضلا عن أن عمرو بن العاص لم يكن في يوم من الأيام خليفة المسلمين . وأخيرا كيف يتصور نسبة هذا الباعث إلى المنادين بأن الإسلام دين فقط ، وهما نومان :

أحدهما : من المستشرقين ، وهؤلاء لا يهمهم سرعان روح الجود في الدولة الإسلامية ، أو عدم سرية ، بل نقول : أن هؤلاء يتمنون أن تسري روح الجود في الدولة الإسلامية .

والنوع الثاني . مؤلفا كتابي الإسلام وأصول الحكم ( من هنا نبدأ ) وهما من المحسوبين على الفقه الإسلامي ، ويعتقدان : أنهما من كبار علماء المجتهدين المجددين ، ومن ثم فهما لا يؤمنان أصلا بفكرة إغلاق باب الاجتهاد ، ولو آتينا بها ، لما افتيا بهذا الرأي .

وكيف يتصور أن يقرر هذان المؤلفان ، أن الإسلام دين فقط من أجل أن نتما علماء الشريعة الإسلامية ، من الوصول إلى مواطن النفوذ ، بينما هما يعتقدان بأنهما من كبار علماء الشريعة الإسلامية فهل يمنعان نفسيهما ؟

والغريب أن مؤلف كتاب الإسلام وأصول الحكم ، وصل إلى مواضع الحكم ، حيث عين مزيراً للأوقاف ، وكان مؤلفه هو السبب الرئيسي في ذلك .



### الباحث الثاني :

(التأثر بالغرب ، الذي سادت فيه المسيحية ، التي فصلت بين الدين والدولة ، بعبارة أخرى ، أنها نزعة التقليد ، التي عرفت عن الفكر الشرقي في سيره وراه اقتفاء آثار خطوات الفكر الغربي .

وأصحاب الرأي القائل : بأن الإسلام دين فحسب ، يشيرون ضراحة ، إلى ما يذكر عن مساوىء الحكم الدينى ، ويذكرون ما عرف من تلك المساوىء ، التي نجمت عن تدخل رجال الدين المسيحي — في الغرب — في شئون الحكم ، ولستهم لا يشيرون إلى ذلك إلا كمجرد اسناد لرأيهم ، الذي يدعون أنه إنما ثبت لديهم ، كثرة لما تبيّنوه من آيات قرآنية وأحاديث نبوية (١)

### المناقشة :

مع التسليم بأن المؤلفين ، وجدوا في الآراء الغربية ، تدعيا لأفكارها ، وأن كتابتهم قد تأثرت بذلك ، لستنا لانقر أن يكون مجرد التقليد ، هو الباعث الحقيقى ، على اعتناق هذه الفكرة ، والمناداة بها ، وتأليف الكتب في بيانها ، وبخاصة أن المؤلف الأول ، وهو الأساس ، قد وقع إخراج كتابه ، عقب إلغاء الخلافة الإسلامية ، حيث ألغيت رسميا ، في ٢ مارس سنة ١٩٢٤ م وظهر مؤلفه في عام ١٩٢٥ م .

قد يكون مجرد التقليد كافيا ، في كتابه مقال ، أما تأليف كتاب ، وبهذه الملابس التي أحاطت بإخراجه فإن مجرد التقليد لا يمكن أن يكون باعثا ، على ذلك ، بل ولا أن يكون أحد البواعث .

### اتجاه آخر في فهم الباعث الحقيقي :

ويرى الدكتور أحمد شلبي أن المؤلف<sup>(١)</sup> ( قد درس هذا الموضوع روح  
ثائرة على ما ارتكبه في الواقع ، بعض خلفاء المسلمين ، وبخاصة خلفاء الأتراك  
العثمانيين ، من نزق وسوء سيرة فاقمه بدراسته — تحت هذا التأثير — إلى القول  
بأن الاسلام دين فقط ، وأن النظم السياسية للمجتمع الاسلامي ، يجب أن تستمد  
من فكر الناس وتجاربهم )<sup>(٢)</sup> .

فهو يرى أن الباعث الحقيقي يتناقص في التأثير بالانحراف الذي حدث ، من  
بعض الخلفاء ، وبخاصة العثمانيين .

### المناقشة :

ولعل السبب في الاتجاه ، إلى تحديد هذا الباعث ، ما وقع فيه المؤلف الماضل  
من لبس حين اعتقد أن كتاب الاسلام وأصول الحكم ، ظهر في عهد الخلافة  
العثمانية ، وسجل ذلك بقوله : ( كتب ذلك الكتاب ، والخلافة العثمانية موجودة )<sup>(٣)</sup>  
والمعروف أن الكتاب قد صدر ، بعد إنهاء الخلافة العثمانية بيقين ، فهو  
لا يمثل كتاب مقاومة .

ثم أن المؤلف ، قد هدم فيه ، فكرة الدولة في الاسلام ، من أساسها ، ولم ينبج  
من لسانه ، ولا جرائه عهد من العهود ، حتى الصحابة ولا خليفة من الخلفاء ،  
حتى أبي بكر الصديق ؛ رضي الله عنهم ، فهو يقول في حق الصحابة ، وعلى رأسهم  
أبو بكر ( أنهم أقاموا حكومة غير إسلامية ، أغراضها دنيوية ، لترويج لمصالح

---

( ١ ) أي الأستاذ علي عبد الرازق

( ٢ ) السياسة والاقتصاد في التفكير الاسلامي ص ٣٣ ، وجاراه في ذلك  
الأستاذ عبد الكريم الخليل في مؤلفه الخلافة والإمامة ص ٢٢٢ .

( ٣ ) المرجع السابق ص ٣٣ .

المربى ، ولم يكن عزيزهم فقد ، بل النصوص في الملك ، وأن أبا بكر ، كان أول ملك في الإسلام ، وأن دولته قامت على السيف والبنوة (١) .

فمن يهاجم أبا بكر ، بهذه الروح ، وهذا الأسلوب لا يمكن أن يكون الدافع إلى اتجاهه ، ما أحسن به من انحراف بعض الخلفاء ، إذ أن انحراف بعض خلفاء المسلمين ، لا يظهر ، بل ولا يمكن أن يظهر إلا إذا قارناهم بالخلفاء المستقيمين ، الذين اتزموا بالخط الإسلامي ، وهما لهم الأعلى أبو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه ، والإمام خلافة تلك ، وأي نظام حكم هذا ، الذي ينتار إليها ، أو إليه ، كديار عند وصف حكومة ، أو نظام ما ، بالانحراف إن لم تكن هي خلافة أبي بكر ، تلك الحكومة المثالية ، التي قل أن يكون لها شبيه من الحكومات الأخرى ، على مر العصور ، والأعراق .

### الباعث الحقيقي في رأينا :

على أن الباعث الحقيقي ، بالنسبة للوؤف الأول - وهو المهم ، إذ هو الأصل ، كما سبق أن أشرنا - يكن في الأسباب السياسية ، فلقد قضى على الخلافة العثمانية ، في عام ١٩٢٤م وكانت - رغم ما فيها من مساوئ - تشكل أكبر غصة في حاق الاستعمار والصهيونية العالمية ، حيث أنها تعد رمزا لتوحيد كلمة المسلمين ، تلك الوحدة ، التي تخشاهما أوروبا ، بزعماء بريطانيا في ذلك الحين ، وتهاجم الصهيونية العالمية ، التي كانت تخطط للامتهلاء على فلسطين ، وتمزيق البلاد العربية ، مهد الديانة الإسلامية .

ومن ثم ، فقد وجه أعداء الإسلام جهودهم إلى تسليم أفكار المسلمين ، عن الخلافة ، وإظهار أنها ليست من الدين ، ولا من ضروراته ، حتى تنطفئ فكرة تجديد الخلافة الإسلامية ، التي كان يحاول بعض المسلمين إقامتها ، في الجزيرة العربية ، أو في مصر .

ووجد أعداء الإسلام - وكان لهم تفرد واضح في المجال العربي ، في ذلك

الحين ، وبخاصة في مصر ، التي كانت مستعمرة بريطانية — من يعيهم على تنفيذ ما يرمون إليه من أبناء البلاد العربية والإسلامية ، إذ أن بعض من ييدهم الأمر في هذه البلاد كان يخشى من رجوع خلافة إسلامية قوية ، تؤدي إلى إضعاف مركزه — أو هكذا صور له أعداء الإسلام — لجند نفسه ، وسخر إمكاناته للقضاء على فكرة تجديد الخلافة ، ولا جدال أن فتوى ، تلبس صفة الشرعية الإسلامية ، ينادى بها رجل يتنسب إلى علماء الشريعة ، يكون لها أثر فعال في صد هذا التيار ، الذي ظهر يطالب بضرورة وجود الخلافة ، وفي هذه الظروف صدر كتاب ( الإسلام وأصول الحكم ) يردد فيه صاحبه أن الإسلام دين فقط ، وأن الخلافة ليست من الدين .

إن هذه الظروف التي اقترنت بهذا المؤلف تقطع بما لا يدع مجالاً للشك ، أن الدافع الرئيسى ، أو الباعث الحقيقى له ، هو حماية مصالح الخائفين على مناصبهم وما تحت أيديهم ، من إعادة الخلافة الإسلامية ، ومن ورائهم كانت تتحرك في خفاء أصابع أعداء الدين بزعامة بريطانيا ، توازرها في قوة ، وبما تحرف عنها من خبث ودهاء الصهيونية العالمية .

وما يؤيد هذا الاتجاه ، أن الكتاب ، قد صدر في عام ١٩٢٥ ، وكان حاكم مصر وقتئذ فؤاد الأول الذى ولي عرش مصر في عام ١٩١٧ ميلادية ملقياً بالسلامان وكانت له رغبة جارفة فى الحصول على لقب ملك ، وظل يسعى حتى حصل عليه فى عام ١٩٢٢ م ، وهو مرتف يكشف عن نفسه صاحبه ويترجم نواياه بالنسبة للخلافة الإسلامية (١) .

كذلك إن الأستاذ على عبد الرازق وصل إلى منصب وزير الأوقاف فى مصر بعد أن بدأت الأمور ، وفى عهد الملك فاروق ابن الملك فؤاد الأول وما ذاك إلا مكافأة له على ما قدم فى كتابه السالف الذكر .

---

(١) ويرى بعض الباحثين أن الملك فؤاد كان له رغبة فى أن يكون الخليفة على الملأين . وذلك أمر جائز فقد يكون هناك من زعم له هذا الاتجاه فى فترة من الفترات .



أما بالنسبة للكاتب الثاني ، فيبدو دافع الرغبة في الظهور والميل إلى الشهرة واضحاً في تصرفاته ، فقد أخرج مؤلفه بعد انبهار آراء الكاتب الأول ، وتزيد مزاعمه وردّها رداً تاماً بحيث لم يبق شبهة يمكن الاعتماد عليها في هذا الصدد .

والكاتبان في الجملة غير موقنين في اتجاههما إذ خاضا في أمر معلوم ، لا احتمال فيه للاسكار ، ولا وجه فيه للشك

بل هما يملكان يقيناً بحقيقة هذا الأمر بدليل تغاضيهما وطمسهما لكثير من الحقائق التي لا تخدم غرضهما ، لو أنهما عمداً إلى إظهارها على الملأ كما تبين ذلك من مناقشة الأدلة التي اعتمدا عليها .

وليس عيلاً أن يحارل شخص تسليط الأضواء على نفسه ، أي كسب مادياً أو أدبياً أو كليهما مما ، والأبواب المشروعة مفتوحة لذلك على أكثر من مصرععيها ، ولكن العيب أن يتجه المرء لذلك على حساب الدين والتعاليم السليمة للجماعة التي ينتمي إليها .

إن صنيع هؤلاء وإن كن معدوم الأثر بالنسبة للدين وما أبنى عليه ، إلا أن له آثاره الخطيرة على النشء من أبناء المسلمين ، إذ هو يهد طارق الخروج على التعاليم الدينية . كما أنه يعد ثمرة في يد أعداء الإسلام إذ سيتنافونه ويعملون على ترويح ما به من أفكار منسوبة إلى قائله على أهم يمثلون إمام المسلمين ، مع عدم التعرض طبعاً للردود والانتقادات التي وجهت إلى هذه الآراء وإلى قوضتها من أساسها ، وكشفت زيفها وبطلانها .

الرأي الثاني : الإسلام دين وديلة :

وهو ما اتفق عليه المسلمون منذ ظهور الإسلام حتى الآن فيما عدا نفر بدا ظاهرة جبانة في تاريخ الإسلام والمسلمين .

## الإله — وهي أداة كثيرة ومتنوعة :

فن القرآن الكريم :

( ١ ) قول الله تعالى : ( وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ) وقوله أيضا : ( ولوردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم ) فقد أمر الله سبحانه وتعالى بطاعة أولى الأمر مع طاعة الله وطاعة رسوله ، ورد الأمر إليهم ، ولما كان الخطاب موحها إلى جميع المسلمين فإن هذا يعين أولى الأمر بمن يتولون قيادة المسلمين وتنظيم شؤونهم ورعاية مصالحهم وإنهاء المنازعات التي قد تحدث بينهم وهو مالا يتحقق إلا إذا وجد المسلمين كيان خاص بهم متميز عن غيرهم يستطيعون أن يباشروا فيه اختيار الأمر بينهم ويعقدوا لهم لواء السلطنة عليهم وتحديد أولى الأمر على هذا النحو رجحه الفقهاء والمفسرون : يقول الطبري عند تفسيره لأولى الأمر : ( قالوا بأن المراد بأولى الأمر هم السلاطين ، ومن ذهبوا إلى أنهم هم أهل الفقه والدين ، ومن ذهبوا إلى أنهم هم العلماء . إلى أن قال : وأولى الأقوال في ذلك بالصواب قول من قال هم الأمراء والولاة لصحة الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بطاعة الأئمة والولاة ، فيما كان طاعة للمسلمين مصلحة ( ١ ) .

ويقول الزمخشري : ، والمراد بأولى الأمر منكم أمراء الحق لأن أمراء الجور الله وره وإله بريهان منهم فلا يعطون علم الله ورسوله في وجوب الطاعة لهم ، وإنما يجمع بين الله ورسوله ، والأمراء والموافقين لهما في إثبات العدل واختيار الحق ، والله عن أضدادهما ، كالعلماء الأشد من تبعهم بإحسان ( ٢ ) .

مناقشة وردت على الاستدلال به آيتين :

ولقد ناقش الأستاذ محمد عبد الرزاق الاستدلال به آيتين الآيتين فقال : هنالك بعض آيات من القرآن كما نحب من الحق علينا ، أن تبين لك حقيقة مناهجنا حتى لا يخل

( ١ ) تفسير الطبري ٣ ص ٢٤١ .

( ٢ ) تفسير الكشاف ١ ص ٢٧ .

لك، إنما تتصل بشيء من أمر الإمامة، مثل قوله تعالى : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَطِيعُوا أُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ ) وقوله : ولوردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم ، ولكننا لم نجد من يزعم أن يجد في شيء من تلك الآيات دليلا ، ولا يحاول أن يتمسك بها ، لذلك لا نزيد أن نطيل القول فيها ، تجنبنا للنزاع والبحث والجهاد مع غير خصم .

وأعلم على كل حال ، أن أولى الأمر ، قد حملهم المفسرون ، وفي الآية الأولى على أمراء المسلمين ، في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ، ويتدرج الخلفاء والنضاة وأمراء السرايا . . . وقيل علماء للشرع ، لقوله تعالى : ولوردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم ، وأما أولى الأمر ، في الآية الثانية ، فهم كبار الصحابة البصراء بالأمور ، أو الذين كانوا يؤمرون منهم ، وكيفما يكن الأمر ، فالآيتان لأشياء فيهما ، يصلح دليلا على الخلافة ، التي يتكلمون عنها ، وغاية ما قد يكون إرماق الآيتين به ، أن يقال : أنهما تدلان ، على أن المسلمين قوما ، ترجع إليهم الأمور ، وذلك معنى أوسع كثيرا ، وأعم من تلك الخلافة بالمعنى الذي يذكرون ، بل ذلك معنى يغاير الآخر ، ولا يكاد يتصل به (١) .

### رد المناقضة :

ليس هناك أوضح ، في الرد على تلك المناقضة ، من مخبط المواقف فيها ، فهو يبدأ بادعاء ، أنه لا يوجد من العلماء ، من يتمسك بهاتين الآيتين ، ويستدل بهما على وجود حكومة المسلمين .

ثم يعود فيعترف بأن من المفسرين ، من فسروا أولى الأمر ، بأنهم الخلفاء والأمراء .

ثم يستطرد فيقرر ألا شيء في الآيتين ، يصلح دليلا على الخلافة التي يتكلمون عنها .

ثم يعود فيحترف بأن الآيتين ليس فيهما ، سوى أن يكون للمسلمين أمور ترجع إليهم الأمور .

ثم يستدرك على نفسه ، فيقول : بأن هذا معنى ، أوسع من معنى الخلافة ، ثم يناقض ما استدركه ، ويقول بأنه معنى مغاير للخلافة .

ومن هنا يتضح معنى المعاناة ، التي لقبها المؤلف ، وهو يحاول إجماع الاستدلال بهاتين الآيتين .

إذ كيف يفسر أولى الأمر ، بأنهم جماعة من المسلمين ، يرجع إليهم في الأمور ، ويكون هذا المعنى ، أوسع من معنى الخلافة ، وفي الوقت نفسه مغايرا لها ، إن أبسط ما يدرك العقل ، شمول المعنى الأوسع ، للمعنى الضيق أو على الأقل سيرهما في اتجاه واحد — لا أن يتعارض معه .

ثم كيف يقرر المؤلف في مستهل كلامه ، عدم وجود من يستدل بهاتين الآيتين ، ثم يذكر أن من المفسرين ، من فسر أولى الأمر بالخلفاء والولاة ، ليس في هذا التفسير ، ما يفيد أن للإسلام دولة وحكومة ، وأن هذا يعد رأيا لقائله ، واستدلالا منهم بالآيتين واضحا .

ويكفينا من كلام المؤلف ، ما ارتضاه من أن الآيتين يمكن أن تدلان ، على وجود جماعة من المسلمين ، ترجع إليهم الأمور ، لنسأل : كيف يختار المسلمون هذه الجماعة ؟ وما هي الأمور التي يرجع إليهم فيهما ؟ وما هو التفسير الذي يغطي ، لوجوب طاعة المسلمين لهم ؟ وبماذا نسمي سلطة هذه الجماعة في المسلمين ؟ .

إن أي إجابة عن هذه الأسئلة تكفينا ، ونكشف عن إفادة هاتين الآيتين ، لوجود الدولة والحكم في الإسلام .

(ب) وقوله تعالى : ( كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله ) وأيضا قوله سبحانه : ( وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا ) (



فانه سبحانه وتعالى يخاطب المسلمين في هاتين الآيتين ، على أنهم أمة متميزة عن سائر الأمم ، أمة لها خصائصها وأوصافها ، التي لا تشاركها فيها ، أمة أخرى ، فهي تآمر بالمعروف ، وتنهى عن المنكر بين سائر الأمم ، أمة جعلها الله وسطا بين الشدة واللين فيما كلمها به من أحكام .

وخطاب الأمة وتعيينها على هذا النحو ، يتضح بأنها أمة ذات كيان مستقل ، ولها من يتولون تنظيم شئونها .

( ج ) وقوله تعالى : ( إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ) وقوله سبحانه ( فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما ) .

ففي هاتين الآيتين ، وصف الله سبحانه وتعالى ، رسوله بالخاتم ، وبين أن من غايات نزول القرآن الكريم احتواءه على تعاليم للحكم بين الناس .

وإذا كان الرسول صلى الله عليه وسلم حاكما ، فلا بد من وجود دولة ، يسرى فيها سلطان أحكامه ، وإذا كان القرآن قد احتوى على تعاليم للحكم بين الناس ، وأن الله قد وعد بحفظه إلى يوم القيامة ، فمن البعث أن تنتهي فترة الحكم بهذه التعاليم ، عتب انتقال الرسول إلى الرفيق الأعلى ، بل لابد من استمرار وجود الدولة ، واستمرار الحكم فيها بتعاليمه .

### ومن السنة :

قول الرسول صلى الله عليه وسلم : ( كان بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء كلما هلك نبي خلفه نبي ، وأنه لا نبي بعدى ، وسيكون خلفاء فتكثر ، قالوا : فما تأمرنا ؟ قال : فرائضة الأول فالأول ) .

فقد بين النبي صلى الله عليه وسلم ، في هذا الحديث ، أن سياسة الأمة الإسلامية من بعده ، موكولة إلى الشخص ، الذي يتخاره أفرادها ، عن طريق الجمعية ، فلما تعددت جهات طلبها ، فالواجب على المسلم أن يلزم بمجاورة وموازرة

من اختيار أولاء وأن يسمع له ويطيع، وهذه المعالجة من التبول على الله  
دليه وسلم ، تناول خصيصة من أبرز خصائص ومبادئ الدولة .

### ومن الملقول :

( ١ ) يظهر حرص الإسلام ، على المصالح الدنيوية ، والعمل على تميمتها ،  
وحصول أبنائه على نصيبهم منها ، إلى جوار حرصه على أداء المسلمين  
للفرائض الدينية .

فالإسلام يطالب المسلمين بإبالتدين ، وهم متأهبون لأداء فريضة الصلاة  
بالمساجد ، قال تعالى : ( يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد ) .

وإمرهم بتناول ما طاب من خيار الأطعمة ، الموجودة في الأرض ، مع  
اقتران ذلك بشكر الله ، وبذكر أن هذا المزج ، بين العرض الدنيوي ، وشكر  
الخالق جل وعلا ، من عبادة الله ( يأياها الذين آمنوا كانوا من عبيات ماروقتناكم  
واشكروا الله إن كنتم إياه تعبدون ) .

ويبين أن الواجب على الإنسان ، ألا يذنى نصيبه من متاع الدنيا ، في أثناء  
عمله للأخرة ( وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا ) .  
فإذا الاتجاه يقتضى بوجوب تنظيم الإسلام ، لشئون الحياة الدنيا ، مادام قد  
أمر أتباعه بالإسهام فيها ، والاعتراف منها ، ولم يفرض عليهم حياة الوحدة  
والنكف ، وتنظيم شئون الحياة ، يقتضى وجود كيان للجماعة وسلطة حايا .

( ب ) اشتملت التشريعات الإسلامية بالقل ، على جانب كبير مما يعالج شئون  
الحياة الدنيا ، وينظم العلاقات التي تجري بين الأفراد ، فهناك الأحكام التي بطلق  
عليها الأحوال الشخصية ، في النكاح والحضانة — مسائل الزواج والطلاق —  
والأحكام المدنية ، والمالية ، والجنائية ، بل واشتمل القرآن الكريم ، على الكثير  
من المبادئ السياسية ، مثل السورى ، والرحمة بين المتحاربين ، والعدل في الحكم .  
وإلا في الأمر ، وسلطة ولاية الأمر ، والجهاد .

فهذا بعض بوجهة عامة ، وبها نستدلون بمدى اهتمام الإسلام على عباده



الأحكام، ومراعاة تطبيقها من الأفراد، والفصل فيما يحدث بينهم، من منازعات،  
بمقتضى هذه الأحكام .

(ح) من الوقائع التاريخية الباقية ، من الحاجة العلمية البحتة ، قيام الدولة  
الإسلامية ، في المدينة المنورة ، بعد انتقال الرسول صلى الله عليه وسلم إليها ، وأنها  
استوفت جميع أركان ومقومات الدولة ، وكان الرسول عليه السلام ، هو الرئيس ،  
والمرجع ، والقاضي ، والفائد الأعلى للجيش .

وقاد الرسول صلى الله عليه وسلم ، جيوش المسلمين في معارك خربية ، ضد  
أعداء الدين والدولة ، وعقد الصلح ، والمعاهدات ، وقسم الغنائم ، كما عاقب  
الرسول عليه السلام العصاة من أتباعه ، وأوقع عليهم جزاءات دينية عاجلة ،  
منها الجلد والرجم حتى الموت ، وذلك ما لا يحدث إلا في دولة ، لها حاكم ،  
ورئيس مطاع في رعيته .

وقد أفر هذه الحقائق ، كثير من الباحثين الأجانب ، في أبحاثهم ، منهم مجموعة  
كبيرة من المستشرقين .

فالاستاذ ( لينر ) العالم الإيطالي المعروف ، يقول : ( لقد أسس محمد في وقت  
واحد ديناً ودولة ، وكانت حدودهما متطابقة طول حياته ) .

والاستاذ ( ستروتمان ) يقرر : أن ( الإسلام ظاهرة دينية وسياسية ، إذ أن  
مؤسسه كان نبياً ، وكان حاكماً مثالياً ، خبيراً بأساليب الحكم ) .

والاستاذ الدكتور فوزجوان يقول : ( ليس الإسلام ديناً لحسب ، ولكنه  
نظام سياسي أيضاً ، وعلى الرغم من أنه ظهر في العهد الأخير ، بعض أفراد من  
المسلمين ، ممن يصفون أنفسهم بأنهم عصريون ، يحاولون أن يفصلوا بين التاحيتين ،  
فإن صرح التفكير الإسلامي كله ، قد بني على أساس ، أن الجانبين متلازمان ،  
لا يمكن أن يفصل أحدهما عن الآخر ) .

كذلك يقول الدكتور ( شاخ ) ( إن الإسلام يعنى أكثر من دين ، إنه  
يمثل أيضاً نظريات قانونية وسياسية ، وجملة القول ، إنه نظام كامل من الحياة ،  
يعمل الدين والدولة معاً ) .

ويقول الأستاذ (ماكند ونالد) (منا - أي في المدينة المنورة - تكونت الدولة الإسلامية الأولى ووضعت المبادئ الأساسية للقانون الإسلامي) .

ويقول السير (توماس ارنولد) : (كان النبي في نفس الوقت رئيسا للدين ورئيسا للدولة) (١) .

وترجع أهمية الاستشهاد بأقوال هؤلاء الباحثين ، إلى أنها صدرت عن أشخاص يتعذر أن يوجه إليهم وصف الميل ، إلى جانب الإسلام .

وذلك لأن الأصل العام ، في هذه الطائفة ، هو نقد وتجريح تعاليم الإسلام ، ومن ثم فهم لا يذكرون ميزة للإسلام ، إلا إذا كانت واضحة بشكل غالب ، أو كان الباحث منهم منصفاً بطبعه .

## المطلب الثاني

### وقف لشراء فكرة الدولة الإسلامية

اتجه بعض المستشرقين ، ومن في قلوبهم مرض ، إلى القول بأن فكرة قيام الدولة الإسلامية ، نبتت في ذهن المصطفى صلى الله عليه وسلم ، بعد أن هاجر إلى المدينة ووجد في المساكين ، من القوة والمنعة ما جعله يتجه نحو تكوين دولة إسلامية .

ويرمى هؤلاء من وراء هذه الفكرة . إلى النسيان الخبيث وإظهار الإسلام ، بأنه تطور في مقوماته الأصلية ، تبعاً لعوامل طارئة ، وليس بناء على خطوة ثابتة ، ومقدرة في صلب الرسالة ، وأن الرسول عليه الصلاة والسلام ، استشرف بنفسه رياسة الدولة ، بعد الهجرة فعمد إلى تكوينها دينية وسياسية .

وهذا يشير ضرباً من الشك ، في صحة بعض أحكام رسالة محمد صلى الله عليه وسلم ، والله تعالى .

والواقع أن فكرة تكوين الدولة ، صاحبت الرسالة ، منذ نشأتها الأولى ، وهي من صلب التعاليم الأولى فيها ، إذ أن محمداً صلى الله عليه وسلم ، جاء بدين جديد . يخالف جميع الأديان الموجودة ، في ذلك الحين ، سواء أكان ذلك ، في بلاد العرب ، أم خارجها وأن هذا الدين ، يشمل عقيدة جديدة ، وتشريعات خاصة ، ونظماً أخلاقية ، وكان يرجى أن يدخل العرب - على الأقل - في هذا الدين ، ولكن ذلك لم يحدث في أول الأمر .

وقد حدث صراع عنيف ، بين معتققي الدين الجديد ، وبين مخالفيهم ، ومن الطبيعي أن يلتفت مؤيدو الدين الجديد حول نبيهم ، ويتعاونوا فيما بينهم ، ويكونون جماعة واحدة تبذل قصارى جهدها ، ليتمكن أفرادها من القيام بمهمتهم ، في حرية ، وتوفر لهم في معاشهم وعبادتهم الحياة والأمن ، ثم

لتكون لهم القدرة ، على نشر تعاليم دينهم ، وبدء حجب أمام غيرهم ، وتعليم مبادئه ، وأهدافه ؛ لمن آمن به .

وهذا جميعه ، لايمان ، إلا إذا كان للسليق دولة حرة آمنة ، تدير لهم شئونهم وتتولى قواتها مهمة الحماية ، وإسباغ الأمن .

ومن ثم فإن فكره قيلم الدولة الإسلامية ، ليست فكرة طارئة ، وإنما هي فكرة أصيلة ، من لبنات الدعوة الأولى ، وقد كانت نصب عينى المصطفى صلى الله عليه وسلم ، وهو مستضعف بين أهل مكة ، قبل الهجرة .

### والدليل على ذلك :

( أ ) ما جاء في يمة العقبة الثانية ، التي كانت بين الرسول صلى الله عليه وسلم وبين الأوس والنخزج ، بحيث تضمنت شروط هذه البيعة ذكر الحرب ، ونهضتهم على أعداء الرسول وفي هذا ما يفيد أن الرسول صلى الله عليه وسلم يضمن فكرة قيلم الدولة وأن الله سبحانه قد نبهه إليها .

وفي هذه البيعة يقول عبادة بن الصامت الانصارى : ( ياينا رسول الله صلى الله عليه وسلم بيعة الحرب ، على السمع والطاعة ، في صبرنا وبسيرنا ، ومناشطنا ومكرهنا ، وإثرة علينا . ولا ننازع الأمر أهله وأن نقول الحق ، أيها كذا . لا نخاف في الله لومة لائم ) (١) .

( ب ) وأيضاً يدل على ذلك ، ماورد في بعض الآيات الحكيمية ، مما يوجب الارتباط بالجماعة ويلزمهم بالتأمل على حضرة الحق .

وفي هذا الشأن نزلت سورة النصر ( والنصر إن الإنسان لني خسر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتوأمروا بالحق وتواصوا بالصبر ) في حين أن إيمان

(١) حجة ابن هشام ج ٢ ص ٦٢ ، وراجع صحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ١٢٤ .



الفرد، وما يتبعه من عمل صالح منفرد، لا يكفي لإقناع المسلمين، من الخسران، وإنما الطريق إلى ذلك أن يكلل هذا الجهد الفردي، بجهد جماعي، يعمل على رفع لواء الحق، والصبر على ما يكتف به ذلك، من شتات وحقبات.

ولقد اعترف بعض المستشرقين، بهذه الحقيقة، وسجلوها في أبحاثهم، ومنهم العالم الانجليزي (جب) الذي يقول:

( ينظر إلى الهجرة غالباً، على أنها نقطة تحول، أذنت بعهد جديد، في حياة محمد وأخلاقه ولكرهه المقاتلة المطلقة، التي يمرضنها عادة، بين شخصية الرسول، غير المشهور والمضطهد في مكة، وبين المجاهد في سبيل العقيدة بالمدينة، ليس لها ما يبررها من التاريخ. إنه لم يحدث هناك انقلاباً، في تصور محمد لمهته، أو شعوره بها، بل من الهجرة الشكلية ظهرت الحركة الإسلامية بصورة جديدة، وأدت إلى إيجاد مجتمع قائم بذاته ومنظم، على قواعد أساسية، تحت قيادة رئيس واحد.

ولكن هذا لم يكن إلا مجرد أظهار لما كان مضمراً وإعلان ما كان مستتراً، فقد كانت فكرة الرسول النابتة — وكانت هي أيضاً، ما يصوره خصومه — من هذا المجتمع الدين الجديد، الذي أقامه أنه سينظم تنظيمًا سياسيًا... فالشأن الجهد الذي حدث بالمدينة هو إذاً فقط، أن الجماعة الإسلامية، قد انتقلت من المرحلة النظرية، إلى المرحلة العملية (١).

## المبحث الثاني

فى رئاسة الدولة ( الخلافة )

ويشمل على عدة مطالب :

### المطلب الأول

فى بيان مفهوم الخلافة

الخلافة فى اللغة : مصدر العمل خلف بمعنى ما جاء بعده (١) ، كزراعة مصدر للفعل زرع ، يقال : خلفه فى قومه يخلفه خلافة ، فهو خليفة ، ومنه قوله تعالى : ( وقال موسى لأخيه هارون اخلفنى فى قومي ) (٢) .

ثم أطلقت الخلافة فى عرف المسلمين العام (٣) ، على الزعامة المظمية ، وهى الولاية العامة على الأمة والقيام بأمورها ، والابض بأعبائها .

أما تعريفها فى الاصطلاح ، فقد عرض له الكثير من فقهاء المسلمين فيعرفها الماوردى بقوله : « إن الخلافة موضوعة ، لخلافة النبوة فى حراسة الدين والدنيا » (٤) .

ويعرفها ابن خلدون فيقول : « هى « حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعى ، فى مصالحهم الآخروية والدينية » الراجعة إليها ، فهى فى الحقيقة خلافة من صاحب

---

(١) راجع مختار الصحاح ص ١٨٦ .

(٢) سورة الاعراف الآية ١٤٢ .

(٣) راجع مآثر الإنافة فى معالم الخلافة ص ٨ .

(٤) الأحكام السلطانية للماوردى ص ٣ .



الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا به ، (١) .

وعرفت بأنها : «رياسة عامة في أمور الدين والدنيا لشخص من الأشخاص» .

وعرفت بأنها : «رئاسة عامة في أمور الدين والدنيا خلافة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، .

وعرفها عند الدين الإيجي بأنها : «خلافة الرسول صلى الله عليه وسلم ، في إقامة الدين وحفظ حوزة الملة ، بحيث يجب اتباعه على كافة الأمة ، (٢) .

ويلاحظ من هذه التعاريف — وإن اختلفت عباراتها — ومن مناقشات بعض أصحابها ، أن مفهوم الخلافة في تصور فقهاء المسلمين ، ينبغي أن تتوافر فيه ثلاثة عناصر :

العنصر الأول : أنها رياسة عامة على أفراد المسلمين ، وهو ما يعنيه بعضهم ، عندما يقول خلافة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، إذ مقتضى هذه الخلافة وفي أمر الدين والدنيا معاً ، يقتضى شمول ولاية الخليفة ، لأفراد المسلمين .

ويؤكد هذا أن من غاب عنه هذا الملاحظ جاء في تعريفه بقيد يستدعي هذا المصوم مثل قيد رياسة عامة أو مثل عبارة بحيث يجب اتباعه على جميع الأمة التي جاء بها الإيجي في تعريفه ، بل ويذكر أن يجب بحىء هذا القيد إخراج القاضى والمجتهد عن التعريف ، وذلك لخصوص ولايتهما .

وقد ذكر ابن خلدون في تعريفه ما يفيد أن الخلافة عن النبي تقتضى عموم ولاية الخليفة لجميع أفراد المسلمين فذكر في تعريفه ، أن الخلافة حل الكافة على مقتضى النظر الشرعى ، ثم عتب ذلك بقوله فى فى الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع .

لهذا فنحن لا نقر الامة الإيجي لمحيه بقيد بحيث يجب إتياءه على جميع أفراد الامة ، كي يخرج به القاضى والمجتهد من تعريف الخلافة ، لأن القاضى

---

(١) المقدمة ص ١٥٦ . (٢) راجع المواقف وحواشيا ص ٨ ص ٣٤٥

والمجتهد يخرجان من التعريف بقوله ( هي خلافة عن الرسول ) .

كذلك لا نقر بجارة الدكتور صلاح دبوس للإيجي وغيره في نقده لتعريف الماوردي منتصراً لتعريفه الذي يتلافى — على حد قوله — ما وقع في تعريفات الأقدمين من شمول صور السلطان والولاية لا تدخل في معنى الخلافة فقد أدرجت هذه التعريفات فيما أدرجت من صور الولاية ، النبوة والقضاء والمجتهد والأمر بالمعروف ، وهي صور قد اتفق المسلمون على عدم دخولها في معنى الخلافة ، وقد وقع في ذلك الماوردي حينما عرف الخلافة أو الإمامة على حسب اصطلاحه بأنها مرسوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين والدنيا فكان تعريفه هذا شاملاً للقاضي والمجتهد والأمر بالمعروف كما وقع في ذلك أيضاً الرازي ، عندما عرف الخلافة أو الإمامة بأنها رئاسة عامة في أمور الدين والدنيا لشخص من الأشخاص ، فوفنا لهذا التعريف تدخل النبوة في معنى الخلافة ، وهذا مالا يجوز منطقاً ولا شرعاً ، إذ لا يجوز أن تدخل النبوة في معنى الخلافة وهي سابقة ومقدمة دليلاً شرعاً (١) .

وقد اتضح أن تعريف الماوردي ، لا يشمل القاضي والمجتهد والأمر بالمعروف .  
العنصر الثاني : أن يصل الخليفة على حماية الدين ، وذلك بالدفاع عنه ، ومراعاة تنفيذه ، والإبقاء على تعاليمه دون تغيير أو تبديل .

العنصر الثالث : رعاية المصالح الدينية لأفراد المسلمين ، وما يتبع ذلك من انتفاعهم بها ، وتطور وسائلها إلى الأحسن .

## المطلب الثاني

في وقت بدء تفكير المسلمين في الخلافة

لقد بدأ بعض الصحابة يتجهون بأفكارهم إلى موضوع خلافة النبي صلى الله عليه وسلم في تولى أمر المسلمين أثناء مرضه الذي انتقل فيه إلى الرفيق الأعلى .

إن طابع المرض ، وما يليه من احتمال الفراق أوحى بهذا التفكير ، وهذا تصرف طبيعي لا غبار عليه ، وبخاصة إذا كان المريض من الشخصيات القيادية التي لها أثرها في الجماعة ، فما بالك بالرجل الأول فيها ، وذلك إلى جوار عدم وجود ضابط متفق عليه بين الجماعة لتحديد الخلافة بما جعل البعض يمي نفسه بالوصول إليها بناء على مبررات أوجدتها في نفسه نظرتة الخاصة .

وما يدل على لشوء هذه الفكرة أثناء مرض الرسول عليه الصلاة والسلام ما يأتي :

( ١ ) ما نراه من إسراع أحد الفرقتين الرئيسيتين في الجماعة الإسلامية — وهم طائفة الأنصار — إلى عقد اجتماع لبحث هذا الأمر بينما لا يزال جسد الرسول الطاهر مسجى في فراشه إن هذه المبادرة تشعر بأن هذه الفكرة ليست وابتداء الساعة ، بل كانت تختمر في ذهنهم — إن لم تقل كانت مجال أحاديثهم — قبل وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم على وجه التأكيد .

ولعل طمّوح سعد بن عبادة سيد الخزرج وشيئاً في نفسه ، مما لا يزال عالقا بها من آثار ما قبل الإسلام ، قد دفعاها إلى استمجال قومه ومشايخهم أثناء انشغال الناس بوفاة الرسول عليه السلام ، حتى يظفر بتأييدهم فيضع بقية المسلمين أمام الأمر الواقع .

(ب) ما روي عن عديلة بن عباس رضي الله عنهما : بأن علياً خرج من

عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، في وجهه الذي توفي فيه ، فقال له الناس : يا أبا الحسن ، كيف أصبح رسول الله ؟ فقال : أصبح بحمد الله بارئاً ما خذنا لباس بيده ، ثم قال : يا علي إني والله لأرى رسول الله سوف يتوفي من وجهه هذا إني لأعرف وجوه بني عبد المطلب عند الموت فإنه لقي بنا إلى رسول الله فإن كان هذا الأمر فينا عرفناه ، وإن كان في غيرنا كلفناه ، فأوصى بنا الناس فقال له علي : إني والله لا أقبل ، والله إن منعنا لا يؤتينا أحد بعده ، (١) .

### المؤامرة في تنكير القس لا مانس :

لقد ادعى القس لا مانس (٢) ، أن هناك مؤامرة قد دبرت قبل وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم بين ثلاثة من كبار الصحابة وهم أبو بكر الصديق ، وعمر ابن الخطاب ، وأبو حبيدة عامر بن الجراح حيث اتفقوا على أن تكون خلافة الرسول بينهم على التعاقب ولا يمكنوا منها أحداً غيرهم .

ولا مانس بهذا يظهر حقه الأسود على الإسلام حيث يهدف إلى تجريع كبار شخصياته ، وغمر إيمانهم .

### الرد على لا مانس :

أولاً : يظهر جهل لا مانس المطبق — أو تجاهله — بحقيقة وضع الخلافة في عهد أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب فهو يتقدم أنها تمكن صاحبها من الظفر بمئات مادية كما هو الشأن في الحكومات الدينية المسيحية ، بينما هي في الحقيقة تكافئ شأن ، يضمن فيه الخليفة براحة البشرية في سبيل توطيد أركان الدين ، والهدى على البشرية في الآفاق ، والسير على رعاية مصالح أفراد المجتمع ، وقد مناهية رغبة الحاكم ، لم يعرف التاريخ لها نظيراً في مختلف العصور .

(١) صحيح البخاري ج ٢ ص ٦١ :

(٢) راجع كتابنا في السياسة الإسلامية هذه هي أصول الدين من أهم



ولم يقل أحد أن أبا بكر أو عمر، قد استأثرا بشيء من أموال المسلمين ،  
أو استفاد أقارب لهما من وجودهما في مركز الخلافة .

بل إن الثابت أنهما كانا يعيشان حياتهما، أثناء الخلافة في مستوى أقل من  
مستوى معيشتهما ، قبل تولي الخلافة ، وأدنى من مستوى مديعة المسلم المادى .

ثانياً : إن مؤامرة من هذا النوع ، لا بد لها من اتفاق بين مجموعة كبيرة من  
المعاونين يكونون النواة الساندة لرؤوس المؤامرة ، ولو حدث هذا لفتى في  
اللباس ، متهما حاول أصحابه ستره . إذ كل سر جاوز الاثنين شائع ، ولم يثبت شيء  
في هذا الصدد .

ثالثاً : إن تسلسل الأحداث ذاتها في واقعة اختيار أبي بكر رضى الله عنه ،  
خليفة للمسلمين يدحض ادعاء القس لا مانس ، ويقوضه من أساسه فالثابت تاريخياً  
أن الانصار قد عتدوا اجتماعاً بزعامة سعد بن عباد ، عقب وفاة الرسول صلى  
الله عليه وسلم ، لبحث أمر الخلافة، ووصلت أنباء هذا الاجتماع إلى أبي بكر وعمر ،  
ونظراً لخطورة هذا الاجتماع ، وإدراكهما لثواب سعد بن عباد ، وخوفهما من  
الخلاف بين المسلمين أمرهما إلى مكان الاجتماع ، وفي الطريق لقيهما أبو عبيدة  
صامر بن الجراح فضم إليهما ، وذهب الثلاثة إلى مقر الاجتماع .

وهناك تفاوض الجميع ، وتبادلوا الحجج فيما بينهم ، وكان أبو بكر رجل الساعة  
الملمم وخليب الوم ، حيث استطاع ، في براعة وقوة أن يدلى بأبراهين التي  
تؤيد وجهة نظره ، فضلاً عما له من ماض مجيد ، في تاريخ الدعوة الإسلامية ،  
وصلة مصاحبة وطيدة بالرسول صلى الله عليه وسلم ، وفكر أصيل لهم تشريعات  
الإسلام وروحه .

فهذه الأمور مجتمعة وجهت الأنظار، إل اختياره خليفة للرسول ، في  
هذه الظروف .

رابعاً : إن المثالية الرفيعة ، هي التي جعلت أبا بكر ، ومن بعده عمر ، يقبل هذا الأمر ، إذ الباعث الحقيقي لقبولهما ، تلك الأمانة بالنفس في قدرتهما على القيام بأعباء هذا الأمر في كل تام ، ودقة بالغة ، وإحساسهما ، بأن هذا جزء من المسؤولية ، الملقاة على عاتقهما باعتبارهما من أخلص الخصاص للإسلام وتعاليمه .



## المطلب الثالث

### في نشأة الخلافة

ما كاد الرسول صلى الله عليه وسلم ، ينتقل إلى الرفيق الأعلى ، حتى وجد المسلمون أنفسهم أمام مسئولية جسيمة بدأت بالرغبة في تعيين خلف له يتولى أمر المسلمين .

ونظراً لعدم وجود معيار محدد في هذا الشأن جعل بعض النفوس توافقه إليه ، ولأن الإسلام يحترم العقل ، ويطلع أفرادَه على إجلال حرية التفكير ، ويطلب منهم المشاركة في مختلف شئون الحياة فإن وجهات النظر قد تعددت منذ اللحظات الأولى التي اجتمع فيها ممثلو طوائف المسلمين في سقيفة بني ساعدة .

ورغم المصادفات المحضة التي أحاطت بخضور ممثلي المهاجرين ، وغياب بعض كبار الشخصيات الإسلامية لانشغالها بوفاء الرسول عليه الصلاة والسلام ، إلا أن الاجتماع قد نجح بصورة منقطة النظير ، ودار فيه حوار بناء بين أصحاب الآراء المتباينة ، حول أهم موضوع يشغل بال الأمة ، مما جعل الاجتماع أشبه بجمعية تأسيسية تبحث مستقبل أمة الإسلام .

### اتجاهات الحوار :

وقد ظهرت في هذا الاجتماع اتجاهات ثلاثة على الوجه التالي :

**الاتجاه الأول : أحقية الانصار في الخلافة .**

اعتمادا على أنهم أصحاب دار الهجرة التي لجأ إليها الرسول صلى الله عليه وسلم ، يؤمن منه من المهاجرين بعد أن أودوا في مكة وخرجوا منها مستخفين .

وأنهم آزرُوا ونصروا ، ودافعوا عن الإسلام ، وجامعوا في سبيله بأنفسهم .

### الاتجاه الثاني : أحقية المهاجرين في الخلافة : -

اعتماداً على أنهم أول المسلمين في الأرض ، وأنهم قوم الرسول وعشيرته ،  
والصابرون معه على البأساء والضراء في مواجهة المكذبين به ، والمؤذون له ولهم .  
وأنهم ينتمون إلى قبيلة قريش ، ذات المكانة العالية بين مختلف قبائل العرب .

### الاتجاه الثالث : المشاركة بين المهاجرين والأنصار : -

حيث يعين من كل فريق أمير ، وهو الاتجاه الذي نادى به الحباب بن المنذر .  
من الأنصار فقال : « منا أمير ومنكم أمير » .

اعتماداً على الرغبة في التوفيق بين المهاجرين والأنصار ، وترضية لسكلا  
الطرفين .

ولكن المجتمعين رفضوا مبدأ تعدد الإمارة ، واقتضوا بالحجج التي ساقها  
مثل المهاجرين ، وعلى رأسهم أبو بكر الصديق ، وعمر بن الخطاب رضي الله  
عن الجميع ، وسلكوا طريق الاختيار الحر للخليفة بوسيلة البيعة ، وقال غير واحد  
من زعماء الأنصار : « إنا وإن كنا أول فضيلة في جهاد المشركين ، وسابقة في هذا  
الدين ، ما أردنا به إلا رضا ربنا ، وطاعة نبينا ، وما كنا لتبقى به من الدنيا  
عرضاً ، وإن عمداً صلى الله عليه وسلم من قريش ، وقومه أحق به وأولى (١) » .

وأقدم المجتمعون ، على مبايعة أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه ، وفي اليوم  
التالي تمت البيعة العامة له في المسجد ، ولم يتخلف عنها سوى بضعة أفراد ببيعة  
بعد ذلك على أن تخلفهم لم يخرجهم عن الجماعة ، ولم يمنعهم من الانضمام في  
صفوف المسلمين .

وعلى ذلك نستطيع أن نقول : أنه بمجرد اختيار أبي بكر خليفة للمسلمين هدأت  
النفوس ، وصفاً الجو ، وعاد الودائع جناحي المسلمين المتنازعين في الخلافة ،  
وعادوا إلى وحدتهم ، واستأنفوا حياتهم كتلة مترابطة كالجسد الواحد ، ولم يبق

لما حدث أثر على العلاقات الوطيدة بين المهاجرين والأنصار ، وانصرف الجميع إلى المهدف الأسمى ، وهو إعلاء كلمة الله ، ونشر هذا الدين ، والدفاع عنه ، ما وسعهم إلى ذلك سبيلا .

رأى ما كدونالد : —

يرى ( ما كدونالد ) إن اجتماع يوم السقيفة ، ضم أربعة أحزاب كل منها يطالب بالخلافة ، وإن هذا الاجتماع لم ينته بوحدة كلمة المسلمين ، بل كان بداية جميع الاضطرابات والمنازعات التي استمرت في تاريخ الإسلام<sup>(١)</sup> .

والأحزاب الأربعة — في نظر ما كدونالد — هم المهاجرون ، والأنصار ، والشيعه ، وحزب الأستقراطيين المكين على حد تعبيره . —

الرد على ما كدونالد :

أولا : لا وجود يوم السقيفة ، لذلك الحزب الذي أطلق عليه ما كدونالد اسم الأستقراطيين المكين ، ولم يسمع أحد منهم في هذا اليوم ، ولقد توالى الخطباء ، وتبادولوا الحجج ، ولم يوجد خطيب أثر عنه تكلم باسم هذا الحزب ، بل لم تعد حجة واحدة ، أو مجرد سياق حديث يكشف عن وجودهم .

ثم من المقصود بهذا الاسم لعنه يعنى بنى أمية ، ومن يجرى في ركابتهم ، ولم يقل أحد ، إن بنى أمية ، في ذلك اليوم ، طالبوا شيئا أو بدت رغبتهم في شيء ، ذلك لأن راسمهم في ذلك الوقت ، وهو أبو سفيان بن حرب كان حديث عهد بالإسلام ، ومن ثم فهو يدرك أنه خفيف الوزن ، في جماعة المسلمين ، وغير معقول أن يرد بخاطره مجرد التشكيك في خلافة الرسول لرئاسة المسلمين بينما هو بالأمس القريب يعد ألقى خصم لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وللمسلمين ، إن منطق الأشياء ، يمنع هذا التصور ، ويقطع بخطة .

ثانياً : كذلك من الأخطاء الفادحة ما يذكروه ما كدونا لدعوى وجود حزب الشيعة في يوم السقيفة إذ من الثابت تاريخياً ، إن بداية ظهور الشيعة في أواخر عهد عثمان رضى الله عنه ، وأن الإمام على بن أبى طالب ذاته ، قد بايع أبابكر بالخلافة

ثالثاً : والذي تميل النفس إليه هو وجود تجمع لطائفة الانصار بهدف الوصول إلى مركز الخلافة ، وأن مدر هذا التجمع ومحركه سعد بن عباد .

على أن هذا التجمع ، لم يخرج عن كونه ظاهرة عرضية ، زالت بانتهاء أحداث ذلك اليوم ، واختيار أبى بكر خليفة للمسلمين ، ولم يتكرر تكتل الانصار في طلبهم للخلافة ، بعد ذلك ، ومن هنا فلا وجه لاطلاق اسم الحزب على ما حدث من الانصار يوم السقيفة ، لأن إطلاق الحزب يتطلب استمرار العمل على تحقيق أهداف المتتمين إلى ذلك الحزب ، وهو مالا أثر له بالنسبة لطائفة الانصار .

رابعاً : بل إن إطلاق اسم الحزب على المهاجرين يوم السقيفة يبعد كثيراً عن الحقيقة ، وذلك لخلو موقف المهاجرين من التدبير المسبق إذ أن الأمر الثابت تاريخياً ، إن مجيء المهاجرين إلى السقيفة ، قد حدث بناء على معلومات وصالحهم من بعض الافراد ، أنبأت عن تجمع الانصار .

والواقع أن ما كدونا لدعوى تصوره هذا ، يندفع وراءه سراب كاذب يهدف فيه إلى إثبات الفارقة بين المسلمين بصورة جزئية منذ اللحظات الأولى لانتقال الرسول صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى بسبب التماقت على الرئاسة حتى يضمن إيمان رجال الرعيلى الأول من كبار الصحابة ، هذا الرعيلى الذى يعتبر مفخرة الإسلام ، والذى يعد سلوكه الدينى والدنيوى — باعتراف الجميع — أنبل سلوك عرفه تاريخ البشرية .



## المطلب الرابع

### في ألقاب رئيس الدولة في الإسلام

شاع بين المسلمين إطلاق ثلاثة ألقاب على رئيس الدولة الإسلامية ، وهي الخليفة وأمير المؤمنين ، والإمام ، وهذه نبذة قصيرة للتعريف بكل لقب منها .

#### الخليفة :

وقد سبق الإشارة إليه ، وإلى معناه في اللغة ، وهو اللقب الأول في الترتيب ، حيث أطلق على أبي بكر الصديق رضي الله عنه عقب اختياره ، وذلك لما في هذا اللفظ من دلالة على أنه قد خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم ، في قيادة المسلمين .

وما يدل على أن هذا المعنى ، هو الذي أوحى بهذه التسمية ما أثر عن أبي بكر رضي الله تعالى عنه ، من أنه نهى من دعاه خليفة الله ، وقال له : لست خليفة الله ، ولكني خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

هذا هو السبب الرئيسي ، وراء إطلاق هذا الاسم ، على رئيس الدولة الإسلامية .

ولقد حالف التوفيق الكامل ، هذا الإطلاق ، لما في الاسم من إشعار بتواضع رئيس الدولة حيث ما هو إلا مجرد خليفة عن صاحب الشأن ، في تثبيت قواعد الدين ، ورعاية المسلمين .

ولما في هذا الاختيار ، من إيحاء بأن النظام الإسلامي يختلف عن أنظمة الحكم الأخرى ، التي كانت معروفة ، في ذلك العهد ، تلك الأنظمة ، التي قامت على القوة المجردة ، والعظمة ، ووطدت حكمها بسياسة التمر والبطش ، وهدفت إلى استغلال السواد الأعظم من بني الإنسان ، لخدمة طبقة معينة ، والسهر على مصالحها .



ولقد عرف المسلمون من هذه الأنظمة ، ما وجد في دواقي القرص والروم حيث مظاهر الفخامة والآية تحيط بالحكام ، ودلائل القوة والاستبداد ، تعم جميع تصرفاتهم ، وحيث يد الحاكم مطلقة في تسيير دفة شئونها ، دون رقيب أو محاسب ، وإن اتجه بها وفق رشاياه الشخصية ، وما تليه عليه عاطفته وهواء .

ولقد كره المسلمون هذه الأنظمة ، كرها شديداً ، وأصبح ذكرها يشير في نفوسهم روح الاشتزاز ، لأنها تمثل في أعينهم قمة الخطر والظلم ، والاستهانة بكرامة الإنسان ، وإنكار حقه في الحياة ، وهي أوصاف مرفوضة ، رفضاً تاماً ، أمام القيم الإسلامية المثالية .

ولهذا نرى الرسول صلى الله عليه وسلم ، وصف الملك عن نفسه عند ما دخل عليه رجل ، أصابته رعدة من لقائه .

وغضب عمر بن الخطاب ، رضى الله تعالى عنه ، لما وجد معاوية ، وإليه على الشام ، في شيء من الآبهة ، وقد اتخذ الحجاب والحراس ، وخاطبه في وحدة ، قائلاً له : « أ كسروية يا معاوية » .

من يطلق دمية اسم الخليفة :

توجد ثلاثة اتجاهات (١) في ذلك الموضوع .

#### الاتجاه الأول :

وهو ما جرى عليه عرف المسلمين ، منذ صدر الإسلام ، ويقال على كل من قام بأمر المسلمين ، والقيام العام .

#### الاتجاه الثاني :

وهو وارد من بعض الفقهاء ، ويعتبرونه على الحاكم ، الذي يسيّر على منتهج العدل وطريق الحق .

(١) مآثر الإنامة في معالم الخلافة ج ١ ص ١٢ .

وقد استدل على ذلك ، بما روى عن أمير المؤمنين محمد بن الخطاب ، أنه سأل طلحة والزبير ، وكعباً وسلمان ، عن الفرق بين الخليفة والملك فقال طلحة والزبير : لا ندرى ، قال سلمان : الخليفة الذي يعدل في الرعية ، ويقسم بينهم بالسوية ، ويشفق عليهم ، شفقة الرجل على أهله ، والوالد على ولده ، ويقض بينهم بكتاب الله تعالى ، فقال كعب ما كنت أحسب ، أن في هذا المجلس ، من يفرق بين الخليفة والملك ، ولكن الله أعلم سليمان حكماً وعلماً .

### الاتجاه الثالث :

رعى رأس القامدين بهذا الاتجاه الإمام أحمد بن حنبل رضي الله تعالى عنه ، وأصحاب هذا الاتجاه يطلقون اسم الخليفة على العلماء الراشدين الأربعة ، والحسن ابن علي ، ويرون كرامة إطلاق اسم الخليفة ، على من جاء بعد هؤلاء من رؤساء الدولة الإسلامية .

ويستدلون على ذلك بما رواه أبو داود والترمذي (١) عن سفينة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الخلافة في أمتي ثلاثون سنة ، ثم ملك بعد ذلك قال سعيد ابن جهمان ، ثم قال لي سفينة : أمسك خلافة أبي بكر ، وخلافة عمر ، وخلافة عثمان ، ثم قال : أمسك خلافة علي ، وخلافة الحسن ، فوجدنا ثلاثين سنة ، قال سعيد : فقلت له : إن بني أمية ، يزعمون أن الخلافة فيهم قال كذب بنو الزرقاء ، وهم ملوك شر للملوك .

وإذا دققنا النظر ، بين هذه الاتجاهات الثلاثة نجد أن كلا منها ينظر إلى إطلاقه بمعايير تختلف عن المعايير الأخرى .

فالرأي الثالث : ينظر إلى الخلفاء من حيث صحة الوسيلة ، التي سلكت في تعيينهم لهذا المنصب ، حسب النظم الإسلامية السليم ، وهذه الخاصية لا تنفي إفساد إلا في هؤلاء الخلفاء الخمسة .

أما الرأي الثاني : فينظر إلى الخليفة من وجهة أدائه لمهام وظيفته ، وسيره

(١) سنن أبي داود ج ٢ ص ٢٧١ ، وتوسيع الترمذي نسخة عن ٧٩ (١) .

على مقتضى العدل ، بين الرعية ، والالتزام بالحق ، أم لا .

أما الرأي الاول : فإن يتجه إلى الواقع ، وما جرى عليه العرف ، من إطلاق هذه الكلمة على من وصل إلى حكم المسلمين دون نظر إلى طريقة تعيين الخليفة ، ومبدى صحتها في الإسلام ، ودون اللغات إلى منهجه في الحكم .

أمير المؤمنين :

وهو اللقب الثاني : في الترتيب التاريخي ، من حيث نشأة الألقاب الثلاثة ، ولقد بدأ إطلاقه على الخليفة الثاني ، عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه .

وقد ورد ، في إطلاق هذا اللقب عليه ، عدة روايات منها ما روى عن أبي وبرة ، أن أبا بكر رضي الله عنه كان يجلس في الشراب أربعين ، فجئت عمر رضي الله عنه فقلت : يا أمير المؤمنين إن خالداً بعثني إليك قال فيم ؟ قلت : إن الناس قد تخافوا العقوبة ، وإنهم مكوا في الخمر فما ترى في ذلك ؟ . فقال عمر لمن حوله : ما ترون ؟ فقال علي : يا أمير المؤمنين ثمانين جلدة ، فقبل ذلك عمر . فكان أبو وبرة : ثم علي بن أبي طالب أول من لقبه بذلك .

ومنها رواية أخرى ، ذكرها أبو هلال العسكري ، في كتابه الأوائل وأصل ذلك أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ، أرسل إلى عامه بالعراق ، أن يبعث إليه رجلين عارفين بأمور العراق يسألهما عما يريد ، فأرسل إليه ليبد بن ربيعة ، وعدى بن حاتم فلما وصلا إلى المدينة ، ودخلا المسجد ، وجدا عمرو ابن الماص ، فقالا له : استأذن لنا على أمير المؤمنين ، فقال لهما عمرو : أنتم والله أصبنا اسمه ، ثم دخل على عمر ، فقال : السلام عليك يا أمير المؤمنين ، فقال : ما بدا لك يا ابن الماص ؟ استخرج من هذا القول ، فنص عليه القصة ، فأقره على ذلك ، فكان ذلك أول تسميته بأمير المؤمنين (١) .

—————

(١) مآثر الانبا في معالم الخلافة ج ١ ص ٢٩ .

وكان يدهى في أول رئاسته بخليفة خليفة رسول الله ، ونظراً لما في هذا  
اللقب ، من ثقل ناتج عن تكرار كلمة خليفة ، فقد استعملح المسحابة اللقب الجديد .

هل أن لشوء هذا اللقب ، واستخدامه لم يقلل من شأن لقب الخليفة ، بل  
أصبح لما كرم المسلمين اللقبان معا .

### الامام :

والاصل في نشأة هذا اللقب يعود إلى طائفة الشيعة فقد كانوا ياتنبون من  
يقوم بأمرهم بالإمام ، من حيث أن الامام في اللغة هو الذى يقتدى به ، وهم  
بأئمتهم متمدون ، وعند أئمتهم وأقوالهم<sup>(١)</sup> واقفون ، لاعتقادهم فيهم  
بالعصمة .

يقول ابن خلدون : « ثم إن الشيعة خصوا دليلاً باسم الامام نعتاً له بالامامة  
التي هي أخت الخلافة وتعريضا بمذهبهم في أنه أحق بامامة الصلاة من أى بكر  
كما هو مذهبهم فخصوه بهذا اللقب ، وإن يسوقون إليه منصب الخلافة من  
بعده<sup>(٢)</sup> .

على أن الشيعة كانوا يهتمون على إطلاق كلمة الأئمة فقط على من يقلدونهم  
أمرهم قبل وصولهم إلى لرئاسة العامة للمسلمين ، فاذا وصلوا إليها بالفعل ، ضموا  
إلى تلقيبه بالإمام لقب الخليفة ولقب أمير المؤمنين دليلاً على أنهم يجمعون  
الدلائل الواقعية والشرعية<sup>(٣)</sup> .

ثم انتقل اصطلاح لقب الإمام إلى جمهور أهل السنة بسبب الجدل والمناقشات  
التي كانت تدور بين فقهاء الطائفتين حول رئاسة الدولة الإسلامية ، وهي معروفة

---

(١) المرجع السابق ص ٢٧ .

(٢) المقدمة ص ١٩٠ .

(٣) النظريات السياسية الإسلامية ص ١٠٨ .

لدى فقهاء الشيعة باسم الإمامة مما جعل هذا الاسم يشتمل بين فقهاء الطائفتين في دائرة الحوار، ثم لم يجد فقهاء الجمهور غضاظة، في إطلاقه من جانبهم، وبخاصة أن كلمة الإمام، وردت في مصادر التشريع الإسلامي مرتبطة بوصف القيادة، والزعامة الدينية، قال تعالى: (وجعلنا للمتقين إماما) . وقد عليه الصلاوة والسلام — في جواب له — عن سؤال سأله حذيفة، عن سلوك المؤمن، في وقت العتق: «تلتزم جماعة المسلمين وإمامهم» .

على أن الألقاب الثلاثة أصبحت مترادفة في دلالاتها على رئيس الدولة الإسلامية، وتؤدي هذا المعنى الواحدة، وإن اختلفت في نشأتها، والأسباب التي أدت إلى ظهورها .



## المطلب الخامس

### في التفرقة بين الخلافة والملك

الخلافة نظام لرئاسة الدولة الإسلامية ، خاص بها ، وهي ذات طابع متميز عن الملك ، الذي كان سائدا ، في رئاسة الدولة ، في عصر نشأة الخلافة .

وتفترق الخلافة عن الملك أجمالا ، في عدة أمور ، من أشهرها ، ما يأتي : —

١ — الملك نظام وراثي ، لا يخرج عن أفراد الأسرة المالكة ، ويترتب حق ذاتيا لأفرادها يتوارثونه جيلا ، بعد جيل دون اشتراط منطلقات في شخص الوارث ، وغاياما يكون الحكيم ، ، في نسل الملك القائم بالامر .

أما الخلافة الإسلامية ، فتمتاز بتعارض مع مبدأ الوراثة — ولا يضير هذا اشتراط وصف الانتماء إلى قبيلة قريش — اذ هي تقوم على اختيار الإصلاح ، ولهذا نرى أول خليفة للمسلمين ، يخرج من وصف وراثة الرسول صلى الله عليه وسلم ويظهر ذلك أيضا ، في عمر بن الخطاب الخليفة الثاني للمسلمين ، حيث لا توجد بينه وبين أبي بكر ، رضوان الله عليهما ، صلة قرابة تستلزم الوراثة ، بل ان عمر بن الخطاب عندما عهد بالامر ، الى ستة من كبار المسلمين ، جعل معهم ابنة عبد الله واشترط أن يشاركونهم في الرأي فقط ، لا في الترشيح للخلافة .

ويظهر الامر بوضوح أيضا ، عند اختيار عثمان بن عفان ، وعلى بن أبي طالب ، رضوان الله عن الجميع .

٢ — يتسم منصب الخليفة ، بطابع الواضع ، والحمد عن مظاهر الابهة والظلمة ، حتى أنك تشمر ، بأن الخليفة يجتهد ، في وضع نفسه ، مريض الرجل العادي ، بين أفراد عيته ويكره أن يتميز عليهم فهو يعيش حياة الرجل العادي متعلما بتواضع جم ، ولهذا كره عمر بن الخطاب ، مملك معاوية بن أبي سفيان ، واليه على الشام ، لما وجد منه ارضية ، في تميز نفسه ، عن سائر المسلمين بسكن القصور ووضع الحجاب دونه ، والحراس حوله ، وقال له : ( اكسروية يا معاوية ) .

أما الملك فإنه يهتم بالمظهر ، واستخدام الملوك المشعر بالعظمى والفخامة  
والذى يقضى بالتمالى ، على أفراد الرعية .

٣ — تقوم الخلافة على ترخى العدالة الحقه ، فى جميع التصرفات الشخصية ،  
للقائمين بها ، كذلك تطبقها بين جميع الافراد ذون تفرقة بين شريفهم ووضيعهم  
وهو ما عبر عنه عمر بن الخطاب ؛ بقوله : ( الضعيف فيكم قوى عندى ، حقى  
أخذ الحق له ، والقوى فيكم —م ضعيف عندى ، حقى أخذ الحق منه ) .

أما الملك فإنه — يقوم غالبا — على الاستبداد ويرفض شمول قواعد العدالة  
لتصرفات المائمين به ، بل يحمل تصرفاتهم فوق العدالة ، أو هى العدالة ، ونتيجة  
حتمية لهذا المسلك ، فإن الملك لا يهتم بتطبيق قواعد العدالة ، بين رعيته ، اذ  
لا احترام لهذا المفهوم من جانبه ، وهو ما كان سائدا فى إنصرقات الاكسرة  
والقيصرة ، فى ذلك الحين .

## المطلب السادس

### في حكم تهذيب الخليفة

قبل الخوض في ذكر جزئيات هذا الموضوع ، أود أن نبين السبب الذي من أجله نرى علماء الكلام ، يهتمون أكثر من غيرهم به ، كما نراه مسجلاً بشكل ملحوظ ، ومنفصل بين دفات كتب علم الكلام ، مع أنه من موضوعات علم الفقه .

وسبب ذلك أن الإمامة تعد من المقائد لدى فقهاء الشيعة ، وهم أول من بحثوا فيها من المسلمين ، ولما حدثت مساجلات ومناظرات ، بينهم وبين فقهاء الجمهور ، أصبحت تدرس مع موضوعات علم العقيدة ، لدى فقهاء الجمهور أيضاً ، مع إدراكهم بأنها ليست منه ، وأن موضعها الصحيح علم الفقه .

وقد اختلف فقهاء الشريعة الإسلامية ، في حكم تهذيب الحاكم وتعدد آرائهم<sup>(١)</sup> وأشهر الآراء الواردة في ذلك ثلاثة أحدها يرى أن ذلك واجب على أفراد الأمة الإسلامية ، بينما يرى الثالث أن ذلك جائز لهم ، وسنموض الآراء الثلاثة وأداتها مع قليل من التفصيل .

---

(١) راجع كتاب أصول الدين ، للإمام عبد الماهر البغدادي صفحة ٢٧١ فقد جاء فيه : ( اختلفوا في وجوب الإمامة ، وفي وجوب طلب الإمام ونصبه ، فقال جمهور أصحابنا من المتكلمين والفقهاء مع الشيعة والخوارج ، وأكثر المعتزلة بوجوب الإمامة وأنها فرض واجب اتباع المنصوب له ، وأنه لا بد للمسلمين من إمام ينفذ أحكام الدين ويقيم حدودهم ، ويفرض جيوشهم ، ويزوج الأيتام ، ويقسم الفئ بينهم ، ويخالفهم شرذمة من القدرية ، كأي بكر الأصم ، وهشام الغوطي ، فإن الأصم زعم أن الناس لو كفوا عن النظام ، لاستقوا عن الإمام وزعم هشام أن الأمة إذا اجتمعت كلتهما على الحق ، احتاجت إلى الإمام ، وأما إذا عصت وفجرت وقتلت الإمام لم يجب حينئذ على أهل الحق منه ، إقامة إمام =

== واختاف الذين رأوا الإمامة من الفروض اللازمة في علة وجوبها، فزعم المدعون اللطف من المعتزلة أنها إنما وجبت لكونها لطفا في إقامة الشرائع .

وقال أبو الحسن : إن الإمامة شريعة من الشرائع يعلم جواز ورود التعبد بها بالعقل ، ويعلم وجوبها بالسمع ، فقد اجتمعت الصعابة على وجوبها ، ولا اعتبار بخلاف الغرطى والأصم فيها ، مع تقدم الإجماع على خلاف قولهما ، وقد وردت الشريعة بأحكام ، لا يتولاها إلا إمام أو حاكم من قبله كإقامة الحدود على الأحرار مع اختلافهم في إقامة السادة الحدود على المماليك وكزويج من لاولى لها ، في قول أكثر الأئمة ، وكإقامة الجماعات والاعباد ، في قول أهل العراق .

وأما قول الأصم أن الأئمة إذا تناصفت ، استغنت عن الإمام ، فإنهم مع التناصف لا بد لهم من قائم ، يحفظ أموال الأيتام والمجانين ، وتوجيه السرايا إلى حرب الأعداء ، والذب عن البيضة ، ونحوها من الأحكام التي يتولاها الإمام أو منسوب من قبله ، وأما قول الغرطى بسقوط الإمامة ، عند الفتنة فضميره في هذا القول ، لإبطال إمامة علي رضي الله عنه ، لأنها عقدت له ، في حال قتل عثمان ، ووقوع الفتنة فيه وعلى هو الإمام حتما ، على رغم الغرطى وأتباعه ) .

راجع أيضا كتاب المواقف لعبد الدين الإيجي ، فقد جاء في ج ٨ ص ٣٤٥ قوله ( نصب الإمام عندنا ) واجب علينا سمعا ، وقالت المعتزلة والزيدية بل عقلا ، وقال الجاحظ والكعبي وأبو الحسن من المعتزلة ، بل عقلا ومهما ، وقالت الإمامية والإسماعيلية لا يجب نصب الإمام علينا بل على الله سبحانه إلا أن الإمامية أوجبوه عليه لحفظ قوانين الشرع ، عن التغير بالزيادة والنقصان ، والإسماعلية أوجبوه ليكون معروفا لله وصفاته على ما من أنه لا بد عندهم في معرفته من معلم ، وقالت الخوارج لا يجب نصب الإمام أصلا . بل هو من الجمادات ، ومنهم من فصل ، فقال بعضهم كهشام الغرطى وأتباعه ، يجب عند الأمن دون الفتنة ، ونال قزم كآبي بكر الأصم وتأبيه بالعكس : أي يجب عند الفتنة دون الأمن .

الرأى الاول : وهو القائل بوجوب الإمامة على الله تعالى وأصحاب هذا  
الرأى فتفاء طوائف الشيعة ولهم أدلة متعددة منها .

### الدليل الاول :

لأننا نحتاج إلى الإمام في أداء الواجبات العقلية ، والامتناع عن القبائح ،  
وليحفظ على الأمة الدين ، ويحمى حماه ، وهى أهداف الله فى الأرض ، فيجب  
عليه سبحانه أن يعمل على تحقيقها ، بتنصيب الإمام من لدنه .

### الدليل الثانى :

لا يوجد طريق أمام البشر لمعرفة الله سبحانه وتعالى ، إلا عن طريق الرسول  
هم من بعده الإمام المعصوم ، فيجب على الله سبحانه . ألا يخلى العالم من المعصوم  
حتى لا تغلق أبواب معرفته ، أما البشر ، ويجهلون ويضيعون .

### الدليل الثالث :

أن تكاليف الشريعة الإسلامية ، يجب أن تصل إلى الناس صحيحة ، بعد انتقال  
الرسول إلى الرفيق الأعلى ، ولا سبيل إلى ذلك إلا بحفظ بحفظها من التغير وناقل  
ينقلها إلى المكلفين ، ويجب أن يتوافق فى هذا الحافظ والناقل ، وصف العصمة  
من الخطأ .

وقد أعرض على هذا بإمكان إسباغ وصف العصمة من الخطأ على ناقل التكليف  
الشرعية إذا تم النقل بطريق التواتر . ورد فقهاء الشيعة فقالوا : إن التواتر يصلح  
لنقل ، ما وصل بالفعل من الله ، ولكن يصلح لنقل ، ولا لنفى ما لم يصل منها .  
فببقى جزء من التكاليف الشرعية غير منقول .

وبناء عليه ، فلا يمكن أن تبطل الشرعية محفوظة ، ولا يمكن أن تصل  
صحيحة ، إلا إذا قام بنقلها ، أشخاص موصوفون بالعصمة من الخطأ .

### الدليل الرابع :

لو اختير الإمام عن طريق الناس لادى ذلك إلى الفتنة إذ يحدث الاختلاف



بين الناس ، لأسباب متعددة ، ويتعذر التوفيق بين الآراء المتعارضة ، فيحدث التنازع ، وتنشب الحروب فيتمين القضاء على جزور النزاع ، وذلك بتعيين الإمام بالنص عليه من الله سبحانه وتعالى ، رحمة بعباده .

#### الدليل الخامس :

بما أنه ينبغي أن يتوافر في الإمام أوصاف أنه أفضل البشر جميعا ، وأعلم أفراد المسلمين بتعاليم الدين ، وأن يكون خالص السريرة في علمه بالله سبحانه وتعالى ، ولا يمكن لفرد من البشر أن يتعرف هذه الأوصاف ، ويحددها في شخص معين ، ومن ثم فلا توجد جهة ، تستطيع أن تتعرف هذه الأوصاف في شخص ، سوى الله سبحانه وتعالى ، فيتمين عاياه أن يحدده للمسلمين بالنص عليه .

#### الدليل السادس :

ولو لم ينص الله على الإمام ، لكان غير معصوم ، ولجاز الخطأ عليه ، ووقوعه في المعاصي ولو أمرنا الله بالافتداء به يكون قد أمرنا باتباع المعاصي ، وهذا مستحيل على الله تعالى ، وإن امتنع أفراد الرعية ، عن الاقتداء به ، فلا يسمى عندئذ إمام لأن أم وصف من أوصاف الإمام ، أن تقتدى به الرعية في أفعاله وأقواله .

#### الدليل السابع :

لو جاز عليه ، أن يخطئ ويصنع الله ، لترتب على ذلك وقوع مخالفات منه ، فلو قيل يتركه المسلمون وشأنه ، ولا يمتنعوه ، لكان في هذا مخالفة للشارع الحكيم ، الذي أمرنا بالنهي عن المنكر ، ولصار الإمام الذي نصب لمنع المعاصي ، يعمل على انتشارها .

ولو قيل بأن لو اوجب على المسلمين ، أن يمتنعوه ، فهذا متعذر في المادة ، إذ يستحيل أن يتفق الأفراد على ذلك ، ومعظم الناس مطبوع على الخوف من بطش الإمام ، فضلا عن لزوم الدور إذ أن الإمام معين ، لزجر وتأديب مخالف الأمة فكيف تنصب الأمة والية على تأديبه .

### الدليل الثامن :

إن الذين يقومون باختيار الإمام ، لا يملكون التصرف بأنفسهم في شئون المسلمين ، ولا غير المسلمين فكيف يملكون منح شخص حق التصرف في شئون جميع المسلمين بل وغير المسلمين ، مع أن فاقد الشيء لا يعطيه .

### الدليل التاسع :

يعتبر الإمام نائب عن الله تعالى ، وعن رسوله صلى الله عليه وسلم ، وقواعد النيابة تقضى بحتمية إذن الأصيل ، لائب عنه حتى تكون نيابته مشروعة ، ولا وجه لذلك هنا ، إلا أن ينص الله ورسوله عليه .

### الدليل العاشر :

إن الإمام حجة الله على خلقه ، فهو الذي يتابع تبليغهم بالتكاليف الشرعية عن الله حتى لا يكون لهم عذر في معصيته : ( لتلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ) ومن كانت هذه وظيفته فطريقة تمييزه يجب أن تتم من قبل الله سبحانه ، بالنص عليه .

ومن هذه الأدلة يتضح أن فقهاء الشيعة ، يعتبرون — كما عبر ابن خلدون : الإمامة ليست من المصالح العامة ، التي تفوض إلى نظر الأمة ، ويتمين القائم بها بتعيينهم ، بل هي ركن الدين ، وقاعدة الإسلام ، ولا يجوز لنبي إغفاله ، ولا تفويضه إلى الأمة ، بل يجب عليه تعيين الإمام لهم ، ويكون معصوما من الكبار والصغار ، (١) .

### مناقشة إجمالية لهذه الأدلة :

وخوفا من الإطالة ، نعتذر عن الرد التفصيلي ، وذلك لأن هذه الأدلة تتفرع على مبدأ رئيسي هو أساس الخلاف بين فقهاء الشيعة وفقهاء الجمهور ، في موضوع الخلافة .

فقهاء الشيعة ، يرون أن الإمام ينبغي أن يكون معصوماً عن الخطأ ، بينما لا يرى فقهاء الجمهور ذلك .

ومن ثم فإن جميع المناقشات الرئيسية التي دارت حول هذا الموضوع ، ترد في النهاية ، إلى هذه النقطة الجوهرية ، وهي مسألة عتائدية بحجة لا تثار في هذه الدراسة التي تتعلق بالجانب العملي في موضوع الخلافة وأهدافها .

الرأي الثاني : وهو المائل بجواز الامامة .

والقائلون به بعض المعتزلة ، وبعض الخوارج .

وبناء على هذا الرأي ، يجوز للامة الإسلامية أن تنصب لها خليفة ، كما يجوز لها ألا تفعل ذلك ، حسب ما تقتضيه حاجتها العمالية ، فإذا لم تفعله ، لا يباحثها إثم .

ويجب أن نأخذ النظر إلى أن هذا الرأي لا يدل على أن القائلين به يطعنون في مشروعية الخلافة ، أو يقللون من أهميتها — كما فهم البعض — ذلك لأنه من الناحية العمالية ، قد يكون للجائز شأن كبير فمقد البيع جائز ، اسكنه من الناحية العمالية ، من أهم المعاملات التي ، لا غنى عنها في الحياة ، والزواج في أصله جائز ، مع أنه من الوجهة العمالية من أهم وأخطر المشروعات لما يترتب عليه من المحافظة على الأعراض ، وحفظ النوع الإنساني المحترم من الانقراض .

ولا أدل على ذلك ، من أن أصحاب هذا الرأي قد نصبوا على طوائفهم أئمة فالخوارج من بدايتهم ، نصبوا عليهم عبد الله بن وهب الراسبي ، والنجيدات من الخوارج ، بايعوا نجدة من عامر الحنفي ، والمعتزلة كانوا يقررون لبعض خلفاء بني العباس .

ثم إن معظم المعارضين ، لوجوب تعيين الحاكم ، يقررون وجوب تنفيذ الأحكام الشرعية، من الأفراد أنفسهم ، دون تدخل من أحد فهم في الواقع لا يريدون سلطة تنفيذية ، وإنما يقيمون سلطة تشريعية وقضائية . يراضى جميع الأفراد دون تمييز أحد منهم ، على بقية الأفراد ، وهذا فهم متمسكون بدرجة رفيعة من

المثل العليا ، تلك التي يتراضى فيها الأفراد ، على تطبيق الأحكام والجزاءات بوحى من ضمائرهم .

ومع أن هذه فلسفة نظرية بعيدة عن الواقع ، إلا أنها تكشف عدم بعد شقة الخلاف بين القائلين بالجواز ، والقائلين بالوجوب على الأمة ، لأن القائلين بالجواز يفترضون تنفيذ الأحكام .

### الأدلة :

استدل القائلون بالجواز ، لعدة أدلة منها :

#### الدليل الأول :

إن وجوب الإمامة يتعارض مع مبدأ المساواة بين الناس ، وهو أحد المبادئ الأساسية في الإسلام الذي ينظر إلى الأفراد كأنهم أسنان المشط ، فكل مجتهد من مجتهدى الإسلام ، يتساوى مع غيره ، فكيف يلزم المجتهد بطاعة مجتهد مثله ، والخضوع لما أدى إليه اجتهاده ، ولم يقتنع برأيه .

#### الدليل الثانى :

وجود تعارض بين وجوب طاعة الامام ، اللازمة لائتول بوجوب الامامة ، وبين حق الاجتهاد المقرر في الإسلام . فوجوب الطاعة للخليفة ، يلزم جميع أفراد الرعية ومنهم المجتهدون بالخضوع للخليفة ، وفي كل ما يراه ، إلا ما كان مصحبة وحق الاجتهاد يلزم المجتهد بوجوب العمل ، بما أدى إليه اجتهاده ، فلو أعمل مجتهد رأيه ، وخالف الام في أمر ليس بمعصية ، فمن جهة حق الاجتهاد ، يلتزم المجتهد بالعمل بنتيجة اجتهاده ، ومن جهة حق الطاعة للامام يلتزم المجتهد بتنفيذ أمر الام . وهذا تعارض بين أدى إليه القول بوجوب تعيين الامام وطاعته فينبغى ألا يكون .

### مناقشة هذين الدليلىن :

ويمكن أن يناقش هذان الدليلىن بمناقشة واحدة يقال فيها لا جدال أن



حاصلها قد قرر واحترم مبدأ المساواة بين الأفراد جميعا في الحقوق والواجبات مائة ، وأن حق الاجتهاد يلزم المجتهد بالعمل بما أدى إليه اجتهاده ، ولا يعمل بما جتهد غيره ، إلا إذا وافق اجتهاده ، أو اقتنع به واستصوبه ، وعدل به عن رأيه .

هذه أمور مسلمة ، ولكن من المسلم به أيضا ، أن القواعد العامة والأحكام المقررة ترد عليها استثناءات ، وبخاصة ما وردت به النصوص ، والحكم في هذه الحالة ، يتبع الاستثناءات في موضعه ، ويعدل فيه عن الحكم العام ، ولا يعد هذا تعارض بين الأحكام .

وفي هذا الموضوع توجد نصوص ، تأمر بطاعة الحكم ، وفيها قول الله تعالى : ( وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ) ومن ثم فيستثنى هذا الموضع ، من مبدأ المساواة ، وما يقرره حق الاجتهاد .

### الدليل الثالث :

وجوب ترلية الخليفة ، وما فيه من إجبار وقهر للأفراد ، على تنفيذ أماليه الخليفة ، فيما يرضونه وبرغبون فيه ، وفيما لا يرضونه ولا يرغبون فيه بتعارض مع مبدأ الحر ، وذلك المبدأ الذي يحد من الآيات الأولى ، في كيان الإسلام ، والذي يلتزم به في حق جميع أفراد بني الإنسان ، ولو كانوا من غير المسلمين ، فرفض إكراههم على الدخول فيه ، وأمر المسلمين بتركهم وما يدينون .

### المناقشة :

لعل حدوث التعارض ، بين مبدأ الحرية ، وما في وجوب ترلية الخليفة من حطنة القهر ، مرده إلى الخلط في تقدير مفهوم الحرية ، والاتجاه بهذا المفهوم إلى معنى الانطلاق من القيود ، وأن يفعل الشخص ما يحلو له ، وليس الأمر كذلك إذ المعنى المقصود من مفهوم الحرية ، أن يتصرف الشخص حسب رغباته ، في إطار الحقوق المنوطة له ، والتي هي أيضا ، دراسة لبقية أفراد المجتمع ، فالحرية إذن ليست انطلاقا ، ولكن لها حدود ومنها الأذهان لما أمرت به الشريعة ، ومنه



وجوب تعيين الحاكم وطاعته ، فلا تدارض .

#### الدليل الرابع :

لو كانت الخلافة واجبة ، لا اختار الرسول صلى الله عليه وسلم ، خليفة له قبل وفاته ، كما فعل ذلك بالنسبة للإمامة في الصلاة ، حيث عين لها أبا بكر الصديق ، مرضى الله تعالى عنه ، فعدم تعيين الرسول لخليفة من بعده ، يشعر بعدم الوجوب ،

#### المناقشة :

قد يكون هذا الدليل مقبولا ، لو كان تعيين الخليفة واجبا على الرسول صلى الله عليه وسلم ، وليس الأمر كذلك . إذ هو واجب على الأمة الإسلامية ، ولا يتصور الإلزام به ، إلا عقب انتقال الرسول ، إلى الرفيق الأعلى ،

ولعل السبب في استخلاف الرسول لأبي بكر في الصلاة ، ما لهذا الأمر من خصائص فهو حدث عملي متجدد ، تلزم إقامته بوصفة من شعار الإسلام ، وقد هيّج عن القيام به الرسول صلى الله عليه وسلم ، بسبب شدة المرض ، فدعت الحاجة إلى إنابة من يقوم به عنه ، وهو ما فعله الرسول عليه الصلاة والسلام ، باستخلاف أبي بكر له .

#### رد إجمالى :

ثم إن الأدلة الثلاثة الأولى ، يعترض بها جميعا على أصحاب هذا الرأي ، لأنهم لا يقولون بمنع إقامة الإمام بل يقولون بجواز إقامته ، ومعنى ذلك أنهم يتصورون إقامته بالفعل لكن لا على سبيل الإلزام بل على سبيل التخيير ، وإذا كان الأمر كذلك ، فإقامة الامام ، ولو على سبيل التخيير ، تتعارض مع مبدأ الحرية والمساواة ، ومقررات حق الاجتهاد ، انطلاقا من تفكيرهم .

الرأى الثالث وهو : المائل بوجوب تعيين الامام ، على الأمة وقد قال به مشقةاء الجمهور وليس مقصودهم بالوجوب ، الوجوب العيني بل الكفائي ، فاذا فعله البعض ، سقط عن الباقي ، وإذا لم يفعله البعض أثم الجميع .

فهم في تحديد من يشمله إثم الترك :

وقد أخذ الأستاذ الدكتور عبد الحميد متري بالرأى القائل ، بأن الإثم يقتصر على طائفتين فقط (١) ، وهما أهل الحل والعقد ، ومن تتوافر فيهم شروط الخلافة ، دون بقية أفراد المسلمين .

وهو ما يراه مجموعة من فقهاء المسلمين منهم أبو يعلى الذى يقول :

« وهى فرض على الكفاية ، مخاطب بها طائفتان من الناس ، أحدهما : أهل الحل والعقد حتى يختاروا ، والثانية : من يوجد فيهم شرائط الإمامة ، حتى ينتصب أحدهم للإمامة (٢) » .

ومنهم الماوردى الذى يقول : « فإذا ثبت وجوب الإمامة ، ففرضها على الكفاية كالجهاد وطلب العلم ، فإذا قام بها من هو أهلها ، سقط فرضها على الكفاية ، وإن لم يقم بها أحد ، خرج من الناس فريقان ، أحدهما : أهل الاختيار ، حتى يختاروا إماماً للامة ، والثانى : أهل الإمامة ، حتى ينتصب أحدهم للإمامة ، وليس على من هذا ، هذين الفريقين من الامة ، فى تأخير الإمامة حرج ولا مأثم (٣) » .

ولقد فهم هؤلاء الباحثون . أن الإلزام بتنصيب الخليفة ينصرف إلى هاتين الطائفتين فقط ، من تتوافر فيهم شروط الخلافة ، حتى يقدموا عليها ، ويسعوا للوصول إليها ، وأهل الحل والعقد نظراً لأنهم هم الذين عليهم مباشرة اختيار الخليفة .

وفات أصحاب هذا الرأى أن أهل الحل والعقد ، ما هم إلا ممبرون عن رأى الجماعة ، فهم يختارون الخليفة ، لا بأوصافهم الشخصية ، بل باعتبار أنهم نواب عن الامة ، إذ كان عصب أهل الحل والعقد ، فى ذلك الحين ، يتكون من رؤساء

---

(١) نظام الحكم فى الإسلام ص ٥٠١ .

(٢) الاحكام السلطانية ص ١٩ .

(٣) الاحكام السلطانية ص ٦ .

القبائل ، وتواد الجيش — وفي الغالب كان قائد جنود كل قبيلة من أبنائها —  
فرييس القبيلة ، أو قائد الجيش إنما يتكلم بلسان قومه ، وما يصدر عنه من رأى ،  
قد تشاركوا في إرامه ، ومن ثم فإن الجميع مشترك في المسؤولية إيجاباً وسلباً .

وفاتهم : أيضاً ، أن أمر الخلافة يعود إلى جميع أفراد الأمة ، وأن سلطانه  
يشمل لجميع أفرادها ، فالخلافة إذن بينه وبين جميع أفراد الأمة ، لا مع مجموعة  
معينة منها ، ومن هنا فإن التهاون ، في اختيار خليفة للمسلمين ، يعد مسؤولية جميع  
أفراد المسلمين لا مسؤولية طائفة بعينها .

### الأدلة :

استدن القائلون بالوجوب على الأمة ، بعدة أدلة منها :

#### الدلائل الأولى :

إجماع المسلمين عقب وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم ، على امتناع خلو الوقت  
من خليفة المسلمين ، وقال أبو بكر في خطبته المشهورة في أحداث ذلك اليوم ، ألا  
إن محمداً قد مات ، ولا بد لهذا الدين ممن يقوم به ، فلم يعترض أحد عليه ، ولم  
يقبل مسلم ، لا حاجة بنا إليه ، بل اتفقوا وقالوا ننظر في ذلك ، ويدل عليه إصرار  
الكثير من المسلمين ، إلى سقيفة بني ساعدة ، حيث تجمع الأنصار لذات الغرض ،  
بل إن انشغال المسلمين ، بهذا الأمر ، عن أهم الأحداث وهو وفاة الرسول صلى الله  
عليه وسلم ، يقطع بفهم الصحابة ، لوجوب هذا الأمر .

### المنافسة :

وقد نوقش هذا الدليل واعترض عليه من وجهين :

الاعتراض الأول : وقالوا فيه : لا بد للإجماع من سند ، وهذا الإجماع  
لا سند له إذ لو وجد لا شهر ، ونقل إلينا ، وذلك لتوافر الدواعي ، على اشتهاهم  
من نقله (١) .

وقد أجيب عن هذا الاعتراض بجوابين :

الجواب الأول :

إن هذا الإجماع ، قد بلغ من شهرته وذيوعه ، ما جعل الأذهان تنصرف عن البحث في منده .

الجواب الثاني :

وقيل فيه لعل مستند الإجماع ، مما يتعذر نقله لسكونه من قرائن الأحوال ، التي لا يمكن معرفتها إلا بالمشاهدة لمن وجد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم .

وأرى : أن إجماع المسلمين على تولية أبي بكر رضي الله عنه ، يعتبر سنداً ، للإجماع على وجوب تعيين خليفة ، فالإجماع يستند إلى إجماع ، ولا يقال : إن إجماع المسلمين على تعيين أبي بكر ، يحتاج إلى مستند ، إذ هو واقعة علمية ، قد حدثت بالفعل على أنه قيل أن الصحابة قد استندوا في إجماعهم على تولية أبي بكر ، على القياس ، حيث قاسوه على إسناد الرسول صلى الله عليه وسلم لإتابة الصلاة إليه في مرضه ، وقالوا : ورضيه الرسول لديننا أهلاً نرضاه لدينانا ، ... ؟

الاعتراض الثاني :

وقد اعترض فيه ، على ذات حدوث الإجماع ، وقد حدث ذلك من طريقتين :

الطريق الأول :

إن تعيين أبي بكر ، كان محل خلاف ، ومن المسلمين من كان يرى تعيين سعد بن عباد ، لمنصب الخلافة .

الإجابة :

وقد أجيب عن ذلك بجوابين :

أحدهما : أن الخلاف في تعيين أبي بكر . حدث أول الأمر ثم دارت

المنافسات ، وأجمع المسلمون عليه بعد ذلك ، وفي باب الإجماع ، لا عبرة بالخلاف .  
في الرأي ، الحادث أثناء المناقشات قبل انعقاد الإجماع مادام المخالف قد اتفق مع  
الباقين في رأيهم ، وقد ثبت أن جمهور الأنصار ، قد بايعوا أبا بكر ، بل وحتى  
سعد بن عباد . وإن امتنع عن البيعة ، إلا أنه لم يعارض توليته ، وهذا هو المهم ،  
ومن ثم فقد شمله إجماع المسلمين .

والثاني : وحتى هذا الخلاف ، لم يرد على أصل الدعوى ، وهي وجوب تعيين  
خليفة للمسلمين ، فهذا القدر قد اتفق عليه ، بين جميع المتنازعين ، وإنما الخلاف  
قد حدث في أمر زائد عليه ، وهو تحديد الشخص الذي يشغل هذا المنصب :

#### الطريق الثاني :

وقالوا فيه إن الإجماع لم ينعقد وذلك لخلاف بعض الفقهاء فيه وعلى وجه الاجمال .  
بعض المعتزلة والخوارج ، وعلى وجه التحديد هشام الغوطي وأبو بكر الأصم .

#### الإجابة :

وقد أجيب عن ذلك ، بأن هؤلاء المخالفين ، قد ظهر خلافهم بعد انعقاد  
الإجماع ، بل إن وجود هذه الطوائف ، وهؤلاء الفقهاء لم يحدث ، إلا بعد  
إجماع الصحابة ، ومن هنا ، فلا عبرة بخلافهم ولا أثر له على الإجماع .

#### الدليل الثاني :

في تعيين الخليفة دفع ضرر محتمل ، ودفع الضرر المحتمل واجب وما لا يتم  
الواجب إلا به فهو واجب ، وتفصيل ذلك :

أن الإنسان كائن اجتماعي بطبعه ، لا يمكن أن يعيش معزولا عن بني جنسه ،  
فهو مخلوق يعيش في المجتمع : ويحيا بين أفراد ، ويتفاعل معهم في علاقات  
متعددة الجوانب البهض منها عائل بسبب الزواج والمصاهرة والولادة ، والبعض  
منها مالي ، لأن الإنسان لا يستطيع أن يسد حاجاته الميشية بنفسه من مأكل  
ومشرب وملبس ومسكن وغيره ، فلا بد أن يتعاون بتبادل الخدمات  
مع غيره .



اذن الإنسان ينطوى على رغبات ، يسمى إلى تحقيقها ، وهو يعيش بهذه  
الرغبات ، داخل مجتمع هو أحد أفرادها ، وكلهم ذلك الرجل .

ومادام الأمر كذلك ، فلا مفر من اصدام الرغبات في الكثير من الأحيان ،  
وينتج عن ذلك خسومات ومنازعات ، يأكل فيها القوى الضعيف ، ويستولى  
الغنى على الفقير ، ويستبد القادر العاجز ، ومن ثم تسود الفوضى ، وتتحكم  
شريرة الغاب ، وينتشر الفساد في الأرض ، ولا يستطيع أحد أن يوفر  
لنفسه الأمن والاستقرار ، وهي المطالب الضرورية ، التي لا غنى عنها في  
الحياة الدنيا .

فلا بد من وجود حاكم من قبل الشارع ، يرجع إليه المسلمون ، فيما ينشأ  
فيهم من خلافات ، تلك التي لابد من حلها ، وقد يترتب عليها نزاع ، يجر  
إلى الفساد في الأرض ، ودمار العمران .

ويشهد لذلك التجارب ، فكم أطالت الفتن برأسها ، عتب وفاة بعض الحكام ،  
وامتدت حتى تهين آخر ، بحيث لو استمر الحال لصار كل واحد مشغولا بحماية  
نفسه وماله .

ففي نصب الحاكم دفع مضرة عظيمة ، بل إنه من أتم<sup>(١)</sup> مصالح المسلمين .  
وأعظم مفاصد الدين ، فلا يقل حكمه عن الإيجاب .

#### مناقشة هذا الدليل :

وقد عورض هذا الدليل من قبل المخالفين ، بادعاء أن نصب الخليفة  
ضرر كذلك ، والضرر مرفوع بتول الرسول صلى الله عليه وسلم : ( لا ضرر  
ولا ضرار ) .

والضرر يأتي في تعصيب الحاكم ، من ثلاثة طرق .

---

(١) نفس المرحع السابق .

### الطريق الأول :

أن تولية الإنسان ، على من هو مثله ، ليحكم عليه ، فيما يرضى به ، وفيما لا يرضى به ، فيه شيء من التسليح والنهر ، وذلك أضرار به لا محالة .

### الطريق الثاني :

أن البعض قد يستنكف عن الرضوخ للحاكم ، كما حدث فيما سلف من الأزمات ، فيؤدي ذلك إلى وقوع الانقسام والفتن ، وفيه إضرار مؤكد بالأمس .

### الطريق الثالث :

لما كان الحاكم غير معصوم من الخطأ ، فيتمرد منه الكفر والفسوق وحينئذ إن لم يعزل من منصبه ، أضر بالامة ، بتصرفاته المنبثقة عن كفره وفسقه ، وإن رغبت الامة في عزله ، لم تتمكن من ذلك ، إلا عن طريق حربه وقتاله ، وفي ذلك أضرار وافية قطعاً<sup>(١)</sup> .

### الإجابة :

إن الأضرار الناتجة عن تعيين الحاكم ، أقل بكثير من الأضرار الناجمة عن عدم تعيينه ، والبرة بدفع الضرر الأكبر ، إذ القواعد الشرعية المطبقة ، عند تعارض الضررين ، دفع الضرر الأعظم ، باحتمال الضرر الأقل . ويد ذلك من الواجبات .

وبعبارة أخرى ، مامن عمل من الأعمال ، إلا وله جانبان ، أحدهما نافع والآخر ضار والعبارة بغاية أحد الجانبين على الآخر ، وتعيين الخليفة ، وإن كان فيه شيء من الضرر ، فإن له نفعا عظيما ، ونفعا يفوق ضرره بمراتب شاسعة ، فبتعيين وجوب نصبه . لغلبة نفعه .

---

(١) المرجع السابق ص ٣٤٧ .

### الدليل الثالث :

المحافظة على الدين ، وتنفيذ أوامره ونواهيه ، من أوجب الواجبات ، ولا سبيل إلى ذلك ، إلا بحاكم ذي سلطان ورهبة ، وعلى صلة قوية بالشارع الحكيم ، يقوم بهذه المهمة ، فيسهر على تنفيذ شعار الدين ، ويقيم حدود الشرع ، وزواجه على المجرمين ، ويضرب على يد العابثين ، ويقضى على محاولات المنحرفين ، إذ أن الله يزع بالسلطان ، ما لا يزع بالبرهان ، وما لا سبيل إلى الواجب إلا به فهو واجب ، ويقول الماوردي : ( ثم لما في السلطان من حراسة الدين ، والذب عنه ، ودفع الأهواء عنه ، وحراسة التبديل فيه ، وزجر من شذ عنه بارتداد ، أو بغى فيه بغناد ، أو سعى فيه بفساد ، وهذه الأمور إن لم تنحصر عن الدين ، بسلطان قوى ، ورعاية وافية ، أسرع فيه تبديل ذوى الأهواء وتحريف ذوى الآراء فليس دين زال سلطانه ، إلا بدلت أحكامه ، وطمست أعلامه ، وكان لكل زعيم فيه هدة ، ولكل عصر في وهيه أثر . كما أن السلطان إن لم يكن على دين ، تجتمع به الفلرب ، حتى يرى أهله الطاعة فيه فرضا ، والتناصر عليه حتما لم يكن للسلطان لبث . ولا لإياديه صفو ، وكان سلطان قهر ، ومنهدم دهر ، ومن هذين الوجهين ، وجب إقامة إمام ، يكون سلطان الوقت ، زعيم الأمة ليكون الدين محروسا بسلطانه ، والسلطان جاريا ، على سنته الدين وأحكامه <sup>(١)</sup> .

ومن هذه المناشآت ، يتضح أن الراى الراجح ، هو رأى الجمهور .

## المطلب السابع

في شروط رئيس الدولة

### الفرع الأول

شروط رئيس الدولة في الأنظمة المعاصرة

تتفق الدساتير المعاصرة<sup>(١)</sup>، في وضع شروط ينبغي أن تتوافر في رئيس الدولة، غير أنها تتفاوت فيما بينها، في كم هذه الشروط، وكيفها، وعلى وجه الإجمال، فإن الدساتير الملكية تأخذ منها بقليل، بعكس الدساتير الجمهورية، التي تتوسع فيها بعض الشيء.

ففي ظل الدساتير الملكية، ينبغي أن يتوفر في رئيس الدولة، وصف انتمائه إلى الأسرة المالكة، التي لها حق حكم هذه الدولة، بمقتضى الدستور.

ففي دولة الكويت ينتقل الحكم في أسرة المغفور له مبارك الصباح (المادة ١٠ من دستور دولة الكويت).

وعرش المملكة الأردنية الهاشمية. وراثي في أسرة الملك عبد الله بن الحسين في الذكور من أولاد الظهور (المادة ٢٨ من دستور المملكة الأردنية الهاشمية).

وعرش المملكة المغربية، ينتقل بالوراثة إلى الولد الذكر الأكبر سناً، من نسل الملك الحسن الثاني (الفصل العشرون من دستور المملكة المغربية).

---

(١) راجع دستور دولة الكويت، طبع الحكومة، والمانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ الخاص بنظام توارث الإمارة، ودساتير العالم العربي لإعداد جواد ناصر الأربش سنة ١٩٧٢ ومبادئ النظام الدستوري في الكويت للدكتور عبد الفتاح حسن سنة ١٩٦٨.

ومن الشروط التي تنص عليها بعض الدساتير الملكية في هذا الشأن . ما جاء في دستور دولة الكويت الفقرة الثالثة من المادة الرابعة، التي تنص على أنه (يشترط في ولي العهد أن يكون رشيداً عاقلاً وابناً شرعياً لأبوين مسلمين ، — المادة ٤ من الدستور .

وتضيف المادة السادسة من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ : « أن يكون مسلماً، وإلا يقل سنه يوم مبايعته عن ثلاثين سنة ميلادية كاملة » .

وما جاء في دستور المملكة الأردنية الهاشمية ، في الفقرة ٥ من المادة ٢٨ التي اشترطت فيمن يتولى الملك ، أن يكون مسلماً عاقلاً، مولوداً من زوجة شرعية . ومن أبوين مسلمين ، على أن دستور المملكة الأردنية ، يجيز أن يتولى الملك حتى الفقرة ٢ من المادة ٢٨ .

وفي ظل الدساتير الجمهورية ، تعنى بتحديد شروط معينة في رئيس الجمهورية من هذه النواحيات .

الجنسية : يشترط في رئيس الجمهورية ، أن يكون فرداً منتصباً إلى الدولة ، متمتعاً برعايتها .

وقد تتطلب بعض الدساتير الجمهورية ، أوصافاً أكثر من مجرد التمتع بالجنسية، حتى جمهورية مصر العربية ، يشترط في المرشح لرئاسة الجمهورية أن يكون من أبوين مصريين مادة ٧٥ من دستور ٧١ .

وفي جمهورية سوريا ، يشترط في المرشح للرئاسة ، أن يكون متمتعاً بالجنسية السورية منذ عشر سنوات على الأقل مادة ٧٢ .

وفي جمهورية العراق ، يشترط أن يكون المرشح ، متجنساً بالجنسية العراقية، ومن أبوين عراقيين . ينتميان إلى أسرة تقطن العراق ، منذ عام ١٩٠٠ الميلادي



هل الأقل . وكانت تتمتع بالجنسية العثمانية مادة ١٤ من دستور عام ١٩٦٤ .

وفي تونس أن يكون مولوداً لأب وجد تونسيين بلا اقطاع . الفصل التاسع والثلاثون من دستور تونس .

الديانة : تشترط بعض الدساتير في الدول العربية ، أن يكون المرشح للرئاسة مسلماً ، ومن هذا القبيل دستور سوريا والعراق وتونس .

المادة ٣ من دستور الجمهورية السورية الصادر عام ١٩٥٠ ، والمادة ٤١ من دستور العراق عام ١٩٦٤ . والفصل السابع والثلاثون من دستور تونس سنة ١٩٥٩ .

ومع أن بعض الدساتير ، في الدول العربية الأخرى . لم ينص صراحة ، على اشتراط الإسلام في رئيس الجمهورية ، لكن الاتجاه السائد ، أن النص على أن دين للدولة الإسلام ، وهو نص وارد في جميع الدساتير العربية . باستثناء لبنان — يتضمن اشتراط هذا الشرط .

على أن بعض الدساتير العربية ، لم يكتف بمجرد كون المرشح مسلماً ، بل اشتراط الالتزام بإقامة الشعائر الدينية ، كما في دستور العراق المادة ٤١ .

السن : تشترط الدساتير الجمهورية في المرشح للرئاسة ، أن يبلغ سناً معيناً . ففي جمهورية سوريا والعراق وتونس ، يشترط بلوغ سن الأربعين ، المادة ٧٢ من دستور سوريا والمادة ٤١ من دستور العراق ، والفصل التاسع والثلاثون من دستور تونس .

وفي جمهورية مصر يشترط بلوغ سن الخامسة والثلاثين في دستور ١٩٦٤ مادة ١٠١ ثم عدل إلى سن الأربعين في الدستور الدائم الصادر عام ١٩٧١ . مادة ٧٥ .  
عدم الزواج من أجنبية : وبعض الدساتير تشترط في المرشح ، ألا يكون متزوجاً من أجنبية .

وفي العراق ينص الدستور ، على أن المرشح للرئاسة ، ينبغي ألا يكون متزوجاً ،

من أجنبية — وتعتبر المرأة العربية عراقية ، في هذا المجال ، إذا ولدت لأبوين  
وجدين عربيين . المادة ٤١ .

التمتع بالحقوق المدنية والسياسية : وقد نصت عليه بعض الدساتير العربية ،  
على أن المرف جرى على اعتباره ، في ظل الدساتير ، التي لم تنص عليه . ومن  
الدساتير التي نصت عليه دستور جمهورية مصر العربية الصادر عام ١٩٧١ مادة ٢٧٥  
ودستور العراق عام ١٩٦٤ في المادة ٤١ ، ودستور تونس ١٩٥٩ في الفصل  
التاسع والثلاثين .

## الفرع الثاني

### شروط رئيس اءولة فى النظام الإسلامى

يظهر أثر انقسام المسلمين ، إلى خوارج وشيعة وجمهور ، بشكل واضح ، فى شروط الخلافة ، بما جعلنا نعرض ، لهذه الشروط بصورة إجمالية ، لدى طائفتى الخوارج والشيعة وبصورة تفصيلية ، لدى طائفة الجمهور ، على الوجه التالى : —

#### أولا — الخوارج :

والخوارج لهم نزعات متعددة ، إلا أن الشروط الرئيسية لديهم تملخص فيما يلى : —

الشرط الأول : أن يتوافر فيه شرط الإسلام . وإن كان عبدا ، حيث لا عبدة لديهم بشرط الحرية . أو امرأة حرة ، لا تشترط لديهم الذكورة ، وقد ولت بعض الطوائف منهم امرأة ، تدعى غزاة ، وهى أم شبيب بن يزيد الشيباني . أو أعجميا ، حيث لا يشترطون القرشية وقد ( بايعوا نافع بن الأزرق ، ثم لاقطرى بن الفجاءة ، ولنجة ، وعطية ، وليس واحد منهم قرشيا<sup>(١)</sup> .

الشرط الثانى : أن يجرى على منوال العدالة ، فى تصرفاته ، ويتجنب الجور .

الشرط الثالث : أن يتبرأ من الحكم الظلمة ، فى نظرم ، ويهدوا منهم سيدنا عثمان ابن عفان ، والإمام على بن أبى طالب ، وعمر بن عبد العزيز ، وذلك لعدم تبرئه ، من أهل بيت الظلمة ، رغم أن الخوارج ، يقرون له بوصف الإصلاح والتقوى ، والسير على منوال العدالة .

---

( ١ ) راجع أصول الدين لأبى منصور عبد القاهر بن طاهر صفحة ٢٧٥

طبع استامبول ١٩٢٨ .

### ثانياً — الشيعة :

ولهم في شروط الخلافة نظرات متباينة، تبعاً لاختلاف نزعاتهم وسنقتصر، على عرض الشروط الرئيسية لطائفة الشيعة الجعفرية .

الشرط الأول : أن يكون الحاكم من نسل الإمام علي بن أبي طالب (١) ، من زوجته السيدة فاطمة الزهراء ، رضى الله عنها ، والأئمة عندهم اثنا عشر وهم : علي التوالى ( الإمام علي بن أبي طالب ، ومن بعده الحسن ثم الحسين ، ثم زين العابدين ، ثم محمد الباقر ، ثم جعفر الصادق ، ثم موسى بن جعفر ، ثم علي بن موسى ، المنقب بعلي الرضا ، ثم محمد النقي ثم علي النقي ، ثم الحسن العسكري الزكي ، ثم محمد المهدي ) .

الشرط الثانى : أن يكون عالماً ، بالأحكام الشرعية ، علماً حقيقياً ، ذاتياً .  
شاملاً .

والعلم الحقيقى هو العلم الفعلى ، لا الحكى ، فهو يستطيع مباشرة إعطاء الأحكام للوقائع .

والعلم الذاتى ، أى النابع من ذاته ، وليس مكتسباً بطريق التعلم والاجتهاد ، لأن العلم المكتسب بطريق التعلم والاجتهاد ، علم طارىء بعد عدم ، أى علم بعد جهل ، وهم يحتمون علم الأمام بأحكام الشريعة على الدوام ، إذ لا يجوز عليه ، أن يكون جاهلاً بها فى أى وقت من الأوقات (٢) .

والعلم الشامل ، أى الذى يحيط بكل شئ ، فلا يغيب عنه حكم جزئية من الجزئيات .

الشرط الثالث : أن يكون معصوماً عصمة شاملة ، فلا يخطئ ولا ينسى ، ولا يقترب من معصية .

---

( ١ ) راجع أصول الشيعة صفحة ١٢٨ .

( ٢ ) وزاجع أيضاً المواقف ج ٨ ص ٣٥٠ .

وهذه الشروط مبنية على مكانة الأئمة لديهم ، تلك المكانة ، التي تكاد تصل  
م إلى مضاف الأنبياء .

ثانياً — الجمهور: (١)

الشرط الأول : أن يكون قرشياً .

أى ينتسب إلى قبيلة قريش ، وهى قبيلة الرسول صلى الله عليه وسلم .

---

( ١ ) بعض المقهاء يتوسع في ذكر شروط الإمامة ، والبعض الآخر يقتصر  
فيها على ذكر البعض منها فقط .

جاء في نهاية المحتاج للرملي ج ٧ ص ٣٨٩ ، شرط الإمام كونه مسلماً ،  
ليراعى مصالحة الإسلام وأهله ، مكلفاً ، لأن غيره مولى عليه ، فلا يلزم أمر غيره ،  
وروى أحمد بن حنبل ، نعوذ بالله من أمانة الصبيان ، حراً ، لأن من فيه رق ،  
لا يهاب ، وخبر أسعوا وأطيعوا وإن ولي عبد حبشي ، محمول على غير الإمامة  
العظمى ، أو المبالغة خاصة ، ذكرها ، لضعف عقل الأنثى ، وعدم مخالطتها  
للرجال ، وصح خبر ، لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة ، والحنثى ملحق بها احتياطياً  
فلا تصح ولايته ، وأن بأن ذكرها كالقاضي بل أولى ، قرشياً ، لحبر ، الأئمة من  
قريش فإن فقد فكناني ، ثم رجل من بني إسماعيل ، ثم عجمي على ما في التهذيب ،  
أو جرهمي كافي التتمة ، ثم رجل من بني إسماعيل ، مجتهداً ، كالقاضي وأولى ، بل  
حكى فيه الإجماع ، ولا ينافيه قول القاضي : عدل جاهل ، أولى من فاسق عالم ، لأن  
الأول ، لكنه التفويض للأئمة ، فيما ينتقل للاجتهاد ، لأن محله عند فقد المجتهدين  
وكون أكثر من ولي أمر الأمة ، بعد الخلفاء الرشدين ، غير مجتهدين ، إنما هو  
لنظامهم ، فلا يرد . شجاعاً ، ليفزو بنفسه ، ويمالج الجيوش ، ويقوى على فتح  
البلاد ويحمي البيضة ويمتد سلامته من نقص يمنع استيفاء الحركة وضرعة النهوض ،  
كما دخل في الشجاعة ذارأى ، ليسوس به الرعية ويدبر مصالحهم الدينية  
والدنيوية ، قال الزوي : وأما أن يعرف أقدار الناس وسمع ، وأن ثقل  
ويصر ، وأن ضعف ..... وعدلاً كالقاضي وأولى .



وقد اختلف الفقهاء<sup>(١)</sup> ، فى اشتراطه ، وظهر فى ذلك رأيان .

### الرأى الاول :

واتجه أصحابه إلى عدم اشتراط . وصف القرشية . حيث يجوز عندهم أن يولى الخليفة من غير قريش .

والقائلين به بعض المعتزلة ، بالإضافة إلى طائفة الخوارج ، وقلة من غيرهم .

== وجاء فى الإرشاد للجوينى ص ٢٦ : « من شرائط الإمام أن يكون من أهل الاجتهاد ، بحيث لا يحتاج إلى استفتاء غيره فى الحوادث ، وهذا متفق عليه ، ومن شرائط الامامة أيضا أن يكون الإمام متصدياً إلى مصالح الامور وضبطها ذا نجدة فى تجهيز الجيوش وسد الثغور ، وذا رأى حصيل فى النظر للمسلمين ، ولا ترعة هوادة نفس ، وغور طبيعة عن ضرب الرقاب ، والتكيلي بمستوجبى الحدود . . . »

ومن شرائطها عند أصحابنا ، أن يكون الامام من قريش ، إذ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الائمة من قريش » وقال قدموا قريشا ، ولا تقدموها وهذا مما يخالف فيه بعض الناس ، والاحتمال فيه هندى مجال والله أعلم بالصواب .

ولا خفاء باشتراط حرية الامام وإسلامه ، وأجمعوا أن المرأة لا تجوز أن تكون إماما ، وإن اختلفوا فى جواز كونها قاضية ، فيما يجوز شهادتها فيه . .

وراجع أيضا الفصل فى الممل والمحل لابن حزم ج ٣ ص ١١٦ ، والاحكام السلطانية للبارودى ص ٦ والاحكام السلطانية لأبى يعلى ص ٤ ومآثر الإنافة فى معالم الخلافة ص ٣١ .

أى كما لاتصح ولاية القاضى إذا كان خنى .

(١) راجع أصول الدين للبغدادى ص ٢٧٥ ، والارشاد لامام الحرمين ص ٢٧ ، والمواقف ج ٢ ص ٢٩٢ ، والممل والنحل للشهرستانى ج ١ ص ١٤٤ والمقدمة لابن خلدون ج ٢ ص ٦٩٤ طبعة لجنة البيان العربى الطبعة الثانية ، وقد نصر ابن خلدون على أن أبا بكر الباقلانى من القائلين بنى اشتراط القرشية .

أدلتهم :

الدليل الأول :

ورد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قد أمر في حياته ، أشخاصاً من غير قريش منهم عبد الله بن رواحة ، وزيد بن حارثة وأسامة بن زيد .  
وقد أجيب عن هذا الدليل ، بأن هذا الفعل الثابت عن الرسول إنما هو في إمارة الجيش<sup>(١)</sup> ، وهو ليس من الإمامة العظمى ، ويمكن أن يستدل منه على جواز ، أن ينوب الخليفة غيره ، في بعض الأعمال ، ولا يشترط في النائب أن يكون قرشياً .

الدليل الثاني :

ما روى عن عمر بن الخطاب ، رضى الله تعالى عنه ، أنه قال : إن أدركني أجل وقد مات أبو عبيدة استخلفت معاذ بن جبل ، وهو أنصاري ، وليس من قريش .

وكذلك قول عمر لو كان سالم مولى حذيفة حياً لوليت له وهو أيضاً ليس بقرشي .

المناقشة :

وأفضل ما يرد به على تلك القول ، المنسوبة إلى عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ، أن هذا مبنى على اجتماع<sup>(٢)</sup> ، وقد تبين له خطؤه فرجع عنه ، بدليل أنه لم ينفذه واختار جميع أعضاء مجلس الشورى ، من القرشيين .

- 
- (١) والدليل ومناقشته جاءت في فتح الباري ج ١٦ ص ٢٢٧ : ( وأما ما احتج به من لم يعد الخلافة في قريش من تأمير عبد الله بن رواحة وزيد بن حارثة وأسامة ، وغيرهم في الحروب فليس من الإمامة العظمى في شيء ، بل فيه أنه يجوز للخليفة استنابة غير القرشي في حياته ) .
- (٢) جاء في فتح الباري ج ١٦ ص ٢٢٧ ( ويعكر على اشتراط القرشية ما روى عن ابن عمر أنه قال : فإن أدركني أجل . وقد مات أبو عبيدة ، استخلفت =

### الدليل الثالث:

واستدلوا أيضاً بقوله صلى الله عليه وسلم : . السمع والطاعة ولو عبداً حبشياً ، .  
فإنه يدل على أن الإمام ، قد لا يكون قرشياً (١) .

### المناقشة :

أولاً : إن هذا الحديث قد ورد في خصوص ، من أمره الإمام على سرية أو  
ولاء على إقليم ، ومن ثم فهو بعيد عن منصب الخليفة ، وهو تأويل يجب المصير  
إليه ، حتى لا يتعارض مع الاجماع القائم من قبل الصحابة .

ثانياً : وعلى فرض أن هذا الحديث ، قد ورد بالفعل في شأن منصب  
الخليفة ، فإن ذلك على سبيل المبالغة ، ويؤيده ، ما أجمع عليه المسلمون ، من عدم  
جواز كون الإمام عبداً (٢) .

### الرأى الثانى :

ويرى أصحابه اشتراط وصف القرشية وبه قال جماهير الصحابة ،  
وفقهاء الأمة .

### الأدلة :

وهذا الرأى تؤيده أدلة متعددة من أشهرها ، وأكثرها أهمية ما يأتى :

---

== معاذ بن جبل ، ومعاذ بن جبل أنصارى . لانسب له فى قریش ، فيجتمل لعل  
الاجماع انعقد بعد عمر . على اشتراط أن يكون الخليفة قرشياً أو تغير اجتهاد  
عمر فى ذلك ) توفي معاذ بن جبل فى حياة عمر ، فى طاعون عمواس عام ١٨  
هجريه راجع معالم الإنافة ج ١ ص ٩٢ .

(١) المواقف ج ٨ ص ٢٥٠ .

(٢) نفس المرجع .

### الدليل الأول :

مجموعة الأحاديث التي وردت في كتب الصحاح ومنها .

( ١ ) كان محمد بن جبير بن مطعم ، يحدث أنه بلغ معاوية ، وهو عنده في وفد من قريش أن عبد الله بن عمرو بن العاص . يحدث أنه سيكون ملك من قحطان ، فنضب معاوية . فقام فأثنى على الله بما هو أهله . ثم قال : أما بعد : فإنه بلغني أن رجالاً منكم . يتحدثون أحاديث ليست في كتاب الله ، ولا تؤثر عن رسول الله . صلى الله عليه وسلم . فأولئك جهالكم : فإياكم والاماني التي تضل أهلكم : ( فإني سمعت رسول الله : صلى الله عليه وسلم . يقول : ، إن هذا الأمر في قريش . لا يعاديهم أحد ، إلا أكره الله على وجهه ، ما أقاموا الدين ) (١) ،

(ب) ما روى عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يزال هذا الأمر في قريش ، ما بقي منهم اثنان (٢) .

( ٣ ) ما روى عن أبي هريرة ، رضي الله تعالى عنه أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : والناس تبع لقريش ، في هذا الشأن ، مسلمهم لمسلمهم ، وكافرهم تبع لكافرهم ، (٣) .

فهذه الأحاديث تفيد أن الخلافة لا تكون إلا لقريش ، جاء في فتح الباري تعليقاً على حديث ، لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي اثنان : ( قال القرطبي : هذا الحديث خبر عن المشروعية أي لا تتعقد الإمامة الكبرى إلا لقريش . مهما وجد منهم أحد ، وكأنه جنح إلى أنه خبر بمعنى الأمر ) (٤) :

---

( ١ ) صحيح البخاري في كتاب فتح الباري ج ٧ ص ٣٤٥ ، وفي ج ١٦

ص ٢٣٢ .

( ٢ ) المرجع السابق ج ٧ ص ٢٤٥ ، وج ١٦ ص ٢٣٤ ، وورد أيضاً في

صحيح مسلم ، راجعه بشرح النووي ج ١٢ ص ٢٠١ .

( ٣ ) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٢ ص ١٩٩ .

( ٤ ) ج ١٦ ص ٢٢٥ .

### مناقشة هذه الأحاديث :

وقد وجرت بهن المناقشات ، إلى هذه الأحاديث وبخاصة من باحث العصر  
للحديث نعرضها ونحيب عليها على الوجه التالي :

### المناقشة الأولى :

نوقشت هذه الأحاديث بالتشكيك في صحتها ومن القائلين بهذا الرأي  
صاحب الفضيلة الأستاذ المرحوم عبد الوهاب خلاف الذي أيد اتجاهه بعدة  
ملاحظات منها :

( ١ ) عدم إثارة هذه الأحاديث يوم السقيفة ، وبخاصة من أنى بكررضي الله  
تعالى عنه ، في جداله مع الانصار ، حيث أنه لما ذكر للانصار ، الأئمة من  
قريش ، لم يذكر ذلك على أنه نص من الدين ، أو قول من الرسول ( ١ ) ، وإنما  
ذكره على أنه نظر صحيح لما لقريش إذ ذاك من المصيبة والمأثم .

ولو كان هناك حديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم بهذا المعنى ، لما خفي  
على جميع من كان في اجتماع السقيفة من الانصار والمهاجرين . وما احتاج أبو بكر  
من أن يحذر المجتمعين ، من آثار ومضار المنافسة ، بين قبيلتي الأوس والخزرج ،  
إذا ولي الخلافة واحد ينتمى إلى قبيلة منهما .

( ب ) قول عمر بن الخطاب ، رضي الله عنه ، وهو أمير المؤمنين : ( لو كان  
سالم مولى حذيفة حيا لوأيته ) .

فلو كان هناك أحاديث ، تقرر الأمر لقريش ، لما ساغ لعمر ، أن يقول هذا  
القول ، لأن سالم ليس قرشيا .



## الرد :

أرى أنه لا مجال لمغالنا لتشكيك في صحة هذه الأحاديث ، حيث أنها وردت في كتابي الصحيحين ، وفي غيرهما من المسانيد الصحيحة الأخرى ، علاوة على أن هذه الأحاديث ، قد تمدت رواياتها وهي ان اختلفت في الفاظها ، إلا أن هناك قدرا مشتركا من المعنى متفق عليه بينهما ، وهو جعل أمر الخلافة في قريش ، وهو ما يفيد ولو درجة ثبوتها أو بعبارة أخرى ، إن هذا القدر من المعنى المشترك ، قد وصل إلى حد التواتر المعنوي حسب تعبير علماء فن الحديث .

يقول الحافظ بن حجر العسقلاني ، في حديث الأئمة من قريش جمعت طرقه من أربعين صحابيا .

( ١ ) فالقول بأن أبا بكر الصديق ، رضى الله تعالى عنه ، لم يحتج به على أنه حديث ، أو أصل من أصول الدين . مردود عليه بالواقع ، الذي ثبت منه أنه حديث صحيح بالفعل .

وكيف يستساغ تحويل استدلال أبي بكر بالحديث ، إلى وجهة أخرى مفادها أنه جملة تعنى معنى المصيبة ، مع أنه حديث نبوي فملا .

جاء في شرح النووي لصحيح مسلم ، تعليقا على هذه الأحاديث : ( هذه الأحاديث وأشباهاها ، دأبل ظاهر على أن الخلافة محتصة بقريش ، لا يجوز عقدها لأحد من غيرهم ، وعلى هذا انمقد الإجماع ، في زمن الصحابة ، فكذلك بعدهم ، ومن خالف فيه من أهل البدع ، أو من عرض بخلاف من غيرهم ، فهو محجوج بإجماع الصحابة والتابعين ، فمن بعدهم ، بالأحاديث الصحيحة .

قال القاضي اشتراط كونه قرشيا ، هو مذهب العلماء كافة ، وقد احتج به أبو بكر وعمر رضى الله عنهم ، على الأصار يوم السينة فلم ينكره أحد ، قال القاضي : وقد عدوها العلماء في مسائل الإجماع ، ولم ينقل عن السلف ، نيم القول أو فعل بخالف ما ذكرنا ، وكذلك من بعدهم ، في جميع الأعصار ولا اعتداد

يقول انتظام ومن وافقه من الخوارج وأهل البدع (١).

ومن هنا يظهر أن المتواجدين ، من المهاجرين والأبصار يوم السقيفة ، عرفوا هذا الحديث وكان احتجاج أبي بكر به من أقوى الأدلة ، التي أدت إلى انتصار رأيه .

وأيضاً ليس في استدلال أبي بكر رضي الله تعالى عنه ، باحتمال تنازع الأوس والخزرج — إن بولي واحد منهما الأمر — ما يوهن جمل الأئمة من قریش ، حديثاً ، لأن أبا بكر في مجال حاجة الخصم ، وهو متمام يحتاج إلى استعراض كافة الأدلة التي تؤيد وجهة نظر المستدل ، وتساعد في الوصول إلى هدفه .

بل إن أبا بكر بأثارته لهذه النقطة ، كشف عن ذكاء نادر ، وأنه رجل المداعة الملم في المواقف الحرجة ، وله قدرة على اختيار الكلمات ذات المعاني الملائمة لمواقفهم ، إذ هو قد أوحى للخزرج ، بأن دعوة زعيمهم سعد بن عبادة ، لا ترضى أولاد عمومهم الأوس ، لما بينهما من تنافس شديد قديم .

كما كشف عن الحكمة ، من اشتراط الأحاديث الشريفة لوصف القرشية في الخليفة ، وأن هذا يتناول فرص التنازع بين المرشحين لها .

(ب) والقول بأن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه تحدث بما يفيد جواز تولية سالم وهوليس قرشياً ، مردود عليه ، بأن هذا اجتihad (٢) من عمر رضي الله عنه ، وقد تبين له خطؤه وعدل عنه بدليل أن عمر ، عندما رشح بجلس الشورى ، اختارهم جميعاً من القرشيين .

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٢ ص ٢٠٠

(٢) وبرى ابن خلدون بأن سالم مولى حذيفة يعتبر قرشياً بالولاء لأن ولاده لقریش ومولى القوم منهم راجع أمة ج ٢ ص ٦٩ وهو ترجيه يحوى الكثير من الضعف .

### المناقشة الثانية :

وقد توقفت فيها هذه الأحاديث بأنها للإخبار عن أمور مستقبلية ، أى إخبار عن الواقع الذى سيحدث وليست للامر أى ليست لإلزام المسلمين بمداها .

وقد أقام هذا الاحتمال الدكتور ضياء الدين الرئيس وإن لم يأخذ به وأخذ به فضيلة الأستاذ محمد أبو زهرة والدكتور صلاح دبوس .

يقول الأستاذ محمد أبو زهرة : بعد أن ذكر الأحاديث التى تلزم بطاعة ولي الامر ولو كان عبدا : ( فيجمع هذه النصوص مع حديث د أن هذا الامر فى قريش ، نقبين أن النصوص فى مجموعها لا تستلزم أن تكون الإمامة فى قريش ، وأنه لا نصح ولاية غيرهم بل أن ولاية غيرهم صحيحة بلا شك ويكون حديث د الامر فى قريش ، من قبيل الإخبار بالغيب كقول النبي صلى الله عليه وسلم : الخلافة بعدى ثلاثون سنة ثم تصير ملكا عضوضا أو يكون من قبيل الأفضلية لا الصحة ) (١) .

وهذه المناقشة مردودة بل لا يصح إيرادها أصلا لسببين :

أحدهما : أنها — والعماد بالله — تأتى بشبهة أسناد الكذب إلى قول الرسول صلى الله عليه وسلم إذ قد ثبت من الواقع نواية هذا الامر لغير القرشيين وبخاصة فى عهد خلفاء آل عثمان .

الثانى : خلو هذه الأحاديث مما يفيد أنها وردت للإخبار عن المستقبل وهى الطريقة التى يتبعها المشرع الإسلامى فى هذا الصدد فى نصوصه من القرآن والسنة .

---

(١) المذاهب الإسلامية ج ١ ص ٩٦ طبعة دار الفكر العربى . وراجع أيضا النظريات السياسية الإسلامية ص ٢٥٥ والمليغة تواتيه وعزله ص ٢٧٠ .

وعلى سبيل المثال قول الله تعالى : « لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين علقين رؤوسكم ومقصرين لا تخافون فلم مالم تعلموا فجعل من دون ذلك فتحا قريبا ، (١) » .

فقد اشتملت الآية على عبارة « إن شاء الله » ، وهي تفيد أن دخول المسجد الحرام سيحدث في المستقبل .

وأيضاً قول الله تعالى : « ألم ظلمت الروم في أدنى الأرض وهم من بعد ذلهم سينظرون في بضع سنين لله الأمر من قبل ومن بعد ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم (٢) » .

فالسبب في قوله تعالى : « سينظرون » ، تفيد أن هذا سيحدث في المستقبل .  
وأيضاً من السنة قوله صلى الله عليه وسلم : « الخلافة من بعدى ثلاثون ثم تصير ملكاً عضواً » ،

فن بعدى تفيد أن هذا سيقع في المستقبل .

### المناقشة الثالثة :

وفيها نوقشت هذه الأحاديث . بالتوسع في مفهوم قريش ، وأنها تعبير عن كل المهاجرين ، وهو ما اختاره الدكتور الرئيس الذي قال : « يمكن أن يقال : أن الإشارة بقريش في الأحاديث ، كانت إلى المهاجرين وحدهم فإن هذا الاستعمال كان شائهاً ، وكان المعنى الذي يراد منه مفهوماً ، كل الفهم والرسول صلى الله عليه وسلم فسد أن يخص المهاجرين بهذا الأمر لسبقهم إلى الإسلام ، ولأنهم كانوا أول من أبلى في سبيله ، في أوقات الشدة ، وما يؤيد هذا الاتجاه في فهم الحديث

---

(١) سورة النج الآية ٢٧

(٢) سورة الروم الآيات ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥

الآخر ، الذى وردت فيه توصية رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إلى المهاجرين أن يحسنوا إلى الانصار ويتجاوزوا عن مسيئتهم فهذه الوصية كانت خاصة بالمهاجرين وحدهم ، دون قريش كلها ، وأيده أيضا قول أبى بكر رضى الله عنه ، فى أثناء اجتماع السقيفة : فنحن الامراء وأنتم الوزراء ، فنحن هذا الضمير ، إنما كان يقصد أن يعبر به عن المهاجرين دون غيرهم كما أن د أنتم ، إنما كان يراد به مخاطبة الانصار ، إذ أن موضوع المناقشة فى الاجتماع ، إنما كان هو إجراء المقابلة ، أو المقاضلة بين الفريقين بالنسبة إلى أحقية أى منهما فى الامامة وهذا هو الوجه الذى توثره على غيره ، (١) .

### الرد :

وهذه المناقشة مردودة أيضا لأنها لا تصح المعنى الذى اقتضى تأويل هذه الأحاديث ، والذى يخلص فى تعارض هذه الأحاديث مع مبدأ المساواة فى الإسلام ، لأن هذه الأحاديث حصرت الخلافة فى قبيلة بعينها ، وهى قريش دون سائر المسلمين ، هذا المعنى الذى أثاره مع من أثاره الدكتور الرئيس ذاته وعبر عنه بقوله : (وايكن مع كل هذا — يبدو من العجيب حقا ، أن يكون الإسلام قد أصر على وجوب تحقيق شرط النسب وخص قبيلة معينة هى قريش ، بهذا الامتياز وحصر فيهم هذا الامر ، وذلك فى الوقت الذى تتوارد فيه الآيات والأحاديث داعية إلى مبدأ المساواة مؤكدة هذا المعنى .

فالله سبحانه وتعالى يقول : يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم ، وقال عليه الصلاة والسلام : إن الله قد أذهب عنكم نخوة الجاهلية ، والتفاخر بالآباء والأجداد ، وقال أيضا : يا أيها الناس كلكم لآدم وآدم من تراب ، لافضل لربى علم عجمى إلا بانهوى ، وغير هذا كثير ومن الحقائق الثابتة — تاريخيا — أن رسول الله صلى الله عليه وسلم 'مراسمة بن زيد — مولا —



على كبار المهاجرين والأنصار ، ثم أنفذ ذلك أبو بكر رضى الله عنه أيضا ، وقد سبق تصريح عمر د لو كان سالم مولى حذيفة حيا لوليته ، فالمسألة تبدو غريبة إذن ، ولا يصير من المفهوم ، كيف يتشدد أهل السنة ، في الاستمسك بهذا الشرط .

وإذا ظهر أن الهدف من هذه الانتقادات الموجهة إلى الأحاديث إزالة ما فيها من تعارض مع مبدأ المساواة ، فإننا نقتصر في ردنا على القول بأن تعارض هذه الأحاديث مع مبدأ المساواة ، وما يزال قائما بعد التوسع في مدلول قرish وإطلاقه على جميع المهاجرين ، إذ أن هذه الأحاديث — بعد هذا التوسع — ما تزال تميز طائفة المهاجرين على الأنصار ، بل على سائر المسلمين ، إذ نخصهم وحدهم بأمر الخلافة زيادة على ذلك ، فإن إصرار الرسول صلى الله عليه وسلم ، على استخدام كلمة قرish في أكثر من موضع يستبعد ذلك الاحتمال الذي يقرر أن المقصود بها المهاجرين .

#### المنافسة الرابعة :

استقاط حجية هذه الأحاديث — في العصر الحديث — حتى مع التسليم بصحتها ، وأفادتها للعالم اليقيني : استنادا إلى أنها سنة في ميدان الشؤون الدستورية ، ليست مؤيدة بالقرآن الكريم :

وهو انتحاء الأستاذ الدكتور عبد الحميد متولى الذى يقول : ( إذا نحن رجعنا إلى ما سبق لنا ذكره ، بصدد ما بعد ، وما لا يعد من السنة تشريعا عاما ، فإنه يتبين لنا ، أن الأحاديث التى سبق ذكرها في هذا المقام ، حتى مع افتراض التسليم بصحتها — أى التسليم بأهميتها بغير ظنية — لا تعد تشريعا عاما ، أى لا تعد ذات حجية ملزمة ، لنا في العصر الحديث ، ذلك — كما قدمنا — هو شأن السنة المستقلة — أى غير المنددة إلى نص القرآن — الصادرة في ميدان الشؤون الدستورية ، كحديث الأئمة من قرish ومن باب أولى يكون ذلك ، كذلك شأن الإجماع ، الذى يستند إلى مثل تلك السنة المستقلة الصادرة في الشؤون

للدستورية (١).

وبلا حظ أن الدكتور متولى، لم يقتصر على رد السنة الواردة في الشئون الدستورية . ولو كانت قطعية، بل ردا أيضا وبكل بساطة الإجماع الذى يستند إلى تلك السنة .

وبالرجوع إلى الموضع الذى ذكره وأحال عليه، فى نفس مؤلفه نجده قد اختط مهجا آخر، فى تقييمه لهذه السنة، فند اشترط لقبولها لديه، أن تكون سنة مشهورة : رواها على الأقل راويان، من كبار الصحابة وذلك واضح تماما من قوله :

( الخلاصة أنه لا يصح — فى ميدان القانون الدستورى — أن نقبل سنة الاحاد حين تكون سنة مستقلة أى سنة تأتى بمبدأ، أو حكم جديد لم ينص عليه فى القرآن، مثل حديث « الأئمة من قريش »، ويصح — فيما نرى — أن نأخذ فى هذا المقام، بالسنة المشهورة، بشرط أن يكون الحديث منقولا، عن اثنين من كبار الصحابة، ولا موضع لأن يدخل علينا اشتراطنا هذا الشرط، فلقد كان يشترطه أحيانا — كما قدمنا — خليفتان عظيمان هما أبو بكر وعمر، ولقد كانا يشترطانه، فى رواية أحاديث، تروى بصدد بعض مسائل، أو تشريعات عادية، تقل كثيرا فى الخطورة والأهمية عن التشريعات الدستورية . والسنة المشهورة كما يقولون تعد قريبة من اليقين وفى رأى أننا حين لشرط ذلك الشرط نرتفع بها إلى مرتبة اليقين (٢).

الرد :

أولا — لقد كان ينبغي على الأستاذ الباحث الفاضل أن يلتزم بما سبق أن قرره، وبالمناهج الذى لارتضاه لنفسه فى قبول السنة لديه، وأن يبحث هذه

---

(١) نظام الحكم فى الإسلام ص ٦١٤

(٢) المرجع السابق ص ٤٠٠

الاحاديث في ضوء هذا المعيار فيقيدها من جهة الشهرة ثم يحقق روايتها ، ليعرف إن كان فهم اثنان من كبار الصحابة ، أم لا ، لكن الأستاذ الكبير — مع احترامنا له وأعجابنا به — لم يفعل ذلك ، بل اختصر الطريق ، وردّها حتى ولو ثبتت قطعيتها .

ثانيا — حتى يكون القارئ على علم بالجهد الذي بذله الأستاذ الدكتور متولى ، في هذا الموضوع ، ولتصبح الفكرة كاملة لديه ، وحتى أكشف عن مدى الصعوبة التي يواجهها باحث غير متخصص ، ينبغي أن أعرض تقييم الدكتور متولى للسنة التي هي من قبيل خبر الأحاد ، إذ أن قيد السنة الواردة في الشترن الدستورية — الذي وضعه الدكتور — لا أثر له ، لأن المسائل الدستورية ، في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم كانت مسائل عادية لا تتميز عن غيرها من مسائل فروع القوانين الأخرى ، ولم يكن لها هذه الصبغة التي ميزتها عن غيرها من سائر فروع القانون الأخرى في العصر الحديث .

يقول الدكتور متولى : ( إن الأحكام المتعلقة بالقانون الدستوري ، هي على قدر كبير من الأهمية والخطورة ، لأنها تتعلق بالنظام السياسي للدولة ، أي بنظام الحكم فيها ، وبيان حرات الأفراد وحقوقهم الأساسية ، إزاء الدولة ، لذلك لم يكن من المقبول أن تأخذ بالسنة في هذا المقام ، إلا إذا كانت يقينية ، أي سنة متواترة ، أو بالأقل سنة مشهورة إذا توافرت فيها بعض شروط سنشير إليها فيما بعد ، ففي مثل هذه الشئون ، التي تنطوي على مثل هذه الأهمية والخطورة ، يعد عدم تسرة السنة قرينة قوية ، على عدم صحتها ، أي على عدم صدورها حقا عن الرسول : (١) )

وفي موضع آخر يقول : ( بعبارة أخرى نريد أن نقول : أنه إذا كانت القواعد المأثورة ، وبخاصة ما كان منها خاصا بالنانون الأساسي للدولة وهو القانون الدستوري ، تتطلب أن تكون مصادرها ذات صفة يقينية ، أي غير

خطية ، فإن سنة الآحاد ، تعريضا هذه السبغة اليقينية ، فإنه إذا كان مما لا يجوز إنكاره ما يذله العلماء — منذ عصر الصحابة إلى أن تم تدوين الحديث — من الجهود ، من أجل الوصول إلى اليقين من ناحية صحة الأحاديث النبوية ، والعمل على تنقيتها من شائبة الأكاذيب ، إلى اصطلاح على تسميتها ووضع الحديث ، نقول إنه إذا كان مما لا ينكر . ما بذل من تلك الجهود الكبيرة الموفقة ، إلا أنه مما لا يمكن التسليم به — رغم ذلك — أن سنة الآحاد ، تعد ذات صبغة يقينية ، ذلك كله مما سنزيده تفسيراً وتفصيلاً ، فيما يلي : (١)

وبعد أن ذكر الجهود الواسعة ، لعلماء تدوين الحديث ، عقب على ذلك بقوله أن : ( سنة الآحاد غير ذات صبغة يقينية ، رغم جهود العلماء وأئمة الحديث ، إنما ما ذكرناه من أنه رغم تلك الجهود الكبيرة الموفقة ، فإن أحاديث الآحاد لا تبلغ بعد مرتبة اليقين ، الذي تتطلبه أحكام ، لها ما للأحكام الدستورية من الخطورة والأهمية ) (٢) .

ويتضح من هذه النصوص ، أن الباحث للماض قد توصل إلى حكم على سنة الآحاد ذي مرحلتين .

أحدهما : وهي ترجيح عدم صحة نسبة أحاديث أخبار الآحاد ، إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بناء على عدم شهرتها — وحكمه هذا يعم جميع سنة الآحاد ، لأن تخصيص هذا الحكم بالسنة الواردة في الشؤون الدستورية ، لا أثر له ، كما سبق أن بينا لأن المسائل الدستورية ، لامتياز لها على غيرها ، في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم ، حتى نقول إن أهميتها تقتضى شهرتها ، في عهده ، ووصف المسائل الدستورية بالأهمية والخطورة ، لم يظهر إلا في العصر الحديث .

---

(١) المرجع السابق ص ١٩٢

(٢) المرجع السابق ص ١٩٦



والثانية : أن هذه الأحاديث لا تفيد اليقين .

وبالنسبة للنقطة الأولى — رغم خطوتها — استدل عليها بعدم الشهرة ، إذ جعل عدم شهرة هذه الأحاديث ، دليلاً قوياً على عدم صحة صدورهما ، عن الرسول صلى الله عليه وسلم .

وفات الباحث الفاضل ، أن الحديث المشهور واحد من أقسام ثلاثة ، أحدهما : المتواتر ، والثاني : خبر الآحاد ، وأن هذا التقسيم اصطلاح خاص بالمذهب الحنفي فقط وهم يقصدون بشهرة الحديث ما انتشر على لسان أهل الدمام — بعد الطبقة الأولى لرواة الحديث — في موطنهم خاصة ، وهي أمصار أرض العراق ، في ذلك الحين ، وأشهرها بغداد والكوفة .

أما فقهاء الجمهور ، فهم لا يعترفون بقسم الحديث المشهور ، ويجعلونه من قبيل خبر الآحاد ، إذ السنة لديهم من هذه الوجهة قسمان : خبر آحاد ، ومتواتر فقط ، فكيف تكون عدم شهرة الحديث دليلاً ، على عدم صحة خبر الواحد ؟ . مع أنها قسم واحد لدى جمهور الفقهاء .

كما أن أصحاب هذا الاصطلاح ، وهم فقهاء المذهب الحنفي لم يقولوا بهذا ، وكل الذي فعلوه ، أنهم اشترطوا شهرة الحديث في موطنهم ، بالنسبة للأحاديث التي تخالف القياس ، وليس معنى ذلك أنهم لا يأخذون بأخبار الآحاد ، فهي عندهم مسلمة ، ويستندون إليها ولا يعترضون عليها إلا إذا خالفت القياس .

كما فات الباحث أن تقيم الأحاديث من حيث صحة نسبتها إلى الرسول ، وعدمه ، أمر قد بت فيه منذ مئات السنين ، وله أبحاثه المتخصصة ومعايره الضابطة وكتبه الجامعة .

أما النقطة الثانية ، وهي عدم أفادة أخبار الآحاد اليقين فقد اعتمد المؤلف فيها على أدلة عديدة .

منها : ( أن المليفتين أبا بكر وعمر كانا — كما قدمنا — لاتبيلان الحديث



أحياناً من رواية الصحابي ، إلا إذا شهد صحابي آخر ، مؤيداً رواية ذلك الحديث ، وذلك رغم ما هو معروف عن الصحابة ، بوجه عام ، من العدالة والصدق والنزاهة ، ورغم أن الراوي الأول للحديث ، من كبار الصحابة ، وروى عن الإمام علي ، أنه كان يقول : كنت إذا سمعت عن رسول الله حديثاً ، نفعتني الله بما شاء أن ينفعني به ، وكان إذا حدثني غيره استخلفتني فإذا خلف صدقتني (١) .

هذه إحدى الملاحظات التي استند إليها المؤلف .

ومن المعروف أن موقف أبي بكر وعمر وعلي ، لا يتدح في شخص الراوي ، وإنما هو ضرب من التثبت ، خشية لسيان الراوي ، وقد صرح بذلك عمر رضي الله تعالى عنه مراراً .

كما أن أبا بكر وعمر وعلي رضي الله عنهم ، قبلوا هذه الأحاديث ، وعملوا بها ، رغم أنها لم تخرج عن كونها خبر آحاد ، حتى بعد شهادة صحابي آخر ، أو حلف الراوي عليها .

ومن أدلته أيضاً : ( أن الإمام الغزالي يرى كذلك أن خبر الواحد ، لا تثبت به الأصول ، وهو يعني أصول الاجكام الشرعية أي مصادرها أو على حد تعبير المصنف الحديث مصادر القانون ) (٢) .

وأنا لا أملك في هذا الموضوع ، إلا أن أعذر المؤلف ، بسبب عدم تخصصه إذ أن فهمه وتفسيره للأصول في عبارة الغزالي ، بأنها أصول الاجكام الشرعية ، يكشف عن ذلك ، والمقصود بالأصول في عبارة الغزالي ، أحكام العقيدة ، وهو ما يعرفه القاصي والداني من دارسي الشريعة الإسلامية ، وذلك لاتفاق جمهور الفقهاء عليه وشهرة هذا التعبير في مؤلفاتهم .

---

(١) المرجع السابق ص ١٩٧ .

(٢) المرجع السابق ص ١٩٠ .

ومن أدلته أيضاً قياس أخبار الآحاد ، على ما اشترطه الفقهاء ، من ضرورة كون المصلحة حقيقية ، حتى يعمل بها في دليل المصالح المرسله ، لأنه : ( إذا كان علماء الشريعة يشترطون بصدور المصالح المرسله ، — كما قدمنا — أن تكون المصلحة حقيقية ، أى يقينية ، غير ظنية ، فإنه يجب من باب أولى — فيما يبدو لنا — أن يشترط هذا الشرط ، في السنة المستقلة ، لاسيما بصدور أحكام بالغة الخطورة والأهمية . كالأحكام الدستورية ) (١) .

والجدير بالتنويه في هذا المقام ، أن شرط كون المصلحة حقيقية ، هو اشتراط بعض الفقهاء ، منهم أبو حامد الغزالي . أما جمهور الفقهاء ، فهم يكتفون بظنية الظن (٢) ، حتى يعمل بالمصلحة ، في إطار دليل المصالح المرسله .

وزيادة على ذلك ، فإن هناك فرقا واضحا بين الأمرين ، لأن حقيقة المصلحة تقيم في ذات المصلحة ، وبفعل المجتهد الناظر فيها ، فهو طلب من المجتهد أثناء اجتهاده ، وتعنيده الشخصى للمصلحة ، أما اليقين الذى يطلبه الدكتور متولى ، في أخبار الآحاد ، فهو يقين في نسبة هذه الأحاديث ، إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو ما خرج عن عمل المجتهد ، منذ زمان بعيد .

ثم أن السبب في تشدد الغزالي في هذا الموضع ، يعود إلى أمرين :

أحدهما : أن العمل بدليل المصالح المرسله ، في مريعة تقل كثيرا عن مرتبة النصوص القرآن والسنة .

وثانيهما : أن فقهاء الشافعية — والغزالي واحد منهم — وعلى رأسهم الإمام الشافعى (٣) ، رضى الله عنه ، يردون دليل المصالح المرسله ، ويرفضون العمل به ، ومن ثم فإن الإمام الغزالي لما خرج على ما قرره السابقون من كبار فقهاء مذهبه

---

(١) المرجع السابق ص ١٩٠

(٢) راجع المدخل إلى الفقه الإسلامى للؤلوف ص ٢٤٠

(٣) المرجع السابق ص ٢٠٤ .

في المصالح المرسله ، كانت لديه حساسية فائقة ناتجة عن موقفه هذا وانعكست آثارها في ظهور تشدده ووضع هذه القيود ، حول العمل بالمصالح المرسله .

وأخيراً فإن الإمام الغزالي ، رضى الله عنه ، رغم موقفه هذا من المصالح المرسله ، فإنه يعمل بالحديث الذي هو من قبيل خبر الآحاد .

وفي النهاية ، لقد أجهد الباحث الفاضل الأستاذ الدكتور متولى نفسه في إثبات عدم يقينية أخبار الآحاد ، وهو ما قرره جميع فقهاء الشريعة الإسلامية ولم يعترض عليه واحد منهم ، بل لم نسمع أن فقيها ادعى أن أخبار الآحاد تفيد اليقين ، ومن ثم فإن الباحث الفاضل قد أنعب نفسه فيما لا جدوى فيه ، وجادل مع غير خصم واجتهد في إثبات ما هو ثابت .

ولكن جمهور فقهاء الشريعة الإسلامية ، يقولون — في الجملة العمل بخبر الآحاد مع إدراكهم بأنه لا يفيد اليقين .

### المناقشة الخامسة :

وصاحب هذه المناقشة العلامة ابن خلدون الذي اتجه إلى توجيه اشتراط ، وصف القرشية — لا على أساس أنها قبيلة الرسول صلى الله عليه وسلم — بل لما لهذه القبيلة من المكانة المالية في الجزيرة العربية المبذبة على العصبية والمنعة ، وهي مكانة تساعد رئيس الدولة ، إذا انتمى إليها على كمال تنفيذ مهمته .

يقول ابن خلدون : « ونحن إذا بحثنا عن الحكمة ، في اشتراط النسب القرشي ، ومقصد الشارع منه ، لم يقتصر على البرك بصلة النبي صلى الله عليه وسلم — كما هو مشهور — وإن كانت تلك الصلة موجودة لكن البرك ليس من المقاصد الشرعية — كما علت — فلا بد إذن من المصلحة في اشتراط النسب ، ونحن إذا سبرنا وقسمنا لم نجد إلا اعتبار العصبية التي تكون بها الحماية والمطالبة ، ويرتفع الخلاف والفرقة بوجودها لصاحب المنصب ، فتسكن إليه الملة وأهلها ، وينتظم حبل الألفة فيها ... وذلك أن قريشا كانت عصبه مضر وأصلهم ، وأهل الغلب منهم ، وكان

لهم على سائر مضر العزة بالكثرة والمصيبة والشرف ، فكان سائر العرب يعترف لهم بذلك ، ويستكفون لغلبهم ، فلو جعل الأمر في سواهم ، لتوقع افتراق الكلمة بمخالفتهم وعدم انقيادهم . . . فإذا ثبت أن اشتراط القرشية ، إنما هو لدفع المنازع . . . وعلينا أن الشارح ، لا يخص الأحكام بحيل ولا عصر ولا أمة ، علينا أن ذلك إنما هو من الكفاية فيردناه إليها ، وطردنا الالة المشتعلة على المقصود من القرشية وهي وجود العصية ، فاشتراطنا في القائم بأمور المسلمين ، أن يكون من قوم أولى العصية قوية غالبية على من معها لعصرها ، ليستتبعوا من سواهم ، وتجتمع الكلمة على حسن الحماية ، (١) .

### الرد:

لقد اتجه عالم الاجتماع الكبير ، بالأحاديث وجهة اجتماعية واقعية ، وهي وجهة معقولة ، إذا ما من أسره يكون لها شرف الحكم في إليم من الأقاليم ، إلا ولها قوة وعصية — في الأعم الأغلب — بين أفراد ربوع هذا الإليم ، أو لبعض أفرادها فضل ظاهر فيه .

وهنا نسأل ما هي الغاية من قوة القبيلة التي ينتمي إليها الحاكم ، أليست الغاية المقصودة — كما قرر ابن خلدون ذاته — هي خضوع الأفراد لسلطان الحاكم ، وعدم الاختلاف عليه ، وإذا كانت هذه هي الغاية ، فإن كون قريش قبيلة الرسول صلى الله عليه وسلم ، لمن أكبر الدواعي ، التي تجعل أفراد الامة الإسلامية ، يقبلون ميذا الخضوع لحاكم ينتمي إليها ولا يختلفون عليه .

وهذا المعنى ليس جديداً بل متعارف عليه ، منذ صدر الإسلام ، وكان يدور في ذهن قادة المسلمين وزعمائهم عقب انتقال الرسول إلى الرفيق الأعلى ، بل لقد أئله عمر بن الخطاب ، في صراحة ، دليلاً يؤيد وجهة نظره ، وكان من أقوى الأدلة ، التي دعت حجج المنافسين ، وأخضعت المعارضين ، وجعلت الجميع يتجه



إلى اختيار أبي بكر القرشي خليفة للسليين ، بقول عمر ابن الخطاب في خطبته يوم  
الاستيئة - ممقبا على الحباب بن المنذر ، الذي طالب بأن يكون من الانصار أمير  
ومن المهاجرين أمير - : ( هيئات أن يجتمع اثنان في قرن ، والله لا ترضو  
العرب ، أن يؤمروكم ، ونبيها من غيركم ، ولما كن العرب لا تمتنع ، أن تولى أمرها  
من كانت النبوة فيهم ، وولى أمورهم منهم ، ولما بذلك على من أبى من العرب  
الحجة اظاهرة والسلطان المبين ، من ذا ينازعنا سلطان محمد ، وأمارته ، ونحن  
أولياؤه وعشيرته ، إلا ما دل ياطل ، أو متجانف <sup>(١)</sup> لاثم ، أو متوزط في  
هالكه <sup>(٢)</sup> .

فاشترط وصف القرشية في الخليفة لكونها قبيلة الرسول صلى الله عليه وسلم  
يعد من الامور المعقولة ، لما فيه من توفر الخضوع للحاكم ، وعدم الاختلاف  
عليه وبخاصة إذا عرفنا أن الإسلام ليس مقصوراً على الجزيرة العربية التي تظهر  
فيها عصية قريش وقوتها بل تمتد تعاليمه ، ويشمل نفوذ حكمه ، بقاعاً شامعة  
خارجها ، وهو ما شرع فيه الرسول صلى الله عليه وسلم في حياته عندما أرسل  
كتبه ، إلى ملوك ورؤساء العالم ، في هده وعندما جهز الجيوش لتأديب الروم  
وإخضاعهم .

#### استبدال النسب العربي بوصف القرشية :

وجارى الدكتور فاروق النبهان ، العلامة ابن خلدون في تفسيره لوصف القرشية ،  
ثم رأى ضرورة اشتراط النسب العربي في العصر الحديث .

فهو يقول بعد أن سرد شروط الخلافة : ( وجميع الشروط السابقة مجمع  
عليها إلا الشرط الأخير ، وهو اشتراط القرشية ، واعتقد كما يقول ابن خلدون  
أن اشتراطها في ذلك الوقت كان بسبب قوة قريش بين العرب ، ومكانتها بين

---

(١) متجانف : مرتكب

(٢) تاريخ الطبري ج ٣ ص ٢٠٧



القبائل ، وأن هذا الشرط لا يشترط في العصر الحديث ، فكل مسلم جدير ، بتولى الرئاسة العليا للدولة ، إذا توافرت فيه الشروط المطلوبة ، وكان جديراً بهذا المنصب . . .

ثم ذكر فقرة من أهل الحل والعقد واختارهم للخليفة وفق الرغبة الشعبية ، ثم قال : وإذا كان شرط القرشية أساسياً في صدر الإسلام لقوة قريش بين العرب ، ومكانتها بين القبائل ، فإن شرط النسب العربي ضروري في عصرنا الحديث ، لأن العرب أقدر الناس على فهم كتاب الله ، وأكثرهم صلة بالتاريخ الإسلامي ، وهم الذين حملوا لواء الإسلام ، في صدر الإسلام ودافعوا عنه بإخلاص وثبات (١)

ولقد كان الباحث منطقياً مع نفسه ، عندما ارتضى تفسير ابن خلدون — الذي يرفض وصف القرشية على أساس النسب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم — واستنتج أن كل مسلم جدير بتولى الرئاسة العليا للدولة الإسلامية ، عند توافر الشروط فيه .

ولكن عكر على هذا الاستنتاج ، اشتراط النسب العربي اذ هذا يستدعي ، أن بعض المسلمين فقط — وهم العرب — لهم حق تولي الرئاسة العليا للدولة لا كل مسلم ، كما استنتج الباحث أولاً .

ثم إذا كان وصف القرشية ، الذي نطقت به نصوص السنة ، وانفق عليه جمهور الفقهاء ، قد وجهت إليه هذه الانتقادات — وبخاصة من باحثي العصر الحديث — ومنهم المؤلف — لما في اشتراط وصف القرشية ، من عنصرية ، حسب زعمهم — وتعارض مع مبدأ المساواة فكيف الحال عند اشتراط النسب العربي ، بما فيه من للعنصرية ، وذات التعارض ، في الوقت الذي لا يستند فيه إلى نصوص .

أما التمايل بالقدرة — مجرد القدرة — على فهم كتاب الله ، أو الصلة

بالتاريخ الإسلامى ، أو الدفاع عن الإسلام فى صدره — دفاع الأجداد الأوائل  
هذه ما يربو على ألف سنة — فليس فى هذا كله ما يصلح علة لاشتراط وصف فى  
الخليفة فضلا عن أن معظم الأجناس الأخرى ، التى اعتنقت الإسلام فى وقت  
مبكر تشارك العرب فى تلك الأوصاف .

### الباعث على انتقاد أحاديث النسب :

لقد عرض الدكتور ضياء الدين الرئيس ، لتلك الدرافع ، التى جمعت كثيرا  
من الباحثين — وهو منهم — لا يرتضون مضمون تلك الأحاديث ، وما اشترطته  
من وصف القرشية فى حاكم المسلمين العام ، فهو يقول : ( ولكن مع كل هذا  
— يبدو من العجيب حقا ، أن يكون الإسلام قد أصر على وجوب تحقيق شرط  
النسب ، وخص قبيلة مدية هى قريش ، بهذا الامتياز وحصر فيهم هذا الأمر ،  
وذلك فى الوقت الذى تتوارد فيه الآيات والأحاديث ، داعية إلى مبدأ المساواة ،  
مؤكد هذا المبدأ ، فإله سبحانه وتعالى يقول : « يا أيها الناس إنا خلقناكم من  
ذكر وأنثى ورجلنا لكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم »  
وقال عليه الصلاة والسلام : « إن الله قد أذهب عنكم نخوة الجاهلية والتفاخر  
بالآباء والأجداد » وقال أيضا : « أيها الناس كلكم لآدم ، وآدم من تراب »  
لافضل لعربى على عجمى إلا بالتقوى ، وغير هذا كثير ، ومن الحقائق الثابتة  
— تاريخيا — أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أمر أسامة بن زيد  
— مولاة — على كبار المهاجرين والأنصار ، ثم أنفذ ذلك أبو بكر رضى الله  
عنه أيضا ، وقد سبق تصريح عمره لو كان سالم مولى حذيفة حيا لوليته ، فالمسألة  
تبدو غريبة إذن ، ولا يصير من المفهوم كيف يتشدد أهل السنة ، فى الاستمسك  
بهذا الشرط (١) .

فالتعارض بين مدلول هذه الأحاديث ، ومبدأ المساواة المدعم بالآيات  
القرآنية ، وأحاديث أخرى ، هو حجر الزاوية ، وراء اتجاه الباحثين لمناقشة  
هذه الأحاديث

ولوتنبه هؤلاء الباحثون إلى دليل الاستحسان ، لزال عنهم موطن الاستغراب ،  
وغيروا موقفهم ، إذ أن صحة هذه الأحاديث تقضى باستثناء هذه الحزبية ، من  
الأحكام العامة ، التي تقضى بها انصوص الامة ، وهو أمر شائع في التشريع  
الإسلامي .

ويؤيد ذلك ما ثبت من تخصيص بعض الامكنة بالفضل ، وبعض الاميزات  
كما سجد الثلاثة دون سائر المساجد ، وسريان التفضيل إلى بعض الازمنة ك شهر  
رمضان ، وبوم الجمعة ونصف شعبان وليلة القدر وإيلة الإسراء والمعراج ، بل  
وإلى بعض الافراد كالخفاء الراشدين والعشرة المبشرين بالجنة .

ثم إلى جوار ذلك يجب أن يتنبه هؤلاء الباحثون ، إلى وجوب اجتماع بقية  
الشروط في القرشي حتى يولى ، وعلى ذلك فجمال الموازنة عند وجود من تتوافر  
فيهم جميع الشروط وبيهم قرشي ، حيث يقدم على غيره ، أما إذا لم يوجد من  
أفراد قبيلة قريش ، من تتوافر فيهم شروط الخلافة ، فيقدم غير القرشي ، من  
توافرت فيه شروطها ، يقول القلقشندي : ( قال الرافعي ، من أئمة أصحابنا  
الشافعية ، فإن لم يوجد قرشي مستجمع الشروط ، فكأناني فإن لم يوجد كناني ،  
فخرج من ولد اسماعيل عليه السلام ، فإن لم يكن فيهم رجل مستجمع للشرائط  
ففى تهذيب البغوى ، أنه يولى رجل من المعجم ، وفى التتمة للنولى ، أن يولى  
جرهمي ) (١) .

### الدليل الثانى :

كذلك استدلل العقهاء الدائلون باشتراط القرشية ، باجماع الصحابة على هذا  
الشرط فد ( عملوا بضمون هذا الحديث ، فن أبابكر رضى الله عنه استدل  
به يوم السقيفة على الانصار ، حين نازعوا فى الإمامة بمحضر من الصحابة ،

---

(١) راجع مآثر الاثافة فى معالم الخلافة ص ٣٨ ويهنا من هذا النص  
وجود فكرة الدول على القرشي فى حالة عدم استكمال الشروط إلى غيره من  
تتوافر فيه هذه الشروط .

مقبولوه وأجمعوا عليه ، فصار دليلا قاطعا ، يفيد اليقين باشتراط القرشية (١) .

قال أبو بكر بن العايب : ( لم يرج المسلمون على هذا القول ، بعد ثبوت حديث الأئمة من قریش ، وعمل المسلمون به قرنا ، بعد قرن ، وانعقد الإجماع على اعتبار ذلك قبل أن يقع الخلاف ) (٢) .

ونال عياض : ( اشتراط كون الإمام قرشيا ، مذهب العلماء كافة ، وقد عدوها في مسائل الإجماع ، ولم ينقل عن أحد من السلف فيه خلاف ، وكذلك من بعدهم ، في جميع الأمصار ، ولا اعتداد بقول الخوارج ، ومن وافقهم من المعتزلة ، لما فيه من مخالفة المسلمين ) (٣) .

#### الشرط الثاني : سلامة البدن :

أكثر الفقهاء من التفريع في هذا الشرط ، وعنفوا العيوب التي إذا لحقت بالبدن ، تمنع من الترشيح للخلافة ، فمنها ما يلحق بالجواس ، ومنها ما يلحق بالأعضاء ، بل ونوعوا فيها فمنها ما جعلوا الخلو منه شرط كمال ، كالسلامة من بتر اليد الواحدة ، ومنها ما هو شرط صحة كالسلامة من بتر اليدين ، بل ونصوا على ما لا أثر له كفقْد الذوق .

وإذا تتبعنا تعليقات الفقهاء وأدركنا الهدف من هذا الشرط ، وجدنا أن جميعها تهدف إلى توفر قدرة الخليفة على القيام بعمله — والمسألة اجتهادية بحجة في فروعها — لخرجنا بمعيار محدد ، يحكم جميع ما يتفرع عن هذا الشرط .

فكل عيب يقلل من قدرة الشخص على القيام بأعباء منصب الخلافة يجب صاحبه عنها سواء أ كان ذلك عيبا في أحد الحواس ، كفقْد البصر ، أو السمع ،

(١) المواقف ج ٨ ص ٣٥٠

(٢) ، (٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ١٦ ص ١٢٤

(٤) راجع الأحكام السلطانية للباوردي ص ١٩ ، والأحكام السلطانية

للأبي يعلى ص ٦ ومقدمة ابن خلدون ص ١٧٢ .



أو النطق ، أم عيباً في أحد الأعضاء ، كفقْد اليدين ، أو الرجلين ، أو أحدهما ،  
أم مرضاً مزمناً متفراً كالبرص والجذام .

وما لا يؤثر في قدرة الشخص ، على القيام بأعباء عمله ، فلا يمنع من تعيين  
صاحبه ، كفقْد الذوق ، والاعْماء والأمراض الوقتية ، وهي التي جرت  
العادة بزوالها .

### الشرط الثالث :

أن تتوافر فيه أهلية الولاية ، فيكون مسلماً ، بالغاً ، عاقلاً ، حراً ، ذكراً .  
فالإسلام : لأنه شرط صحة في الولاية ، قال تعالى : ( ولن يجعل الله  
الكافرين على المؤمنين سبيلاً ) .

وهو شرط بدني ، لأن أهم أهداف الخلافة ، تنفيذ أحكام الشريعة  
الإسلامية ، ورعاية مصالح المسلمين ، والعمل على أعلاء كلمة الدين ، ولا يمكن  
أن يقوم بهذه المهمة إلا فرد من المسلمين .

والبلوغ : فلا يولى الخلافة صبي ، لأنه غير مكلف ، إذ التكليف منوط بالبلوغ  
فالصبي غير مخاطب بأوامر المشرع ، ولقصور ولاية الصبي عن نفسه ، فلا يكون  
أهلاً للنظر ، في مصالح ذيره ، فضلاً عن أن الأمر يتطلب بمصالح أمة بأسرها ،  
وقد روى عن أحمد خبر : ( نعوذ بالله من إمارة الصبيان ) (١) .

والعقل : فلا يولى الخلافة فاقده ، أو ناقصه ، إذ المجنون والمعتوه ، أسوأ  
حالاً من لصي ، ولا قبل لهما بتصريف أمور نفسيهما .

والحرية : فلا يولى الخلافة ، من به رق في الجملة ، سواء الفن ، وهو كامل  
البودية أو المبيض ، وهو مجزؤها ، وكذلك المكاتب ، والمدير (٢) .

---

(١) نهاية المحتاج ج ٧ ص ٢٨٩

(٢) مآثر الاناقة ص ٢٥



والحرية شرط فد اتفق عليه جمهور الفقهاء ، ومن لم يصرح به منهم ، فقد اعتمد على أن هذا أمر مسلم به لا يحتاج إلى نص أو أنه يدور في وصف القرشية، إذ أن اشتراط وصف فيه أمانة واضحة ، على استبعاد الرقيق .

#### دواعى هذا الشرط :

لأن الرقيق مشغول بخدمة سيده ، إذ وقته وعمله ملك السيد ، ومن ثم فلا يملك وقتاً لتدبير شئون غيره .

ولأنه قاصر الولاية عن نفسه ، ومن كان هذا حاله فهو من باب أولى عاجز غيره (١) .

ولأن الرق لما منع من قبول الشهادة ، فهو من باب أولى يمنع من انعقاد الخلافة .

ولأن الرقيق مهما يكن الأمر من بل المسكانة بين أمة المجتمع ، ينظر إليه دوماً نظرة التابع الغير ، أو بعبارة أخرى أكثر دقة ، نظرة فيها شوء من الازدراء ، وهو أمر واقعي نابع عن طبيعة مركز الرقيق ، وقصور أهليته ، ولا جدال أن مثل هذا غير صالح لأن يوضع في أعلى منصب للدولة ، جاء في المواقف ، عند ذكر شروط الإمام : « حرّاً لئلا تشغل ، خدماً السيد عن وظائف الإمامة ، ولئلا يحتقر فيعصى ، فإن الأحرار يستحقرون العبيد ، ويبتسكفون عن طاعتهم » (٢) .

#### طرق نقص الانصاف :

وقريب من معنى الرق ، إذا عرض للخيانة ، ما يمنعه من الانصاف ، بسبب غلبة الغير عليه ، وهو نوعان حبر وقهر .

فالحبر : يسيطر فيه الأعوان ، على الخليفة ، ويمنعونه في الواقع من مباشرة

---

(١) الأحكام السلطانية للبارودي ص ٦٢ .

(٢) المواقف ج ٨ ص ٣٥٠ .

أعماله ، ويستبدون دونه بتنفيذ مهام الدولة ، دون أن يظهروا مخالفته أو يجاهرُوا بالانشقاق عليه .

وهذا الحجر لا يقدر في صحة ولاية الخليفة ، حيث تستمر خلافته للمسلمين ، ولكن ينظر في تصرفات المستبد ، فإن وجدها متفقة مع أحكام الدين ، جارية على مقتضى العدل فلمخيفة أن يقرها وينفذ نتائجها ، حتى لا تضطرب شئون الدولة ، ويضر ذلك بمصالح المسلمين ، وإن وجدها لا تتفق مع أحكام الدين ، خارجة على مقتضى العدل ، فملى الخليفة أن يعارضها ، ويوقف تنفيذ نتائجها ، وعليه أن يستعين ، بمن يدفع عنه يد المستبد ، ويقضى على سيطرته .

وأما القهر : فيتحقق بوقوع الخليفة أسيرا ، في يد أعدائه ، بصورة يمجز فيها عن الخلاص ، ولا يتمكن المسلمون من فكاه .

والقهر يمنع من صحة ولاية الخليفة ، وذلك لعدم استطاعته القيام بمهام منصبه ، وعل المسلمين أن ينصبوا غيره ممن تتوافر فيه الشروط ، حتى يباشر تهریف أمور المسلمين .

### رأى حديث :

ويرى الباحث الفاضل الدكتور صلاح دبوس ، أن الخليفة يجوز أن يكون رقيقا ، وأنه ليس في الإسلام ما يمنع من ذلك ، حسب وجهة نظر الباحث لأن : ( الأصل في الأوامر الشرعية ، أنها موجهة لجميع المسلمين ، أحرارا أو عبيدا ، إذ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قد بعث إلى العبيد والأحرار ، بعثا مستويا بإجماع الأمة ، ففرض استواء العبيد مع الأحرار ، إلا ما فرق فيه النص بينهم .

ومن ثم دخل العبيد مع الأحرار في خطاب إقامة الخلفاء كما دخلوا معهم في خطاب أولى الأمر خاصة وقد ثبت لنا أن تخصيص الخلافة في قريش ، قد ورد على سبيل الأخبار ، لا الأمر ، بل وقد تناهت عنصوص الصريحة ، على

[وجوب طاعة ولي الامر أو الإمام أو الخليفة ، ولو كان عبداً ، كأن رأسه زبيبة ،  
أو عبداً مجدعاً ، <sup>(١)</sup>

ومن هنا نرى أنه ليس ثمة ما يمنع شرعاً من إقامة العبيد خلفاء أو سلاطين  
أو رؤساء دول ، إلا أنه قل أن يوجد مثل هذا العبد القادر الكفء لها ، وهذا  
بما يعد في الحقيقة من أصعب الأمور ، في ظل مجتمع كان يعرف فيه الحر مكانه ،  
والعبد مكانه ، ولكن هذا الصعب أصبح سهلاً ، في مصر والبلاد العربية ، طيلة  
أكثر من ثلاثة قرون ، عندما تمكن طائفة من الأرقاء المماليك ، من مقاليد  
السلطان فيها .

### تقييم هذا الرأي :

اعتمد الباحث في تدعيم رأيه على ثلاثة أدلة ، نعرضها وتناقشها على  
الوجه التالي :

( ١ ) عموم خطاب الشارع ، وشموله للعبيد : وقد غفل الباحث عن نقطة  
جوهرية تكشف عن عدم صلاحية العبد إطلاقاً لمنصب الخلافة ، ألا وهي  
قصور ولاية العبد في حق شئون نفسه ، هذا القصور التابع من طبيعة مركز العبد ،  
ومدى أهليته وهو ما يجعل العبد في مقام الصغير من حيث صحة التصرفات ، وعدم  
صحتها فكيف يتصور شخص هذا حاله أن يولى حل المسلمين ولاية عامة ،  
يتصرف بها في جميع شئونهم وهو لا يملك التصرف في خصائص نفسه .

وكيف يتصور شمول الخطاب العام له في أمر هو بطبيعته ليس صالحاً له .

---

(١) وهذه الأحاديث قد وردت في كتب المسحاح ، راجع صحيح البخاري  
بفتح الباري ج ١٦ ص ٢٢٩ ومستند ابن ماجه ج ٢ ص ٩٥٥ طبع الحلبي ،  
وصحيح مسلم بشرح النووي ج ١٢ ص ٢٢٥ .

(٢) الخليفة توليته ص ٢٧٢ .

(ب) واعتمد كذلك على تلك الأحاديث التي تأمر بطاعة الخليفة ، ولو كان عبداً رأسه زبيبة ، أو عبداً أجدعا .

وهذه الأحاديث قد وردت على سبيل المبالغة ، في طاعة ولي الأمر ، ويكاد يكون هذا المعنى متعيّناً إذ مثل الرسول صلى الله عليه وسلم ، بالعبد في طلب طاعة ولي الأمر ، لأنه شخص لا تتصور طاعته أبداً ، وذلك أدعى في إبراز كمال الطاعة ، يقول ابن خلدون ، معقبا على حديث الزبيبة : ( فإن هذا الحديث ومثله من الآثار ، خرج منخرج التمثيل والفرض لإيجاب البسم والطاعة للامام ولشكل وال من ولاية الدولة الإسلامية ) (١) .

وجاء في نيل الأوطار ( عن أنس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة » ، رواه أحمد والبخاري ، وهذا عند أهل العلم . محمول على غير ولايته الحكم ، أو على من كان عبداً ) (٢) .

وفي موضع آخر : ( حكى الحافظ في الفتح عن ابن بطال ، عن المهلب ، أنها لا تجب الطاعة للعبد ، إلا إذا كان المستعمل له إماما قرشيا ، لأن الإمامة لا تكون إلا في قریش قال وأجمعت الأمة على أنها لا تكون في العبيد ) (٣) .

( ج ) واعتمد أيضا على وقائع تولى فيها المماليك ، زمام سلطان الخلافة في مصر ، أو في بعض البلاد العربية الأخرى .

ولست في حاجة عند الرد على الاستدلال بهذه الوقائع وأمثالها إلى

---

(١) المقدمة ص ١٥٣

(٢) نيل الأوطار ج ٨ ص ٢٧٤ ومن كان عبداً ، أي في الماضي ثم تحرر .

(٣) نفس المرجع ج ٨ ص ٢٧٦ ، ونفس النص تنزيها ورد في كتاب فتح الباري ج ١٦ ص ٢٤٠ .

القول بأن هؤلاء المماليك لم يكونوا خلفاء بل كانوا يستمدون السلطة ولو بالاسم من الخليفة العام .

كذلك لا أرى حاجة إلى القول بأنه لا يوجد دليل على أن الحاكم من هؤلاء ، تولى الحكم وهو رقيق ، وإن كان أصله رقيقا ، لأن الواقع يفيد خلاف ذلك ، إذ جرت عادة الحكام الذين جلبوا هؤلاء الرقيق على منح الحرية لمعظم قوادهم ، ولما تحولت القوة إلى أيديهم ، انتقلوا إلى الحرية بواسطة صالحة أو بأخرى .

ويكفي أن نقول : بأن تولى هؤلاء السلطة ، لا يصلح إطلاقا ، لاستنباط أحكام الشريعة ومبادئها منه ، وهو أحد الأخطاء الفادحة التي سقط فيها بعض الباحثين ، نتيجة لخلطه ، بين المبادئ والأحكام من جهة ، وتطبيقها من جهة أخرى فاستنباط الحكم أو المبدأ من تصرف سوء لطائفة أو جماعة ، أمر يحمل معه ذراعى هدمه ، لما فيه من قلب للأوضاع ذلك لأن المبدأ والحكم ، هو ما ينبغي أن تناط به تقييم التصرفات ، لمعرفة صحتها من فاسدها .

والذكورة : فلا تولى المرأة منصب الخلافة ، وهو ما تنق عليه جمهور فقهاء المسلمين .

#### دواعى هذا الشرط :

نقصان ولاية المرأة في حق نفسها ، فلا تجعل لها الولاية على غيرها .

ولأن الخليفة من طيبة عمله ، مشاوره الرجال ، في مختلف شئون الدولة ، والاختلاط بهم ، والاختلاء ببعضهم ، والمرأة ممنوعة من بعض هذه الأعمال (١) .

ولأن منصب الخلافة ، يستوجب مراجعة أعمال خطيرة ، وتحميل أعباء



جسيمة ، فقد يشعين لقيادة جيوش المسلمين ، في بعض الحالات ، أثناء منازلهم للاعداء ، ويشترك بنفسه في خضم المعارك ، وذلك مما لا تتحمله طبيعة المرأة .

### أدله اشتراط الذكورة :

وقد استند الفقهاء في اشتراط الذكورة ، على أحاديث نبوية منها :

ماروى في صحيح البخارى<sup>(١)</sup> من حديث أبي بكره رضى الله تعالى عنه ، أنه قال : « نفعني الله بكلمة سمعتها من رسول الله عليه الصلاة والسلام ، أيام الجمل ، بعد ما كدت الحق بأصحاب الجمل ، فأقاتل معهم ، قال : لما بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أهل فارس لم يكوا بنت كسرى قال : لن يفلح قوم ، ولوا أمرهم امرأة .

وزاد الترمذى والنسائى قلما قدمت عائشة البصرة ، ذكرت قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فنعني الله تعالى به<sup>(٢)</sup> .

فهذا الحديث لا يقصد به الرسول صلى الله عليه وسلم ، مجرد الإخبار عن عدم فلاح القوم الذين ولوا أمرهم امرأة ، لأن وظيفة الرسول بيان ما يجوز لأمة ، وما لا يجوز أن تفعله ، وإنما يقصد الرسول به نهى أمة عن مجارة الفرس ، في أسناد أمورهم العامة إلى المرأة .

ومن الأحاديث التي استندوا إليها أيضا قول للرسول صلى الله عليه وسلم ، « النساء ناقصات عقل ودين »<sup>(٣)</sup> .

---

(١) صحيح البخارى ج ٥ ص ٥٥ وفى فتح البارى ج ١٦ ص ١٦٦  
(٢) سنن النسائى ج ٨ ص ٢٢٧ ، والترمذى ج ١ ص ١١٩ وراجع أيضا  
نيل الأوطار ج ٨ ص ٢٧٣ .  
(٣) رواه البخارى وراجع صحيح البخارى بشرح الكواكب ج ٢ ص ١٦٨ .

ففي هذا الحديث وصف الرسول صلى الله عليه وسلم النساء بالنقص في عقولهن ودينهن والخلافة تقتضى أن يكون الخليفة كاملا في عقله ودينه .

### مناقشة حديثة حول هذه الأحاديث :

وقد ناقش الأستاذ الدكتور عبد الحميد متولى هذين الحديثين فقرر فيهما :

أولا : أن هذه الأحاديث سنة آحاد ، لهذا فهي مردودة في المسائل الدستورية ( لما للمسائل الدستورية من خطورة وأهمية ، فإنه لا يجوز الأخذ في ميدانها بدليل ذي صبغة ظنية ، غير يقينية ، وأحاديث الآحاد — كما هو معلوم ، وكما هو متفق عليه بين العلماء<sup>(١)</sup> — ذات صبغة ، حتى ولو كان راويها هو الإمام الأعظم البخارى ) .

ثم قال : ( ولوسلمنا جدلا أن لهذين الحديثين صبغة يقينية ، بأن كانا من أحاديث التواتر ، أو من الأحاديث المشهورة لاتعد حجة ملزمة ، لنا في العصر الحديث ، لأن السنة — في ميدان الأحكام الدستورية — لاتعد كما قدمنا وبيننا تشريعا عاما ، أى أنها لاتعد ، ذات صبغة أبدية ، وذات حجة ملزمة لجميع المسلمين فى كل حين )<sup>(٢)</sup> .

ونعود بالقارىء فى الرد على هذه الوجهة إلى موضع تبييننا لموقفه من أحاديث الأئمة من قريش تجنبنا للتكرار .

ثانيا : وذكر فى مناقشاته أن هذين الحديثين لم يردا بصيغة الأمر للجماعة

---

(١) يبدو أن أحد علماء الشريعة الإسلامية نبه الأستاذ الدكتور عبد الحميد متولى إلى أن ظنية أخبار الآحاد مسألة بدئية ، ومهمة لدى فقهاء الشريعة الإسلامية ، فلا يحتاج منه إلى هذا الجهد الذى بذله المواقف فى إثبات ذلك فى ص ٢٠١ و ص ٦١٤ .

(٢) نظام المحكم فى الإسلام ص ٨٧٧

المسلمين ، أو بصيغة قاعدة عامة ، وضعت لسلوكهم ، عليهم التزامها ، أو على حد تعبيره بمبادرة أخرى لم يكن لهما صيغة تشريعية<sup>(١)</sup> .

### الإجابة :

ما من شك أن الباحث الفاضل ، عالم له قدره في ميدان القانون العام ، متمكن من مبادئه وأحكامه .

ولكن بما لا شك فيه أيضا أن لكل قانون أساليبه الخاصة به ، والتي منها ما يدل على إفادة الأمر والنهي ، ومن الخطأ البين ، تقييم قاعدة قانونية ، في تشريع معين ، انطلاقا من فهم أساليب متعارف عليها في ميدان تشريع آخر .

ومن المعروف أن الأسلوب الخبري في اللغة العربية يستخدم للانشاء . إذا ما وجدت قرينة تفيد ذلك .

وقد قرر فقهاء الشريعة الإسلامية أن ترائب وقوع محذور على حدث يفيد النهي من قبل هذا الحدث ، والرسول صلى الله عليه وسلم في الحديث الأول ، قد رتب عدم فلاح القوم وهو أمر محذور ، على تولية المرأة الأمر ، فيفيد النهي عن تولية المرأة .

أما بالنسبة لحديث نقصان العقل والدين في المرأة فإن الثابت الذي لا يقبل الجدل أن وصف إنسان ما ، بالنقص في أمر ، يمنعه من تولي منصب أو عمل ، يشترط كمال هذا الأمر فيه .

ثانياً : وناقش حديث عدم فلاح المرأة من جهة أخرى اتجه فيها إلى أن الأمر ليس للالزام فقال : ( إن هذا الحديث لم يكن في صورة أمر أو نهى موجه إلى المسلمين بعدم تولية امرأة رئاسة الدولة ، وإذا سلطنا جدلا ، بأنه قصد به

الأنهى من نولية امرأة تلك الرئاسة ، فما الذى يثبت لنا أن الأمر كان للوجوب  
« أى الإلزام ، ولم يكن لمجرد الندب » (١) .

ونجيب على تساؤله ، بأن الذى يثبت ذلك ، ما اصطلاح عليه فقهاء الشريعة ،  
من أن ترتيب أمر محظور على حدث ، يعد من أساليب النهى وأن النهى المطلق  
المجرد عن القرائن الصارفة ، يفيد التحريم ، وما معنا من أساليب النهى ، وقد  
تجرد عن القرائن الصارفة ، فيكون للتحريم .

رابعا : وناقش أيضا حديث النساء ناقصات عقل ودين ، وقرر أنه موضوع  
— أى — كاذب ، فقال : ( يبدو لنا من الأمور البينة التى لا يعوزها بيان ، أو  
برهان ، أن هذا الحديث ، هو واحد من بضعة الآلاف من الأحاديث التى  
وضعت ونسبت كذبا إلى الرسول ، فن علامات الوضع « أى الكذب ، أن  
يكون الحديث مما لا تستسيغه العقول ويخالف البداهة ، أو يخالف الحديث لصريح  
القرآن ، أو أن يخالف الحديث الحقائق التاريخية وسوف نبين أن هذا الحديث ،  
ينطوى على هذه العلامات الثلاث من علامات وضع الأحاديث .

فلوعد هذا الحديث فى عداد الأحاديث الصحيحة ، لما صح أن يترتب عليه  
لحسب مجرد حرمان المرأة من الحقوق السياسية بل لترتب عليه نتائج أخرى  
كثيرة وخطيرة تتعارض بصورة بينة مع كثير من الأحكام الشرعية الإسلامية  
— التى جاء بها القرآن الكريم — كما تتعارض مع بعض الأحاديث الأخرى ،  
ومع بعض الحقائق التاريخية ، التى حدثت فى عهد الرسول ، وعصر الخلفاء  
الراشدين ، كما تتعارض مع البداهة ، بحيث لا تستسيغها العقول .

فلو كان صحيحا أن النساء ناقصات عقل ودين لوجب الحجر عليهن فى التصرف  
فى أموالهن ، أو بالأقل عدم السماح لهن بالتصرف إلا بإذن الزوج ، أو الولي ،  
لكن الإسلام قد اعترف بأهلية المرأة كاملة ، فأثبت لهن حق التملك ، وحق  
التصرف فى أموالهن ، بأنواعه المشروعة ، فليست الأنوثة من أسباب الحجر فى



التشريع الإسلامى ، كما كان الشأن فى القانون الرومانى فى بعض العصور ، وكما كان الشأن فى العصر الحديث فى القانون الفرنسى حتى عام ١٩٣٨ .

ولو كان صحيحا أن النساء ناقصات عقل ودين لما صح ما يذكروه المؤرخون ، عن العلماء الراشدين ، أنهم كانوا يستشيرونهن ، ويعتمدون بأرائهن ، وكان فى مقدمتهن زوجة عثمان بن عفان ، حيث كانت تشير عليه بالرأى ، فى أحلك ظروف الفتة .

ولو كان صحيحا أن النساء ناقصات عقل ودين لما أجاز الإمام أبوجنيفة للمرأة أن تتولى القضاء ، فى بعض الحالات — أو الأفضية — ولما أجاز الإمام الطبرى لها ذلك فى جميع الحالات .

ولو كان صحيحا أن النساء ناقصات عقل ودين ، لما كان منهن من دخل فى عداد الصحابة ، الذين عرفوا بالإفتاء ولما عرف منهن فى التاريخ الإسلامى كثير من العالمات فى الحديث والفقه والأدب وغيره .

ثم كيف تستنسخ العقول صحة هذا الحديث ، وقد كانت أول من آمن بالرسول امرأة ، وهى زوجته الأولى السيدة خديجة ، وحين جمع القرآن رسميا ، فى مصحف واحد . وضع لدى امرأة ، وهى حفصة ابنة عمر بن الخطاب ، وزوجة الرسول ، وظل محفوظا لديها منذ عهد الخليفة الأول ، أبى بكر إلى عهد الخليفة الثالث عثمان ، فأخذ من لديها واعتمدوا عليه فى نسخ المصاحف الرسمية .

وكيف تستنسخ العقول صحة هذا الحديث ، من نقص عقول النساء ودينهن وقد قال تعالى ، فى إحدى النساء وهى السيدة مريم : « ولما قالت الملائكة يا مريم إن الله اصطفاك وطهرك واصطفاك على نساء العالمين » .

الواقع أن هذا الحديث لا يتفق مع روح الإسلام ، مع ماضيه من تكريم المرأة وانقاذها مما كانت تعانيه من المذلة والهووان ، لدى العرب فى الجاهلية ، ولدى غير العرب من الشعوب الأخرى ، حيث كانت تكره المرأة على الزواج ، بل وعلى البغاء وحيث كانت تورث ، ولا ترث ، وكانت تملك ، ولا تملك ، أو كان يحجر عليها فى التصرف فيما تملك بدون إذن الرجل .



وما يذكر عن الرسول قوله : « ما أكرم النساء إلا كريم ، ولا أهانهن إلا لئيم » .

### الرد :

ولما أثبت هذا النص مع ما فيه من الإطالة ، بمض الشئ ، لأهميته في الكشف عن موقف الباحث الفاضل ، وبيان مدى خطورة التدخل في معالجة أحكام مسائل في تشريع معين ، دون دراسة متعمقة لخصائص هذا التشريع واصطلاحاته ، وأساليب دلالة على الأحكام .

والباحث الفاضل رغم جهده وعله ، قد خانه التوفيق في أمرين :

أولهما : أنه حكم على الحديث بالوضع — وهو أمر ترتب عليه نتائج بالغة الخطورة — وتصيد للاستدلال على ادعائه بعض الشبهات التي لا تغني ، معتقداً أن مجال تقييم الحديث من حيث الصحة والفساد ، لا يزال مفتوحاً أمام باحث هذا العصر .

والباحث الفاضل — حسب ظني — معذور في هذا ، فلو أنه أحد من فقهاء الشريعة على تاريخ وضع وتقييم الحديث ، وما آل إليه — وكيف أن فقهاء المسلمين قد فرغوا من هذه القضية منذ مئات السنين ، وأنهم قد قيموا جميع الأحاديث وهزلوا صحيحها عن فاسدها ، وأن هناك كتب للأحاديث الموضوعة ، جمعت كل شاردة في هذا المضمار ، وكتب أخرى للأحاديث الصحيحة ، وأن هناك دراسات حول كتب الصحاح ، بينت جميع ما أثير من جدل أو غيره حول قلة نادرة من أحاديثها ، وهذه الأحاديث التي أثير حولها الجدل معروفة وفيها كتب متخصصة لتقييمها<sup>(٢)</sup> .

لوعرف الباحث الفاضل هذا ، ما كلف نفسه هذا الجهد الوافر الذي بذله .

---

(١) المرجع السابق ص ٨٧٧

(٢) من أشهر هذه المؤلفات هدى السارى لابن حجر العسقلاني في أحاديث البخاري .

### أما الأمر الثاني :

فهو عدم رجوعه إلى المراجع الأصلية ، التي روت هذا الحديث — وهو ما لم يمهّد عن الباحث — وأعزو ذلك إلى أن المؤلف في هذه الفترة ، كان على عجلة من الأمر ، كما أثبت ذلك بنفسه (١) ، وإلا فلو مكثه ظروفه من الرجوع إلى المراجع الأصلية لعرف تفسير نقص العقل والدين ، في المرأه ، ولما اتجه إلى القول بوضع هذا الحديث .

والحديث قد روى في البخارى ومسلم وسنن أبى داود والترمذى وابن ماجه ومسند أحمد .

---

(١) راجع نظام الحكم في الإسلام ص ٩١٩ حيث قام المؤلف بذكر حاشية في نهاية بحثه اعترف فيها اعترافا صريحا — وإن كان الأسلوب فيه شيء من المداراة — بأنه لم يرجع إلى المراجع الأصلية ، عند تقييمه الجرىء للحديث ، والحكم بوضعه يقول الباحث في بداية حاشية ، ذاكر سبب اثباتها : ( بدىء بطبع أجوائه — الكتاب — ... منذ ثلاث سنين حتى يستطيع أن يوزع على الطلبة ، وما يطبع منه من موضوعات ألقى فيها عليهم بعض المحاضرات ، ونظرا لأنه كان يتبين لي أحيانا — بعد أن يكون قد تم طبع بعض المواضيع أن ثمة جديدا كان يصح ، أو كان يجب أن يضاف إليها ، أو أن يعلق به عليها ، لذلك فقد رأيت ألا يفوتني أن أذكر هنا في هذه الحاشية ، بعضا مما فاتني إثباته هناك قبل طبع تلك الموضوعات .

ثم علق في البند ٤ على الحديث فقال : ( من الثابت أن هذا الحديث شأنه شأن الغالبية العظمى من الأحاديث — هو خبر آحاد — وبعد غير قليل من الجهد وغير القصير من الوقت ، انتهى بنا البحث بفضل أحد الزملاء من علماء الشريعة الأجلاء إلى العثور على هذا الحديث — في صحيح البخارى شرح فتح البارى ... كما أمكن العثور على هذا الحديث في كتاب نيل الأوطار للموكانى ... )

ونقتصر على ذكر روايتى البخارى ومسلم .

جاء فى البخارى عن أبى سعيد الخدرى قال : (خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فى أضحى أو فطر إلى المصلى ، فر على النساء ، فقال : يا معشر النساء تصدقن فإني رأيتكن أكثر أهل النار ، قلن : وبم يا رسول الله ، قال : تكثرن اللعن ، وتكفرن العشير ، ما آيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحدا كن قلن : وما نقصان ديننا وعقائنا ، يا رسول الله ، قال : أليس شهادة المرأة نصف شهادة الرجل قلن : بلى ، قال : فذلك من نقصان عقلها ، أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم ، قلن : بلى ، قال فذلك من نقصان دينها<sup>(١)</sup>).

وجاء فى صحيح مسلم ( يا معشر النساء تصدقن ، وأكثرن الاستغفار ، فإني رأيتكن أكثر أهل النار ، فقالت امرأة منهن جذلة : وما لنا يا رسول الله أكثر أهل النار ، قال : يكثرن اللعن ، ويكفرن العشير ، وما رأيت من ناقصات عقل ودين ، أغلب لذى لب منكن ، قالت : يا رسول الله ، وما نقصان العقل والدين ، قال : أما نقصان العقل فشهادة امرأتين تعدل شهادة رجل ، فهذا نقصان العقل ، وتمكث الليالى ما تصلى ، وتفطر فى رمضان ، فهذا نقصان الدين )<sup>(٢)</sup> .

فالرسول عليه الصلاة والسلام ، فسر نقص العقل ، فبين أنه لا يخرج عن كون عقل المرأة أقل تذكرا للحوادث الماضية ، من الرجل ، وهو ما جاء به القرآن الكريم ، فى قوله تعالى : ( واسأله شهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تفضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى )<sup>(٣)</sup> .

كذلك فسر الرسول صلى الله عليه وسلم ، نقص الدين فى المرأة ، ورده إلى

(١) راجع صحيح البخارى ، بشرح الكرماني ج ٣ ص ١٦٨ .

(٢) راجع صحيح مسلم ج ١ ص ٦٢ .

(٣) سورة البقرة الآية ٢٨٢ .

أنها لا تؤدي فريضة الصلاة والصوم أثناء الحيض ، وتفسير الرسول عليه السلام  
واود في نفس الحديث .

وبذلك يظهر أن هذا الحديث ، بلغ الغاية في استقامة المعنى ، وأنه لا يتعارض  
بوجه من الوجوه ، مع أى حكم شرعى ، أو أمر بدئى ، أو واقعة تاريخية .

واعتقد أن هذا الرد فيه الكفاية ، وأنه لا حاجة مدهو إلى المناقشات  
التفصيلية ، لما جاء به الباحث ، وفهم منه التعارض .

غير أنى أعقب على قوله ، أن هذا الحديث يتعارض مع صريح القرآن ،  
لما فى التعبير بصريح القرآن من اصطلاح خاص ، فى عرف فقهاء المسلمين .

فمنى صريح القرآن ، أن الآية التى تناول الحكم قطعية الدلالة ، بمعنى أنه  
ليس لها ، إلا معنى واحد فقط ، ولا تحمل تأويلا غيره .

فأين هذه الآية الكريمة ، المقاطعة الدلالة ، التى تفيد أن عقل المرأة فى التذكر  
مثل عقل الرجل وأنها لا تنقطع عن أداء فريضة الصلاة والصوم ، عند العذر  
الشرعى المعروف .

وأخيرا لعل الباحث الفاضل وهو من أصحاب العقول النيرة المشهورة  
بالابتكار والتجديد ، ابتدا — على غير عادته — بفرض النتيجة ، وهى وضع  
الحديث ، ثم أخذ بجمع الأدلة ، وإلا فان الواقعة التاريخية المجسمة ، التى استند  
إليها المؤلف — وهى استشارة سيدنا عثمان بن عفان رضى الله عنه لزوجته —  
لا تستخدم اتجاه المؤلف ، بل تهديه إذ لاتخفى النتائج التى انتهت بها محنة سيدنا عثمان  
رضى الله تعالى عنه ، واصطفاه الله سبحانه وتعالى لاسيدة مريم إنما هو اصطفاء  
لها على غيرها من النساء ، أى بنات جنسها .



### الشرط الرابع — العدالة :

وهو وصف يتحقق باستقامة ميول الشخص وظهور تقواه حيث يكون مأمونا في الرضا والغضب ، متجنبيا المعاصي ، مبتعدا عن الشبهات ، محمدا السيرة بين الناس .

وقد عبر عنه الماوردي بقوله : ( والعدالة أن يكون صادق اللمجة ، ظاهر الأمانة عفيفا عن المحارم ، متوقيا المآثم ، بعيدا عن الريب ، مأمونا في الرضا والغضب ، مستعملا لمروءة مثله ، في دينه ودنياه ) (١) .

وقد تشدد الغزالي في بيان المطاوب بوصف العدالة ، في الإمام ، ووصل فيه إلى درجة الورع وهو ذروة التقوى ، فقال : ( الصفة الثالثة — أى من صفات الإمام — هي الورع وهي أعز الصفات ، وأجلها ، وأرلاها بالرعاية ، وأجدرها ، وهي وصف ذاتي ، لا يمكن استعارته ، ولا الوصول إلى تحصيله ، من جهة الغير . . . . . وهو الآساس والأصل ، وعليه يدور الأمر كله ولا يفتى فيه ورع الغير ، وهو رأس المال ، ومصدر حماية الخصال ، ولو اختل هذا — والعباذ بالله — لم يبق مدتصم في تحقيق الإمامة ) (٢) .

وأرى الاكتفاء بالعدالة ، على حد التفسير الذي ساقه الإمام الماوردي ، لأن بها يتحقق الغرض من وظيفة الإمامة .

وعلى ذلك لا يريشع للخلافة قطبا ، من انصف بالفسق وهو الذي يتبع شهوانه ويؤثر هواه ، فيرتكب المحظورات ، ويقدم على المنكرات (٣) .

وكذلك من ارتكب ظلما ، سواء أ كان متعلقا بالمال ، أم بالحرية ، أم بالعرض ، وسواء أ كان ظلما ، بقول أم بفعل .

---

(١) الأحكام السلطانية ص ٦٧

(٢) الرد على الباطنية ص ٧٢

(٣) مآثر الاناقة في معالم الخلافة ص ٢٦



وكذلك من يضع نفسه في مواطن الشبهات .

لأن العدالة وصف ديني ، يشترط في المناصب الدينية الأقل من منصب الخلافة كالقضاء ، والتي ينظر فيها الخليفة ، فمن باب أولى أن تشترط في الخلافة .

يقول ابن خلدون : (وأما العدالة فلا أنه منصب ديني ، ينظر في سائر المناصب الدينية ، التي هي شرط فيها ، فكان أولى اشتراطها فيه ، ولا خلاف في انتفاء العدالة فيه بفسق الجوارح من ارتكاب المحظورات وأمثالها) (١) .

ولأن المراد من الإمام رعاية المصالح الدينية ، لجماعة المسلمين ، وغير العدل ، لا ينظر لنفسه ، في رعاية دينه ، ومن ثم ، فلا يستطيع ، أن يرفع الشئون الدينية لغيره (٢) .

ولأن وصف العدالة يجعل الخليفة ، مهابا ، بين قومه ومعارضيه ، مطاعا من أفراد رعيته ، نافذ الكلمة فيهم ، محترما بين أصدقائه ، وخصوصا على السواء .

وعلى العكس من ذلك ، ما لو تجرد الامام عن وصف العدالة ، حيث تسقط هيئته ، وتقل طاعته ، وتصبح سيرته مادة للسخرية ، بين أصدقائه وخصومه .  
فالعدالة إذن وصف يجعل الخليفة قادرا على تحقيق أغراض وظيفته .

#### الشرط الخامس : الشجاعة والجرأة :

فلا يمين في منصب الخلافة ، من عرف عنه الجبن والتردد ، بل لابد أن يختار من بين الموصوفين بالاقدام ومواجهة الشدائد .

---

(١) المقدمة ص ٥٢٢

(٢) مآثر الاناقة في ممالك الخلافة ص ٢٦ .

### دواعى هذا الشرط :

ويتحقق بهذا الشرط أمران هامين ، أحدهما داخلى ، والآخر خارجى ، وكلاهما ضرورى للدولة الإسلامية .

أما الداخلى : فهو إسباغ الأمن والاستقرار على أفراد الجماعة الإسلامية ، لأن الحاكم الشجاع يقيم الحدود ، ويوقع العقوبات على المخالفين فى غير وجل ، ولا يتردد فى تقويم المعوجين ، فيقل العصاة ، ويهدأ المجتمع .

وأما الخارجى : فهو ترسيخ مهابة الدولة ، فى نفوس الخصوم ، لأن الحاكم الشجاع ، يكون جسورا ، على اقتحام الحروب ، مقداما فى منازلة الخصوم ، يهتم بالنواحي الحربية فى أمته ، ويعمل على تقوية جيوشها ، وزيادة كفاءتها القتالية ، مما يجعل أعداءها يهابونها ، ويعملون للقائها ألف حساب .

جاء فى المواقف : ( يقوم بأمور الملك شجاع قوى القلب ، ليقوى على النود عن الحوزة ، والحفظ أيضا الإسلام بالثبات فى الممارك ، كما روى أنه عليه السلام ، وقف بعد انزاع المسلمين فى الصف قائلا : أنا النبي لا كذب ، أنا ابن عبد المطلب ، أولا يهوله أيضا إقامة الحدود ، وضرب الرقاب ) (١) .

### الشرط السادس : أن يكون عالما بأمور الدين :

وقد اختلف الفقهاء ، فى نوعية هذا الشرط ، وهل هو شرط صحة ، فلا يجوز تقليد الإمامة ، لمن خلا من هذا الوصف ، أو هو شرط استحباب ؟

الرأى الأول : ويرى أصحابه أن هذا شرط صحة ، وعلى رأس القائلين

به فقهاء المذهب الشافعي (١) .

والعلم بأمور الدين عندهم ليس المقصود به مجرد معرفة الأحكام الشرعية ، بل لا بد من تحقق وصف الاجتهاد ، بالقدرة على استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية ، ( بحيث لا يحتاج إلى استفتاء غيره في الحوادث ) (٢) .

يقول الملاية البغدادي : ( وأقل ما يكفيه منه ، أن يبالغ فيه مبالغ المجتهدين ، في الحلال والحرام ، وسائر الأحكام ) (٣) .

وبناء على ذلك ، فينبغي أن تتوافر في الإمام الأمور الآتية ، حتى يكون مجتهدا :

أ — معرفة ما تضمنه كتاب الله من أحكام ، بما فيها النسخ والمنسوخ ، والمحكم والمتشابه ، والعام والخاص ، والمجمل والمفسر .

ب — معرفته بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قولا وفعلًا وتقريرًا وإنكارًا ، ومواضع ورودها وطرق أسانيدهما في النواتر والآحاد ، والصحة والفساد .

ج — معرفة الأحكام التي ثبتت عن طريق الإجماع ، حتى يلتزم بها ويتعاضد الاجتهاد في مواضعها ، وإنما يجتهد في المواضع غير المجمع عليها .

(١) والمعروف أن عذهب الشافعي يشترط ، في الإمام جميع الشروط التي تشترط في القاضي ويزيدون عليها شروطًا خاصة بالإمام جاء في نهاية المحتاج للحرمل ج ٧ ص ٢٨٩ في حق الإمام : ( ومن ثم اشترط فيه ما شرط في القاضي وزيادة ) .

(٢) الارشاد للجريسي ص ٤٢٦ .

(٣) أصول الدين ص ٤٧٧ .

د - معرفته بالقياس ، حتى يستطيع اعطاء الاحكام ، لبعض الحوادث الجديدة ، بواسطة ردها إلى الاحكام التي ثبتت بالنصوص ، أو بالاجتماع ، لا اشتراكهما في علة الحكم .

ويخلص الماوردي هذه الامور الاربعة ، عند بيانه لمعنى الاجتهاد ، فيقول : ( أن يكون عالما بالاحكام الشرعية وعلمه بها يشمل على علم بأصولها ، والارتباط بفروعها ، وأصول الاحكام في الشرع اربعة : أحدهما علمه بكتاب الله عز وجل ، على الوجه الذي تصح به معرفة ما تضمنته من الاحكام ، والثاني علمه بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والثابته من أقواله وأفعاله وطرق مجيئها ، والثالث علمه بتأويل السلف ، فيما اجتمعوا عليه واختلفوا فيه ، والرابع علمه بالقياس ، لرد الفروع المسكوت عنها ، إلى الأصول المنطوق بها ، والجمع عليها ، حتى يجد طريقا إلى العلم بأحكام النوازل ، فإذا أحاط علمه بهذه الأصول الاربعة في أحكام الشريعة ، صار بها من أهل الاجتهاد في الدين وإن أخل بها ، أو بشيء منها ، خرج من أن يكون من أهل الاجتهاد ) (١) .

### دواعي هذا الشرط :

لقد ساق الفقهاء ، مسوغات لهذا الشرط تخلص في الامور الآتية :

أ - وفيه قرروا أن الإمام لو لم يكن مجتهدا ، لكان مقلدا ، والتقليد نقص ، والمطلوب في الإمام الكمال .

يقول ابن خلدون : ( ولا يكفي من العلم ، إلا أن يكون مجتهدا ، لأن التقليد نقص ، والامامة تستدعي الكمال ، في الأوصاف والأحوال ) (٢) .

(١) الاحكام السلطانية ص ٦٣ ، وراجع أيضا نهاية المحتاج ج ٧ ص ٢٢٧

طبعة الحلبي .

(٢) المقدمة ص ١٩٢ .

ب - وبالأجتهاد يصبح الخليفة قادراً ، على إقامة الحجج ، على المخالفين ، ودفع الشبه عن العقائد الدينية .

وفي هذا الملاحظ يقول الجرجاني رحمه الله يجب أن يكون الخليفة : ( متمكناً من إقامة الحجج ، وحل شبهه ، في العقائد الدينية ، مستقلاً بالقول في النوازل ، وأحكام الوقائع نصاً واستنباطاً ، لأن أهم مقاصد الإمامة ، حفظ العقائد ، وفصل الحكومات ، ورفع المخاصمات ، ولن يتم ذلك بدون هذا الشرط ) (١) .

ج - ولأن الاجتهاد ، يوفر للخليفة القدرة على تنفيذ الأحكام الشرعية ، إذا نه يتراخى عن تنفيذها ، إذا ما كان جاهلاً بها .

يقول ابن خلدون رحمه الله : ( فأما اشتراط العلم فظاهر ، لأنه إنما يكون منفذاً لأحكام الله تعالى ، إذا كان عالماً بها ، وما لم يعلمها ، لا يصح تقديمه لها ) (٢) .

الرأى الثانى : ويرى أصحابه أن هذا شرط استحباب .

وعلى رأس القائلين بذلك فقهاء المذهب الحنفى .

جاء في البدائع عند كلامه على شروط الناضى : ( وأما العلم بالحلال والحرام ، وسائر الأحكام ، فهل هو شرط جواز التقليد ، عندنا ليس بشرط الجواز ، بل بشرط الندب والاستحباب ، وعند أصحاب الحديث ، كونه عالماً بالحلال والحرام وسائر الأحكام ، مع بلوغ درجة الاجتهاد في ذلك ، شرط جواز التقليد ، كما قالوا في الامام الاعظم ، وعندنا ، هذا ليس بشرط الجواز في الامام الاعظم ، لأنه يمكنه أن يقضى به لم غيره ، بالرجوع إلى فتوى غيره من العلماء ، فيمكنه في القاضى (٣) .

(١) الموافقات ج ٨ ص ٢٤٩ .

(٢) المقدمة ص ١٦١ .

(٣) البدائع لكا انى ج ٧ ص ٣ طبعة سنة ١٩١٠ مطبعة الجالية بمصر .



وأرى وجوب اختيار الخليفة ، من بين أفضل فقهاء الشريعة الإسلامية ،  
فيقدم من تتوافر لديهم القدرة على الاجتهاد - إن وجدوا - ثم يقدم أكثرهم علماً  
وخبرة بأحكامها ، وما أكثر فقهاء الشريعة الإسلامية وما أيسر أعداد الشخص  
الملتزم في هذا المضمار .

بل إن دواعي اشتراط هذا الشرط ، في الخليفة ، قد أصبحت أكثر إلحاحاً  
في عصرنا الحاضر ، من أى وقت آخر ، في ظل تلك الظروف ، التي اتفقت فيها  
جميع الاتجاهات والفلسفات غير الإسلامية ، على معاداة الإسلام ، ومهاجمة  
أحكامه .

وإذا كانت المذاهب والأحزاب ، التي تقوم على مبادئ معينة لا تقدم  
لرئاسة دولتها إلا أبرز الأعضاء وأكثرهم إيماناً بهذه المبادئ ، وتفقها فيها ،  
فأى بغضاضة ، عندما يشترط المسلمون في رئيس دولتهم أن يكون ضليعاً في أحكام  
الشريعة الإسلامية .

وإذا كان الشخص الذي يرغب في رئاسة دولة - ذات اتجاه سياسي ، أو  
هتائدي معين - يعد نفسه إعداداً كافياً ، ويتعمق في دراسة مبادئ وأحكام  
النظام السائد في دولته . فلماذا لا يعد - أو يعد - الشخص الراغب في رئاسة  
الدولة الإسلامية نفسه ، بحيث يصبح متعمقاً في أحكام شريعتها .

### كيفية التفضيل بين المرشحين للخلافة :

عند تعدد المرشحين للخلافة ، ينبغي أن يقدم أكثرهم فضلاً ، وأكملهم شروطاً ،  
فإذا تكافأ في شروط الإمامة ، أكثر من شخص ، قدم أسنهم ، ليكن إذا اختير  
أصغرهم فذلك جائز .

وإذا لم تكتمل جميع شروط الخلافة في المرشحين ، فينظر إلى الأوصاف  
التي تحتاج إليها الأمة في تلك الفترة .

فإذا كانت الأمة بحاجة إلى الشجاعة ، لظهور البغاة والبصاة في الداخل

وتطاول أعداء الإسلام في الخارج، فيتعين اختيار من يتوافر فيه وصف الشجاعة على غيره، من تتوافر فيه أوصاف أخرى، إذ الإمام الشجاع، سيتمكن من تقييد العصاة في الداخل وردع الأعداء في الخارج.

ولذا كانت الأمة بحاجة إلى وصف العلم في رئيسها، اظهور أصحاب البدع والآهواء، وتفتيد شبههم، وإبطال مزاعمهم<sup>(١)</sup>.

### شروط الخليفة في الزمن المعاصر :

ظهر من تتبعنا لشروط الخليفة في الإسلام، مدى أهمية توافرها فيمن يشغل هذا المنصب الخطير، على مر الزمن، غاية ما في الأمر، أنه عند مراعاة أوضاع المجتمعات الإسلامية المعاصرة، وما آل إليه، وقع الأمة، فإنه قد يوجد شيء من الحرج، بالنسبة لشرطين، هما وصف القرشية، والعلم. مما يجدها تناول هذين الشرطين، في ضوء الظروف لمعاصرة.

#### أولاً : وصف القرشية .

لا وجود لهذا الوصف في الزمن الحاضر، وحتى إذا ثبت ادعاء البعض بأن نسبهم يمتد إلى قبيلة قريش، فإنهم يمدشون الآن بأسماء أخرى، ولو سلمنا جدلاً، ثبوت نسب البعض، مع احتفاظهم باسم قبيلة قريش، فإنهم قد فقدوا العلة الحقيقية، التي ينبغي أن يدور معها وصف القرشية وتدور معه، وهي أنها القبيلة التي ينسب إليها الرسول صلى الله عليه وسلم، أو بعبارة أصح تنتمي إلى الرسول صلى الله عليه وسلم. أي تعمل على إقامة الدين وإعلاء كلمته، وهو ما أشار إليه الرسول صلى الله عليه وسلم بقوله : [ إن هذا الأمر في قريش ... ما أقاموا الدين ]<sup>(٢)</sup>.

---

(١) راجع الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٤ .

(٢) صحيح البخاري، في كتاب فتح الباري ص ٢٤٥ .

فإهدار وصف القرشية في زماننا ، لا يتعارض إذن مع التصوص ، إذ مبناه على عدم وجود وصف القرشية بمعناه الحقيقي ، في هذا الزمن .

ثانياً : وصف العلم .

معلوم أن الأمة الإسلامية ، قد آلت في العصر الحاضر ، إلى دور متعددة ، واستقر في كل دولة حاكمها الشرعي المسلم ، الذي يدين له أبناء دولته بالطاعة والولاء ، بل إن كثيرين منهم قد امتد الولاء والاحترام لهم ، إلى شعوب أخرى في غير دولته . نتيجة لأعمالهم المجيدة ، التي شاركوا بها الأمة الإسلامية في معاركها مع أعدائها .

ومن الماهرة أن يحاول المساس بمكانة هؤلاء ، انطلاقاً من اشتراط وصف العلم

إن في هذا ضياع لجهود الأمة الإسلامية ، وزج بها في بركان الفتن والحلقات والقلقل ، وهو ما يتنافى مع مبادئ الإسلام .

وليس من المستساغ عقلاً وطبعاً وإسلاماً ، أن نقول لحكامنا : اتركوا أما كنكم لنحكم بالإسلام ، ولكن المقبول أن نقول لهم : أحكمونا بالإسلام .

ولهذا كان لابد من الانوفيق بين أمرين ، أحدهما : العمل على استقرار حكمانا ، وتوفير الولاء والطاعة لهم ، والثاني : اشتراط وصف العلم في رئيس الدولة الإسلامية .

وأفضل أسلوب ، أراه مناسباً في هذه المقام ، مكون من شقين :

أحدهما : أن يختار لرئيس الدولة ، مستشار مخلص وواسع الأفق من كبار فقهاء الشريعة الإسلامية .

والثاني : أن ينال النشر الذي يعد للحكم ، قسطاً وافراً من التعليم الديني ، بحيث يصبح من المبرزين فيه ، وهو أمر ميسور ، ولا يهرق صاحبه ، من

اكتساب خبرة في أحد فروع المثرقة الأخرى ، كفن الحرب ، وسياسة الأمم ،  
وغير ذلك مما يتناسب ومنصب الحاكم .

وهذا الأسلوب ، في شقه الأول ، له أصل في فقه المذهب الحنفي ، جاء في  
[البداية] وعندنا هذا ليس بشرط جواز ، في الإمام الأعظم ، لأنه يمكنه أن  
يقضى بعلم غيره ، بالرجوع إلى فتوى غيره من العلماء [ (١) ] .

وإن كنت لا أتفق مع فقهاء هذا الرأي ، في جعل وصف العلم بمجرد شرط  
استحياب .

غاية ما في الأمر أنني أرى في هذا الأسلوب حلا مرحليا يمالج الأوضاع  
للمعاصرة ، بالصورة التي تحقق الصالح العام ، وتحفظ للأمة الإسلامية وحدتها .

# طريقة تولية رئيس الدولة (ال خليفة)

## الفرع الأول

في طريقة تولية رئيس الدولة في الأنظمة العربية المعاصرة

تختلف طريقة تعيين رئيس الدولة في الأنظمة الملكية عن الأنظمة الجمهورية ففي ظل الأنظمة الملكية، يعنى بتولية ولي العهد في حياة الحاكم بحيث يصبح معروفا سلفا حاكم المستقبل، أما في الأنظمة الجمهورية، فيختار رئيس الدولة عقب خلو المنصب بطريقة تختلف من دولة إلى أخرى .

طرق تولية رئيس الدولة في الأنظمة الملكية .

رغم اتفاق الأنظمة الملكية على تعيين ولي العهد، في حياة الحاكم فإنها تختلف في كيفية اختيار ولي العهد، وطريقة تعيينه، فبعض الدساتير الملكية تمنح الحاكم حرية اختيار ولي العهد من أفراد لأسرة الحاكمة، ثم يعرض هذا الاختيار على المجالس النيابية لإقراره أو رفضه والبعض الآخر من الدساتير الملكية، ينص على معيار انتقال الملك من الحاكم الحالي إلى حاكم المستقبل، فيتعين ولي العهد من غير تدخل إرادة الحاكم الحالي في اختياره، والبعض الثالث من الدساتير الملكية يخطئ بين الأمرين فنص على معيار انتقال الملك من الحاكم الحالي إلى حاكم المستقبل، مع إعطاء الحاكم حرية اختيار ولي العهد في نطاق ضيق حدد بمجاله الدستور .

ومن النوع الأول :

دستور دولة الكويت، الذي ينص على وجوب تعيين ولي العهد، خلال سنة



على الأكثر من تولية الأمير، ويكون تعيينه بأمر أميرى، وقد نظم الدستور  
طريقتين لاختيار ولى العهد، يبدأ بالطريقة الأولى فإذا فشلت فتتبع  
الطريقة الثانية.

### الطريقة الأولى :

وفىها يختار ولى العهد، بتزكية من الأمير، ويعرض على مجلس الأمة لمبايعته  
بموافقة أغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس، ويتم ذلك فى جلسة خاصة.

### الطريقة الثانية :

فإذا تعذر اختيار ولى العهد بالطريقة الأولى زكى الأمير لولاية العهد عدداً  
لا يقل عن ثلاثة من ذرية مبارك الصباح، ثم يعرض على مجلس الأمة لاختيار  
أحدهم ولياً للعهد بأغلبية أعضاء الذين يتكون منهم المجلس، وفى جلسة خاصة  
كما فى الطريقة الأولى.

### المادة (٤) من دستور دولة الكويت .

فإذا خلا منصب الأمير نودى بولى العهد أميراً للبلاد، فإذا خلا منصب  
الأمير قبل تعيين ولى العهد، مارس مجلس الوزراء جميع اختصاصات رئيس  
الدولة، لحين اختبار الأمير، بذات الاجراءات التى يبايع بها ولى العهد فى  
مجلس الأمة، وذلك بأغلبية أعضاء مجلس الأمة وفى جلسة خاصة، ويجب أن  
يتم الاختيار فى هذه الحالة خلال ثمانية أيام من خلو منصب الأمير.

### المادة (٤) من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ الخاص بشأن أحكام توارث الإمارة<sup>(١)</sup> .

---

(١) الجريدة الرسمية لدولة الكويت السنة العاشرة العدد ٦٤ الصادر فى ٢-

فبراير سنة ١٩٦٤ .

ومن النوع الثاني :

دستور المملكة المغربية :

ففي هذا الدستور :

عرش المغرب وحقوق الدستورية تنتقل بالوراثة إلى الولد الذكر الأكبر سناً من سلالة جلالة الملك الحسن الثاني ، ثم إلى ابنه الأكبر سناً ثم إلى ابنه الأكبر سناً وهكذا متتابعوا .

فإن لم يكن ولد ذكر من سلالة جلالة الملك الحسن الثاني ، فالملك ينتقل إلى أقرب الذكور من إخوته ثم إلى ابنه طبق الترتيب والشروط السابقة الذكر . فإن لم يكن ينتقل إلى الأعمام بنفس الترتيب والشروط .

( الفصل العشرون من دستور المملكة المغربية الصادر من ١٤ ديسمبر عام ١٩٦٢ ) .

من النوع الثالث :

( دستور المملكة الأردنية الهاشمية ) ، ففي هذا الدستور :

( أ ) تنتقل ولاية الملك من صاحب العرش إلى أكبر أبنائه الذكور ، ثم إلى أكبر أبناء ذلك الابن الأكبر وهكذا طبقة بعد طبقة . وإذا توفي أكبر الأبناء قبل أن ينتقل إليه الملك كانت الولاية إلى أكبر أبنائه ولو كان للمتوفى إخوة .

على أنه يجوز للملك أن يختار أحد إخوته الذكور ، ولياً للعهد . وفي هذه الحالة تنتقل ولاية الملك من صاحب العرش إليه .

( ب ) إذا لم يكن لمن له ولاية الملك عقب ، تنتقل إلى أكبر إخوته وإذا لم يكن له إخوة فالأكثر أبناء أكبر إخوته ، فإن لم يكن لأكثر إخوته ابن فإليه أكبر أبناء إخوته الآخرين بحسب ترتيب سن الأخوة .

جـ - في حالة فقدان الإخوة ، وأبناء الإخوة تنتقل ولاية الملك إلى الأعمام وذريتهم على الترتيب للمعين في الفقرة السابقة .

(د) وإذا توفي آخر ملك ، بدون وارث على نحو مذكور ، يرجع الملك إلى من يختاره مجلس الأمة من سلالة مؤسس النهضة العربية المغفور له حسين بن علي .

(المادة ٢٨ من دستور المملكة الاردنية الهاشمية الصادر عام ١٩٥٢ ، والمعدلة عام ١٩٦٥) :

طرق تولية رئيس الدولة في الأنظمة الجمهورية :

تتفق الدساتير الجمهورية ، في جعل تولية رئيس الدولة عن طريق الانتخاب لكنها تختلف في تعيين أصحاب الحق في انتخابه بصورة بيئية ، فبعض الدساتير لا يشترط في الحاكم الانتخاب إلى طائفة معينة ، ويجعل حق تزكيته للمجلس النيابي وحق اختياره للناخبين .

والبعض الآخر لا يشترط في الحاكم الانتخاب إلى طائفة معينة ، ويجعل حق ترشيحه واختياره للمجالس النيابية .

والبعض الثالث : يشترط انتباء الحاكم إلى طائفة معينة ، ويجعل حق تزكيته واختياره إلى أفراد طوائف معينة أيضا :

فمن النوع الأول :

الدستور الدائم بجمهورية مصر العربية :

ففي هذا الدستور :

يرشح مجلس الشعب رئيس الجمهورية ، ويعرض الترشح على المواطنين للاستفتاء فيه .

ويتم الترشح في مجلس الشعب لمنصب رئيس الجمهورية ، بناء على اقتراح ثلث أعضائه ، على الأقل ، ويعرض المرشح الحاصل على أغلبية ثلث أعضاء المجلس على المواطنين للاستفتاء فيه .

فإذا لم يحصل على الأغلبية المشار إليها ، أعيد الترشيح مرة أخرى بعد يومين من تاريخ نتيجة التصويت الأول ، ويعرض المرشح الحاصل على الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس على المواطنين لاستفتاءهم فيه .

ويعتبر المرشح رئيساً للجمهورية ، بحصوله على الأغلبية المطلقة ، لعدد من أعطوا أصواتهم في الاستفتاء .

فإذا لم يحصل المرشح على هذه الأغلبية ، رشح المجلس غيره ، وتتبع في شأن ترشيحه وانتخابه الاجراءات ذاتها .

( المادة ٧٦ من الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية الصادر عام ١٩٧١ )

ومن النوع الثاني : دستور الجمهورية العربية السورية .

ففي هذا الدستور :

١ - ينتخب رئيس الجمهورية من قبل مجلس النواب بالتصويت السري .

٢ - ويجب أن يفوز بأكثرية ثلثي مجموع النواب .

٣ - فإن لم تحصل أعيد الانتخاب ، ويكتفى بالأكثرية المطلقة .

٤ - فإن لم تحصل أعيد الانتخاب ويكتفى بالأكثرية النسبية .

( المادة ٧١ من دستور الجمهورية السورية الصادر في ٥ سبتمبر سنة ١٩٥٠ )

ومن النوع الثالث : دستور الجمهورية العراقية :

ففي هذا الدستور :

ينص على أن خلو منصب رئيس الجمهورية ، لأي سبب كان ، ينعقد المجلس الوطني لقيادة الثورة ، ومجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطني ، في جلسة مشتركة برئاسة رئيس الوزراء ، لانتخاب رئيس الجمهورية بأغلبية ثلثي المجموع الكلي للأعضاء خلال مدة لا تتجاوز أسبوعاً واحداً من تاريخ خلو المنصب .

على أن يتم اختيار الرئيس الجديد ، من بين أعضاء المجلس الوطني لقيادة الثورة .

ف رئيس الجمهورية ينبغي أن يكون من أعضاء المجلس الوطني لقيادة الثورة  
موزكي ويختار بواسطة أعضاء مجالس ثلاثة، وهي مجالس الوزراء ومجلس الدفاع  
الوطني والمجلس الوطني لقيادة الثورة، وبأغلبية ثلثي المجموع الكلي لأقرائه  
هذه المجالس .

(المادة ٥٥ من دستور الجمهورية العراقية المؤقت الصادر في ٢٩ أبريل ١٩٦٤<sup>(١)</sup> .



## الفرع الثاني

### في طرق تولية رئيس الدولة في النظام الإسلامي

لقد تعرض فقهاء المسلمين ، لتحديد الطرق التي تنعقد بها الخلافة فمنهم من جادلها اثنين ، ومنهم من جعلها أكثر من ذلك (١)

(١) جاء في حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٢٩٨ / اعلم أن الإمامة العظمى تثبت بأحد أمور ثلاثة ، أما بإيصال الخليفة الأول لمأهل ، وإما بالتخاب على الناس ، لأن من اشتدت وطأته بالتخاب وجبت طاعته . . . وإما ببيعة أهل الحل والعقد .

ونجاء في المفتي لابن قدامة ج ٨ ص ٢٥٥ طبعة مطبعة الإمام بمصر ، (وجملة الأمر ، أن من اتفق المسلمون على إمامته وبيعت له ، وثبتت إمامته ، ووجبت مموته ، لما ذكرنا من الحديث والإجماع ، وفي معناه من ثبتت إمامته بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، أو بعده إمام قبله إليه ، فإن أبا بكر ثبتت إمامته بإجماع الصحابة ، على بيعته ، عمر ثبتت إمامته ، بعده أبي بكر إليه ، وأجمع الصحابة على قبوله . ولو خرج رجل على الإمام فقهره ، وغلب الناس بسيفه ، حتى أقرؤا له ، وأذعنوا بطاعته ، وتابوه ، صار إماماً ، يحرم قتاله ، والخروج عليه ) .

ونجاء في نهاية المحتاج ج ٨ ص ٢٩٠ طبعة الحلبي سنة ١٣٢٨ هـ . ( وتنعقد الإمامة بطرق أحدها بالبيعة ، كما يبيع الصحابة أبا بكر رضي الله عنه ، والأصح أن المعتبر هوبيعة أهل الحل والعقد ، من العلماء والرؤساء ووجوه الناس الذين يتيسر اجتماعهم حالة البيعة ، بلا كلفة عرفاً : كما هو المتجه . .

وثانيها : باستخلاف إمام ، واحد بعده ، أو قرعته . ويغير عنه بهذه إليه ، كما عهد أبو بكر إلى عمر رضي الله تعالى عنهما . واعتقد الاجماع على الاختلاف بذلك . . فلو جعل الإمام الأمر شورى بين جمع فلا خلاف في الاختلاف بينهم ، ووجوب العمل به ، فيكون بذلك ، أولى حياة الأمة .

.....

== كما جعل عمر رضى الله تعالى الامر شورى بين ستة . . . وثالثها باستيلاء  
جامع الشروط بالشوكة لانتظام الشمل ) .

وجاء في الجلاء المحلى على منهاج الطالبين ج ٤ ص ١٧٣ طبعة الحلبي (وتعتقد  
الإمامة بالبيعة، كما بايع الصحابة أبا بكر رضى الله عنهم ، والأصح بيعة أهل  
الحل والعقد من العلماء والرؤساء ووجوه الناس الذين يتيسر اجتماعهم . . .  
وتعتقد أيضاً باستخلاف الإمام من عينة أى جعله خلفية بعده ويعبر عنه بعده .  
إليه ، كما عهد أبو بكر إلى عمر رضى الله عنهما ، فلما جعل الأمر شورى بين  
جمع فكاستخلاف ، إلا أن المستخلف غير متعين ، فيرضون أحدهم ، كما جعل  
عمر رضى الله عنه الأمر بين ستة فانفقوا على الإمام عثمان رضى الله عنه ، وتعتقد  
أيضاً باستيلاء جامع الشروط بعد موت الإمام من غير عهد ولابيعة ، بأن قهر  
الناس بشوكة وجنوده ، لينتظم شمل المسلمين :

وجاء في الفصل في الملال والنحل لابن حزم ج ٤ ص ١٦٩ : ( فوجدنا عقد  
الإمامة يصبح بوجوه أولها وأفضلها وأصحها أن يعهد الإمام الميت إلى إنسان  
يختاره إماماً ، بعد موته ، وسواء فعل ذلك ، في صحته ، أو في مرضه وعند  
موته ، إذ لا نص ولا إجماع ، على المنع من أحد . وهذه الوجوه كما فعل  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بأبي بكر ، وكما فعل أبو بكر بعمر . . . وهذا  
الوجه هو الذى يختاره ، ونكره غيره ، لما فى هذا الوجه من اتصال الإمامة  
وانتظام أمر الإسلام وأهله . . . الثانى أن مات الإمام ، ولم يعهد إلى أحد أنه  
يبادر رجل مستحق للإمامة فيدهو إلى نفسه ، ولا تنازع له فقد فرض اتباعه ،  
والاقتياد لبيعه ، والالتزام لإمامته وطاعته ، كما فعل على إذ قتل عثمان رضى  
الله عنهما . . . والوجه الثالث أن يصير الإمام عند وفاته اختيار خليفة المسلمين  
إلى رجل ثقة ، أو إلى أكثر من واحد كما فعل عمر بن الخطاب ، رضى الله عنه  
عند موته وليس عندنا فى هذا الوجه الاتسليم لما أجمع عليه المسلمون حينئذ ) .  
وجاء في المراتب ج ١ ص ٢٠٢ طبعة المطبعة الميمنية سنة ١٩٠٧ : ==

• • • • •

---

= ( المقصد الثالث فيما ثبت به الامامة ، فان الشخص بمجرد موافقه للامامة ،  
وجعه لشرائطها ، لا يصير اماما بل لابد في ذلك من امر آخر ، وانها تثبت  
بالنص من الرسول ، ومن الامام السابق بالاجماع وثبتت أيضاً ببيعة أهل الحل  
والعقد ، عند أهل السنة والجماعة والمعتزلة والصالحية ، من الزيدية ، خلافاً  
لشيعته ، أى لا كشرهم ، فانهم قالوا لا طرقت لها . الا بالنص ، لنا ثبوت امامة  
أبي بكر رضى الله عنه بالبيعة ، كما سيأتى )

وجاء فى الارشاد للجوينى ص ٤٢٤ طبع طبع جماعة الازهر للنشر والتأليف :  
(، اعلموا أنه لا يشترط فى عقد الامام الاجماع ، بل تنعقد الامامة وان لم تجمع  
الامة على عقدها ، والدليل عليه أن الامامة ، لما عقدت لأبي بكر ، ابتدئ لإمضاء  
أحكام المسلمين ، ولم يتأن لانتشار الاخبار ، الى من لآى من الصحابة فى  
الاقطار . . . فاذا لم يشترط الاجماع ، فى عقد الامامة ، لم يثبت عدد محدود ،  
ولاحد محدود ، فالوجه الحكم بأن الامامة تنعقد بعقد واحد ، من أهل الحل  
والعقد ) .

وراجع أيضاً قلوبى وعميره ج ٤ ص ١٧٢ طبعة الحلبي .

## النوع الاول البيعة المباشرة

وفيها يتم اختيار خليفة ، من أهل الحل والعقد ، بطريقة مباشرة ، وهي إحدى الطرق ، التي اتفق عليها ، فقهاء جمهور المسلمين ، استنادا إلى أن الصحابة استخدموها ، في تولية أبي بكر رضى الله تعالى عنه .

### أحداث تولية أبي بكر :

ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، طلب من أبي بكر رضى الله تعالى عنه ، أن يؤم المسلمين بالصلاة ، أثناء مرضه ، فقد روى عن عبد الله بن زمعة قال : ( لما استعز رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأنا عنده في نفر من المسلمين ، دعاه بلال إلى الصلاة فقال : مروا من يصلى بالناس ، فخرج عبد الله بن زمعة ، فاذا عمر في الناس ، وكان أبو بكر غائبا ، فقلت يا عمر : قم فصل بالناس ، فتقدم فكبر ، فلما سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم صوته ، وكان عمر رجلا مجبرا قال : « فإين أبو بكر ؟ يا أبا الله ذلك والمسلمون ، يا أبا الله ذلك والمسلمون ، فبعث إلى أبي بكر ، فجاء . بعد أن صلى عمر تلك الصلاة فصل بالناس » (١) .

لكن صلاة أبي بكر بالناس ، بإذن الرسول صلى الله عليه وسلم ، لا تعد دليلا كافيا على استخلاف الرسول لأبي بكر في خلافة المسلمين ، لذلك اشتد الخلاف ، وتعددت وجهات النظر ، في سقيفة بني ساعدة ، حول منصب الخلافة — كما سبق بيان ذلك .

وفي أثناء احتداد النقاش ، كما يقول عمر بن الخطاب ، فيما ورد في تاريخ



الطوى : ( فارتفعت الأصوات ، وكثر اللفظ ، فلما أشفقت الاختلاف ، قلت لأبي بكر: أبسط يدك أيايكم ، فبسط يده فبايعه وبايعه المهاجرون والأنصار . وإنا والله ما وجدنا أمرا ، هو أقوى من مبايعة أبي بكر ، خشية إن فارقنا القوم ، ولم تكن بيعة أن يحدثوا بيعة ، فاما أن نتابعهم على ما لا نرضى أو نخالفهم فيكون فسادا )<sup>(١)</sup> .

ومن الثابت تاريخيا ، أن الذين استهلوا البيعة لأبي بكر ، عمر بن الخطاب وأبو عبيدة عامر بن الجراح ، وبشير بن سعد ، وأسيد بن حضير ، وسالم مولى أبي حذيفة ، ثم تدفق بعدهم المهاجرون والأنصار .

وفي اليوم التالي توافد المسلمون على المسجد النبوى ، وبدأ عمر ، فخطب فيهم ، كما رواه البخارى ، فقد جاء في صحيحه بسنده ، عن أنس بن مالك رضى الله تعالى عنه : أنه سمع خطبة عمر حين جلس على المنبر ، وذلك الغد من يوم نوفي النبي صلى الله عليه وسلم فتشهد وأبو بكر صامت ، لا يتكلم قال : كنت أرجو أن يعيش رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يدبرنا ، يريد بذلك أن يكون آخرهم . فان بك صلى الله عليه وسلم قد مات فان الله تعالى جعل بين أظهركم نورا ، تهتدوا به ، بما هدى الله محمدا صلى الله عليه وسلم ، فان أبا بكر صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثنى اثنين ، فانه أولى المسلمين بأموركم ، فقرموا فبايعوه ، وكان طائفة منهم قد بايعوه قبل ذلك في سقيفة بني ساعدة ، وكانت البيعة العامة على المنبر )<sup>(٢)</sup> .

وروى الزهرى عن أنس بن مالك : ( سمعت عمر يقول لأبي بكر يومئذ اصعد المنبر ، فلم يزل به حتى صعد المنبر ، فبايعه الناس هامة )<sup>(٣)</sup> .

---

(١) ج ٣ ص ٢٠٢ .

(٢) راجع صحيح البخارى بشرح فتح البارى ج ١٦ ص ٣٣٥ .

(٣) المرجع السابق : قال ابن التين : ( وسبب الحاح عمر في ذلك ليشهد أبا بكر من عرفه ، ومن لم يعرفه انتهى وكان توقف أبي بكر في ذلك من تواضعه وخشيته راجع فتح البارى ج ١٦ ص ٣٣٥ : .



وتسمى البيعة الأولى لأبي بكر ، والتي تمت في سقيفة بني ساعدة ، بالبيعة الخاصة ؛ والبيعة الثانية بالبيعة العامة .

ويطلق فقهاء المسلمين على من يختارون الخليفة ، وتعتقد ببعثهم إمامته أهل الحل والعقد .

### تحديد أهل الحل والعقد :

وهم علماء الأمة الإسلامية ، وأصحاب الرأي فيها ، والرؤساء من شيوخ القبائل ، وقادة الجند ، وسائر وجهاء الناس ، ويشمل ذلك جميع من له مركز مؤثر ، سواء أكان مصدر ذلك وظيفته أم هيبته ، أم ماله .

جاء في نهاية المحتاج ، ( بيعة أهل الحل والعقد من العلماء والرؤساء ، ووجوه الناس )<sup>(١)</sup> وفسر الشبرايملى وجوه الناس في حاشيته فقال : ( ووجوه الناس من عطف العام على الخاص ، فان وجوه الناس عظماءؤهم بإمارة أو علم أو غيرهما )<sup>(٢)</sup> .

وهؤلاء يمثلون الاتجاهات الحقيقية لرغبة الأمة ، في الواقع ، لما لهم من صلة وثيقة بالافراد العاديين ومكانة مؤثرة ، جاء في نهاية المحتاج : ( لان الامر ينتظم بهم ، ويتبعهم سائر الناس )<sup>(٣)</sup> .

وإذا نظرنا إلى الغالبية العظمى — إن لم نقل الجميع — ممن يصلون إلى المجالس النيابية — في العصر الحديث — حتى في أكثر دول العالم ديمقراطية ، لوجدنا أنهم من نوعية هؤلاء الرجال .

---

(١) نهاية المحتاج ج ٨ ص ٣٩٠ .

(٢) حاشية الشبرايملى ج ٨ ص ٣٩٠ .

(٣) نهاية المحتاج المرجع السابق .

## الشروط التي ينبغي توافرها في أهل الحل والعقد:

### ١ - العدالة:

ولدت مع من فسرهما ، بالعدالة<sup>(١)</sup> التي ينبغي أن تتوافر في الخليفة ، والقاضي وعي ما عبر عنها الماوردي في باب القضاء بقوله : ( أن يكون صادق اللهجة ظاهر الأمانة ، عنيفا عن المحارم ، متوقيا للمآثم ، بعيدا عن الريب ، مأمونا في الرضا والغضب ، مستعملا لمروءة مثله في دينه وذنباه<sup>(٢)</sup> ) .

ولكنني أرى قصر مفهومها على ستر الحال ، إذ أن هذا القدر ، يكفي في إظهار اعتدال ميل رجل الاختيار .

### ٢ - العلم:

حتى يستطيع أن يتوصل به إلى معرفة من يستحق الإمامة .  
ويكاد يكون هذا التعبير ، نص هبارقي الماوردي وأبي يعلى في كتابيهما المعروفين .

ولكن هل يراد بالعلم هنا القدرة على استنباط الأحكام الشرعية ؟ أعتقد أن هذا غير مراد ، على وجه التأكيد ، إذ يكفي علم رجل الاختيار - مجرد العلم - بالشروط<sup>(٣)</sup> التي ينبغي أن تتوافر في الخليفة ، لأنه إذا عرفها يمكنه أن يقيسها في المرشحين للخلافة ، ويوازن بينهم ، ويرجع ويختار .

---

(١) راجع النظريات السياسية الإسلامية ص ٢٢٤ ، والخليفة توليته وعزله ص ١٢٥ .

(٢) الأحكام السلطانية ص ٦٦ .

(٣) راجع حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٢٩٨ ، فقد قال في حق أهل الحل والعقد ( وهم من اجتمع فيهم ثلاثة أمور : العلم بشروط الإمام ، والعدالة ، والرأي ) .

### الثالث : حسن التدبير :

إذ بهذا الوصف يتمكن من اختيار الأصلح للخلافة ، أما فاقد هذا الوصف ، فقد تجرد عن أهم المميزات ، التي تجعله أهلا للاختيار والترجيح .

### عدد أهل الحل والعقد :

تشعبت الآراء حول تحديد عدد أهل الحل والعقد ، حتى يصح اختيارهم للامام صحيحا على النحو التالي :

### الرأى الأول :

اتفاق جميع أهل الحل والعقد فى الدولة الإسلامية ، وهذا الرأى نظر فيه أصحابه — ومنهم فقهاء المذهب الحنبلى — إلى فكرة الإجماع الصريح ، وقد وجههم إلى هذا ، تلك القوة الإلزامية للقرار الذى تصدره جماعة أهل الحل والعقد عند اختيار الخليفة ، وكيف أنه يصح قرارا ، لا تجوز مخالفته ، ولا يمكن عصبانه ، يقول العلامة أبو يعلى الفقيه الحنبلى : ( إنما اعتبر فيها جماعة أهل الحل والعقد ، أنه الإمام ، لأنه يجب الرجوع إليه ولا يسوغ خلافه ، والمدول منه كالإجماع ، ثم ثبت أن الإجماع يعتبر فى انعقاده جميع أهل الحل والعقد ، كذلك عقد الإمامة ) (١) .

### تقييم هذا الرأى :

يظهر التشدد فى هذا الرأى بصورة واضحة ، ولئن ظهر له قدر من الوجاهة ، نظرا للآثار الخيرية المترتبة ، على قرار أهل الحل والعقد — كما سبق ذكره — — لكن ينبغى مراعاة الواقع العملى ، الذى يرفض فى حسم — إمكان الإجماع ، فى أمر كهذا مع تفاوت الميول ، بل وصعوبة إمكان جمع كل أهل الحل والعقد

في مكان واحد، وبخاصة في أمر يحتاج إلى معرفة البت في إتمامه .

والدليل على ذلك، ما حدث عند تولية أبي بكر الصديق ، فرغم قلة عدد أهل الحل والعقد ، في ذلك الحين ، وإقامتهم في أماكن متقاربة ، مما ييسر اجتماعهم ، ومع ذلك فإن البعض قد تخلف عن الاجتماعيين الذين عقد لهذا الغرض ، ولم يؤثر هذا التخلف ، في إلزام المسلمين جميعاً ، بنتائج قرار البيعة .

بل وحتى الإجماع الذي يعرف ، على أنه اتفاق جميع المجتهدين ، يتعذر تصوره في صورته الكاملة ، إذ احتمال غياب بعض الفقهاء في الواقع أكثر رجحانا من احتمال اجتماعهم .

وقد رد كثير من الفقهاء هذا الرأي ، بناء على استحالة تحقيقه ، وأنه تكليف بما لا يطاق ومنهم الإمام ابن حزم الظاهري ، الذي قال : ( ذهب قوم إلى أن الإمامة لا تصح إلا باجماع فضلاء الأمة في أقطار البلاد ) . .

إلى أن قال : أما من قال إن الإمامة لا تصح إلا بعد فضلاء الأمة في أقطار البلاد فباطل ، لأنه تكليف ما لا يطاق ، وما ليس في الوسع ، وما هو أعظم الحرج ، والله تعالى لا يكلّف نفساً إلا وسعها ، وقال تعالى : وما جعل في الدين من حرج ، قال أبو محمد : ولا حرج ولا تعجيز أكثر من تعرف لإجماع فضلاء من في المولتان : والمنصورة إلى بلاد مصرية ، إلى عدن ، إلى أقاصي المصامدة إلى طنجة ، إلى الأشبونة . . . . . وذكر بلاداً عديدة — ولا بد من ضياع أمور المسلمين ، قبل أن يجمع جزء من مائة جزء من فضلاء أهل هذه البلاد ، فبطل هذا القول الفاسد (١) .

ورفض الأيبي هذا الرأي ، نظرا لعدم حاجة واقعة تعيين الخليفة إلى إجماع أهل الحل والعقد ، جاء في المواقف : ( وإذا ثبت حصول الإمامة

بالاختيار والبيعة ، فاعلم أن ذلك المحذور ، لا يفتقر إلى الإجماع من جميع أهل  
الحل والعقد ، إذ لم يقم عليه ، أى على هذا الافتقار دليل من العقل أو  
السمع (١).

### الرأى الثانى :

اتفاق أربعين شخصا — على الأقل — من أهل الحل والعقد .

وقد استند هذا الرأى إلى القياس على صلاة الجمعة ، من حيث عدد المصلين  
الذين تنعقد بهم صلاة الجمعة ، ( لأن عقد الإمامة فوق عقد الجمعة ولا تنعقد  
بأقل من أربعين ) (٢).

### تقييم هذا الرأى :

لقد أقر صاحب هذا الرأى ، بأن عقد الإمامة ، فوق عقد الجمعة ، وهذا عين  
الصواب ، ويكفى فى دفع هذا الرأى ، ذلك لأن صلاة الجمعة ، أمر يخص المصر ،  
أو الحى ، أما الإمامة فأمرها يهم جميع الأمة .

### الرأى الثالث :

يكفى اتفاق خمسة من أهل الحل والعقد، على الأقل، ولو عقدت لاحدهم : (لأن  
بيعة أبى بكر رضى الله عنه ، انعقدت بخمسة ، وهم عمر بن الخطاب ، وأبو عبيدة  
عامر بن الجراح ، وأسيد بن حضير ، وبشير بن سعد ، وسالم مولى أبى حذيفة ،  
ثم تابعهم الناس على ذلك ، وقد جعلها عمر رضى الله عنه ، شورى فى ستة نفر ،  
تنعقد لاحدهم برضا الخمسة ، قال الماوردى ، وهذا قولاً كثر الفقهاء والمتكلمين ،  
من أهل البصرة ) (٣) .

---

(١) ج ٨ ص ٢٥٢ .

(٢) مآثر الإنافة ص ٤٢ .

(٣) المرجع السابق ص ٤٢ .



### تقييم هذا الرأي :

أما الخمسة الذين عينهم أصحاب هذا الرأي ، لعقد البيعة لأبي بكر ، فلم يكونوا سوى البادئين بالبيعة ، ثم تواكب الموجودون في الاجتماع على مبايعته ، ومن ثم فلا دلالة في صنيعهم على تدعيم هذا الرأي .

أما الخمسة الآخرون ، فإن لهم وضعاً خاصاً ، حيث قد عهد إليهم خليفة المسلمين عمر بن الخطاب ، بهذا الأمر ، ومن ثم فهم أصحاب عهد ، وينفذون ما عهد به إليهم ، وسوف نقيم صنيعهم في موضع قريب .

### الرأي الرابع :

اتفاق أربعة من أهل الحل والعقد ، على الأقل .

وقد قاسه أصحاب هذا الرأي على العهدية في الرضا ، فكما أن الشهادة في الرضا تقوم بأربعة ، فكذلك الإمامة .

### الرأي الخامس :

تتعقد بثلاثة من أهل الحل والعقد — على الأقل — يتولاها أحدهم ، برضا الإثنين الآخرين .

وقد قاس هؤلاء عهد الإمامة ، على عقد الزواج ، الذي يتعقد صحيحاً بشاهدين وولي .

### الرأي السادس :

وفيه تتعقد الإمامة باثنين — على الأقل — لأن رتبة الخلافة لا تنقض عن رتبة الحكومات ( الدهاوى ) والحاكم لا يلزم أحد الخصمين ، حق صاحبه إلا بشهادة عدلين ، فكذلك لا يلزم الناس الانقياد لقبول الإمام ، إلا بعدلين .

### تقييم الآراء من الرابع إلى السادس :

في الآراء الثلاثة نلاحظ أن الأدلة التي اعتمد عليها أصحابها تتفق في أنها من باب تقياس، والمنيس عليه في الثلاثة على التوالي نصاب الشهادة في حالة الزنا، وعقد الزواج، وإصابة الشهادة في دعاوى المال، وهي حالات فردية، أي العلاقة فيها دائمة بين أفراد معينين، على عكس الإمامة، حيث العلاقة فيها بين الخليفة والإمامة، ومن ثم فهو قياس مع العارق، ويكفي هذا الرد على هذه الآراء .

### الرأي السابع :

وفيه تعتقد الإمامة بواحد — على الأقل —

وذلك استنادا إلى ما روى أن العباس رضي الله عنه ، قال للإمام علي كرم الله وجهه : أمدد يدك بأبيك ، فيقول الناس : عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بايع ابن عمه ، فلا يختلف فيه اثنان .

كما استند أصحاب هذا الرأي إلى ما قيل من أنبيعة أبي بكر رضي الله عنه ثبتت ببيعة عمر وحده .

وأيضا قالوا : ولأن تنصيب الحاكم حكم ، وحكم الواحد نافذ .

### تقييم هذا الرأي :

اعتمد هذا الرأي على أدلة ثلاثة تناقشها على الوجه التالي :

أولا — لا يعد قول العباس لعلي رضي الله عنهما : أمدد يدك بأبيك دليلا على انعقاد البيعة بفعل الواحد ، لأن العباس قصد إلى أن هذا الصنيع سيكون مقبولا من الناس ، ودافعا لهم فيقدون على البيعة لعلي ، وهذا واضح من قول العباس ، فلا يختلف فيه اثنان .

ثانيا — سبق لنا أن رددنا على القول ، بأنبيعة أبي بكر ، ثبتت بفعل عمر وحده ، لأن فعل عمر ، ومن معه من السابقين إلىبيعة أبي بكر ، لم يكن سوى مسألة بدء وقائع البيعة ، يمد أن أيقنوا بأن هذه رغبة المجتمعين والبيعة أمر

حسب ، لا بد له من أول وآخر ، ولا يتصور على الإطلاق أن تحدث البيعة من الجميع في وقت واحد . بل ولا من مجموعة كبيرة إلى حد ما .

ثالثا - أما القول بأن هذا حكم ، وحكم الواحد نافذ ، فذلك من أكثر الأدلة بعدا ، عما نحن فيه ، والاستدلال به أشد غرابة من جميع الأدلة ، ذلك لأن حكم الواحد ، إنما يكون نافذا فيما يكون له حق الحكم فيه ، كالتقاضى مثلا ، أ.أ حكم الفرد فيما ليس له حق الحكم فيه ، فهو غير نافذ ، قطعا بل مرفوض أولا وآخرا ، والواحد هنا - باطلاق - ليس له حق الحكم في موضوع الأمانة ، ومن ثم فلا وزن لرأيه .

### الرأى الثامن :

وهو الأصح عند فقهاء المذهب الشافعى ، حيث يقرون بأنها تنعقد بمن تيسر حضوره وقت المبايعة من العلماء والرؤساء وسائر وجوه الناس المتصفين بصفات الشهود حتى لو تعلق الحل والعقد بواحد مطاع كفى ، بمعنى أن جماعة أهل الحل والعقد لو فرضت فردا منها ، وجعلت له حق تعيين الخليفة ، من بين المؤهلين لها فإن ذلك جائز .

هذه هى الآراء الواردة فى عدد أهل الحل والعقد ، وأكثرهم صوابا هو الرأى الثامن ، لأن فيه الحرص ، على تحقيق رغبة الجماعة الإسلامية ، بصورة تتفق مع الواقع ، ولا تتصادم مع التطبيق العملى ، كما تؤيده وقائع البيعات التى حدثت فى عهد الخلفاء الراشدين الأربعة .

لهذا فإن النفس تميل إلى أن عند الإمامة يتم ، ببيعة من تيسر حضوره من أهل الحل والعقد ، فى عاصمة الدولة الإسلامية - مقر الحكم - فى وقت اختيار الخليفة .

وأن تعيين الخليفة يتم برأى أغلبية الموجودين ، ويصبح القرار ملزما للجميع أفراد الأمة .

هذه هي الصورة الإسلامية — التي أراها — لتحديد جماعة أهل الحل والعقد، من حيث العدد والكيفية، التي يصبح بها قرار البيعة ملزماً، حسب ما تنطق به الأحداث، في عهد الخطباء الراشدين.

وهي صورة منطقية ومقبولة، في زمنها، ولا تتعارض مع فكرة تنظيم مجلس يضم أهل الحل والعقل، في الدولة الإسلامية بالإسم، وأن يتم اختيارهم بطريق الانتخاب، من أفراد الأمة، بعد توافر الشروط المطلوبة، إذ لا يخرج ذلك عن كونه وسيلة لتحديدهم، وتنظيم لقاءاتهم.

## النوع الثاني

### العهد

ومعناه أن يعهد الإمام بالحكم إلى شخص معين ، لينقله عقب وفاته .  
وقد قرر فقهاء الشافعية المعنويين بدراسة موضح الخلافة ، أن ذلك ثابت بالإجماع ، واستندوا إلى واقعيتين ، صنيع أبي بكر مع عمر ، وصنيع عمر مع البسة ، رضي الله عن الجميع .

يقول الماوردي : ( وأما انعقاد الإمامة بعهد من قبله ، فهو بما انعمد الإجماع عليه على جوازه ، ووقع الاتفاق على صحته ، لأمرين عمل المسلمين بهما ، ولم يتناكرهما :

أحدهما : أن أبا بكر رضي الله عنه ، عهد بها إلى عمر رضي الله عنه ، فأثبت المسلمون أمانته بعده ، والثاني أن عمر ، رضي الله عنه ، عهد بها إلى أهل الشورى ، فقبلت الجماعة دخولهم فيها ، وهم أعيان المعبر ، اعتقادا بصحة المهود بها<sup>(١)</sup> .

### شروط ولاية العهد :

ومن استناد النقاد إلى هاتين الواقعتين ، يتبين أنهم يحتمون توفر شرطين في ولاية العهد ، أحدهما في الإمام العاهد ، والثاني : في المهود له .

### الشرط الأول :

أن يكون الإمام العاهد ، أمما شرعيا ، مستوفيا لجميع شروط الخلافة ، وقد تم اختياره بطريقة اسلامية صحيحة ، لأن هذه الاعتبارات موجودة في الخليفة العاهد ، في الواقعتين المستدل بهما .

---

(١) الأحكام السلطانية ص ٩ ، وراجع أيضا نهاية المحتاج ج ٧ ص ٣٩١ ، والجلال المحلى على منهاج الطالبين واللبوب ومجده ج ١ ص ١٧٣ .



### الشرط الثاني :

أن يكون الإمام المعهود له ، مستوفيا لجميع شروط الامامة ، فليس من سلطة الخليفة أن يختار أي فرد ، أو أن يعهد بها ، إلى من يشاء ، إلا من توافرت فيه الشروط ، ولا التزام من جمهور الأمة إلا بذلك ، وقد بين ذلك الماوردي فقال : ( وإذا عهد الامام بالخلافة ، إلى من يصح العهد إليه ، على الشروط المعتبرة فيه )<sup>(١)</sup> .

### تحقيق طريقة ولاية العهد :

من الواضح أن ما صنعه عمر ، من عهده بأمر الخلافة إلى ستة ، لا يعتبر عهدا منه إلى شخص معين ، بل إلى شخص مبهم ، لا يعرفه هو ، وإن كان يدور بين أفراد هذه المجموعة ؟ ومن ثم فصنع عمر هذا ، لا يعتبر من قبيل طريق ولاية العهد .

والواقعة التي يمكن الاستداد إليها ، لتبرير هذه الطريقة ، والتي اعتمد عليها جمهور الفقهاء ، هي واقعة أبي بكر مع عمر رضي الله عنهما .

ولهذا فإنا سنستعرض أحداث هذه الواقعة ، ثم نستنتج ما يمكن أن يستفاد منها .

### أحداث واقعة ولاية عمر :

لقد مرض أبو بكر الصديق ، في أواخر عهده ، وأحسن بأنه مشرف على الموت ، فجمع الناس ، وقال لهم : إنه قد نزل بي ما ترون ، ولا أظنني إلا ميتا ، لما بي من المرض ، وقد أطلق<sup>(٢)</sup> الله أيمانكم من بيعتي ، وحل عنكم عتدتي ، ورد عليكم أمركم ، فأقروا عليه من أحببتهم ، فإنكم إن أمرتم في حياة مني ، كان أجدر ألا تختلفوا بعدي ، فأنصرفوا .

(١) الأحكام السلطانية ص ٨ .

(٢) راجع سيرة عمر لابن الجوزي ص ٤٤ .

ولكنهم نادوا الى سيدنا أبي بكر ، وطلبوا منه أن يختار لهم من يرى فيه الخير لهم والدين ، فطلب إمامه ، حتى ينتظر الله ولدينه وعباده .

ووقع بصره على عمر بن الخطاب ، رضى الله تعالى عنه ، لكنه لم يستبد بالامر بل فرضه على كبار الصحابة ، ليستشير برأيهم ، وينظر مدى رضائهم عنه .

يقول ابن سعد : ( إن أبا بكر لما استعيز به ، دعا عبد الرحمن بن عوف ، فقال : أخبرني عن عمر بن الخطاب ، فقال عبد الرحمن : ما تسألني عن أمر ، إلا وأنت أعلم به مني ، فقال أبو بكر : وإن . فقال عبد الرحمن : هو والله أفضل من رأيك فيه .

ثم دعا عثمان بن عفان ، فقال : أخبرني عن عمر ، فقال : أنت أخبرنا به ، فقال : على ذلك يا أبا عبد الله ، فقال عثمان : اللهم علمي به ، أن سريره خير من علانيته ، وأنه ليس فينا مثله ، فقال أبو بكر : يرحمك الله ، والله لو تركته ، ماعد رتك ، وشاور معهما سعيد ابن زيد أبا الأعور ، وأبيد بن حنيفة ، وغيرهما من المهاجرين والانصار ، فقال أبيد : اللهم أعلمه الخيرة بذلك ، يرضى للرضى ، ويسخط للسخط ، الذي يسر خير من الذي يبان ، ولا يل هذا الامر من أحد أقوى عليه منه (١) .

وجاء في الطبري أن أبا بكر لما سأل عبد الرحمن بن عوف عن رأيه في عمر قال : ( يا خليفة رسول الله ، هو والله أفضل من رأيك فيه من رجل ، ولكن فيه غلظة ، فقال أبو بكر ، ذلك لأنه يراني رقيقا ، ولو أفضى الامر اليه ، لترك كثيرا مما هو عليه ، يا أبا محمد قد رمتني : فرأيتني إذا غضبت على الرجل في شيء ، أراني الرضا عنه ، وإذا كنت له ، أراني الشدة عليه ، لا تذكري أبا محمد ، مما قلت شيئا (٢) .

(١) الطبقات الكبرى ج ٣ ص ١٢٢ .

(٢) تاريخ الطبري ج ٤ ص ٥١ .

ثم دعا عثمان بن عفان ، وأخذ راية في تولية عمر ، فأتى عليه ، واستصوب اختياره ، فقال له أبو بكر : ( لو تركته ما عدوتك ، وما أدري لعله تاركه ، والخبرة له ، ألا يل من أموركم شيئا ، ولوددت أني كنت خلوا من أموركم ، وإني كنت فيمن مضى من سلفكم ، وما أبا عبد الله لا تذكر بما قلت لك من أمر ، ولا مما دهوتك له شيئا ) (١) .

وبعد أن وجد أبو بكر الصديق ، مدى استجابة كبار الصحابة لتولية عمر بن الخطاب ، دعا عثمان بن عفان ، وأملأه ما يلي : ( بسم الله الرحمن الرحيم ، هذا ما عهد أبو بكر خليفة محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، عند آخر عهده بالدنيا ، وأول عهده بالآخرة ، في الخلل التي يؤمن فيها الكافر ، ويتقى المجرم ، أني استعملت عليكم عمر بن الخطاب ، فإن بر وعدل ، فذلك علمي به ، ورأيي فيه ، وإن جار وهذل ، فلا علم لي بالغيب ، والخير أردت لكل امرئ ما اكتسب وسيله من الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون ) (٢) .

وبعد كتابة هذا العهد ، أمر أبو بكر عثمان ، أن يخرج إلى الناس ، فخرج هو وعمر ومعهم أسيد بن سعيد القرظي ، وقال عثمان للمجتمعين : أتبايعون لمن في هذا الكتاب ؟ فقالوا : نعم ، وقال بعضهم وهو على : قد علمنا به ، وهو عمر ، فأقروا بذلك جميعا (٣) ، ورضوا به ، وبايعوا .

ثم قام أبو بكر متعاملا على نفسه ، وواجه الناس قائلا لهم : ( أنرضون بمن استخلف عليكم ؟ فأتى والله ما آلت من جهد الرأي ، ولا وايت ذا قرابة ، وإني قد استخلفت عليكم عمر بن الخطاب ، فاسمعوا له وأطيعوا ) فقالوا : ( سمعنا وأطعنا ) .

(١) المرجع السابق .

(٢) المرجع السابق .

(٣) راجع الطوفاق لابن سعد ج ٣ ص ٢٠ .

ثم طالب عمر بن الخطاب، ونصحه بالمسلمين خيرا، ثم رفع يديه، وقال :  
( اللهم انى لم أرد بذلك الا صلاحهم، وخفت عليهم الفتنة، فعملت فيهم، بما  
انت أعلم به واجتهدت لهم رأيا، فوليت عليهم خيرا وأقوام عليه، وأحرصهم  
على ما أرشدتهم، وقد حضرني من أمرك، ما حضر، فأخلفتني فيهم، فهم عبادك،  
ونواصيهم بيدك، فأصلح اللهم لهم ولاتهم، واجعلهم من خلائك الراشدين،  
وأصلح له رعيته (١) .

هذا ولم يخل استخلاف أبي بكر لعمر، من المعارضين، فتد ورد أن طلحة  
بن عبيد الله، دخل على أبي بكر الصديق، وقال له : ( استخلفت على الناس عمر،  
وقد رأيت ما يلقي الناس منه، وأنت معه، فكيف إذا خلا بهم، وأنت لاق  
ربك فسألك عن رعيته، فقل أبو بكر وكان مضجعا : أجالسوني، فأجلسوه،  
فقال لطلحة : أبا الله تخوفني؟ إذا لقيت الله ربي فسألني، قلت : استخلفت على  
أهلك خيرا أهلك (٢) .

هذه هي الوقائع التي صاحبت تعيين عمر بن الخطاب، أميرا للمؤمنين،  
ومنها نستخلص :

أ — أن أبا بكر رد الأمر إلى كبار الصحابة، وعرض عليهم أن يختاروا  
بأنفسهم، من يرضونه لمنصب الخلافة .

ب — لكن كبار الصحابة، عادوا إليه، ورجوه في أن يختار لهم من  
يرضاهم هذا المنصب .

ج — اتجهت نفس أبي بكر إلى عمر بن الخطاب، فاستشار فيه عددا من  
كبار الصحابة فشاركوه رأيه، وانضموا إليه في اختياره .

د — وهنا أعلن اختياره، وكتب به كتابا ثم عرضه على المجتهدين من كبار  
الصحابة وغيرهم، فرددوا به وبأياموا .



د - ولم يقتصر أبو بكر رضي الله عنه ، على هذا ، بل قام بنفسه وطلب منهم السمع والطاعة لعمر ، فأجابوه إلى ذلك .

ومن هنا نستطيع القول ، بأن ترشح عمر للخلافة ، انفرد به أبو بكر رضي الله عنه ، أول الأمر ثم صار رأيا مشتركا ، بين جماعة من كبار الصحابة .

وأن تعيين عمر خليفة المسلمين ، لم يحدث بمجرد اختيار أبي بكر له ، وإنما تم بيعة أهل الحل والعقد ، عندما خرج إليهم عثمان ومعه عمر بالكتاب الذي أملاه أبو بكر وعرضه عليهم ، فوافقوا وبايعوا ، فهذا هو حجر الزاوية ، ومنه يدرك أن البيعة الجماعية وإلى ذلك المعنى أشار الغزالي رحمه الله .

فقال : ( ولو لم يبايع أبا بكر غير عمر وبقي كافة الخلق مخالفين . . . لما انعقدت الإمامة ، فإن المقصود الذي طابنا له الإمامة ، جمع شتات الآراء ، ولا تقرم الشوكة ، إلا بموافقة الأكثرين وإنما المصحح لعقد الإمامة ، انصراف قلوب الخلق طاعته ، والالتقياد في أمره ونهيه ) (١) .

وكشف عنه أيضا العلامة ابن تيمية ، فقال : ( وكذلك عمر عهد إليه أبو بكر ، إنما صار إماما ، لما بايعوه ، وأطاعوه ، ولو لم يبايعوه لم يصرا إماما ) (٢) .

ومع أن هذا المعين ، قد تم بموافقة أهل الحل والعقد ، كما حدث ، في بيعة المسلمين لأبي بكر رضي الله تعالى عنه ، إلا أنه يختلف عنه في بعض الجزئيات ، ففي تعيين عمر رضي الله عنه اقترح اختياره من أبي بكر ، أو بعبارة أخرى ، دسح من أبي بكر ، وحدثت مشاورات بين كبار الصحابة ، حول صلاحيته ، ومدى قبول الناس له ، ونمت البيعة له في حياة سلفه ، والعهود بها إليه .

---

(١) كتاب الرد على الباطنية ص ٦٦ ويلاحظ أن النص وازد في بيعة أبي بكر ، لكن المعنى عام ، حيث ربط تمام عقد الإمامة ببيعة الجماعة ، لا ببيعة الفرد .

(٢) منهاج السنة النبوية ص ٢٦٧ .



وكل هذه الجزئيات لم تكن موجودة في وقائع تعيين أبي بكر، مما يجعل طريقتي التعيين من لغتين إلى لغة ما، ويسمح بإطلاق اسم آخر، وليكن العهد .  
ولكن لا بد أن يجتمع في هذا العهد الحقائق التالية :

اقتراح الامام الشرعي وترشيحه لشخص معين، تتوافر فيه جميع الشروط المطلوبة في الخلافة، وبوافق عليه خواص أهل الحل والعقد، ثم يهد الامام بها إليه، وتمرض بيعته على أهل الحل والعقد، ويوافقون عليه .

لهذا فأنا لا أفر اتجاه بعض فقهاء المسلمين إلى القول بأن مجرد عهد الامام الشرعي لشخص، يعقد الامة له، دون حاجة إلى موافقة أحد — : ( لان الإمام أحق بها فكان اختياره فيها أمضى، وقوله فيها أنفذ )<sup>(١)</sup> ولأنه ( أمير الامة نافذ الأمر لهم وعليهم )<sup>(٢)</sup> على حد تعبير الماردي، أحد فقهاء هذا الاتجاه —

ذلك لأن واقعة الاختيار أبي بكر لعمر، تلك الواقعة التي يستندون اليها، هي حدوث البيعة فيها، من أهل الحل والعقد لعمر .

كذلك لا أفر اتجاه المالكيين : بأن العهد بالولاية لا يكون عقد إمامة مستدين إلى ( أنه لو كان عقد لها، لأفضى ذلك إلى اجتماع إمامين، في عصر واحد، وهذا غير جائز وإذا لم يكن عقداً، لم يعتبر حضورهم — أي أهل الحل والعقد — وكان معتبراً بعد موت الإمام المأند )<sup>(٣)</sup> .

وذلك لأن فكرة اجتماع إمامين، في عصر واحد، ومكان واحد في حالة العهد مستبعدة، لأن تصور عهد البيعة للخليفة المجهود له، في حياة الخليفة المأند بموافقة، يقطع بأن مباشرة مهام المنصب، تبدأ عقب وفاة الخليفة المأند،

(١) ، (٢) الاحكام السلطانية ص ٨ .

(٢) الاحكام السلطانية لابن بطل ص ٩ .

وإن كلف التمييز من الوجهة الشكلية ، قد تم عقب بيعة أهل الحل والعقد ، وفي حياة الإمام القائم ، وإلى هذا المعنى أشار إليه العلامة الرضائي فقال : ( وصورته أن يعتقد أنه الخلافة في حياة ، ليكون هو الخليفة بعده ، فهو وإن كان خليفة في حياته ، غير أن تصرفه موقوف على موته ، ففيه شبه بوكالة نجوت ، وفاق تصرفها بشرط ) (١) .

### قبول المهور له :

واسكن هل يتوقف إنعقاد الإمامة ، بطريق المهور ، على قبول المهور له ؟ ونظراً لأن منصب الخلافة ، له خطره ومستولياته الجسيمة ، بالإضافة إلى ما له من شروط قد يحس الشخص المرشح بقصوره عنها ، كان قبول المهور له أمراً بالغ الأهمية ، ولذلك فإن الكثير من الفقهاء ، الذين تعرضوا لهذه المسألة اشترطوا القبول .

بينما اتجه فريق آخر ، إلى الاكتفاء ، بعدم الرفض ، على أساس ، أن عدم الرفض يعتبر أمانة ، على القبول .

وأرى ضرورة جعل القبول ، من المهور له : شرط نفاذ ، ينبغي توافره حتى يلزم المهور له ، نظراً لأن الإمامة في حقبة تكليف بأعباء جسيمة ولها مستوليات متعددة أمام الله والناس ، وليس من المعقول أن يوضع شخص في مكان كهذا ، من غير أن يبدى موافقته .

---

(١) نهاية المحتاج ج ٧ ص ٣٩١ .

## النوع الثالث

### مجلس الشورى

وحديثه أن يعهد الخليفة إلى عدد من كبار أهل الحل والعقد، لكي يختاروا  
بعضاً منهم واحداً منهم ليصبح خليفة المسلمين .

ومرجع هذه الطريقة إلى صنيع سيدنا عمر ، رضى الله تعالى عنه ، لما أحس  
ببدنو أجله .

الأحداث التي يستند إليها في إقرار هذه الطريقة :

استصوب كثير من الصحابة الطريقة التي تم بها تعيين عمر بن الخطاب ، لهذا  
عرض الكثيرون منهم على عمر ، في صحة أن يستخلف ، وكان عمر يرفض ،  
ولما طعنه أبو أوازة المجوس ، لعنة الله عليه ، بتأجيل الأحداث على هذا  
النحو .

أحس عمر بدنو أجله ، فأرسل ابنه عبد الله إلى السيدة عائشة يستأذنها في  
أن يدفن مع صاحبيه ، وذكر ما يفيد بأنه يشعر بأنه لم يصبح أميراً للمؤمنين .  
وفي هذا يروى البخاري ، في باب قصة البيعة ، والاتفاق على عثمان بن عفان  
رضي الله عنه عن عمرو بن ميمون ، وذكر أحداث استشهاد عمر بن الخطاب ،  
يومها أنه قال لاهنه عبد الله : ( إنطلق إلى عائشة أم المؤمنين ، فقل يقرأ عليك  
عمر السلام ، ولا تقل أمير المؤمنين فإني لست اليوم للمؤمنين أميراً ، وقل يستأذن  
عمر بن الخطاب أن يدفن مع صاحبيه . . . (١) ) .

ودخل الناس على عمر ، وطالبوه بالامتثال فرفض أن يستجيب لهم ،  
في بداية الأمر .

وهو ما سجله البخاري ومسلم في صحيحهما .

جاء في البخاري ، عن عبد الله بن عمر ، رضي الله عنهما قال : ( قيل لعمر :  
الاستخفاف ؟ قال : إن استخلفت ، فقد استخلف من هو خير مني : أبو بكر ،  
وإن أترك فقد ترك من هو خير مني ، رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأثبنا  
عليه ، فقال : راغب وراغب ، وددت أني نهوت منها كفافا ، لا لي ، ولا علي ،  
لا أتحملا حيا وميتا ) (١) .

وجاء في صحيح مسلم عن ابن عمر قال : ( حضرت أبي حين أصيب ،  
فأثبنا عليه ، وقالوا : جزاك الله خيرا ، فقال : راغب وراغب ، قالوا : استخلف ،  
فقال : أتحملا أمركم حيا وميتا ؟ لوددت أن حظي منها الكفاف ، لا علي ، ولا  
لي ، فإن استخلف ، فقد استخلف من هو خير مني ، يعني أبا بكر ، وإن أترككم  
فقد ترككم من هو خير مني يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال عبد الله ،  
فعرفت أنه حين ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، غير مستخلف (٢) .

وفي رواية أخرى عن ابن عمر قال : ( دخلت على حفصة ، فقالت : أعات  
أن أباك غير مستخلف ؟ قال : قلت ، : ما كان ليفعل ، قالت : إنه فاعل ،  
قال : فحلفت أني أكله في ذلك ، فسكت حتى غدت ، ولم أكله ، قال : فكنيت  
كأنما أحمل يميني جبلا ، حتى رجعت ، فذلت عليه ، فسألتني عن حال الناس ،

(١) صحيح البخاري راجع فتح الباري ج ١٦ ص ٣٣٣ ، وراجع في هذا  
المعنى سنن أبي داود ج ٢ ص ١٥٠ .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٢ ص ٤٠٤ وقد وردت بهذا المعنى  
في سنن أبو داود ج ٢ ص ١٢٠ وحلية الأولياء ج ١ ص ٤٥ طبعة الخانجي .

وأنا أخبره قال : ثم قلت له : إني سمعت الناس يقولون . ما قلت ، فأيت أن أقولها لك ، زعموا أنك غير مستخلف ، وإنه لو كان لك راعي لآل ، أو راعي غنم ، ثم جاءك وتركها ، رأيت أنه قد ضيع ، فرعاية الناس أشد ، قال : فوافقه قولي ، فوضع رأسه يداعة ، ثم رفعه إلى فقال : إن الله عز وجل يحفظ دينه ، وإنني لئن لا استخلف ، فإن رسول الله صلى الله وسلم ، لم يستخلف ، وإن استخلف ، فإن أبا بكر قد استخلف ، قال : فوالله ما هو إلا أن ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبا بكر ، فعلمت أنه لم يكن ليعدل برسول الله صلى الله عليه وسلم ، لم أحدا ، وإنه غير مستخلف (١) .

ويذكر العلماء في هذا الموضع أن بعض الناس ، لما رأى من عمر رفض فكرة الاستخلاف ، عرض عليه المهد بها إلى ابنه عبد الله ، فنهزه عمر ، ووجهه توبيخا شديدا .

جاء في تاريخ الطبري ، أن بعض الصحابة دخلوا على عمر بعد طعنه . وهرضوا عليه أن يستخلف أمير المؤمنين ، فقال : من استخلف ؟ لو كان أبو عبيدة بن الجراح حيا لاستخلفته ، فإن سألني ربي قلت : سمعت نبيك يقول : إنه أمين هذه الأمة ، ولو كان سالم مولى أبي حذيفة حيا لاستخلفته ، فإن سألني ربي ، قلت : سمعت نبيك يقول : إن سالما شديد الحب لله .

فقام رجل فقال : أنا أستطيع أن أدلك عليه ؟ عبد الله بن عمر .

فقال عمر : قال لك الله ، والله ما أردت الله بهذا ويحك ؟ كيف استخلف رجلا عجز عن طلاق امرأته ، لا إرب لنا في أموركم ما حمدتها لا رغب فيها لأحد من أهل بيتي إن كان خيرا فقد أصبنا منه ، وإن كان شرا ، فبحسب آل عمر ، أن يحاسب منهم رجل واحد ويسأل عن امرأة محمد ، أما لقد جردت نفسي ، وحرمت أهلي ، وأن أنج كفانا ، لا وزر ، ولا أجر ، إني أسعبد ، انظر ، فإن



استخلف فقد استخلف ، من هو خير مني ، وأن أترك ، فقد ترك من هو خير مني ، ولن يضع الله دينه ، فانصرفوا من عنده (١) .

لكن الصحابة بعد أن انصرفوا من عنده ، رجعوا اليه مرة أخرى ، ووجهه في أن يستخلف لهم ، ففكر ثم عين الستة المعروفين ، وجعل معهم ابنه عبد الله في الرأي فقط .

يروى البخاري أن الصحابة دخلوا على عمر ، فقالوا : يا أمير المؤمنين ، استخلف ، قال : ما أحد أحق بهذا الأمر من هؤلاء النفر ، أو الرهط ، الذين توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو عنهم راض . فسمى عليا . وعثمان ، والزبير ، وطلحة وسعدا وعبد الرحمن وقال : يشهدكم عبد الله بن عمر ، وليس له من الأمر شيء كهيئة التعزية له ، فان أصابت الإمرة ، سعدا فهو ذاك والا فليستن به أيكم ، ما أمر ، فني لم أهزله عن عجز ولا خيانة (٢) .

وبفصل الطبري هذه الواقعة فيذكر أن الصحابة عادوا اليه مرة أخرى ، فقال لهم : ما أريد أن أتعملها حيا وميتا عليكم هؤلاء الرهط . الذير قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أنهم من أهل الجنة ، سعيد بن زيد بن عمر بن نفييل منهم ، ولست مدخل ، ولكن الستة ، علي وعثمان ، ابنا عبد مناف ، وعبد الرحمن وسعد ، خلا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والزبير حواري رسول الله ، وابن أمية ، وطلحة الخير بن عبيد الله ، فليختاروا منهم رجلا ، فإذا ولوا واليا ، فأحسنوا معاملته وأعينوه .

وجعل معهم ابنه عبد الله في الرأي فقط ، وأوصى بأن الخلافة لمن يقع عليه الاختيار ، في حالة الأغلبية ، فاذا تساوت الأصوات ، فلن في صفة عبد الله بن عمر ، فان لم يرضوا بحكمه ، فليكونوا مع الذين فيهم عبد الرحمن بن هوف .

(١) راجع تاريخ الطبري ج ٥ ص ٤٤ .

(٢) صحيح البخاري راجع فتح الباري ج ٨ ص ٦٨ .

ثم طلبهم مرة أخرى ، وقال لهم : ( إني نظرت فوجدتكم رؤساء الناس ، وقادتهم ، لا يكون هذا الأمر إلا فيكم ، وقد قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنكم راض ، إني لا أخاف الناس عليكم ، إن استقمتم ، ولكني أخاف عليكم ، اختلافكم فيما بينكم ، فيختلف الناس ، فانهم ضوا إلى حجرة عائشة ، بإذن منها فتشاوروا واختاروا رجلا منكم ) (١)

فلما تشاوروا بالقرب منه ، علت أصواتهم ، فادامهم ، وطلب منهم أن ينفضوا عن هذا الأمر ، وأن يتشاوروا بعد موته ثلاثة أيام ، وكان طاعة غائبا ، فأخبرهم ، بأنه شريكهم في الأمر ، فإن قدم في الأيام الثلاثة ، فأحضروه أمركم ، وإن مضت الأيام الثلاثة قبل قدومه ، فانفضوا أمركم ، ومن لي بطلحة ! فقال سعد بن أبي وقاص : أما لك به ولا يخالف إن شاء الله ، فقال عمر : أرجو ألا يخالف إن شاء الله .

### استبعاد عمر لأقاربه من الخلافة :

من الملاحظ أن عمر رضى الله عنه ، لم يكتف بتوابعه ، من عرض عابه ترشيح ابنه عبد الله ، للخلافة ولا على استبعاد ابنه منها ، بل أبعد سعيد بن زيد ، مع أنه يتساوى في الأوصاف مع الستة أصحاب الشورى وهو أحد العشرة المبشرين بالجنة ، ولم يكن هناك سبب لاستبعاده سوى أنه ابن عمه .

يقول ابن حجر العسقلاني : ( واقتصر عمر على الستة من العشرة لا إشكال فيه لأنه منهم وكذلك أبو بكر ومنهم أبو عبيدة ، وقد مات قبل ذلك ، وأما سعيد بن زيد ، فهو ابن عم عمر ، فلم يسمه عمر فيهم ، مبالغة في التبري من الأمر ، وقد صرح في رواية المدائني بأسانيده : أن عمر هد سعيد بن زيد ، فيمن توفي النبي صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راض ، إلا أنه استثناه من أهل الشورى ،

لقرايته منه ، وقد صرح بذلك المدايني بأسانيده ، وقال : فقال عمر : لا إرب لنا في أموركم ، فأرغب فيها لأحد من أهل (١) .

### فلسفة عمر في تعيين السنة :

سلك عمر رضي الله تعالى عنه مذهبا وسطا ، حصر فيه أمر الخلافة ، في عدد محصور هو خلاصة أفاضل الصحابة في ذلك الوقت ومنصب الخلافة ، يدور بينهم في الواقع ولا يخشى تطور الخلاف بينهم ومن هنا سد عمر باب الخلاف ، ثم من جهة أخرى رفض الالمهه بها إلى شخص واحد ، حتى لا يحمل شخصه بانفراده مسئولية هذا التعديد وربما كان يرى أن هؤلاء جميعا أو بعضهم يتشاورون من جميع الوجوه ، فأوكل مسئولية الترتيب بينهم إليهم .

والإلى بعض هذا أشار ابن حجر العسقلاني فقال : قال ابن بطال : ما حاصله : أن عمر سلك في هذا الأمر مسلكا متوسطا ، خشية الفتنة ، فرأى الاستخلاف أضبط لأمر المسلمين ، فجعله معقودا موقوفا على السنة لئلا يترك الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر ، فأخذ من فعل النبي صلى الله عليه وسلم طرفا ، وهو ترك التمييز ، ومن فعل أبي بكر طرفا ، وهو العقد ، لأحد السنة ، وإن لم ينصب عليه (٢) .

وبعد دفن عمر ، رضي الله عنه اجتمع السنة (٣) وتشاوروا فيما بينهم ،

(١) فتح الباري ج ٨ ص ٦٨ .

(٢) فتح الباري ج ١٦ ص ٣٣٣ .

(٣) يبدو أن طلحة حضر حيث روى ابن حجر : ( فقال طلحة ، قد جعلت

أمرى — فيه دلالة أنه حضر ، وقد تقدم أنه كان غائبا ، عند وصية عمر ، ويحتمل أنه حضر بعد أن مات عمر ، وقبل أن يتم أمر الشورى ، وهذا أصح مما رواه المدايني أنه لم يحضر ، إلا بعد أن بويع عثمان (فتح الباري ج ٨ ص ٧٠) ، =

وارتضوا تضيق دائرة الترشيح في علي وعثمان ، علي أن يقوم بالترجيح بينهما ،  
وحسم الامر ، عبد الرحمن ابن عوف ، وذلك على النحو الذي سجله البخاري  
في صحيحه ، وجاء فيه .

( فلما فرغ من دفنه ، اجتمع هؤلاء الرهط ، فقال عبد الرحمن : اجعلوا  
أمركم إلى ثلاثة منكم فقال الزبير . قد جعلت أمري إلى علي ، فقال طلحة : قد  
جعلت أمري إلى عثمان ، وقال سعد : قد جعلت أمري إلى عبد الرحمن بن عوف ،  
فقال عبد الرحمن : أيكما تبرا من هذا الامر ، فيجعله إليه ، والله عليه ، وكذا  
الإسلام ، لينظرون أفضاهم في نفسه ، فأسكت الشيخان ، فقال عبد الرحمن ،  
أفتجعلونه إلى ، والله على ألا ألوه عن أفضاكم ؟ قالوا : نعم ، فأخذ بيد أحدهما -  
يقصد عليا - فقال : لك قرابة من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والتقدم في  
في الإسلام ، ما قد هلت ، فانه عليك لئن أوتيتك لتعدان ولئن أمرت عثمان ،  
لتسعدن ولتطيعن ؟ ثم خلا بالآخر ، فقال له : مثل ذلك ، فلما أخذ الميثاق قال :  
لرفع يديك يا عثمان ، فبايعه ، فبايع له علي ، وولج أهل الدار فبايعوه ) (١) .

علي أن ما أجمله البخاري ، قد فصل في مواضع أخرى ، أظهرت دور عبد الرحمن  
ابن عوف في استشارة الصحابة ، والاستمارة برأيهم في الترجيح ، بين سيدنا  
علي وسيدنا عثمان .

جاء في فتح الباري ( زاد المدائني أنه — أي عبد الرحمن بن عوف — قال له :  
— أي لعثمان بن عفان — كما قال علي ، وزاد فيه أن سعدا أشار عليه بعثمان  
وأنه دار تلك الأيام كلها على الصحابة ومن وافى المدينة من أشرف الناس ،  
لا يخلوا برجل منهم ، إلا أمره بعثمان ) (٢) .

== وهذا هو الأصح ، وإن وجدت بعض الروايات التي تفيد أن طلحة حضر عقب

اليمة لعثمان ، وبايع له راجع تاريخ الطبري ج ٥ ص ٢٨ .

(١) صحيح البخاري راجع فتح الباري ج ٨ ص ٧٠ .

(٢) فتح الباري ج ٨ ص ٧١ .



ويستتج من وقائع تولية عثمان :

(أ) أن عمر بن الخطاب ، رضى الله عنه ، رفض في أول الأمر ، أن يتدى رأيه في تعيين الخليفة ، وصمم على تركه ، دون تحديد ، لما عرض الصحابة عليه ذلك .

(ب) ثم عادوا إليه وكرروا طلبهم ، وألحوا في الرجاء ، فابتكر عمر طريقة تجمع بين مزيتين ، فعهد بها إلى ستة أشخاص ، وبذلك حصر المرشحين للخلافة وحددهم ، فضيق دائرة الخلاف ، وجعل إليهم أمر اختيار أحدهم ، فترك لهم مسئولية تحديد الشخص .

(ج) أبعد عمر أقاربه عن الترشيح للخلافة رغم توافر جميع الشروط والأوصاف الموجودة في الستة المرشحين ، في ابن عمه سعيد بن زيد ، ونهر من أشار إليه بالعهد لابنه عبد الله .

(د) انتهت المشاورات بين المرشحين الستة ، فجعل الأمر إلى عبد الرحمن بن عوف ليفاضل بين علي بن أبي طالب وعثمان بن عفان ، فناقش عبد الرحمن علي وعثمان واستشار كبار الصحابة ، ثم أعلن اختيار عثمان .

(هـ) بايع أهل الحل والعقد ، لعثمان ، بما فيهم أعضاء مجالس الشورى وعلى رأسهم الإمام علي بن أبي طالب رضى الله عن الجميع .

ومع ذلك يظهر أمران هامان أحدهما : أن لمبدأ الشورى أثر ظاهر في استخدام هذه الطريقة ، سواء أكان ذلك بين المرشحين أنفسهم ، أو بين من عهد إليه بأمر الترجيح ، وأهل الحل والعقد ، والثاني : أن العبرة بالبيعة التي وافى بها أهل الحل والعقد سيدنا عثمان بعد اختياره من عبد الرحمن بن عوف .

الفروق بين هذه الطريقة وطريقة العهد :

في طرية العهد ، يحدد الإمام في حياته شخصا بعينه ، ويعهد إليه بالأمر بعد



استشارة أهل الحل والعقد ، ومن ثم فهو معروف على وجه التحديد في حياة الخليفة العاهد ، وبعد وفاته .

أما في طريقة مجلس الشورى ، فالمعمود له بالخلافة ، لم يعينه الإمام بشخصه ، ومن ثم فهو غير معروف للخليفة العاهد ، في حياته ، ولا للأمة قبل اختياره ، غاية ما في الأمر ، أنه محصور في عدد معين ، مما يجعل الفرق بين الطريقتين بينا ، ويسمح بإطلاق اسم آخر جديد ، وليكن طريقة مجلس الشورى .

#### شروط أفراد مجلس الشورى :

ونظراً لأن كل فرد من أفراد مجلس الشورى ، يعتبر مرشحاً لتولي منصب الخلافة فلا بد أن تتوافر فيه جميع الشروط المطلوبة في الخلافة .

## النوع الرابع الدعوة إلى النفس

---

ومن قرر هذه الطريقة في تولية الخليفة الفقيه المعروف ابن حزم الظاهري الذي سجل ذلك في كتابه الفصل فقال : ( والوجه الثاني — أى من الوجوه التى تتعقد بها الإمامة — إن مات الإمام ، ولم يعهد إلى أحد ، أن يبارد رجل مستحق الإمامة ، فيدعو إلى نفسه ، ولا منازع له ، ففرض اتباعه والانتقاد لبيعته ، والتزام إمامته وطاعته ، كما فعل على إذ قتل عثمان رضى الله عنهما ، وكما فعل ابن الزبير رضى الله عنهما ، وقل فعل ذلك خالد بن الوليد ، إذ قتل الأمراء زيد بن حارثة ، وجعفر بن أبي طالب ، وعبد الله بن رواحة ، فأخذ خالد الراية ، من غير إمرة ، وصوب ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إذ يأنه فعله ، وساعد خاله جميع المسلمين ، رضى الله عنهم ، أو أن يقوم كذلك عند ظهور منكر يراه فتلزم معاوينة ، على البر والتقوى ، ولا يجوز التأخر عنه لأن ذلك معاوينة على الإثم والعدوان ، وقد قال عز وجل : وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان ، (١) .

### تقييم هذا رأى :

لقد اعتمد الفقيه الجليل ابن حزم ، في تقرير هذه الطريقة على ثلاثة أمور ، وهى : ما صنعه الإمام على بن أبي طالب ، حيث يرى الإمام ابن حزم ، أنه دعا لنفسه ، والثاني صنع عبد الله بن الزبير ، والثالث ما فعله خالد بن الوليد ، عندما تقدم لقيادة جيش المسلمين بعد استشهاد قواده الثلاثة ، وخضوع المقاتلين لطاعته ، وتصويب الرسول صلى الله عليه وسلم لفعله .

أما صنيع عبد الله بن الزبير ، فلا تلزمى مناقشته ، أو الأخذ به ، لأننى التزمت  
منهجا محمداً فى استنتاج أحكام هذا الأمر ، أقف فيه عند حد لصوص القرآن  
الكريم والعنة النبوية الشريفة ، وما جرى عليه العمل فى عهد الخلفاء  
الراشدين فقط .

وأما وثوب خالد إلى قيادة الجيش ، وهو ليس أميراً شرعياً له ، فهذه إماره  
خاصة فضلاً عن أنها وقتية تنتهى بانتهاء المعركة ورجوع الجيش ، فلا تقاى عليها  
الخلافة التى هى إماره عامة ، فى جميع شئون الأمة ، ودائمة ، ليس لها  
وقت محدد .

والذى يلزمى تقييده هو صنيع الإمام على بن أبى طالب ، رضى الله تعالى  
عنه ، وسوف أعتد فى سياق توليته على ما ورد فى كتاب الثقات ، وأبدأ بما  
جاء فى الطبقات الكبرى لابن سعد : ( قالوا : لما قتل عثمان رضى الله يوم الجمعة  
لثمانى عشرة ليلة مضت من ذى الحجة سنة خمسة وثلاثين ، وبويع لعل بن أبى طالب  
رضى الله عنه بالمدينة ، الغد من يوم قتل عثمان بالخلافة ، بإيعه طلحة والزبير ،  
وسعد بن أبى وقاص وسعيد بن زيد بن حمل بن قنيل ، وعمار بن ياسر ، وأسامة  
ابن زيد وسهيل بن حنيف ، وأبو أيوب الأنصاري ، ومحمد بن مسلمة ، وزيد  
ابن ثابت ، ونخعيمة بن ثابت ، وجميع من كان بالمدينة ، من أصحاب رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ، ثم ذكر طلحة والزبير أيهما بإيعا كارهين غير طائعين ،  
وخرجوا إلى مكة ، وبها عائشة ) (١) .

وبما أجله ابن سعد ، قد فصل فى كتاب الإمامة والسياسة لابن قتيلة ، وهو  
من الثقات الأوائل ، وقد قال : ( ذكروا أنه لما كان فى الصباح — أى اليوم  
الثانى من مقتل عثمان — اجتمع الناس فى المسجد ، وكثر الندم والتأسف ، على  
عثمان رضى الله عنه ، وسقط فى أيديهم ، وأثر الناس على طلحة والزبير ، واتهموها  
بقتل عثمان ، فقال الناس لها : أيها الرجلان ، قم وتعتما فى أمر عثمان ، فخلا عن

أنفسكم، فقام طلحة فحمد الله، وأثنى عليه، ثم قال : «أيها الناس : إنا والله ما نقول اليوم إلا ما قلناه أمس : إن عثمان خلط الذنب بالتوبة، حتى كرهنا ولايته وكرهنا أن نقتله، وسرنا أن نكفاه، وقد كثر في اللجاج، وأمره إلى الله ثم قام الزبير فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال : (أيها الناس : إن الله قد رضى ليكم الشورى، فأذهب بها الهوى، وقد تشاورنا، فرضينا عليا، فبايعوه وأما قتل عثمان، فإننا نقول فيه : إن أمره إلى الله، وقد أحدثا والله وليه، فيما كان فقام الناس، فأتوا عليا في داره فقالوا : نبايعك، فد يدك، لا بد لنا من أمير، فأنت أحق بها، فقال : ليس ذلك إليكم، إنما هو لأهل الشورى، وأهل بدر فمن رضى به أهل الشورى، وأهل بدر فهو الخليفة، فاجتمع ونظر في هذا الأمر، فأبى أن يبايعهم، فانصرفوا عنه، وكلم بعضهم بعضا .

فقالوا : يمضى قتل عثمان في الآفاق والبلاد فيسمعون بقتله، ولا يسمعون أن يبيع لاحد بعده . فيثور كل رجل في ناحية، فلا نأمن من أن يكون في ذلك الفساد، فارجعوا إلى علي، فلا تركوه . حتى يبايع فتسير مع قتل عثمان، بيعة لعلى فتطمئن الناس ويسكنون، فرجعوا إلى علي، وترددوا إلى الاشترا النخعي، فقال لعلى : أبسط يدك نبايعك أو لمصرن عينيك عليها ثالثة، ولم يزل به يكلمه ويخوفه الفتنة ويذكر له أنه ليس أحد يشبهه، فد يده، فبايعه الاشترا ومن معه، ثم أتوا طلحة، فقالوا له : أخرج فبايع، قال : من ؟ قالوا : عليا، قال : تجتمع الشورى ونظر، فقالوا : أخرج فبايع، فامتنع، فجاءوا به يلبسونه، فبايعه بلسانه، فقال أبو ثور : كنت فيمن حاصر عثمان، وكنت آخذ سلاحي وأضعه، وعلى بنظر إلى، لا يأمرني ولا ينهاني، فلما كانت البيعة له، خرجت في أثره، والناس خوله يبايعونه، فدخل حائطاً من حيطان بني مازن، فألجؤوه إلى نخلة، وحلوا بيني وبينه، فثار إليهم، وقد أخذت أيدي الناس ذراعه، تختلف أيديهم على يده ثم أقبل إلى المسجد الشريف، وكان أول من صد طلحة، فبايعه بيده، وكانت أصابعه سلاء، فتطير منها على، وقال : ما أختلفها أن تنكث، ثم بايع الزبير وسعد وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم جميعاً (١) .



وجاء في الطبري : ( عن محمد بن الحنفية قال : كنت مع أبي حنن قتل عثمان رضي الله عنه ، فقام فدخل منزله ، فأناه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالوا : إن هذا الرجل قد قتل ، ولا بد للناس من إمام ، ولا نجد اليوم أحداً أحق بهذا الأمر منك ، لا أقدم سابقة ، ولا أقرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : لا تفعلوا ، فإن أكون وزيراً ، خير من أن أكون أميراً ، فقالوا : لا والله مانحن بفاعلين ، حتى نبإيعك ، فقال : فني المسجد ، فإن يبعق لا تكون خنيا ، ولا تكون إلا عن رضا المسلمين ، قال سالم بن أبي الجعد فقال عبد الله بن عباس : فلقد كرهت أن يأتي المسجد مخافة أن يشغب عليه ، وأبي هو إلا المسجد ، فلما دخل ، دخل المهاجرون والأنصار فبايعوه ، ثم بايعه الناس ) (١).

ورواية أخرى عن أبي بشير المادي قال : ( كنت بالمدينة حين قتل عثمان بن عفان ، رضي الله عنه ، واجتمع المهاجرون والأنصار ، فيهم طلحة ، والزبير ، فأزوا علياً ، فقالوا : يا أبا حسن ، هل نبإيعك ، فقال : لا حاجة لي في أمركم ، أنا معكم فمن اخترتم فقد رضيت به ، فاختروا والله (٢) ، فقالوا : ما نختار غيرك ؟ قال فاختلفوا إليه بعد قتل عثمان رضي الله عنه مراراً ، ثم أتوه في آخر ذلك ، فقالوا له : إنه لا يصلح الناس إلا بإمرة ، وقد طال الأمر ، فقال لهم : إني وأبيتم ، وإني قائل بكم قولاً ، إن قبلتموه ، أقبل أمركم ، وإلا لا حاجة لي فيه ، قالوا : ما قلت من شيء قبلناه إن شاء الله ، فجاء فصعد المنبر ، فاجتمع الناس إليه ، فقال : إني قد كنت كارهاً لأمركم ، فأبيتم إلا أن أكون عليكم ، إلا وإنه ليس لي أمر دونكم ، إلا أن مفاتيحكم معي ، إلا وإنه ليس لي أن آخذ منه درهما دونكم ، رضيتكم ، قالوا : نعم ، قال : اللهم أشهد لميهم ، ثم بايعهم على ذلك ، قال أبو بشير : وأنا يومئذ عند منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم قائم أسمع ما يقول ) (٣).

هذه هي أحداث تروية الإمام علي بن أبي طالب ، كما تسجلها المنابع الأولى

(١) تاريخ الطبري ج ٤ ص ٢٢٨ طبعة دار المعارف سنة ١٩٦٣ .

(٢) أي والله معكم .

(٣) تاريخ الطبري ج ٤ ص ٢٢٨ طبعة دار المعارف سنة ١٩٦٣ .



من كتب المؤرخين والعلماء ، ومنها يظهر بوضوح هذه أمور .

( ١ ) أن الإمام عليا ، قد اتجهت إليه الأنظار ، لتولى أمر الخلافة ، من غالبية الموجودين بالمدينة من أهل الحل والعقد وغيرهم .

وأن من بين المرشحين له الزبير بن العوام ، بعد مشاورة ، مع أهل الشورى ، كما ذكر في خطبته .

( ب ) أن الإمام عليا رفض ، في بادئ الأمر قبول منصب الخلافة ، وعرض رغبته في أن يكون وزيراً لمن يختاره المسلمون ، وبعد إلحاح شديد من المجتمعين وافق واشترط أن تتم البيعة له في المسجد .

( ج ) أن الإمام عليا بويع له في المسجد ، من غالبية أهل الحل والعقد ، حيث تواكب على بيعته كبار الصحابة ، ولم يتخلف سوى عدد قليل ، منهم عبد الله بن عمر ، وقد احترم الإمام على موقفهم ، وتركهم وشأنهم .

فالإمام على إذن لم يدع لنفسه ، بل رشح للخلافة ، وبويع بها من قبل الغير ، ومن ثم فطريقة توليته ، لا تسكاد تخرج عن طريقة التولية بواسطة البيعة المباشرة ، وهي الطريقة الأولى التي تم بها اختيار الخليفة الأول أبي بكر الصديق ، رضي الله تعالى عنه .

مع وجود فارق بسيط ، وهو أن أبا بكر رضي الله عنه ، قد تمت البيعة له بصورة سريعة ، في تلك الجلسة التاريخية ، داخل سقفة بني ساعدة ، بعد أن رشحها ، عمر بن الخطاب ، ذا كرا مبررات تفضيله ، وصادف هبذا الترشيح رضا الأعم الأغلب ، من حضر أحداث ذلك اليوم .

أما الإمام علي ، فقد اتخذ تعيينه طابع الثاني ، وذلك لامتناعه عن القبول في بادئ الأمر ، وقد رشحه للخلافة جمع غفير من ترددوا عليه أكثر من مرة ، وما زالوا به حتى قبل وتمت له البيعة .

ولمذا فبحن لا نقر اتجاه الإمام ابن حزم ، في استناده على واقعة تولية الإمام علي بن أبي طالب ، واتخاذها مبررا لتدعيم طريقة التولية بوسيلة الدعوة إلى النفس ، ذلك لأن وقائع توليته تثبت أنه كان مطلوبا لها ، وليس لها طالبا ، ونرى استبعاد هذه الطريقة ، من الطرق المقررة لتولية الخليفة في الإسلام .

## النوع الخامس

### الغلب

وفيما يقوم مسلم ذو شوكة ، فيستولى على السلطة في الدولة بالقوة من غير رضا أهل الحل والعقد ، وبعبارة أخرى من غير بيعه صحيحة .

واقدر اتجه معظم الفقهاء إلى اعتبار هذا طريقا ، فتعقد به الامامة .

جاء في حاشية الدسوقي : ( اعلم أن الامامة العظمى تثبت بأحد أمور ثلاثة : إما بإيصال الخليفة الأول ، لما أهل لها ، وأما بالغلب على الناس ، لأن من اشتدت وطأته بالانتظاب ، وجبت طاعته ، ولا يراعى في هذا شروط الامامة ، إذ المدار على درء المفسد ، وارتكاب أخف الضررين ، وإما ببيعة أهل الحل والعقد ، وهم من اجتمع فيهم . الخ (١) .

وجاء في التاج والإكمال : ( من ولي أمر المسلمين عن رضا ، أو غلبة ، فاشتدت وطأته ، من رأى فاجرا ، فلا يخرج عليه جائرا ، أو عدل ، ويفزى منه العدو ، ويحج البيت ، ويدفع له الزكاة ، وهي مجزئة ، إذ طلبوها ، ويصلى خلفه الجمعة ) (٢) .

وجاء في رد المحتار ، بعد ذكر بعض أحكام الامامة : ( والظاهر أنه يعم المناب ، لأنه بعد استقرار سلطته ، ونفوذ قهره ، فلا يجوز الخروج عليه ) (٣) .  
وجاء في نهاية المحتاج : ويتمقد الخلافة ، وبإتقلاء جامع للشروط بالشوكة ، ولا يتطام الشمل ، هذا إن مات الإمام ، أو كان متعلبا . أي لم تجتمع فيه الشروط كما هو واضح ، وكذا فاسق وجاهل ، وغيرهما ، وإن اخذت فيه شروط كما في الأصح ، لما ذكر وإن كان عاصيا بفعله (٤) .

(١) حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٢٢٨ . (٢) ج ٦ ص ٨٨ .

(٣) ٢٦ ص ٣٢٦ . (٤) ٧٠ ص ١٢٠ .

وجاء في المضى : ( عدم جواز الخروج على الإمام المتولى بطريق "قهر" ) (١)  
وهذه النصوص ، في جماعاتها ، تعطى عناصر ، طريقة التولى عن طريق الغلبة ، على  
الوجه التالي :

١ — موت الإمام السابق ، أو كونه متغلبا .

٢ — وثوب فرد من المسلمين ، وتولية السلطة ، بإعلان نفسه حاكما ، من  
غير حصوله على بيعة أهل الحل والعقد .

س — أن يخضع الناس لطاعته ؛ بواسطة قوته وشوكته .

على أن المنصر الأول ، لا وزن له من الناحية الموضوعية ، إذ أن مفهوم التغلب  
يقوم في أساسه على سيطرة المتغلب ، ونفوذ سلطانه بشوكته ، وقوة أتباعه ، وهو  
ما يتصور ، حتى في حالة حياة الإمام الشرعى .

تبرير مسلك الفقهاء :

وقد حاول بعض الباحثين ، إيجاد مسوغ شرعى ، لاتجاه الفقهاء نحو إقرار  
إنعقاد الإمامة ، بطريق الغلبة ، فقرر الدكتور السنهورى ، أن الخلافة نوهان ،  
راشدة وهى التى تم بطريق بيعة أهل الحل والعقد وغير راشدة وهى التى  
تتخذ بطريق التغلب ، ورد هذا النوع الأخير ، إلى مبدأ الضرورة (٢) فنضوع  
المسلمين للخليفة المتغلب ، وإنعقاد الخلافة له نابع عن مبدأ الضرورات تبيح المحظورات  
ذلك لأن المسلمين مطالبون بتعيين خليفة لهم بالطرق المشروعة ، فلما عجزوا عن  
تعيينه ، بسبب تغلب واحد منهم وقهره لهم ظهرت حالة الاضطراب فإلهم أن يقبلوا  
هذا الوضع ، من باب الضرورة فإذا زالت حالة الضرورة ، يسقط نظام الخليفة  
المتغلب ، وتعود الحالة العادية ، ويختار المسلمون خليفة لهم ، بالطرق المشروعة .

تقييم هذا التبرير :

وأرى أن هذا التبرير غير سليم لأن مفهوم الضرورة يتعارض مع ما أوجبه

(١) ج ٧ ص ٥٠٠

(٢) راجع في هذا الموضوع بحث الخليفة موليته وعزله الدكتور صلاح

هذا الرأي من وجوب الخضوع التام للعلامة وعدم جواز الخروج عليه .  
إذ أن الحكم المبني على الضرورة ، إنما هو حكم وقتي ، يزوال الضرورة ،  
وهو ما يستوجب إلغاء العلامة المتغلب ، عند زوال الضرورة ، وإباحة الخروج عليه .

### تبرير مسلك هؤلاء الفقهاء في رأينا :

وأرى أن أصحاب هذا الرأي قد أسسوا اتجاههم ، على مبدأ ارتكاب أخف  
الضررين ، إذ عند الموازنة ، بين الضرر الناشئ ، عن وصول الحاكم ، إلى  
منصب الخلافة بطريق التغلب ، والضرر الناشئ عن مقاومته والخروج عليه ، من  
انقسام الجماعة ، وحدوث الفتن ، والشغال المسلمين ، بحروب بعضهم البعض ،  
واراقة الدماء ، وإضاعة الجهود والأموال ، يظهر بوضوح أن الأضرار الناتجة  
عن الاحتمال الثاني ، أشد جساماً وأكثر خطورة من الأضرار الناجمة عن الاحتمال  
الأول ، مما يرجح الأخذ بالاحتمال الأول ، وقد أشار إلى هذا المعنى ، العلامة  
الدسوقي في حاشيته<sup>(١)</sup> .

### رأينا في هذه الطريقة :

على أننا نرى أن أصحاب هذا الرأي ، قد بحثوا في هذه الطريقة من زاوية  
واحدة ، وهي الآثار المترتبة على معارضة من يصل إلى الحكم عن طريقها ،  
واتجاه معظم أفكارهم ، ينصب على وجوب الطاعة وعدم الخروج عليه .

أما بالنسبة للطريقة ذاتها ، تلك التي تم بها وصوله إلى منصب الخلافة ، فلا  
يوجد من يقول ، بأنها طريقة مشروعة ، بل منهم من صرح بأنه حاص بفعله ،  
على حد تعبير العلامة الرملي ، رضى الله تعالى عنه<sup>(٢)</sup> .

---

(١) راجع -أشياء الدسوقي ج ٤ ص ٢٩٨ .

(٢) نهاية المحتاج ج ٧ ص ١٢١ .



ولما كنا في بحثنا تناول الطرق المشروعة لتولية الخلافة فإن هذه الطريقة ،  
لأنه من وجهة النظر الإسلامية من طرق التولية .

وبناء عليه فإن الطرق المشروعة ، لتولية الخليفة في الإسلام من واقع ما حدث  
في عصر الخلفاء الراشدين ، لا تعدو ثلاثة طرق :

( أ ) البيعة المباشرة .

( ب ) العهد من الخليفة السابق .

( ج ) مجلس العمورى .

مستند هذه الطريقة :

يظهر من تتبع وقائع الخلفاء الراشدين الأربعة ، أن طرق "تولية" التي تمت  
في هدم ، صدرت عن اجتهادات لهم ، استألسوا فيها ببعض المبادئ التي وردت  
بها النصوص ، وبما أدركوه من روح الإسلام وغاياته . فهذه الطرق إذن تعود  
إلى قول الصحابي ، ولا توجد نصوص شرعية تحدد تلك الطرق التي سلكوها ، أو واحدة  
منها كذلك لا يوجد عهد من الرسول صلى الله عليه وسلم لأبي بكر .

والدليل على عدم وجود ذلك العهد عدة أمور منها :

( أ ) ثبت أن أبا بكر الصديق ، رضى الله تعالى عنه ، قال في سقيفة بني ساعدة :  
قد رضيت لكم أحد هذين الرجلين ، وأشار إلى عمر ، وأبى عبيدة عامر  
بن الجراح .

وهذا يدل على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يفهد لأبي بكر ، إذ لو  
حدث ذلك ، لعد قول أبي بكر هذا عصياناً منه ، لأمر الرسول ، وحاشا لله أن  
يصنع أبو بكر ذلك .

( ب ) الموقف المبدئى للأصهار ، وقد إجمهوا فيه إلى تعيين خليفة منهم ،

وفيه أمانة واضحة على عدم وجود عهد لأبي بكر ، إذ لا يتصور منهم هذه المخالفة ، وفيهم من فيهم من كبار الصحابة ، المخلصين لدين الله وتعاليمه .

( ح ) ما ورد عن عمر بن الخطاب ، رضى الله تعالى عنه — عند ما أُلح عليه كبار الصحابة ، وطالبوه بأن يعهد بالامر إلى شخص يختاره — فقد قال : ( وإن أترك ، فقد ترك من هو خير مني ، يمدى رسول الله صلى الله عليه وسلم ) . وهذا القول من عمر يدل على عدم وجود عهد من الرسول لأبي بكر .

( د ) وحتى لو وجد — على سبيل الفرض — من الامادات ما قد يفهم منه رغبة الرسول صلى الله عليه وسلم ، في العهد بالامر إلى أبي بكر ، فإنه صلى الله عليه وسلم ، لم يعهد بها إليه بالفعل ، ومن ثم فلا يوجد ما يدل على اختيار الرسول صلى الله عليه وسلم ، طريقة العهد بالولاية ، في تعيين خليفة المسلمين .

ومهما يكن الامر ، فإن الثابت تاريخيا ، أن تعيين أبي بكر الصديق ، تم بطريق الاختيار الحر ، والبيعة الصحيحة ، من أهل الحل والعقد ، وجمهور المسلمين .

#### مدى التزام المسلمين بطرق التولية في عهد الخلفاء الراشدين :

ولكن هل معنى قولنا أن طرق التولية التي تمت في عهد الخلفاء الراشدين اجتهادية ، يعنى حرية العدول عنها ، والتصرف في تولية الخليفة ، بأي طريقة كانت ؟

والواقع أن هذا الرعيل الاول ، من كبار الصحابة ، لهم مكانتهم ، التي لا تطاول في فهم النصوص الشرعية ، وإدراك روح التشريع ومراميها ، هذه المكانة المسلم بها ، والتي تأسس عليها قول من اتجه إلى الاخذ بأن قول الصحابي حجة .

وانطلاقا من هذه الاعتبارات ، أرى أن هناك قدرا مما ورد في طرق تولية الخلفاء الراشدين ، يلتزم به المسلمون ، عند ابتكار طريقة لاختيار خليفة المسلمين ، وهو القدر المشترك في جميع الطرق ، التي صدرت في عهدهم وهو الترشيح والشورى والبيعة من أهل الحل والعقد .

وأنصور اختيار الخليفة يمر بمرحلتين :

### أولا : الترشيح :

وأفضل صورة أن يقوم به الخليفة في حياته ، فإن لم يتسن ذلك فليقم به عدد من أهل الحل والعقد ، ولا مانع من قيام واحد به ، كما حدث مع عمر حيث بدأ بترشيحه أبو بكر رضى الله عنهما .

ولابد من إجراء مشاورات ، مع أهل الحل والعقد ، حول شخصية المرشح لمعرفة مدى قبول الناس له ، ولا يقدم البيعة إلا إذا وجد اتجاه قوى يؤيد ترشيحه .  
ولا مانع في الإسلام من تعدد المرشحين للخلافة .

### ثانيا : مرحلة البيعة :

وهي تتم من أهل الحل والعقد ، ولهم حق مبايعته ، أو رفضه ، أو اختيار واحد من بين المرشحين عند التعدد ، وتتمام البيعة يرتبط برأى الأغلبية .  
فإذا تمت البيعة لواحد ، تنعقد له الخلافة ، ويلتزم جميع أفراد الأمة الإسلامية بالبيعة له ، ومن عارض فلا أثر لمعارضته ولا قيمة لرفضه .  
هذا هو القدر الذى نراه ملزما ، في اختيار الخليفة أما الإجراء الشكلى ، الذى يحقق ذلك ، فليكن فى أى قالب يتفق مع الوضع المناسب للعصر ، ويحقق الوصول إلى الهدف .

## المطلب التاسع

### فى حقوق وواجبات رئيس الدولة

ويشتمل على فرعين :

#### الفرع الاول

حقوق وواجبات رئيس الدولة فى الانظمة العربية المعاصرة

يختلف ممارسة رئيس الدولة لسلطاته فى الانظمة الملكية ، عن الانظمة الجمهورية ، فى الانظمة الملكية ، يمارس رئيس الدولة سلطاته - كقاعدة عامة - بواسطة وزرائه - ( المادة ٥٥ من دستور دولة الكويت ، والمادة ٤٤ من دستور المملكة الاردنية الهاشمية ، والفصل التاسع والعشرون من دستور المملكة المغربية ) - وتضييق دائرة التصرفات التى يباشرها منفردا ، وهو أمر منطقي ، ويتفق وما تقرره الدساتير الملكية ، من أن ذات رئيس الدولة مصونة ، لا تمس - ( المادة ٤٥ من دستور دولة الكويت ، والمادة ٣٠ من دستور المملكة الاردنية الهاشمية ، والفصل الثالث والعشرون من دستور المملكة المغربية ) .

وهذه الاعتبارات لوجودها ، لدى رئيس الدولة فى الانظمة الجمهورية ومن ثم فدائرة أعماله الشخصية أوسع ، لأنه مسئول عن أخطائه ، ويمكن أن توجه إليه الاتهامات .

وسوف نعرض لحقوق وواجبات رئيس الدولة ، فى دولة الكويت كمثال للأنظمة ، الملكية ، وفى جمهورية مصر العربية ، كمثال للأنظمة الجمهورية ، إذ تتشابه أعمال رئيس الدولة إلى حد كبير فى الأنظمة الملكية ، وكذلك الحال فى الأنظمة الجمهورية .

## سلطات رئيس الدولة في الكويت :

وتنقسم الصلاحيات التي يمارسها أمير دولة الكويت إلى قسمين :

### القسم الأول :

صلاحيات يمارسها الأمير منفرداً، أي بدون مشاركة رئيس الوزراء والوزير المختص ، وتصدر بأمر أميري ومنها :

١ — اختيار ولي العهد ، بناء على تزكية من الأمير ، ومبايعة من مجلس الأمة ( المادة ٤ من الدستور ) ،

٢ — تعيين رئيس مجلس الوزراء ، وإعفاؤه من منصبه ( المادة ٥٦ من الدستور ) .

٣ — اختيار نائب عن الأمير ، في حالة تغيبه عن الإمارة ، وتعذر نيابة ولي العهد ( المادة ٦١ من الدستور ) .

٤ — تفويض الأمير لولي العهد في ممارسة بعض صلاحياته الدستورية والفقرة رقم ٢ من المادة ٧ من قانون توارث الإمارة ) .

٥ — تحديد شروط استحقاق أفراد العائلة الحاكمة ، في مناصات رئيس الدولة ، وطريقة تقريرها ، وصرفها ( المادة ٢ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٦ ) .

٦ — تعيين وكيل ، أو أكثر عن الأمير ، يتولون إجراءات التقاضي ، وتوجه إليهم الأوراق القضائية ، في الشؤون الخاصة بالأمير ( المادة ٥ من قانون توارث الإمارة ) .

### القسم الثاني :

صلاحيات يمارسها الأمير ، بواسطة وزرائه ، حيث تصدر مراسيم أميرية ، بعد موافقة مجلس الوزراء ، وتحمل توقيع الأمير ، ورئيس مجلس الوزراء ، والوزير المختص . ومنها :



١ — حق اقتراح القوانين ، وحق التصديق عليها وأصدارها ( المادة ٦٥ من الدستور ) .

٢ — يقوم الأمير - وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة - بتعيين الضباط وعزلهم ، وفقاً للقانون . ( المادة ٦٧ من الدستور ) .

٣ — يعلن الأمير الحرب الدفاعية ( المادة ٦٨ من الدستور ) .

٤ — يعلن الأمير الأحكام العرفية ، في أحوال الضرورة التي يحددها القانون ( مادة ٦٩ من الدستور ) .

٥ — يبرم الأمير المعاهدات بمرسوم ، ويبلغها بمجلس الأمة فوراً ، مشفوعة ، بما يناسب من البيان ، وتكون للمعاهدة قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها بالجريدة الرسمية .

على أن معاهدات الصلح والتحالف ، والمعاهدات المتعلقة بأراضي الدولة ، أو ثرواتها الطبيعية ، أو بحقوق السيادة ، أو بحقوق المواطنين العامة أو الخاصة ، ومعاهدات التجارة والملاحة والإقامة ، والمعاهدات التي تحمل خزائن الدولة شيئاً من النفقات غير الواردة في الميزانية ، أو تتضمن تعديلاً للقوانين العسكرية ، يجب لنفاذها أن تصدر بقانون .

ولا يجوز في أي حال أن تتضمن المعاهدة شروطاً سرية تناقض شروطها العلنية ( المادة ٧٠ من الدستور ) .

٦ — يعين الأمير الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين السياسيين ، لدى الدول الأجنبية ، ويعزلهم وفقاً للقانون ، ويقبل ممثلي الدول الأجنبية لديه . ( مادة ٧٤ من الدستور ) .

٧ — للأمير أن يعفو عن العقوبة ، أو يخفّضها ( المادة ٧٥ من الدستور ) .

٨ — يمنح الامير اوسمة الشرف وفقا للقانون ( المادة ٧٦ من الدستور ) .

مهمات رئيس الدولة في مصر :

١ — يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ، ويمارسها على الوجه المبين في الدستور ( المادة ١٣٧ من الدستور الدائم ، لجمهورية مصر العربية الصادر في عام ١٩٧١ ) .

٢ — لرئيس الجمهورية إذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية ، أو سلامة الوطن ، أو يوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستوري ، أن يتخذ الإجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر ، ويوجه بيانا إلى الشعب ، ويجري الاستفتاء على ما اتخذته من إجراءات خلال ستين يوما من اتخاذها ( المادة ٧٤ من الدستور ) .

٣ — يجوز لرئيس الجمهورية تعيين عدد معين من الأعضاء في مجلس الشعب ( المادة ٨٧ من الدستور ) .

٤ — لرئيس الجمهورية ، أن يعين نائبا له ، أو أكثر ، ويحدد اختصاصاتهم ويعفيهم من مناصبهم ( المادة ١٣٩ من الدستور ) .

٥ — يعين رئيس الجمهورية ، رئيس مجلس الوزراء ونوابه ، والوزراء ونوابهم ويعفيهم من مناصبهم . ( المادة ١٤١ من الدستور ) .

٦ — لرئيس الجمهورية حق دعوة مجلس الوزراء للاعتقاد ، وحضور جلساته ، وتكون له رئاسة الجلسات التي يحضرها ، كما يكون له حق طلب تقارير من الوزراء . ( المادة ١٤٢ من الدستور ) .

٧ — يعين رئيس الجمهورية الموظفين المدنيين والعسكريين ، والممثلين السياسيين ويوزعهم على الوجه المبين في القانون كما يعتمد ممثلي الدول الأجنبية السفارين ، ( المادة ١٤٣ من الدستور ) .

٨ — يعلن رئيس الجمهورية حالة الطوارئ ، على الوجه المبين في القانون ،  
على أن يعرض هذا على مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوما ( المادة ١٤٨ من  
الدستور ) .

٩ — لرئيس الجمهورية حق العفو عن العقوبة ، أو تخفيفها ( المادة ١٤٩  
من الدستور ) .

١٠ — لرئيس الجمهورية - وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة - أن يعلن  
الحرب بعد موافقة مجلس الشعب ( المادة ١٥٠ من الدستور ) .

١١ — لرئيس الجمهورية أن يبرم المعاهدات ، ويعلنها مجلس الشعب مشفوعة  
بما يناسب من البيان ، وتكون لها قوة القانون ، بعد إبرامها ، والتصديق عليها ،  
ونشرها وفقا للأوضاع المقررة .

على أن معاهدات الصالح كالتحالف والتجارة ، والملاحية ، وجميع المعاهدات  
التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة ، أو التي تتعلق بحقوق السيادة ، أو التي  
تحمل خزينة الدولة شيئا من النفقات غير الواردة في الموازنة ، يجب موافقة مجلس  
الشعب عليها ( المادة ١٥١ من الدستور ) .

١٢ — لا يجوز لرئيس الجمهورية أثناء مدة رئاسته ، أن يزاول مهنة حرة ،  
أو عملا تجاريا ، أو ماليا ، أو صناعيا ، أو أن يشتري أو يستأجر شيئا من  
أموال الدولة ، أو أن يؤجرها ، أو يبيعها شيئا من أمواله ، أو أن يقايضها عليه .

## الفرع الثاني

### حقوق وواجبات رئيس الدولة<sup>(١)</sup> (ال خليفة)

#### في النظام الاسلامي

وفي البداية يجب أن نلفت النظر إلى أن الخليفة ، كونه رئيس للدولة الإسلامية ، لا يملك أى سلطات روحية ، على أفراد المسلمين ، مثل ما هو معروف ، لدى الرؤساء الدينيين ، في بعض الطوائف المسيحية — كالبابوات في الكنيسة الكاثوليكية — فليس بوسع الخليفة أن يدعى أنه بإمكانه غفران الذنوب ، أو منح البركات ، أو قبول توبة العصاة ، أو طرد المذنبين من رحمة الله .

فالخليفة في الإسلام شخص عادى ، ليس له وصف القداسة ، وليس لديه وسيلة تمكنه من الاتصال بالله تعالى ، لتلقى تعاليم ، أو ارشادات عنه ، وهو ينسى ويتذكر ، ويخطئ ويصيب وغير معصوم من ارتكاب المعاصي .

---

(١) ذكر أبو يعلى في الاحكام السلطانية - حقوق الإمام وواجباته في ص ٢٧ على الوجه التالي ، ( ويلزم الإمام من أمور الامة عشرة أشياء .

أحدها : حفظ الدين على الأصول التي أجمع عليها سلف الامة ، فإن زاغ ذو شبهة عنه ، بين له الحق ، وأوضح له الصواب ، وأخذه بما يلزمه من الحقوق والحدود ، ليكون الدين محروسا من خلل والامة مبنوعة من الزوال .

الثاني : تنفيذ الاحكام بين المتشاجرين ، وقطع الخصام بينهم ، حتى تظهر النصفة ، فلا يتعدى ظالم ، ولا يضعف مظلوم .

الثالث : حماية البيعة والذب عن الحوزة ، لينصرف الناس في المعاش ، ويتشروا في الاسفار آمنين .

ثم ما يصدر عنه آراء تعطى أحكاما شرعية لبعض المسائل ، فهي اجتهادات شخصية له ، تمثل وجهة نظره ، كمجتهد مسلم ، وهو فيها لا يتميز عن سائر

= الرابع : إقامة الحدود لتصان معارم الله تعالى عن الانتهاك ، وتحفظ حقوق عباده من إتلاف واستهلاك .

الخامس : تحصين الثغور ، بالعدة المانعة ، والقوة الدافئة ، حتى لا تغرر الأعداء بثغرة ينتهكون بها محرما ، ويسفكون فيها دما لمسلم أو معاهدا .

السادس : جهاد من عابد الإسلام بعد الدعوة ، حتى يسلم ، أو يدخل في الدمة .

السابع : جباية الفىء والسدقات ، على ما أوجبه الشرع نصا واجتهادا ، من غير عسف .

الثامن : تقدير العطاء ، وما يستحق في بيت المال ، من غير سرف ولا تقصير فيه ، ودفعه في وقت لا تقديم فيه ولا تأخير .

التاسع : استكفاء الأمناء ، وتقدير المنصباء ، فيما يفوض اليهم من الأعمال ، ويسكله اليهم من الأموال ، لتتكون الأعمال مضبوطة ، والأموال محفوظة .

العاشر : أن يباشر سياسة الأمة ، وحراسة الأمور ، ونصفح الأحوال ، ليهتم بسياسة الأمة ، وحراسة الملة ، ولا يعول على التفويض تشاغلا ببلدة ، أو عبادة ، فقد يخون الأمين ، ويغش الناصح ، وقد قال الله تعالى : يا داود انا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى ، فلم يقتصر سبحانه على التفويض دون المباشرة وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته .

واذا قام الإمام بحقوق الأمة ، وجب له عليهم حقان : الطاعة ، والتسيرة ، ما لم يوجد من جهة ما يخرج به عن الإيالة . وراجع أيضا الأحكام السلطانية للماوردي ص ١٥ .



مجتهدى المسلمين ، ورايه فيها عرضة للخطأ ، ومن حق أى مجتهد مسلم ، أن يعارضه ويناقشه ، ويبين له مدى الخطأ ووجه الصواب

لكن الخليفة إذا كان مقتما بصواب اجتهاده ، فليعلم أن يعمل به ، إذ القاعدة أن المجتهد يلتزم بالعمل ، بما أدى إليه اجتهاده ، بشرط أن يستوفى اجتهاد الخليفة الشروط المقررة في باب الاجتهاد ، ومن أهمها شرطان .

أحدهما : ألا يتعارض رأيه مع حكم ثبت بنص صريح من القرآن الكريم ، أو السنة النبوية ، أو كان طريق ثبوته الإجماع .

والثاني : ألا يتعارض مع أهداف الشريعة الإسلامية .

وهذا يصبح لازما من التزام المسلمين ، برأى الخليفة ، من باب الطاعة له ، مادام قد انزم ، في أية بقراءة الاجتهاد في الاسلام ،

### أما واجبات الخليفة فهي :

أولا : حفظ الدين : وذلك بأن يحصى تعاليمه ، من هبث المبتدعين ، وشبه الزائفين ، فيدفع شبههم ، ويبين ضلال أفكارهم إما بنفسه ، أو بالاستعانة بأعوانه — كما فعل الامام علي بن أبي طالب عندما أرسل عبد الله بن العباس ، ليبريل شبه بعض معارضيه — ويردع منهم المكابرين والمماندين ، يقول الماوردي : ( حفظ الدين على أصوله المستقرة ، وما أجمع عليه سلف الامة ، فان نجم مبتدع ، أو زاغ فوشبهة ، أوضع له الحجة ، وبين له الصواب ، وأحذه بما يلزمه من الحقوق والحدود ، ليكون الدين محروسا من خلل ، والامة ممتوعة من زلل (١) .

إذ يدفع شبه الزائفين ، والضرب على أيديهم ، صيانة لأبناء الامة الإسلامية من الانحراف ، ومعاظنة عليهم من التأثير بالافكار الضالة ، إذ ليس كل أبناء الامة الإسلامية على ذواته كائنه بالتعاليم الإسلامية ، وأدلتها وبواعثها وغاياتها .

وليس في هذا الصنيع حجب على حرية الفكر ، لأن الأفكار التي تطلق لها الحرية ، إنما هي الأفكار البناءة التي تظهر جديتها من أهدافها ، ولا جدال أن من يرمى إلى هدم تعاليم الدين ، تعد أفكاره من قبيل الأفكار الضالة التي ينبغي ألا تتوفر لها حرية ، ولا يكفل لها احترام .

ثانيا : إقامة شعائر الدين : بحيث يهيء للأفراد ، ما يمكنهم من أداء الفروض العلية ، في جانب العبادات ، وبالطريقة التي عرفت في المجتمع الاسلامي .

### ففي الصلاة :

يعمل على تشييد المساجد ، وصيانتها ، وتجهيزها لاستقبال المصلين ، وتعيين من يتولى الخدمة فيها والقيام بمهام الامامة والوعظ والآذان وخطبة الجمعة والعيد . وقد كان المعهود في عصر النبي صلى الله عليه وسلم ، قيامه بامامة المسلمين في الصلاة وكذلك فعل الخلفاء الراشدون .

ولما اتسعت رقعة الدولة الاسلامية ، كثرت المساجد ، بل وتعددت في المدينة الواحدة ، اقتضى ذلك أن يهتد بالإمامة إلى من يقوم بها في كل مساجد .

### وفي الصيام :

والمقصود به صيام الفريضة ، وهو صوم شهر رمضان ، وعمل الخليفة ينلخص في الإشراف على مراقبة موعد بدء شهر رمضان ونهايته ، وإعلان ذلك على الملأ ، ثم رعاية حرمة هذه الفريضة بالعمل على إحترامها وحمايتها من عبث المستهترين وذلك بردع المجاهرين بالإفطار ، وموقع عقوبات عليهم .

### وفي الحج :

يعمل على تيسير أداء المسامين لهذه الفريضة ، فيعين من يؤمن لهم العار ، ويسر لهم وسائل المواصلات ، ويهيء لهم أماكن للإقامة وبذل لهم الصعوبات التي قد تواجههم في حلهم وترحالهم .

ثالثاً : الجهاد في سبيل الله : ويتضمن هذا تقوية وسائل الدفاع عن أراضي الدولة ، بتحصين المداخل إليها من ثور وغيرها ، وتعيين الحراس على الحدود ، بحيث لا يفاجأ المسلمون بعد ويحتاج أراضيهم .

كما يقتضى ذلك إعداد جيوش الدولة ، لتكون على الدوام في درجة عالية من الكفاءة ، أسلحة وعددا وتدريباً .

وأن يبنى الإمكانيات التي تعمل على تطوير الأسلحة إلى الأفضل ، بحيث تصبح الدولة الإسلامية سباقة لغيرها في هذا الميدان .

لأن من أهداف الاسلام . نشر دعوته ، في جميع البقاع بطريق الاقتناع والموعظة ، المحسنة ، حتى تجني البشرية ، ثمار هدى التعاليم الإلهية ، وهو هدف قد يثير المعاندين والمكابرين مما يجعلهم يرفضون الإذعان لنداء العقل ، ويعارضون ما يأمر به الاسلام من الايمان به ، أو تركهم وشأنهم ، بعد دفع ما يعرف بالجزية ، في مقابل حمايتهم ، ويختارون طريق حرب الدولة الإسلامية ، وهنا تكون جيوش المسلمين جاهزة لمذازمتهم ويصبح القتال فرض كفاية على المسلمين ، مادامت أرض المعركة خارج حدود الدولة الإسلامية ، أما لو تقدمت جيوش الأعداء ، وتمكنت من اجتياز حدود الدولة الإسلامية فإن القتال يصبح فرض عين ، على كل مسلم قادر عليه .

رابعاً : تحصيل أموال الدولة وانفاقها : فقد فرض الاسلام على أغنياء المسلمين ما يعرف بفريضة الزكاة ، وهو جزء معين من المال يختلف مقداره حسب نوع المال .

وعلى الخليفة أن يجمع هذه الفريضة ، فيعين من المال ، ويهيء من الأجهزة ما يكفل تنظيم هذه المهمة ، وتحقيق الالة المرجوة منها ، ولا يترقب عمل الخليفة في هذا الباب ، عند حذ جمع الزكاة ، بل يجمع الجزية : وهي مقدار من المال ، يتخذ من أهل الذمة ، في مقابل الدناغ عنهم ، ويجمع الخراج وهو مقدار من المال يفرض على الأرض التي تترك في يد الكفار .

بل للخليفة أيضا عند هدم كفاية هذه الاموال ، أن يطلب من اخصياء المسلمين ، أن يقدموا من أموالهم ، ما تدعو اليه حاجة الدولة الإسلامية ، في غير جور ولا تعسف .

كما يقوم الخليفة باتفاق هذه الاموال في مصارفها المشروعة ، بحيث يعطى المستحقين ، كل بحسب استحقاقه ، دون إسراف أو تقتير .

خامساً : المحافظة على الامن : بحيث يصبح الافراد آمنين على أموالهم وأعراضهم ودمائهم ، في أثناء إقامتهم وسفرهم ، وذلك بتعقيب العصاة ومرتكبي الجرائم والمشاغبين ومعاقبهم باقامة الحدود والتعزيرات عليهم .

وكذلك يتصدى الخليفة ، لمن يعمد إلى استخدام القوة في فرض سيطرته على الآخرين ، أو يحارل استغلاهم أو ابتزاز أموالهم ، إذ بعد هؤلاء خارجين على القانون يجب كسر شوكتهم بشتى الوسائل ، حيث لاستقرار لامن الافراد مع وجودهم .

سادساً : إقامة العدل بين الناس : وذلك بالفصل في المنازعات التي تحدث بين الافراد ، بحيث تطبق مبادئ العدالة ، فيحصل كل صاحب حق على حقه ، فترد الاموال إلى اصحابها في المنازعات المالية ، ويتصف المظلوم من الظالم ، في المنازعات غير المالية ، وبذلك لا يجوز ظالم ولا يستذل مظلوم .

سابعاً : تعيين الموظفين : ويلتزم باختيارهم من اصحاب الكفاءات بحيث تتفق مؤهلاتهم والاعمال التي تسند إليهم ، وقد حدد الفقهاء وصفين رئيسين ينبغى أن يتوافرا بصفة أساسية في كل موظف ، زيادة على الاوصاف النوعية الاخرى ، أحدهما : القوة ، والثاني : الامانة . وقد اعتمد الفقهاء في استعراض هذين الوصفين على ما جاء في القرآن الكريم على لسان اية سيدنا شعيب ، عندما طلبت من أبيها أن يستأجر سيدنا موسى عليه السلام ، حيث قالت له : ( يا أبت استأجره إن خير من استأجرت القوي الامين (١) ) .

(١) سورة القصص الآية ٢٦ والمتصود بالقوة في الآية القوة البدنية ،

وهو ما تعنيه قهية سيدنا موسى .



وأرى وجوب التوسع في تفسير معنى القوة ، المطلوبة في الموظف بحيث تقتصر على سلامة البدن ، ولا تتطلب القوة البدنية ، إلا في عمل يحتاج بالفعل إليها .

وأخيرا فإن من أهم واجبات الخليفة أن يشرف بنفسه على سير العمل في الدولة ويراقب أعمال معاونيه ، ويتحسّن حاجات المسلمين يقول الماوردي : ( أن يباشر بنفسه مشاركة الأمور ، وتصفح الأحوال لينمض بسياسة ، الأمة وحراسة الملة ولا يعول على التفويض تشاغلا ببلدة أو عبادة فقد يخون الأمين ، ويفش الناصح ) (١) .

ولا يقال إن اتساع رقعة الدولة الإسلامية ، تجعل إشراف الخليفة بنفسه متعذرا أو فيه كثير من العسر ، إذ ليس المطلوب مراقبة كل أعمال الدولة ، وجميع موظفيها ، وإنما إيجاد مبدأ الرقابة من الخليفة ذاته ، وتطبيقه ، وهذا كاف في تحقق الهدف من الإشراف ، إذ أنه بمجرد أن يعرف عن الخليفة هذا الوصف ، تستقيم الأمور .

#### حقوق الخليفة :

وهي تشكل واجبات على أفراد المسلمين ، وأولها حق الطاعة وثانيها : حق النصرة ، على مناوئيه في داخل الدولة الإسلامية ، وخارجها ، يقول الماوردي : ( وإذا قام الإمام ، بما ذكرناه من حقوق الأمة ، فقد أدى حق الله تعالى ، فيما لهم وعليهم ، ووجب له عليهم حقان : الطاعة ، والنصرة ، مالم يتغير حاله ) (٢) . ويمكن أن يجعل حق النصرة ، أثرا لحق الطاعة . لأن الإمام إذا وجبت طاعته يلتزم المسلمون بنصرته ولقد اهتم الإسلام بتأكيد حق الطاعة فنص عليه القرآن الكريم : ( وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ) ، ووقعت في توصيفه السنة النبوية ، فمن ذلك ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :

( من خرج من الطاعة وفارق الجماعة ، فمات ، مات ميتة جاهلية ) (٣) .

(١) الأحكام السلطانية ص ٢٩ .

(٢) المرجع السابق ص ٣٠ .

(٣) راجع صحيح مسلم بشر النوى ج ١٢ ص ٢٣٨ .



وماروى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( من رأى من أميره شيئاً يكرهه ، فليصبر ، فإن من فارق الجماعة شبراً ، فمات ، مات ميتة جاهلية <sup>(١)</sup> .

وسأل سلة الجعفى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ( يا بنى الله : أرايت إن قامت علينا أمراء يسألونا حقهم ، ويمنعونا حقنا ، فماتوا منا ، فأعرض عنه ، ثم سأله فأعرض عنه ثم سأله فى الثانية أو فى الثالثة ، ف جذب به الأشعث بن قيس ، وقال : اسمعوا وأطيعوا ، فانما عليهم ما حملوا وعليكم ما حملتم <sup>(٢)</sup> .

وروى حذيفة بن اليمان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( يكون بعدى أئمة ، لا يهتدون بهدأى ، ولا يستنون بسنقى ، وسيقوم فيهم رجال قلوبهم قلوب الشيطان ، فى جثمان إنس قال : قلت كيف أصنع يا رسول الله إن أدركت ذلك ، قال تسمع وتطيع للأمير ، وإن ضرب ظهرك ، وأخذ مالك فاسمع وأطع <sup>(٣)</sup> .

---

(١) راجع صحيح البخارى فتح البارى ج ١٦ ص ١١١ ، وصحيح مسلم بشرح النووى ج ١٢ ص ٢٤٠ . ونيل الأوطار ج ٧ ص ١٨١ .

(٢) راجع صحيح مسلم بشرح النووى ج ١٢ ص ٢٦٣ .

(٣) راجع صحيح مسلم بشرح النووى ج ١٢ ص ٢٣٨ ، ونيل الأوطار

## المطلب العاشر

في

تعدد الخلفاء

اتفق فقهاء الشريعة الإسلامية، على عدم جواز تعدد الخلفاء في الإقليم الواحد وفي الأقاليم المتجاورة المتصلة كما اتفقوا على عدم جواز تعدد الدولة الإسلامية بأي صورة من الصور .

أما عند تعدد الأقاليم ، وبعد المصادفات بينها ، فقد اختلف الفقهاء ، فذهب بعضهم إلى جواز تعدد الخلفاء ، بحيث يكون لكل جهة خليفة مستقل ، له كافة الحقوق والواجبات الكاملة لخليفة المسلمين . وذهب البعض الآخر إلى عدم جواز التعدد مهما اتسعت الأقطار وتباعدت البلدان .

وهذه هي بعض النصوص التي توضح موقف الفقهاء القائلين بجواز تعدد الخلفاء عند اتساع الأقطار .

جاء في الإرشاد : ( والذي عندي فيه ، أن عقد الإمامة لشخصين في صفة واحد ، متضايق الخطط والمخالف ، غير جائز ، وقد حصل الإجماع عليه ، وأما إذا بعد المدى ، وتخلل بين الإمامين شموع النوى ، فملاحة احتمال في ذلك مجال ، وهو خارج عن القواطع<sup>(١)</sup> ) .

وجاء في المواقف : ( ولا يجوز العقد لإمامين في صفة ، متضايق الأقطار ، أما في متسعها ، بحيث لا يسع الواحد تديره ، فهو محل الاجتهاد<sup>(٢)</sup> ) .

---

(١) الإرشاد للجويني ص ٢٥ طبعة الخانجي بمصر سنة ١٩٥٠ .

(٢) المواقف ج ٨ ص ٣٥٣ .

وجاء في أصول الدين : (لا يجوز أن يكون في الوقت الواحد إمامان، واجبي الطاعة . . . إلا أن يكون بين البلدين بحر مانع من وصول نصرة أهل كل واحد منهما إلى الآخرين، فيجوز حينئذ لأهل كل واحد منهما عقد الإمامة لواحد من أهل ناحيته<sup>(١)</sup>).

وهذه بعض النصوص التي تكشف عن موقف الفقهاء المانعين، من التعدد مهما تباعدت البلدان، واتسعت الأفطار.

يقول النووي تعليقا على حديث فوابضة الأول فالأول : (واتفق العلماء على أنه لا يجوز أن يعقد للميقتين في عصر واحد، سواء اتسعت دار الإسلام، أم لا)<sup>(٢)</sup>.

ويقول الماوردي : (وإذا عقدت الإمامة لإمامين في بلدين، لم تتعقد إمامتهما، لأنه، لا يجوز أن يكون للإمامة إمامان، في وقت واحد، وإن شذ قوم فجوزوه)<sup>(٣)</sup>.

ويقول ابن حزم : (اتفق من ذكرنا على أنه لا يجوز كون إمامين، في وقت واحد في العالم، ولا يجرز إلا إمام واحد)<sup>(٤)</sup>.

ويقول أبو يعلى : (ولا يجوز عقد الإمامة لإمامين في بلدين، في حالة واحدة، فإن عقد لائتين، وجدت فيهما الشرائط نظرت، فإن كانا في عقد واحد، فالعقد باطل فيهما، وأن كان العقد لكل واحد منهما على الانفراد، نظرت فإن علم السابق منهما، بطل العقد الثاني، وأن جهل من السابق منهما، يخرج على

(١) أصول الدين للبغدادى ص ٢٧٤ .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٢ ص ٢٢٣ .

(٣) الأحكام السلطانية ص ٧ .

(١) الفصل ج ٤ ص ٨٨ .

الروایتین ، أخذاهما بطلان العقد قیہما ، والثانیة استعمال الفرعة (١) .

وأرى أن الرأي القائل بوحدة الخلافة ، هو الرأي الأول بالرجحان وذلك لما يأتي :

أولاً : يلاحظ أن معظم الفقهاء القائلين بجواز تعدد الخلافة ، عند اتساع الأفطار وتباعد ما ، لم يعرضوا رأيهم بأسلوب حاسم ، وإنما بأسلوب يشعر بالتردد وتهيب الاعلان عن اختياره ، فالإمام الجويني يقول : ( للاحتيال في ذلك بهال ، وهو خارج عن القواطع والعلامة الإيجي يقول : ( فهو محل اجتهاد ) .

ولا جدال أن استخدام مثل هذا الأسلوب ، يكشف عن حذف الاتجاه إلى القول بتعدد الخلفاء .

ثانياً : ثم إن الأسباب الداهية إلى هذا القول تلخص في أن بعد هذه الأقاليم ، يؤدي إلى تعذر الاتصال بينها مما يجعل سلطان الخليفة الواحد ، لا يمتد فعلاً إلى الأقاليم البعيدة .

وكذلك يصعب التناصر بين أهالي هذه الأماكن ، وهي أسباب غير كافية في تبرير القول بجواز تعدد الخلفاء .

إذ أن سلطان الخليفة يمكن أن يمتد إلى أي بقعة في العالم ، مهما بعدت ، وذلك بواسطة نوابه ، بل هذا ما كان يحدث بالفعل في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ، وخطمائه الراشدين ، فتنى اليمن ومصر والشام وخرم كان الولاية ينوبون عن الحاكم في تنفيذ أحكامه وأوامره .

والتناصر بين أهلي الأقاليم المتباعدة ، وأن تعذر ، إلا أنه ممكن ، وقد سجله التاريخ في آلاف الوقائع والأحداث ، ومع هذا فلا يعد تعذر التناصر مؤثراً ، على تبعية الأقاليم لسلطان خليفة المسلمين ، مهما بعد إقليم مقر حكمه ، وإنما

المؤثر ، هو قبول الأفراد للتناصر فيما بينهم ، أو عدم قبولهم له. والمفروض أن التناصر بين جميع أفراد المسلمين ، أمر لازم لا يقبل الجدل .

ثالثاً : ولأن الرأي الداعي إلى وحدة الخلافة ، هو الذى يتفق مع الروح الحقيقية للإسلام ، تلك الروح التى تدعو إلى وحدة الأمة الإسلامية ، بشتى الوسائل ، ولقد تضافت النصوص الشرعية من قرآن وسنة ، تأمر بوحدة الأمة ، وتمنح من تفرقتها .

فمن القرآن الكريم : قوله تعالى : « راعوا ما عهدتكم من قبل الله ولا تتفكروا » (١) وقوله تعالى : « وأطيعوا الله واطيعوا رسوله ولا تنازعوا فتشلقوا وتذهب ربحكم » (٢) . وقوله : « وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون » (٣) ، وقوله : « ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات وأولئك لهم عذاب عظيم » (٤) .

ومن السنة النبوية : قول الرسول صلى الله عليه وسلم : « مثل المؤمنين فى توادهم وتراحمهم ، وتعاطفهم ، كمثل الجسد الواحد ، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى » .

وروى عن عرفة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إنه سيكون هنات وهنات ، فمن أراد أن يفرق أمر هذه الأمة وهى جميع ، فاضربوه بالسيف كائناً من كان » (٥) .

—————

(١) سورة آل عمران الآية ١٠٣ .

(٢) سورة الانفاق الآية ٤٦ .

(٣) سورة المؤمنين الآية ٥٢ .

(٤) سورة آل عمران الآية ١٠٥ .

(٥) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٢ ص ٢٤١ .



رابعاً : وزد من الأحاديث النبوية ، ما تعرض لملاج حالة تعدد الخلفاء ، وأمر الرسول صلى الله عليه وسلم ، بالتزام بيعة الخليفة الأول ، في بعض الأحاديث وفي أحاديث أخرى تشدد وأمر بقتل الخليفة الذي تؤدي بيعته إلى التعدد ، وهو الثاني .

فمن أحاديث النوع الأول ، ما روى عن أبي حازم قال : ( فاعدت أبا هريرة خمس سنين ، فسمعتة يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم : كائى بنوا اسرائيل تسوسهم الانبياء ، كلما هلك نبي خلفه نبي وأنه لا نبي بعدى ، وستكون خلفاء فتكثر ، قالوا : فما تأمرنا ، قال : فرايعة الأول فالأول ، وأعطوهم حقهم ، فإن الله سائلهم ، عما استرعاهم (١) )

ومن أحاديث النوع الثانى عن أبى سعيد الخدرى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا بويع لخليفةين ، فقتلوا الآخر منهما (٢) » .

خامساً : ومما يؤيد هذا الاتجاه ، صنيع الخلفاء الراشدين ، الذين حرصوا على أن يمتد سلطانهم إلى جميع بقاع الدولة الإسلامية ، وقد اتسموا أرباباً ، وتباعدت أقاليمها ، منذ عهد عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ، بل إن الامام علياً رضى الله تعالى عنه ، جهر جنوده وسار إلى الشام ، لاختضاع معاوية الذى بويع من أهل الشام ، خليفة للمسلمين ، وقد اعتبره الامام على من البغاة ، ولو كان تعدد الخلفاء عند اتساع رقعة الدولة الإسلامية جائزاً ، لترك الامام على معاوية لحال سبيله ، ولم يقدم على قتاله .

سادساً : ولا جدال أن تعدد الخلفاء ، يؤدي إلى تعدد الكيانات ، ويفرض الحدود والحدود بين المسلمين .

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٢ ص ٢٣٣ ، وزايج أيضاً سنن ابن ماجه ج ٢ ص ٩٥٨ ونبيل الاوطار ج ٧ ص ١٨١ مطبعة الحلبي بمصر الطبعة الثالثة .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٢ ص ٢٤٢ .

وفي ظل هذه الظروف ، تقدم المصالح الاقليمية الخاصة على المصالح العامة ، وتضعف قوة المسلمين كجموعة وتكثر احتمالات الفرقة وسدود الصدام بين الجماعات الإسلامية المتعددة . .

سابعاً : ويبدو أن الرأي الذ يجيزى تعدد الخلفاء ، قد تأثر بالانجازات السياسية ، التي ظهرت في الدولة الإسلامية ، في فترة ضعف حكمها ، حيث تطل الانانية وتنتشر الاطماع ، الرغبة في السيطرة على بعض الاقاليم ، وفرض نفوذها فيه .

ثامناً : وإذا كانت الجماعات ، منذ قديم الازل ، قد عرفت أن القوة والعزة ، مرهونة بكثرتها ، ووحدة صفها ، وجمع كلمتها ، بل أن ذلك قد ظهر بصورة أكثر جدية في العصر الحديث ، إلى درجة أن دولاً متعددة توحدت ، ودولاً ، أخرى تنبج إلى التكتل والوحدة فيما بينها ، وأوجد الفكر السياسي ، أشكالاً متعددة ، لما يمكن أن يكون عليه التنظيم السياسي ، المؤدى إلى أهداف التعاون والاتحاد ، فمنها ما يسمى بالمعاهدات الدفاعية ، أو الدفاع المشترك ومنها ما يسمى بالاحلاف أو معاهدات الصداقة ، أو السوق المشتركة ، ومنها ما يطلق عليه الاتحاد أو الوحدة .

فإذا كان أمر الوحدة بهذه الأهمية ، فكيف يقبل رأى من يدعى أن الإسلام يجيز تعدد الخلفاء . بما يتضمنه من الفرقة والتجزئة بين المسلمين . .

### فضية تعدد الخلفاء في الزمن المعاصر :

أصبح المجتمع الاسلامى ، في الوقت الحاضر . مكوناً من دول متعددة ، ولكل دولة إقليم معين ، وجنسية مميزة وجيش خاص ، واستقر في كل دولة ، نظام حكم ارتضاه المواطنون فيها ، وخضعوا له بالطاعة والولاء ، ولا جدال أن هذا الواقع العملى ، خلق مصالح خاصة لآبناء كل إقليم ، يصعب — إن لم يكن يستحيل — على الكثيرين منهم ، أن يتنازلوا عنها ، عند تنفيذ الدعوة إلى وحدة الدولة الإسلامية .

وانطلاقاً من هذا الواقع — الذى لو لم يراع لظلت الدعوة إلى وحدة الدولة الإسلامية ، لا تعدى حاجر المذاين بها — أرى أن أفضل الأساليب لجمع كلمة الأمة الإسلامية ، فى دولة واحدة ، أن تبدأ باتحاد بين الدول العربية الإسلامية ، بحيث يختار أبناء كل إليم حاكمهم ، ويكون لهم ميزانيتهم ، وقوات أمنهم الداخلية ، ومجلس تشريعهم الخاص بهم .

ثم يختار الحكام من بينهم — أو يناط ذلك بالمجلس التشريعى العام — حاكماً للاتحاد ، تعاونه من بقية الحكام هيئة تنفيذية عليا .

ويكون للاتحاد تمثيلاً دبلوماسياً واحداً ، ولرعاياه جنسية واحدة ، على أن يتعارن الجميع فى إنشاء جيش قوى ، ومجلس تشريعى عام ، على مستوى الاتحاد .

إن هذا الأسلوب يتخلص إلى حد كبير ، من الحساسيات الإقليمية ، ويخفف للمسلمين دولة كبرى ، بل بالإمكان أن يتطور المسلمون فى إطاره ، إلى الوحدة الدائمة ، عندما تحسن النوايا ، وتظهر الفائدة ، وفى دولة اتحاد الإمارات العربية ، فى هذا المجال مثال حى ، أتمنى له التوفيق ، واضطراد النمو .

## المطلب الحادي عشر في عزل رئيس الدولة ( الخليفة )

---

وتشتمل على فرعين :

### الفرع الأول عزل رئيس الدولة في الأنظمة العربية المعاصرة

---

#### في الأنظمة الملكية :

تضيق دائرة الدواعي التي تؤدي إلى عزل رئيس الدولة ، في الأنظمة الملكية - نظراً لأن رئيس الدولة فيها ذاته مصونة ، ويباشر سلطاته بواسطة وزرائه .

وفي دستور المملكة المغربية لا يوجد نص يتناول فكرة عزل الملك .

بينما في دستور المملكة الأردنية الهاشمية ، يحصرها في ثبوت الإصابة بالمرض العقلي ، بصورة قاطنة ، حيث : ( إذا تعذر الحكم على من له ولاية الملك ، بسبب مرض عقلي ، فعلى مجلس الوزراء ، بعد التثبت من ذلك أن يدعو مجلس الأمة في الحال إلى الاجتماع ، فاذا ثبت قيام ذلك المرض بصورة قاطنة ، قرر مجلس الأمة ، انتهاء ولاية ملكه ، فتنقل إلى صاحب الحق فيها من بعده وفق أحكام الدستور ( فقرة م من المادة ٢٨ من دستور المملكة الأردنية ) .

ولو فقد الملك القدرة على تولى سلطاته ، بسبب مرض غير الجنون ، فيتولى ممارسة صلاحيته نائب ، أو هيئة نيابية ، ويعين النائب أو الهيئة النيابية بإرادة ملكية ، وعندما يكون الملك غير قادر على إجراء هذا التعيين ، يقوم به مجلس الوزراء ( الفقرة ح من المادة ٢٧ من الدستور ) .

### وفي دستور دولة الكويت :

بعد أكثر الدساتير الملكية توسعا في النص على دواعي عزل رئيس الدولة ، فقد ربطها بأمرين ، فقد أحد الشروط التي يجب أن تتوافر في ولي العهد ، وعدم قدرة الأمير الصحية على تولي سلطاته ، أيا كان سببها .

فإذا فقد الأمير أحد الشروط الواجب توافرها في ولي العهد ، أو فقد القدرة الصحية على ممارسة صلاحياته ، فعلى مجلس الوزراء بعد الشبث من ذلك ، عرض الأمر على مجلس الأمة في الحال لنظره في جلسة سرية خاصة ، فإذا ثبت للمجلس بصورة قاطعة ، فتدان الشرط ، أو القدرة المنوه عنهما ، قرر بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم انتقال ممارسة صلاحيات الأمير إلى ولي العهد بصفة مؤقتة ، أو انتقال رئاسة الدولة إليه نهائيا ( المادة ٣ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم أحكام توارث الإمارة ) .

### في الأنظمة الجمهورية :

توسع الأنظمة الجمهورية - بعض الشيء - في ذكر الدواعي التي ينشأ عنها عزل رئيس الدولة ، وتكاد تنحصر فيما يأتي :

#### ١ - قبول الاستقالة :

وفي الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية ، تقدم الاستقالة إلى مجلس الشعب ( المادة ٨٣ من الدستور الدائم الصادر العام ١٩٧١ ) .

وفي دستور العراق تقدم الاستقالة إلى المجلس الوطني لقيادة الثورة ، ويبت فيها بأغلبية الثلث المجموع الكلي لأعضاء المجلس الوطني لقيادة الثورة ، ومجلس الوزراء ، ومجلس الدفاع الوطني في جلسة مشتركة برئاسة رئيس مجلس الوزراء ( المادة ٤٠ من دستور جمهورية العراق الصادر عام ١٩٦٤ ) .

وفي دستور الجمهورية السورية وكذلك الجمهورية التونسية ، يفهم من فعوى



نصوص الدستور أن الجهة التي تقدم الاستقالة إليها هي مجلس النواب في الجمهورية السورية ، ومجلس الأمة في الجمهورية التونسية ( الفقرة ٢ من المادة رقم ٨٨ من دستور الجمهورية السورية الصادر عام ١٩٥٠ ) ( والفصل الحادي والخمسون من دستور الجمهورية التونسية الصادر عام ١٩٥٩ ) .

## ٢ - العجز الدائم :

في دستور جمهورية مصر العربية ، يدل مجلس الشعب على منصب رئيس الجمهورية إذا ثبت عجزه الدائم عن العمل ( المادة ٨٤ من الدستور ) .

وفي دستور الجمهورية السورية أن موانع رئيس الجمهورية عن العمل ، إذا كانت دائمة ، يخلو منصب الرئاسة ( الفقرة ٢ من المادة ٨٨ من دستور الجمهورية السورية ) .

وفي دستور الجمهورية التونسية ، يعتبر عجز رئيس الجمهورية الثابت عن العمل من دواعي خلو منصب الرئاسة ( الفصل الحادي والخمسون من الدستور ) .

وفي دستور جمهورية العراق ، إذا تعذر على رئيس الجمهورية القيام بأعماله بسبب ما يشكل مجلساً جمهورياً للنيابة عنه ، قوامه ثلاثة أعضاء من المجلس الوطني لقيادة الثورة ، يتخذ الصلاحيات ، التي يراها مرسوم ( المادة ٥٣ من الدستور ) .

## ٣ - الحكم بالإدانة لارتكاب جريمة :

وفي دستور جمهورية مصر العربية يعفى رئيس الجمهورية من منصبه إذا أدين بتهمة الخيانة العظمى ، أو لارتكابه جريمة جنائية .

وبمحاكم أمام محكمة خاصة ، يقدم إليها بناء على اقتراح مقدم من ثلث أعضاء مجلس الشعب على الأقل ، ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس ( المادة ٨٥ من الدستور ) .

وفي دستور جمهورية العراق ، لا تبعة على رئيس الجمهورية بسبب أعماله وظيفته ، إلا في أحوال خرق الدستور ، أي الخيانة العظمى أما تبعته ، فيما يخص

في الجرائم العامة ، فهي خاضعة للقوانين العادية ولا يجوز اتهامه بسبب هذه الجرائم أو بسبب خرق الدستور ، أو الخيانة العظمى إلا من قبل المجلس الوطني لقيادة الثورة ، بقرار من أكتريية ثلثي المجموع الكلي لأعضائه ، ولا يجوز محاكمته إلا من قبل محكمة خاصة ، وعلى الوجه المبين بالقانون ( المادة ٦٠ من الدستور ) .

وفي دستور الجمهورية السورية ، رئيس الجمهورية مسئول في حالتي خرق الدستور والخيانة العظمى ، وهو مسئول أيضا عن الجرائم العادية ، ولا يحاكم إلا أمام المحكمة العليا ، على أنه لا يجوز البحث في إحالة رئيس الجمهورية إلى المحكمة العليا، إلا إذا تقدم ربع أعضاء مجلس النواب بطلب خطي معال إلى رئاسة المجلس ، ويحال الطلب قبل البت فيه ، إلى اللجنتين الدستورية والقضائية مجتمعتين ، وتقدم اللجنتان تقريرهما ، خلال ثلاثة أيام ، منذ إحالة الطلب لإيهما ، وتعين جلسة خاصة لمناقشة طالب الإحالة ولا يجوز أن يبحث فيها أمر آخر .

ولا يجوز إحالة رئيس الجمهورية إلى المحكمة العليا ، في جميع الحالات إلا بموافقة أكتريية النواب المعالقة ، وعند إحالة رئيس الجمهورية إلى المحكمة العليا تعتبر مدة الرئاسة خالية ، حتى تصدر المحكمة قرارها ( المادة ٨٦ من الدستور ) .

## الفرع الثاني

### عزل رئيس الدولة في الإسلام

---

نظرا لمركز الخليفة الديني، واعتباره في منصب النائب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، في حراسة الدين وسياسة الدنيا .

ولأن الإسلام قد اهتم بالشروط والالوصاف التي ينبغي أن تتوافر فيمن يشغل هذا المنصب، حتى أصبح من المسلم به، ألا يشغله إلا أفضل المسلمين .

وأيضا لكثرة النصوص التي تأمر بطاعة الخليفة والإذعان له، والصبر على ما يظهر منه من هنات .

لهذه الأمور تولدت حساسية خاصة لدى الباحث المسلم، عند تعرضه لفكرة عزل الخليفة في الإسلام .

ويمكن التفريق عند دراسة عزل الخليفة، بين حالات ثلاث :

#### الحالة الأولى : فتده لشرط من شروط النولية :

وفي هذه الحالة ينبغي التفريق بين الشروط، التي لاوجه لها، إلا أن تكون شرط صحة كالإسلام والذكور، والعقل، وبين ما يحتمل أن يكون من شروط التفضيل .

فاختلال شرط من المجموعة الأولى يستوجب عزل الخليفة . أما اختلال شرط من المجموعة الثانية، فإن ذلك يستدعي التفريق بين نوعين من الشروط :

النوع الأول : الشروط التي تحقق قدرة الخليفة على القيام بواجباته الشرعية،

هو ذلك كسلامة الخواص ، فقد وصف من هذه الأوصاف يستوجب العزل أيضا ، لأن الخليفة في هذه الأحوال يتعذر عليه القيام بمسئوليته وأهليته ، ومن ثم يخبره في منصب الخلافة بضر المسلمين .

النوع الثاني : الشروط التي تحقق كمال قيام الخليفة ، بمهامه كالعادلة وهذه . قد اختلف الفقهاء في جواز العزل بها ، ومن أشهر الآراء الواردة فيها رأيان .

أحدهما : لا يجوز عزل الخليفة ، بفقدما ، وهو رأي الحنابلة .

يقول أبو يعلى : إن الفسق ( لا يمنع استدامة الإمامة ، سواء أكان متعلقا بأعمال الجوارح ، وهو ارتكاب المحظورات ، وإقدامه على المنكرات ، انبعاثا لشهرته ، أو كان متعلقا بالاعتقاد ، كالتأول بشبهة ، يذهب فيها خلاف الحق ) (١) .

والثاني : يجوز العزل ، بشرط أمن الفتنة .

وقد قال بهذا الرأي ، فقهاء المذهب الحنفي .

جاء في المسامرة : ( إنه إذا قلد إنسان الإمامة ، حال كونه عدلا ، ثم جار في الحكم وفسق ، لا يعزل ، ولكن يستحق العزل إن لم يستلزم عزله فتنة ) (٢) .

الحالة الثانية : ارتكاب الإمام لمعظم الكبائر :

وذلك كمجاهرته بشرب الخمر ، وتعطيله لإمامة شعائر الدين ، بأن يمنع من الصلاة أو الحج .

وهنا تستوجب هذه التصرفات عزل الخائفة ، حتى لو قام احتمال حدوث الفتنة بسبب ذلك .

(١) الأحكام السلطانية ص ٤ .

(٢) شرح المسامرة ٣٢٣ .

لأن الرسول صلى الله عليه وسلم ، وضع حدا لطاعة أولي الأمر ، حيث أمر بطاعتهم ، ما لم يثبت عنهم فعل من أفعال الكفار ، قال صلى الله عليه وسلم : « معقبا على أمره بطاعة الأئمة ( إلا أن تروا مكفرا بواجب ) عندكم من الله فبئس برهان ( ١ ) » .

### الحالة الثالثة : وقوع الخليفة في الأسر :

بأن يقع في قبضة أعدائه ، سواء أكانوا من الكفار ، أو من البغاة . ويشترط في هذه الحالة وقوع اليأس من نجاته ، فإذا تحقق ذلك يزيل الخليفة ويولي غيره ، لأن وقوعه في الأسر بهذا الوصف ، يعطل مصالح الأمة .

---

(١) راجع صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٢ ص ٩٢٢ .



## المبحث الثالث

### الإسلام ومبدأ سيادة الأمة

---

سويشتمل على مقدمة ومطلبين :

#### مقدمة

في بيان مفهوم مبدأ سيادة الأمة ونشأته

---

لا بد من وجود قوة في الدولة تتمتع بسلطة عليا ، وتكون أوامرها نافذة  
المفعول ، على جميع الهيئات والأفراد ، في داخل الدولة ، وبدن هذه القوة ،  
ومالها من سيادة على الإقليم ، تكون الدولة قد فقدت ركنا من أركانها ، وبالتالي  
لم تعد دولة .

وفي العصر الحديث ، تتجسد هذه القوة في ثلاث سلطات ، وهي السلطة  
التشريعية ، ومهمتها إصدار قواعد عامة ملزمة للجماعة ، والسلطة القضائية ، ومهمتها  
حل المنازعات بين المواطنين بالطرق السلمية ، والسلطة التنفيذية ، ومهمتها المحافظة  
على النظام العام في الدولة ، وتقديم الخدمات للمواطنين ، في إطار القواعد العامة ،  
التي وضعتها السلطة التشريعية .

وبعيدا عن الأفكار الفلسفية ، والمناقشات القائمة على الفروض النظرية ،  
فإن أم هذه السلطات من حيث الآثار — حسب تقديرى — هي السلطة  
التنفيذية ، وبخاصة رئيسها الذي هو رئيس الدولة ، ففضلا عن أن رئيس السلطة  
التنفيذية يشارك في أعمال السلطة التشريعية ، فانها تتولى حراسة النظام العام  
للجماعة ، وتتولى وتنزى مسؤولية تنفيذ الأحكام فهي يد السلطة التشريعية والسلطة

القضائية ، ورئيس السلطة التنفيذية ، الذى هو رئيس الدولة ، يتمتع فى غالب الأحيان بسلطات واسعة ، فضلا عما له من نفوذ أدنى كبير ، بين أفراد الأمة .

ولكن إذا كانت هذه الهيئات الثلاث ، وعلى رأسها رئيس الدولة ، تملك هذا النفوذ الواسع ، فأى جهة تلك التى خزلت لهم هذا الحق ؟ .

وهنا تبرز فكرة سيادة الأمة ، من حيث إن اختيار الأمة للحاكم ، والمجالس النيابية ، هو حجر الزاوية ، فى منح هذا الحق .

ولهذا فإن هذا المبدأ ، يعبر عنه اجتماعيا وقانونيا ، فيقال : إن اختيار الحاكم يحدث وفقا لإرادة أبناء الدولة ، أو بعبارة أخرى ، يتم برغبة أغلبية الناخبين فيها .

وهذه مفهوم مبدأ سيادة الأمة ، يقوم على أساس ، أن صاحب السيادة ، فى الأمة مجموع المواطنين ، وأن هذه السيادة حق ، يخول للأمة سلطة إصدار الأوامر ، وأن صاحب هذا الحق هو الأمة - مجموع المواطنين - التى لها كياناتها المستقلة المتميزة عن الأفراد ، وأن السيادة بهذا المعنى سلطة عليا ، لا تتبع ولا تخضع ، لسلطة أخرى .

وفى البداية ظهر مبدأ السيادة - بهذا الاسم مجردا عن كلمة الأمة - فى فرنسا ، أثناء فترة كفاح الملوك - فى المصور الوسطى - ضد الامبراطور والبابوات فى خارج الدولة الذين كانوا يعملون على بسط نفوذهم ، على الملوك .

وكذلك لتوطيد سلطة الملوك العليا ، داخل المملكة ، ضد الحكام الإقطاعيين ، وقد كانوا ينازعون الملوك ، ويشاركونهم فى السلطان .

وهكذا أخذ الفقهاء الفرنسيون فى القرن الرابع عشر ، يتادون بأن الملك يستمد سلطته من الله ، ثم اكتمل مدلول اصطلاح السيادة فى صالح سلطان الملوك فى القرن السادس عشر ، وأصبح يقصد بها تلك السلطة العليا التى ليس لها منافس داخل الدولة وأصبح إطلاقها داخل فرنسا مقصورا على الملك ، لأنه وحده الذى يتمتع بوصف السلطة العليا ، وعرفت بنظرية الحق الإلهى .

ولكن مبدأ السيادة ، لم يكن يقصد به ، فى بادئ أمره ، إلا جانبيا جليلا .

وهو تلك السلطة التي لا تخضع لسلطة أخرى ، أعلى منها ، أو بعبارة أخرى ، أن الملك صاحب هذه السيادة ، لا يخضع لسلطان البابوات والباطرة .

ثم تطور الأمر ، وامتد مفهوم مبدأ السيادة إلى ناحية أخرى إيجابية ، وأصبح يقصد به : سلامة عمل بعض تصرفات معينة ، فيقال مثلا : هذه الشخصية - بناء على ما لها من السيادة - لها الحق في أن تفرض الضرائب ، أو تعقد المعاهدات .

ولما نجحت الثورة الفرنسية ، نقل رجال الثورة ، نظرية السيادة بخصائصها من الملك إلى الأمة ، وأصبحت الأمة هي صاحبة السيادة ، بدلا عن الملك .

وأقام جان جاك روسو أكبر فلاسفة الثورة الفرنسية - نظرية سيادة الأمة ، على أساس فكرة العقد الاجتماعي ، وأصبح مبدأ سيادة الأمة ، يعنى السلطة العليا لمجموع أفراد الأمة ، التي لا سلطان فوقها ، ووجد فيه ثوار فرنسا وفلاسفتها السلاح الحاسم ، الذي يعينهم على ضرب الملوك المستبدين ، والقضاء على مفهوم نظرية السيادة ، التي يستبدون إليها وهي نظرية الحق الإلهي .

ولماذا وضع الدستور الفرنسي الصادر عام ١٧٩٣ نصت المادة ٧٥ ( على أن صاحب السيادة هو مجموع المواطنين الفرنسيين ) .

ثم تطور مبدأ سيادة الأمة ، إلى مبدأ سيادة الشعب الذي يقرر السيادة لمجموع الناخبين ، في الدستور الفرنسي الصادر ، في عام ١٩٥٨ نصت المادة الثالثة في الفقرة الأولى ، على أن سيادة الأمة ، يختص بها الشعب الفرنسي .

## المطلب الأول

### مبدأ سيادة الأمة في الأنظمة العربية المعاصرة

ساد مبدأ سيادة الأمة في العصر الحديث واتفقت الغالبية العظمى من الدساتير في النص على أن السيادة ملك للأمة ، أو على حد التعبير الشائع ، الأمة مصدر السلطات .

#### مبدأ سيادة الأمة في الأنظمة الملكية :

وبما يجدر التنبيه عليه ، أن الأنظمة الملكية الديمقراطية ، في العصر الحديث لا تتعارض مع مبدأ سيادة الأمة ، لأنها تعتمد في وجودها ، واستمرارها على مالها من شعبية كبيرة ، في داخل أقاليمها ، فهي إذن تستند على إرادة الأمة ، وتستمد سلطاتها منها ، وهذا هو المهم .

والدليل على ذلك ، أنه تم وضع وإقرار دساتير معظم هذه الملكيات ، بواسطة أفراد الأمة أو ممثليهم .

ومما ساعد على استناد الملكيات في العصر الحديث ، على إرادة الأمة ، ما ظهر من استشاره أفكار الكثيرين منهم ، حيث جندوا أنفسهم في تحقيق أهداف بلادهم والعمل على توفير الخدمات لأبناء أمتهم .

وأيضا تطور الملكيات ذاتها ، بالنسبة للسلطات ، حيث تركت سلطة التنفيذ ، لأجهزة أخرى ، وأصبحت مجالس الوزراء ، هي التي تتولى مسؤولية التنفيذ ، وقد اكسب هذا العزوف عن السلطة ، الملوك تأثيرا قويا ، ناشئا عن الاحترام والتقدير .

وفي الأنظمة الملكية العربية، اتفقت دساتير دولها على إخلال ما يفيد أنها تأخذ بمبدأ سيادة الأمة، بين تخصص موادها .

ففي دستور دولة الكويت، تنص المادة السادسة منه، على أن ( نظام الحكم في الكويت ديموقراطي السيادة فيه للأمة، مصدر السلطات جميعا وتكون ممارسة السيادة على الوجه المبين بهذا الدستور ) .

وفي دستور المملكة الأردنية الهاشمية، تنص المادة ٢٤ على أن :  
( ١ — الأمة مصدر السلطات ٢ — تمارس الأمة سلطاتها على الوجه المبين في هذا الدستور ) .

وفي دستور المملكة المغربية، ينص الفصل الثاني منه، على أن ( السيادة للأمة تمارسها مباشرة بالاستفتاء وبصفة غير مباشرة، على يد المؤسسات الدستورية ) .

#### مبدأ سيادة الأمة في الأنظمة الجمهورية :

يعتبر الانتخاب في الأنظمة الجمهورية، وسيلة اختيار الحكم، ونظام الانتخاب يعتمد في أساسه، على مبدأ سيادة الأمة، وهو في صورته العامة، يعتبر أدق معبر عن إرادة الشعب الحقيقية، إذ أن جميع الأفراد لهم مكنة الاشتراك في الانتخاب دون أن يوضع أي قيد، من جنس، أو دين أو طائفة أو لون، ولهم حق المساهمة بصورة فعالة في اختيار حكامهم .

وفي الأنظمة الجمهورية العربية، اتفقت الدالية العظمى من دساتيرها أيضا على إخلال ما يفيد أنها تأخذ بمبدأ سيادة الأمة بين موادها .

ففي الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية ١٩٧١ تنص المادة الثالثة منه على : ( أن السيادة للشعب وحده، وهو مصدر السلطات ويمارس الشعب هذه السيادة ويحميها ويصون الوحدة الوطنية على الوجه المبين في الدستور ) .

وفي دستور الجمهورية السورية — ١٩٥٠ — تنص المادة الثالثة منه على



(١) - سيادة الشعب لا يجوز لفرد أو جماعة إعاءها ٢ - تقوم السيادة على مبدأ حكم الشعب بالشعب وللشعب ٣ - يمارس الشعب السيادة ، ضمن الأشكال والحدود المقررة في الدستور ) .

وفي دستور الجمهورية التونسية ، ينص الفصل الثالث على أن (الشعب التونسي هو صاحب السيادة ، يباشرها على الوجه الذي يضبطه هذا الدستور ) .

### نقد مبدأ سيادة الأمة :

يقضي مبدأ سيادة الأمة من الوجهة النظرية ، بعدم التمييز بين فرد وآخر من أبناء الأمة فهو يعطى مكنة الاختيار لجميع أفراد الأمة إلا أنه في ظل التطبيق العملي قد توضع بعض الشروط ، على من له حق الاختيار .

بل إن هذا قد حدث بالفعل ، في بداية الثورة الفرنسية ، تلك التي نادى بهذا المبدأ ، ودعمته ، واستندت إليه ، ومع ذلك فإن الجمعية الوطنية ، التي كانت وليدة الثورة ووضعت أول دساتير عام ١٧٩١ ، إنما استندت إلى مبدأ سيادة الأمة ذاته لتقرر نظام <sup>(١)</sup> الانتخاب المفيد - بنصاب - مالى لم يقرر وحينذاك نظام الانتخاب العام ، بل قالوا إن مبدأ سيادة الأمة إنما يتغلب منهم الايمانحوا حق الانتخاب إلا لمن كانوا أقدار الأفراد على التعبير عن إرادة الأمة، حتى أن نسبة عدد الناخبين ، ، لجميع أفراد الشعب ، إذ ذاك لم يتجاوز ١٦ ٪ .

غير أن أهم ماوجه إلى هذا المبدأ من انتقادات هذين التقديس <sup>(٢)</sup> . التاليين .  
النقد الأول : عدم منع الاستبداد :

فرغم أن الهدف الرئيسى ، من نشأة مبدأ سيادة الأمة، وتثبيت أن الأمة مصدر السلطات ، يهدف إلى منع استبداد الحكام بالسلطة ، فإن الوقائع والاحداث ، تكشف عن تهديد حتى للاستبداد ، في ظل هيمنة مبدأ سيادة الأمة .

(١) نظام الحكم في الاسلام للدكتور متولى ص ٥٦٦ .

(٢) نفس المرجع .

وأبرز الأمثلة على ذلك ، ما حدث في فرنسا ، وهي الدولة التي تعد المنبع الأول لهذا المبدأ .

### المثال الأول :

في عام ١٩٧٢ ، وفي ظل النداء المدوي ، زائدة ، بإعلان هذا المبدأ في فرنسا انتخبت جمعية نيابية ، اتخذت من الاجراءات الاستبدادية ، مالا نظير له في تاريخ أعتى المستبدين من الملوك والقيصرة .

### المثال الثاني :

حدث أنظمة دكتاتورية ، يستند كل منها ، إلى مبدأ ، سيادة الأمة وأولها بدستور ١٣ ديسمبر عام ١٧٩٩ ميلادية ، وثاني النظام الدكتاتوري ، الذي أقامه لويس نابليون بدستور عام ١٨٥٢ ميلادية .

وقد يقال : إن إستغلال مبدأ سيادة الأمة ، بهذا الشكل إنما يوجد حينما تمنح الأمة سلطانها إلى رئيس واحد ، أما لو تقررت تلك السلطة لهيئة تمثل الأمة ، فلا خوف من تواجد عنصر الاستبداد .

ومثل هذا الرأي ، إنما يقبل من الوجهة النظرية ، وهو أمر طبيعي لدى المفكرين النظريين ، أمثال جان جاك روسو ، الذين يعتمدون في أفكارهم على المنطق المجرد عن الواقع ، وأحداث التاريخ .

أما الواقع فيثبت خلاف ذلك ، فقد وجد الاستبداد من جانب بعض الهيئات النيابية في الأنظمة الديمقراطية ، فالحزب صاحب الأغلبية ، هو الذي يحكم ، ومن المعلوم أن النزعة الحزبية كثيرا ما تنتهي بأصحابها إلى القيام بأعمال استبدادية ضد خصوم الحزب .

### النقد الثاني : خطورته على الحرية .

فيبوب مبدأ سيادة الأمة ، لا تقتصر على الجانب الإيجابي ، وهو عدم منعه

الاستبداد بل هو يوجه الحياكم إلى الاستبداد، ويعمل على زيادة نزغته .  
 إذ أن هذا المبدأ، ينزع بأصحابه ، إلى اعتبار إرادة الأمة بذاتها إرادة  
 مشروعة أى أنها تمثل دائما الحق والعدل ، أيا ما كان القرار المنعقد على ذلك فكل  
 عمل صادر عن إرادة الأمة — مجرد صدوره عنها — يجعله مطابقا للحق والعدل،  
 وغير قابل للعكس والناقشة ، فهذا المبدأ ينسب إلى الأمة وصف العصمة من الخطأ  
 ولذلك فهو يؤدي بممثلي الشعب إلى الاستئثار بالسلطة والاستبداد، طالما كانت  
 إرادة الشعب تعد مشروعة لا شيء إلا أنها صادر عن الشعب ، فالشعب يستطيع  
 إذن من الناحية القانونية ، أن يفعل كل شيء ، وليس بحاجة لأن يأتي بمبررات  
 لما يريد .

وما يزيد من خطر ذلك على الحرية أن الذى يريد فى الواقع ليس الشعب فى  
 الحقيقة وإنما بضعة أفراد يتكلمون باسم الشعب ، فهؤلاء الأفراد المعدودون  
 هم وحدهم الذين يستفيدون بوصف العصمة من الخطأ، النابع عن مبدأ سيادة الأمة.

رأينا فيما وجه إلى مبدأ سيادة الأمة من نقد :

تقوم فكرة النقد الأول على أساس أن هذا المبدأ ، لا يمنع من تسرب وصف  
 الاستبداد إلى الحكام ، ومن الأمثلة التى ضربت يتضح أن مرد هذا إلى الانحراف  
 فى التطبيق أو بعبارة أدق تعطيل سريان أثر المبدأ . وهو أمر خارج عما يقضى  
 به مبدأ سيادة الأمة ذاته وبالإمكان أن يتعرض له أى مبدأ آخر ، فهما وضعت  
 له من ضمانات المحافظة على الحرية ومنع الاستبداد .

أما النقد الثانى فانه يحتاج إلى وقفة ، بعض الوقت ونود أن تنبه فى البداية إلى  
 أن هذا النقد يقوم فى حقيقته على أفكار فلسفية محضة ، وأهمية الأثر من الوجهة  
 العملية ، بل ومردود عليها من ذات الوجهة الفلسفية أيضا . لأن موادة القرار  
 المتخذ ، للعدالة فى الواقع أو بمقاييسه لها سيظل دائما هو المعيار الوحيد لتقييم  
 القرار ، ووصفه بالعدالة أو الجور ، ومتخذ القرار نفسه لا يمكن أن يتغير فى  
 نفسه هذا الواقع . بحيث تنقلب الموازين فى داخل نفسه ويتولد لديه الاحساس

بعدالة القرار الجائر ، لمجرد كونه صادرا عن إرادة الأمة وهذا هو المهم .

فاذا أضفنا إلى ذلك أن أثر القرار الجائر، نسيب الأمة أولا وآخرا وهي التي يحس إمامها الحاكم ، بأن صاحبة الفضل عليه، في توليته هذا المنصب، استبعدنا فكرة الاتجاه إلى الاستبداد من حاكم يؤمن بمبدأ سيادة الأمة .

ثم إن توقيت الهيئات النيابية بمدة معينة — ودو طابع الديمقراطية الحديثة، التي تعمل في ظل مبدأ سيادة الأمة — يجعل أفراد الهيئة النيابية يحرصون دائما على الابتعاد عن كل تصرف ، يمكن أن تشم منه رائحة الاستبداد حتى لا يعوضوا تصرفاتهم للنقد ، ويجوزوا ثقة الناخبين ، وتتاح لهم فرصة تكرار العودة إلى الحياة النيابية مرة أخرى

## المطلب الثاني

### مبدأ سيادة الامة في النظام الإسلامى

---

ظهر بحث بعض العلماء في وجود مبدأ سيادة الامة في النظام الإسلامى ، أو عدم وجوده في هذا القرن ، وقد انشعب الباحثون فيه إلى طائفتين إحداهما اتجهت إلى أن الإسلام قد أخذ بهذا المبدأ ، بينما اتجهت الطائفة الثانية إلى أن الإسلام لم يأخذ به .

#### الطائفة الأولى :

ومن علماء هذه الطائفة فضيلة الاستاذ محمد نجيب المطيعى في كتابه المعروف بحقيقة الإسلام وأصول الحكم<sup>(١)</sup> ، وفضيلة الاستاذ عبد الوهاب خلاف في كتابه السياسة الشرعية<sup>(٢)</sup> ، والاستاذ على عبد الرازق في كتاب الإسلام وأصول الحكم<sup>(٣)</sup> ، والدكتور عبد الرازق السنهورى ، بحث له منشور بمجلة المحاماة الشرعية<sup>(٤)</sup> ، والدكتور محمد ضياء الدين الرئيس في كتابه النظريات السياسية الإسلامية<sup>(٥)</sup> .

وتعتبر أبحاث هذه الطائفة ، أسبق من حيث الزمان ، كما تمتاز بأن باحثيها يمثلون نوعين من العلماء ، متخصصى الشريعة الإسلامية ، ومتخصصى الامانوى الوضعى .

وسنتنصر على ذكر بعض الأدلة ، ونسجل بعض الملاحظات .

---

(٢) ص ٢٨ .

(١) ص ٣٠ .

(٤) عدد الأول ص ١٢ . (٥) ص ١٦٥ .

(٣) ص ١٠ .



وأغرب ما في اتهامات بعض باحثي هذه الطائفة ، واستدلالهم ، ما ذهب إليه الأستاذ على عبدالرازق ، الذي قرر أن فقهاء الشريعة الإسلامية السابقين من أخذ بمبدأ سيادة الأمة ، ومنهم العلامة المشهور الكسائي ، واعتبر قول الكسائي في كتابه البدائع تصريحاً يكشف عن حقيقة أخذه بهذا المبدأ ، وهو ما جاء في قوله : ( وكل ما يخرج به الوكيل عن الوكالة ، يخرج به القاضى من القضاء ، ولا يختلفان إلا في شيء واحد ، وهو أن الموكل إذا مات أو خلع ينمزل الوكيل والخليفة إذا مات أو خلع لا تنمزل قضاته وولايته ووجه الفرق أن الوكيل يعمل بولاية الموكل وفي خالص حقه أيضاً ، وإذا بطت أمية الولاية فيعزل الوكيل والقاضى لا يعمل بولاية الخليفة ، وفي حقه ، بل بولاية المسلمين ، وفي حقوقهم وإنما الخليفة بمنزلة الرسول عنهم ، ولهذا لم تلحقه المهددة كالرسول ، في سائر المقود ، والوكيل في السكاح ، وإذا كان رسولا كان فعله بمنزلة فعل عامة المسلمين وولايتهم بعد موت الخليفة باقية ، فيبقى القاضى على ولايته ، وهذا بخلاف العزل فإن الخليفة إذا عزل القاضى ، أو الوالى ينمزل بعزله ، ولا ينمزل بموته ، لأنه لا ينمزل بمنزل الخليفة أيضاً حقيقة ، بل بمنزل العامة ، لما ذكرنا أن توليته بتولية عامة ، والعامة ولوه الاستبدال دلالة ، لتعد مصالحتهم . بذلك فكانت ولايتهم معنى في العزل أيضاً فهو الفرق بين العزل والموت .

### تقييم هذا الاتجاه :

وخطأ الباحث يتلخص في ادعائه أن الكسائي اعتنق الأخذ بمبدأ سيادة الأمة ، وقال به ، وهذا غير مقبول ، لأن ظهور هذا المبدأ بهذا الاسم لم يظهر إلا بعد زمن طويل ، من وفاة الكسائي ، والنص ليس فيه ما يثبت أن الكسائي يصرح بأنه يأخذ بمبدأ سيادة الأمة ، ولو اتجه الباحث إلى استنتاج مفهوم مبدأ سيادة الأمة من نص الكسائي ، لما عيب عليه هذا المبدأ .

أما فضيلة الأستاذ بخيت المطيعي فقد استنتج من وقائع الإسلام وأقوال الفقهاء أخذ الإسلام بمبدأ سيادة الأمة ، ( وإن المسلمين هم أول أمة قالت بأن الأمة مصدر السلطات كلها ، قبل أن يقول ذلك غيرها من الأمم )<sup>(١)</sup> .

(١) راجع حقيقة الإسلام وأصول الحكم ص ٣٠

وأبرر دليل على ذلك ، ماقرره جمهورية قتها المسلمين من أن (نصب الخليفة، إنما يكون بمسباية أهل الحل والعقد، وأن الامام إنما هو وكيل الامة، وانهم هم الذين يولونه ملك السلطة ، وانهم يملكون خلعهم) (٣) .

وفي نفس الطريق الذى ملكه فضيلة الاستاذ محمد بخيت المظيى ، ترى الاستاذ الدكتور محمد ضياء الدين الرئيس ، يفصل ما أجمله ، ويقم على هذا الاتجاه الادلة العديدة ، ويستتبع من اقوال الفقهاء الكثير من المؤيدات .

فهو يرى أن المتبع لاقوال علماء الشريعة، وبخاصة فى بحث الامة، لا يشك فى فهو أن الذى يظهر منها ، أن الامة الاسلامية هى مصدر السلطات، فهم يقررون بطريق التضمن تارة ، ويعرّيج العبارة تارة أخرى ، أن المواجب الاول لعقد الامة هو الامة كوحدة متضامنة ، ذات ذاتية مستقلة .

وهذه هى بعض الادلة الى استند اليها .

١ — ما قرره بعض العلماء من أنه ليس اثبوت الإمامة، إلا طريقان النص — ويقصدون به التبيين من الله — والاختيار، أى من الامة، وما دام الطريق الاول لم يقم عليه الدليل فلا يبقى إلا الطريق الثانى ، وهو أن الامة هى التى تختار رئيسها، بواسطة الهيئة الصحيحة الشرعية، وقد جاء فى كتاب اصول الدين : ( قال الجمهور الاعظم من اصحابنا — يقصد أهل السنة — ومن المعتزلة والخوارج والنجارية ، أن ثبوتها — أى الامامة — الاختيار من الامة ) .

٢ — قرر العلماء أن إقامة من فروض الكفاية ، ومعنى ذلك ، أن الوجوب يقر على جميع الامة ، فاذا لم تقم به كانت آثمة ، فانامة واجبه على الامة ، وعناها مسئولية أداء هذا الفرض ، وهى المطالبة بتنفيذه ، وحتى أن اثابت عنهما البعض فى انجازة وهم أهل الحل والعقد ، فإن ذلك لا يعفيها من المسئولية، بل تبقى دائما مسئوليتها ، والوجوب يظل واقعا عليها .

٣ — ما ذكره كثير من فقهاء الشريعة الإسلامية . من أن الأمة لها أن تعزل الإمام لفسقه ، فما دامت الأمة ، لها حق عزل الإمام ، أى إنها عتبه وفسخه ، فلا بد أن تكون هى صاحبة الحق الأول ، فى تقليد له ، ومنحه إياه .

٤ — ما ذكره الماوردى ، عما يفيد أن الإمامة حق لجميع المسلمين ، فقد قال ( وإن تقدمت بيعة أحدهما وأشكل المتقدم منهما ، وقف أمرهما على الكشف ، وإن تارعاها وادعى كل واحد منهما أنه الأسبق ، لم تسمع دعواه ؛ ولم يحلف عليها ، لأنه يخفى بالحق فيها ، وإنما هو حق المسلمين جميعاً <sup>(١)</sup> ) ، فلا حكم فيها لبيته ولا لنكوله عنه . .

• ولو أقر له بالتقدم ، خرج منها المقر ، ولم تستقر للآخر ، لأنه - أى المقر مقر فى حق المسلمين . .

• — وقد هد الباحث ما ذكره الماوردى من ( أن للإمام أن يستعفى الأمة من الإمامة وإيئس ذلك للوزير ) عد ذلك ما يدل دلالة قاطعة على أن الأمة هى مصدر السلطات فى الإسلام ، وعقب على ذلك بقوله ( لأن الإمام مولى من قبل الأمة ، فألها يقدم استعفاؤه وهذا يدل دلالة قاطعة على أن الأمة هى مصدر السلطات ، / فى تمتع بمقتضى العقد ، فالإمام حينما يتغلى عن السلطات باستعفاؤه ، يمود لتسليم هذه السلطات إلى الأمة ، والمرء لا يقدم استعفاؤه إلا لمن كان الأصل فى تعيينه ، فالأمة هى التى تعين وهى التى تقبل وهى التى يطلب إليها الاستعفاء ، وهذا بخلاف الوزير ، إذ أنه معين من قبل الإمام ) <sup>(٢)</sup> .

وبعد أن سرد الباحث الكثير من النصوص الفقهية التى تؤيد ما اتجه إليه ، ذكر أن هذه النصوص كلها ، وما أورده من أدلة ، تثبت أن الموجب الأول

---

(١) راجع النظريات السياسية الإسلامية ص ١٧١ وما يلها ، وقد استند إلى نقل النص نقلاً عن كتاب أصول الدين للعلامة الماوردى ص ٢٧٤ .  
(٢) المرجع السابق ص ١٧٥ .



لعمد الإمامة إنما هو الأمة ، كما ثبت في نفس الوقت أن الإمامة أو الخلافة نيابة عن المسلمين . وأنها حق الأمة جميعاً ، وتنطوي على حقوق لهم وهم باعتبار آخر ينظر إليها أيضاً ولا تتنير طبيعتها باختلاف النظر — هل أنها حق الله ، ويمهد إليها أداء ورعاية حقوق الله وإلكن الأمة من الوجهة التنفيذية ، وفي نهاية الأمر هي التي تتخذ العدة ، وتوجد الوسائل لأداء كل تلك الحقوق فما دام قد ثبت لدينا . إن الإمامة هي نيابة ، أو وكالة عن الأمة فعنى ذلك — إذ أردنا أن نستمع لـ لغة القوانين الدستورية الحديثة — إن الأمة من الوجهة السياسية العملية هي مصدر السلطات ، وإن كل ما يصدر عن الإمام وهو رئيس الدولة من مملكات أو ولايات ، فرجه الأول إرادتها ، وهذه هي الإرادة التي تظهر ، حين تقرر أن تنشئ العمد باختيار ، وتمنع حق التصرف في تلك الحقوق باختيار ، وهذا العمد هو الذي يكون الحجر الأساسي في بناء الدولة .

وهذا الذي توصل إليه فقهاء الشريعة الإسلامية ، وقرروه في كتبهم : قبل قرون . لم يقل أقطاب الديمقراطية الحديثة أكثر منه .

الطائفة الثانية : وهي التي اتجهت إلى أن الإسلام لا يأخذ بمبدأ سيادة الأمة ، وأصحاب هذا الرأي الدكتور عبد الحميد متولى في كتابه نظام الحكم في الإسلام والدكتور صلاح دبورس في كتابه الخليفة توليته وعزله .

ونلاحظ أن الدكتور صلاح دبورس ، قد بذل جهداً ملحوساً في مناقشة الأدلة التي اعتمد عليها أصحاب الاتجاه الأول ، كما أقام الأدلة التي تؤيد وجهة نظره .

كما يلاحظ أن الدكتور عبد الحميد متولى ، لم يجهد نفسه في مناقشة الأدلة التي اعتمد عليها أصحاب الاتجاه الأول رغم أن عاداته المبالغة في مناقشة خصومه — وإنما اكتفى بتوجيه بعض الملاحظات العامة .

لكن الأمر انشعب لدمشة ، ما ذكره الباحث "فاضل الاستاذ الدكتور متولى على غير عادته في إقناع وصف أصحاب الاتجاه الأول ، والجمل في فهم مبدأ سيادة الأمة فهو يرى ( أن بعض العلماء المسلمين المعاصرين ، هم الذين أثاروا هذه

المحاكاة تأثرا دون وعي منهم بالعلماء والفقهاء الغربيين ، ولكنه كان تأمرا وتقليدا من قوم / يدركون أولا أنهم إزاء نظرية وأنها نظرية فرسبية ، اصططنها الفقهاء الفرنسيون القدماء ، ظروف خاصة بهم ولاهداف معينة لهم ، ثم جاءت الثورة الفرنسية ، فأدخلت في النظرية ما أدخلت من تغيير اقتضته ظروف تلك الثورة وأهدافها ، إذ نقلت الملكية السيادة من الملوك إلى الشعوب ، ثم هي نظرية تقوم على أساس فلسفي معين ، وهي ذات خصائص معينة لا صفة بها ، ونتائج وآثار معينة ، مترتبة عنها ، وانتقادات كثيرة ، موجهة إليها فكان عدم إحاطتهم بجميع ذلك ، داعيا إلى إحاطتهم بسلسلة متصلة الحقائق من الدلائل ، فكان شأنهم على حد تعبير الفرنسي الطريف لأحد الكتاب ، في تعريف الفيلسوف شأنه ، من يبحث في غرفة مظلمة ، من قبعة سوداء ، غير موجودة بتلك الغرفة (١) .

### رأيتنا في تقييم الدكتور متولى :

ومع احترامنا لعلم الدكتور متولى وآرائه إلا أنني أعتب عليه هذه الجراءة ، يوما تتضمنه من غير ، كما أعتب عليه قصر اطلاعه على بعض باحثي هذا الاتجاه دون البعض الآخر ، إذ أنني أجزم بأن الباحث الفاضل لم يحظ علما بجميع باحثي هذا الاتجاه ، ويبدو أنه كان على عجلة من الأمر وإلا لولم علم ببعضهم ، لما وصف أصحاب هذا الاتجاه بهذه الأوصاف .

إذ أن على رأس أصحاب هذا الرأي الدكتور محمد ضياء الدين الرئيس ، والدكتور عبد الرزاق السنهوري — كما سبق أن أشرنا — ولا يحظ اثنان في شأن هذين الباحثين ، من أقدار العلماء العرب ، على فهم مبدأ سيادة الأمة ، وأكثرهم إغاطة بجميع ظروفه ودلائله ، كما أنهم من أكفأ من عرف عنهم الأصالة في البحث ، وفهم مناهجه .

---

(١) راجع نظام الحكم في الإسلام للدكتور متولى ص ٥٥٦ و٥٥٧ والمجلد

والخليفة توليت وعرضه ص ٢٠٦ .



### أدله أصحاب الرأي :

لقد سلك أصحاب هذا الرأي في تأييد رأيهم ثلاثة اتجاهات :

الاتجاه الأول - قالوا : لا حاجة تدور إلى إثارة مسألة أخذ الإسلام بمبدأ سيادة الأمة .

ذلك لأن مسألة البحث فيمن هو صاحب السيادة هو موضوع إحدى النظريات القديمة ، وهي نظرية فرنسية ابتكرها الفقه الفرنسي القديم أثناء فترة الكفاح التي وجهها الملوك في العصور الوسطى ، ضد الامبراطور في الخارج ، الذين يعملون على بسط نفوذهم على الملوك ، وضد الإقطاعيين في الداخل ، الذين كانوا يعتمدون إلى مشاركة الملوك في نفوذهم ، ولما جاءت الثورة الفرنسية ، احتفظوا بنظرية السيادة ، ونقلوها من الملوك إلى الأمة ، فأصبحت السيادة للأمة ، حتى يتسلحوا بها المبدأ في كفاحهم ضد الملوك .

وبعد زوال هذه الظروف التي نشأ فيها هذا المبدأ ، يصبح لا حاجة إليه ، وبخاصة أنه لا يترتب عليه الأخذ بنظام سياسي معين ، أو سلوك نظام انتخابي معين ، لأن هذا المبدأ قد تلائم مع أنظمة سياسية ، وانتخابات مختلفة ، بل ومعارضة .

### المناشئة :

أولاً : لا صحة لمن يدعى أن مبدأ سيادة الأمة ، قد فقد قيمته بزوال ظروفه التاريخية ، التي نشأ فيها ، لأن مفهوم هذا المبدأ سيظل محفوظاً بقيمته في توجيه الحجة القانونية في جميع الأنظمة الديمقراطية ، ويمكن أن يقتضي عدم السماح للأفراد أو هيئة ، بالاستبداد بالسلطة .

ثانياً : والفول بأن هذا المبدأ ، قد تلائم مع أنظمة سياسية وانتخابات مختلفة بل ومعارضة ، لا يؤمن المبدأ ببل بزمته من قيمته بل في هذا العمل من دلالة عن قوة هذا المبدأ في النفوس ، حيث يلجأ الجميع إلى استناده في تحقيق مقاصدهم .

ثم اننى أسأل ، هل هذه الأنظمة المتعارضة ، أو الانتخابات المختلفة ، حدثت  
بِالاختيار الحقيقى للأمة ، أم لا ؟

فإن كان الأول ، فهذا ما تريده الأمة ، وهو تطبيق سليم للمبدأ ، ولا غبار  
عليه ، وإن كان الثانى ، فهو اعتراف فى التطبيق ، وهو - كما أشرنا من قبل -  
لا يضر بالمبدأ ذاته .

ثالثا : أما القول : بأنه لا حاجة تدعو إلى إثارة أخذ الإسلام بهذا المبدأ .  
فإن منشأه ، نظر صاحبه من نافذة الظروف التاريخية ، التى نشأ فيها هذا المبدأ ،  
وأنه نشأ ليكون وسيلة للكفاح ضد الخصوم :

وهذه الاعتبارات لا قيمة لها ، فيما نحن بضده ، لأمريين أحدهما: أن المبدأ  
يعد منشأه ، ينفصل عن ظروفه التاريخية ، التى نشأ فيها ، ويرتكز تقييده على  
حقائقه الذاتية ، ومدى ما يحققه من فائدة ، نعم يتحتم دراسة ظروف نشأة المبدأ  
التاريخية ، للاستفادة بذلك على فهم وتجديد حقائقه وأهدافه ، ولا يزال بحتمية  
وجود نفس الظروف التى نشأ فيها المبدأ . حتى يطبق أو تثار مسألة الأخذ به .

والثانى أنه بالنسبة للباحثين المعاصرين ، الذين أثاروا هذه المسألة ، واتجهوا  
إل أن الإسلام يأخذ بمبدأ سيادة الأمة ، فلا يعدو الأمر ، مجرد البحث العلمى .  
المتعرف على وجود مفهوم هذا المبدأ فى الإسلام ، أم لا ، ومثل هذا التصرف ،  
أكثر من أن تدعو الحاجة إليه .

### الاتجاه الثانى :

وفيه قرر الدكتور صلاح جويس ، أن الفقه الإسلامى لا يعرف مبدأ سيادة  
الأمة ، ولم يستند إليه ، لأن الفقه الإسلامى - فى نظره - أجاز طرقا من التولية  
ولا تتفق مع هذا المبدأ .

واستند فى ذلك على كثير من الأدلة ، من أهمها ما يأتى :-

١ - ما أورده الماوردي بقوله : « إمام جهاى الخلافة - من هو من

أهلها ، سقط فرضها عن الكفاة . وإن لم يقيم لها أحد ، خرج من الناس فريقان ، أحدهما أهل الاختيار ، حتى يختاروا إماما للأمة والثاني أهل الإمامة ، حتى ينصب أحدهم للإمامة ، وليس على من هذا هذين الفريقين ، من الأمانة في تأخير الإمامة حرج ولا مأثم وإذا تميز هذان الفريقان من الأمانة ، وجب أن يعتبر كل فريق منهما ، بالشروط المعتبرة فيه .

ويرى الباحث أن هذا القول يدل على أمرين :

أحدهما : أن القول بأن قيام من هو أهل للإمامة ، يتولى الخلافة ، يسقط فرضها عن الكفاة ، وأن خروج أهل الاختيار ، يكون في حالة عدم قيام أحد بالخلافة ، يدل على أنه ليس للشعب ، أو للأمة دخل في هذه التولية ، على الأقل من الناحية الإيجابية .

وثانيهما : أن خروج فريقين من الأمانة ، أهل الاختيار ، وأهل الإمامة ، فضلا عن أنه يعتبر نتيجة لعدم قيام أحد بأمر الخلافة ، فإن التعبير الفقهي من ذلك يدل على استبعاد كافة أفراد الأمانة ، من مسئولية هذا الأمر ، إذ ليس على من عداهم ، في تأخير الإمامة حرج ، ولا مأثم (١) .

#### المنافسة :

والاستنتاج الأول من الباحث ، يفترض أن قيام من أهل للخلافة بتولي الإمامة ، سيتم من غير اختيار أهل الحل والعقد ، وهو ما لا يعطيه النص ، والمتموّن على أساليب علماء المسلمين ، يفهم من قول الماوردي ، إذا قام بها من هو أهلها ، سقط فرضها عن الكفاة ، أي إذا عين لها بالطرق المشروعة — والاساس فيها اختيار أهل الحل والعقد — سقط فرضها عن الكفاة .

أما الاستنتاج الثاني ، فهو استبعاد كافة أفراد الأمانة ، من مسئولية هذا الأمر — أي ما عدا أهل الإمامة ، وأهل الحل والعقد — عن عدم قيام أحد بأمر الخلافة ، فهو استنتاج سليم من النص ، وليكن يقوم على فهم خاص ، من

الماوردي ، في تفسير فرض الكفاية بالنسبة لمسألة الإمامة ، وهو فهم خاطيء ، لا يمثل المفهوم الحقيقي لفرض الكفاية في الإسلام ، ذلك لأن مفهوم فرض الكفاية هو إذا فعله البعض سقط عن الباقي ، وإذا لم يفعل أثم الجميع ، وتفسير الجميع يتنوع تبعاً لتنوع العلاقة ، بين فرض الكفاية ، ومن يوجه إليهم الالتزام بالعمل به ، وهل هي علاقة عامة أو خاصة ؟ فإذا كانت العلاقة عامة ، بحيث تشمل جميع أفراد المسلمين ، فالإثم عند الترك ينصب على الجميع ، وإذا كانت العلاقة خاصة ، كما في رد السلام ، وصلاة الجنازة فالإثم فيها يخص جماعة معينة ، وهم من ألقى عليهم السلام في الحالة الأولى وأهل الحل ، أو القرية التي حدثت فيها ، وواقعة الوفاة في الحالة الثانية ، ولا شك أن أمر الإمامة يتعاقب بجميع أفراد المسلمين ، إذ هي علاقة بينهم وبين الإمام إذ هو رئيس الجميع وراعى الجميع ، ومن ثم فإن الإثم عند الترك ، ينصب على الجميع ، ولا يختص بجماعة أهل الحل والعقد وأهل الإمامة ، وهذا مفهوم والخاصة ، بعد استشهاد سيدنا عثمان رضي الله عنه ، حيث ظهر نداء العامة ، بضرورة الإسراع في تعيين أمير يخلفه ، وأهل الحل في ذلك على أهل الحل والعقد .

٢ — كذلك استند الباحث ، إلى قول الماوردي ، وليس فضل مزية ، تقدم بها عليه ، وإنما صار ، من يحضر ببلد الإمام متولياً لعقد الإمامة عرفاً لا شرعاً ، لسبق دلائلهم بموته ، ولأن من يصلح للخلافة ، في الآداب موجودون في بلده .

إذ لو كان الأصل وجهة نظر الباحث — قد أخذ بمبدأ سيادة الأمة لا تنهى الأمر برفض الحكم باختصاص أهل بلد الإمام ، بتولي عقد الإمامة ، ذلك لأن مبدأ السيادة يتطلب مشاركة جميع أهل البلاد ، في اتخاذ قرار التولية ، وألا يقتصر الأمر على أهل بلد معين ، كأهل بلد الإمام ، كما هو الحال ، في الحكم الذي أورده الماوردي .

### المناقشة :

والذي جعل الباحث الفاضل يقع في هذا ، ما التبس عليه ، عندما قاس ظروف



المجتمع وامكانياته في الماضي ، بموازين هذا العصر ، ولا جدال أن سهولة تنظيم وسيلة يتعرف بها ، على رأى جميع أفراد الامة ، إنما أتيت في العصر الحديث نتيجة لعوامل متعددة منها ظهور وتطور الطباعة ، وتقديم وسائل الاتصال وتنظيم وانتشار ادارات التنفيذ المتخصصة ، في هذا المجال ، وهو ما كان أكثر من متعذر إن لم تقل مستحيلا — في الأزمنة السابقة ، ومن هنا تظهر ضرورة الافتصار ، على من تيسر وجوده من أهل الحل والعقد ، في عاصمة البلاد ، واعتبار رأيهم كاشفا عن رغبة الامة كلها .

ولا تعارض بين هذا ، ومبدأ سيادة الامة ، إذ لا توجد وسيلة أخرى للكشف عن إرادة الامة ، في ظل ظروف المجتمعات السابقة إلا هذه الوسيلة .

٣ — وذكر الباحث أيضاً ، في استدلاله أن طرق التولية التي اتفق عليها فقهاء المسلمين ، وهى طويتان ، الاختيار والعهد ، لا تحملان معنى الاخذ بمبدأ سيادة الامة والخلافة وفقاً للطريقة الأولى قد تتم بعقد الواحد أو الاثنين أو بالعدد القليل الذى حدده بعض الفقهاء بالأربعين ، وهذا لا يعد تمثيلاً لمبدأ سيادة الامة .

كما أن الطريق الآخر طريق العهد ، لا يهمل خضوعاً لمبدأ سيادة الامة ، وإنما كما قرر الامام المارردى ، يخضع لمبدأ نفاذ قرارات الخليفة (١) .

#### المناقشة :

أولاً : القول بأن الخلافة وفقاً لطريقة الاختيار ، قد تتم بعقد الواحد أو الاثنين أو بالعدد القليل ، قول مردود ، لأن الباحث اعتمد آراء ضعيفة في تمثيل الفقه الإسلامى وقد سبق تقييمها وردّها ، عند بحثنا لعدد أهل الحل والعقد ، في عاصمة الدولة وهو عدد لا يوصف بالقلة ، إذ المعروف أن أهل الحل والعقد

---

(١) المرجع السابق ص ٢٠٨ .



يقيم مذهبهم في العاصمة ، فما بالك إذا أضفنا اليهم من حضر من البلدان الأخرى  
إما لعلمه ورغبته في المشاركة ، أو كان حضوره من قبيل المصادفة .

ثانيا : كذلك قول الباحث أن طريق العهد ، لا يمثل خضوعا لمبدأ سيادة  
الامة ، وإنما يخضع لمبدأ نفاذ قرارات الخليفة ، فهو أيضاً قول مردود إذ ثبت  
بالدليل القاطع أن حجر الزاوية في تعيين المهود له ، إنما هو ببيعة أهل الحل  
والعقد ، وقد حرص عليها أبو بكر عندما عهد بالامر إلى عمر رضى الله عن  
الجميع .

٤ — واستند الباحث أيضاً إلى اعتراف الفقهاء بطريقة تولى الخلافة عن  
طريق التغلب ، وهو طريق يقوم على القهر وأوجبوا على المسلمين طاعة الخليفة ،  
المتولى عن هذا الطريق ، وقد قرر أن اعتراف الفقهاء بهذا الطريق ، لا يتفق مع  
القول بأخذ الاسلام بمبدأ سيادة الامة .

#### المناقشة :

الواقع أن الانقياد القائلين بهذا الرأي ، أوجبوا على المسلمين طاعة الخليفة  
المنقلب — بعد سيطرته على مقاليد الأمور — حقاً للدماء ، وقتلاً للفتنة فهم  
قد اتجهوا فيه إلى الأمل بأخف الضررين وهم في الوقت نفسه لم يعترفوا بشرعية  
طريقة تولى الخلافة عن طريق القهر ، وإنما يعتبرون تولية الخلافة عملاً غير مشروع  
ويعدونه عاصياً بما فعل ، على حد تعبير الامام الرملي<sup>(١)</sup> .

• كذلك رد الباحث ما استند إليه أصحاب الرأي الآخر من نصوص  
فقهاء أفادت أن اختيار الخليفة من الامة وعزله من الامة واستعفاؤه من الامة .  
وقرر أن هذه الأقوال لا تصلح مستداهم ، لأن معنى الامة في الفقه

الاسلامى ، غيرهما فى الفقه الغربى ، ثم أقام الدلائل على ذلك بذكر معنى الامة فى اللغة العربية وأنها يقصد بها الجماعة من أى جنس .

كما ذكر أن فقهاء المسلمين ، لو كانوا يتصدون بالامة كافة الافراد ، وأنها صاحبة الامر فى اختيار الخليفة ، مما يجعل هذه السلطة فعلا فى يد الامة ، لما أجازوا تحقيق هذا السلطان ، عن طرق الفرد الواحد ، مادام ذا شوكة .

#### المناقشة :

أولا : اتجه الباحث فى هذا الموضوع إلى أمور شكلية ، ليست من طابع البحث العلمى إذ لما رأى أن النصوص تصرح بأن تولية الخليفة وعزله واستعفائه مرده إلى الامة ، وذلك جوهر مبدأ سيادة الامة ، لجأ إلى المطالبة بتفسير معنى الامة ، وتعارض ذلك مع مبدأ سيادة الامة ، عند فقهاء المسلمين ، واستعان دلى ذلك ببيان مفهومها فى اللغة ، وهو اتجاه مرفوض ، إذ يمد ذلك هروبا من مواجهة الموضوع ، إلى ضروب شكلية ، وليس هذا عمل الباحث .

ثانيا : أما بالنسبة لمن قال من الفقهاء ، بوجوب خضوع الامة للفرد ذى الشوكة وتعارض ذلك مع مبدأ سيادة الامة ، فقد سبق أن بينا ، أن هؤلاء الفقهاء لا يقولون بمشروعية تولي الخلافة ، من هذا الطريق ، ويعتبرون من قام بذلك عاصيا بقله ومن ثم فمن الخطأ أن يقال : أن الفقهاء قد أجازوا التولى من هذا الطريق .

٦ — كما ذكر الباحث أن بعض النصوص ، التى اعتمد عليها القائلون بمبدأ سيادة الامة نفلا عن المأوردى ، لا تصلح فى تأييدها ادعوه ، من أخذ الإسلام بهذا المبدأ ، فلا يمتنع تعلق عقد بيعه ، أو الافراد بالتقدم فى البيعة ، أو عزل المستخلف أو إلقاء الإمام لواجباته لا يمتنع تعلق كل هذا بحق المسلمين ، إن الامة صاحبة السيادة ، وإنما كل الذى يعنيه ، أن ذلك يرجع إلى مصلحة المسلمين (١) .

### المناقشة :

والحق مع الباحث ، فيما صدر منه في هذا الموضوع ، فهناك بعض النصوص التي اعتمدا عليها بالفعل ، لتأكيد وجهة نظرهم ، لكنني أقول أليس في البعض الآخر من النصوص ما يكفي لتأييد وجهة نظرهم ، وعلى سبيل المثال قول الماوردي ( الثاني أن الإمام أن يستعفى الأمة من الإمامة ، وليس ذلك للوزير ) .

٧ — وذكر الباحث أيضا أنه لا يجوز الاعتماد ، على مثل القول الوارد في المواقف بخصوص خلع الخليفة ، وللأمة خلع الإمام ، في تقرير مبدأ سيادة الأمة كمبدأ من المبادئ التي يقوم عليها النظام الإسلامي ، لأن هذا القول في نظره لا يدل على أخذ الإسلام بمبدأ سيادة الأمة ، لأن الرجوع إلى الأمة هنا ، لا يستند إلى ما للأمة من سلطان ، بل يرجع إلى قاعدة أخرى من قواعد الشريعة ، وهي أن خلع الخليفة لا يكون إلا بيقين يأتي بعد الإثبات والبيان .

فهذا الحكم إذن لا يرجع إلى مبدأ (١) سيادة الأمة وإنما يرجع إلى قاعدة شرعية تقوم على ضرورة التثبت والبيان قبل الخروج من أمر من الأمور وفقا للقاعدة الشرعية ، اليقين لا يزول بالشك .

### المناقشة :

أولا : لقد حمل الباحث نفسه عينا مضمنا ، في تحميل النصوص ما لا تحمل ، ذلك لأن عبارة ، وللأمة خلع الإمام ، معناها أن خلع الإمام يجوز للأمة ، أو أنه من حقوق الأمة ، وهذا ما يفيد أن الأمة مصدر السلطات ، في أمر الخليفة ، على الأقل في عزله .

ثانيا : وأما ما سماه الباحث ، مبادئ أو قواعد ، واعتمدا عليها في أبحاثه ، فإنما ترد على الأسباب التي تبسوغ خلع الخليفة ، حيث يتعتم إثباتها عن طريق

اليقين ويبقى بعد ذلك تحديد الجهة التي لها حق عزله وهي الأمة، فأى مسوغات جعلت لها هذا الحق، إلا أن تكون صاحبة الأمر فيه.

### الاتجاه الثالث :

ثم اتجه المؤلف اتجاها آخر في الرد، قرر فيه أن الإسلام لا يأخذ ببعض جوانب المنطق، الذي يقوم عليه مبدأ سيادة الأمة من ناحيتين هما :

الناحية الأولى: أن الإسلام وإن أخذ بمبدأ الشورى فإنه لم يأخذ على إطلاقه بل قيده بجملة قيود، في حين أن مبدأ الشورى في ظل الأخذ بمبدأ سيادة الأمة لا يضع على أفراد الأمة عند استخداها أية قيود.

وسنسرده هذه القيود مع تقييمنا لكل قيد منها.

القيد الأول : قصر الإسلام الشورى على الأمور التي لم يرد فيها نص، فالشورى في الإسلام كما يرى الباحث، متصورة على الأمور المباحة، من شئون الحياة، وأمور الدنيا دون الأمور الشرعية، التي ورد بشأنها نص أو دليل من الأدلة الشرعية.

### المنافسة :

وقول الباحث أن الشورى في الإسلام قاصرة على الأمور التي لم يرد فيها نص كلام سليم في جملة وهو تابع من أن للشورى من المسلمين، وفي الدولة الإسلامية أى التي تطبق أحكام الإسلام، وهو ما يقتضى عدم المساس بتلك الأحكام، التي تكون حقائق ومكونات النظام الإسلامى، فتقييد الشورى بهذا القيد تابع من هذا المنطق.

وهذا يشبه إلى حد كبير، تطبيق مبدأ سيادة الأمة، بعد وضع الدستور، في العصر الحديث، حيث ينبغى ألا يتعارض عمل السلطات، مع ما نص عليه الدستور.



وتبقى لنا ملاحظة: على ما ذكره الباحث أن الشورى في الإسلام، مقصورة على الأمور المباحة من شئون الحياة وأمور الدنيا، وهي نظرة خاطئة تؤثر فيها الباحث كما تأثر غيره، بما أثير من شورى النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه، ولأن كان هذا القول مقبولا جدلا في حق الرسول عليه السلام، نظرا لدوام اتصال الوحي به، والوحي مصدر الأحكام في عهده، فليس ذلك مقبولا بالنظر إلى الخليفة، لاز الوقائع التي تحتاج إلى المشاورة، تنوع فيها الأحكام، وسندنا في ذلك ما حدث في عهد الخلفاء الراشدين فقد تشاوروا في وقائع، ووضموا لها الأحكام، من جميع الأنواع، مثل إعطاء الجرة السدس في الميراث، وقتل الجماعة بالواحد في القصاص وجلد شارب الخمر ثمانين جلدة.

القيد الثاني: إن مبدأ الشورى لم يرد في الإسلام، على سبيل الوجوب، وإنما على سبيل الندب، فلم يكن هذا المبدأ يلتزم به المحاكم وأفراد الأمة، كما هو الحال في الأنظمة الديمقراطية الغربية.

#### المناقشة.

إذا كان مبدأ الشورى في الإسلام قد ورد على سبيل الندب، فهو رأى لبعض الفقهاء وإلى جواره وجد رأى آخر قرر فيه أصحابه أن الشورى واجبة في الإسلام وهو الرأى الذى نختاره ونرجحه، بل إن المشاورة في اختيار حاكم المسلمين، لا تكون إلا واجبة، لأنها السبيل إلى تولية الحاكم الواجبة على المسلمين، وما لا سبيل إلى الواجب إلا به، فهو واجب، وآية ذلك أن جميع وقائع اختيار الخلفاء الراشدين، لم تخل من الشورى.

القيد الثالث: إن الإسلام لا يلتزم بمشاورة أغلب الخلق، بل يكفي في المشاورة استشارة ما يتحقق به الانفع بالامر، والوصول إلى ما يحقق الازم.

#### المناقشة:

سبق أن بينا السبب في ذلك، وهو ما تقرضه طبيعة الحياة ذاتها، في هذه الازمنة حيث يصعب الاتصال، ويتعذر اللقاء بين الأفراد المقيمين في أماكن



متباعدة ولو حتم الإسلام ونجوب الشورى لجميع الافراد، في كل هذه الظروف،  
لمخرج عن واقعيتها .

الناحية الثانية : وفيها قرر الباحث أن الإسلام ، لا يعتمد على العدد أو  
الاعلالية العددية ، في السياسة الشرعية ، أو اتخاذ القرارات ، وسلك لتأييد ذلك  
مسلكين .

المسلك الاول : وفيه قرر أن الإسلام لا يأخذ بمبدأ الاعلالية ، لأن البكرة  
في الإسلام في نظر الباحث ليست بحجة واستدل على ذلك بآيات من القرآن  
الكريم : وهي قوله تعالى : ( وإن تطع أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل  
الله ) (١) ، وقوله : ( إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وألبل ما هم ) (٢) وقوله :  
( ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون ) (٣) وقوله : ( وما أكثر الناس  
ولو حرصت بمؤمنين ) (٤) . وقول لوسول صلى الله عليه وسلم : « بدأ الإسلام  
غريباً وسيمود كما بدأ » .

#### الناقشة :

غير خاف أن هذه النصوص ليست واردة في بيان عدم خجلة الاكثرية ،  
أو حجتها ومع ذلك فإنها تعرض الاكثرية غير المؤمنة من وجهة نظر المؤمنين ،  
فتقيم الاكثرية في هذه المواضع مصدره جهة أخرى مغايرة ، هي جهة الحق في  
تقييمها لاهل الباطل فالجهتان مختلفتان .

المسلك الثاني : وفيه رد الباحث الاحاديث ، التي تنيد أن الإسلام يأخذ  
برأى الاعلالية فذكر من هذه الاحاديث :

( ١ ) سورة الانعام الآية ١١٦ .

( ٢ ) سورة ص الآية ٢٤ .

( ٣ ) سورة يوسف الآية ٤٠ .

( ٤ ) سورة يوسف الآية ١٠٣ .

١ - قول الرسول صلى الله عليه وسلم : « لا تجتمع أمتي على ضلالة ، وعليكم بالسواد الأعظم ، فإن من شذ شذ إلى النار » .

ب - وقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « من أحب منكم بحبوة الجنة يلتزم الجماعة فإن الشيطان مع الواحد ، وهو من الإثنين أبدا » .

ج - وقوله صلى الله عليه وسلم : « ليتبع الأقلون من العلماء إلا كثرين » ثم ضعف هذه الأحاديث على الوجه التالي :

أولا : تضعيف السند :

وبه رد الحديث الأول ، لأن من رواه المسبب بن واضح ، وهو منكر الحديث وكذلك رد الحديث الثالث لأنه مرسل .

المنافسة :

ويكفى في الرد على هذا التضعيف ما قررره العلماء بصدد هذه الأحاديث وما جرى مجراها مثل : « لا تجتمع أمتي على الخطأ » ، من أنها وإن ضعف بعض رواياتها إلا أن رواياتها قد كثرت وتعددت طرقها ، بحيث أصبح يقوى بعضها بعضاً ، أو بعبارة أخرى بلغت حد التواتر المعنوي .

ثانياً : إن أحاديث لزوم الجماعة مع صحتها لا تصلح في تأييد دعوى القائلين بالكثرة لأن الجماعة هم جماعة أهل الحق بلامراء . . . فجماعة المسلمين تكونت من رسول الله صلى الله عليه وسلم وخديجة ثم من أبي بكر وزيد بن حارثة . . .

المنافسة :

لقد التبس الأمر على الباحث ، فغلط بين مفهوم الاجتماع الخاص ، والجماعة الإسلامية ، ذلك لأنه قد يكون مقبولاً أن يقال : إن الجماعة الإسلامية قد بدأ تكوينها من رسول الله صلى الله عليه وسلم والسيدة خديجة ، لكن لا يعقل أن يقال إن جماعة المسلمين كانت في يوم من الأيام ، تتكون من أبي بكر ،

وزيد بن حارثة ، وكيف يتناق هذا مع قول الرسول صلى الله عليه وسلم « وما ليكم بالسواد الأعظم » .

ثالثاً : إن حديث لينة مع الأقلين الأكثرين ، يتعارض مع عمل الصحابة لأن الصحابة قد اجتمعوا عقب وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم على ألا يقاتل المسلمون أهل الردة وألا ينفذ بعث أسامة بن زيد ، وخالفهم أبو بكر وحده فكان هو المحق وكانوا على الخطأ .

### المناقشة :

ولست بحاجة إلى القول بأن ما حدث من أبي بكر وأهل الشورى ، ليس فيه ما يفيد وقوف أبي بكر مفرداً ، وهو على الحق ، في مواجهة جميع الموجودين وهم على الخطأ إذ أن الأمر لا يمد وطرح الموضوع للمناقشة ، وبيان حكم الإسلام في ما نعى الزكاة في الأول ، ومصلحة المسلمين في إنفاذ جيش أسامة في الثاني ، وكان كل صحابي يطرح ما يراه على بساط البحث والمناقشة ، لا على أنه الرأي الصواب ، وليس هناك ما يقطع بانفراد أبي بكر برأيه ، في مواجهة الجميع .

ويكفى أن أنه إلى أنه لا يوجد من يقول بأن عمل الصحابي ترد به السنة النبوية .

### رأينا الخاص :

لعل ما أحيث التباين ، بين الرأيين السابقين ، أن أصحاب الرأي الأول ، قالوا بأن الإسلام أخذ بمبدأ سيادة الأمة بإطلاق ، وليس ذلك كله صحيحاً .

وان أصحاب الرأي الثاني ، رفضوا فكرة أخذ الإسلام بمبدأ سيادة الأمة بإطلاق وليس ذلك أيضاً صحيحاً .

والواقع أن الإسلام قد أخذ بالمعهوم الجاهلي لمبدأ سيادة الأمة ، فجعل له رأي الجماعة سلطة ، لا تعادى سلطة أخرى ، وظهر ذلك جلياً ، في تولية رئيس الدولة في عهد الخلفاء الراشدين ، غير أن مبدأ سيادة الأمة في الإسلام ، ومبدأ

إسلامي يختلف إلى حد ما ، عما تطور إليه مبدأ سيادة الأمة في الفقه الغربي .  
فالمبدأ الإسلامي يعمل في إطار الأحكام الإسلامية التي وردت بها النصوص  
الصحيحة الصريحة ، وما أجمعت عليه الأمة بحيث لا يتعارض مع ما يمكن أن  
يطلق عليه النظام العام للإسلام ، ولو تعارض فهو مجرد رأى ، مهدد الأثر  
جملة وتفصيلا .

ثم إن تعيين الخليفة باختيار أهل الحل والعقد ملزم للجميع .  
لكن استشارة الخليفة لأهل الحل والعقد ، لا تلزمه أن يعمل برأيهم لو حدث  
خلاف في الرأى وتمسك كل منهم برأيه .

ومرد ذلك إلى أن الإسلام يشترط في الخليفة ، من الشروط ما يجعله أفضل  
المسلمين وبخاصة في العلم بأحكام الشريعة ، وسداد الرأى ومن هنا كان اقتناعه  
برأيه . يلزمه العمل به كفقهاء مجتهدين ، إذ أن الإسلام يوجب على المجتهد أن يعمل  
بما أدى إليه اتزان .





## الفصل الثاني

### السلطة التشريعية

ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : السلطة التشريعية في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم

المبحث الثاني : السلطة التشريعية في عصر الخلفاء الراشدين



## السلطة التشريعية

وبهذا في هذا المقام أن نبين مفهوم السلطة التشريعية وأعضاءها وشروطهم  
وبجالي عمل السلطة التشريعية ،

### الفرع الأول

#### السلطة التشريعية في الأنظمة العربية المعاصرة

##### مفهوم السلطة التشريعية :

والمراد بالسلطة التشريعية التي لها حق إصدار القواعد العامة الملزمة التي تحكم  
تصرفات الجماعة ، داخل كيان الدولة ،

والمقصود بالقواعد العامة الملزمة ، في هذا المقام ، ما يشمل اللوائح ، التي  
هي من اختصاص السلطة التنفيذية ، وفي إذن ما لا تنحصر في القواعد الدستورية  
والتشريع الغني بالمعنى الدقيق (١) .

##### أعضاء السلطة التشريعية :

وتعتبر السلطة التشريعية ، من الأهمية بمكان ، لأنها تتولى سن القوانين التي  
تنظم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين أفراد المجتمع .

ومن الخطورة أن يتفاد هذه السلطة فرد واحد وهو رئيس الدولة أو مجموعة  
قليلة من الأفراد ، كما أنه من العسير (٢) أن يتولى هذه المهمة جميع الوطنيين، لذلك  
اهتدى إلى حل مناسب، بإشراك المواطنين ، في إختيار أعضاء السلطة التشريعية ،  
اشتركا فعليا حرا ، حيث ينوبون عنهم لفترة محددة في القيام بهذه المهمة، إلى جوار

---

(١) السلطات الثلاث للأستاذ الدكتور سليمان الطماوى ص ٤٢ .

(٢) النظم السياسية والقانون الدستوري للدكتور فؤاد المطارص ص ٣٦١ .

رئيس الدولة ، واتجهت أنظمة الحكم ذات الطابع النيابي البحت وهو الطابع الغالب على الأنظمة العربية المعاصرة ، إلى جعل أعضاء السلطة التشريعية عضوين .

أحدهما : رئيس الدولة .

والثاني : أعضاء المجالس النيابية .

مع ملاحظة أن بعض الدساتير العربية المعاصرة ، أقر نظام إستفتاء الناخبين في بعض الموضوعات .

ففي الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية لعام ١٩٧١ قرر في مادته ١٢٧ أن لرئيس — الجمهورية الحق في عرض النزاع القائم بين الحكومة ومجلس الشعب ، في نهاية مراحله على الاستفتاء الشعبي ، وفي المادة ١٥٢ قرر أن لرئيس الجمهورية أن يستفتي الشعب في المسائل الهامة التي تتصل بمصالح البلاد العليا .

واستفتاء الناخبين في هذين الأمرين ، مرهون بإطلب رئيس الجمهورية . وفي المادة ١٨٩ أوجب الدستور إستفتاء الناخبين ، وذلك عندما يوافق مجلس الشعب على تعديل مادة . أو أكثر من مواد الدستور .

وكذلك دستور المملكة المغربية الصادر في عام ١٩٦٢ حيث نص في الفصل الثاني ، على أن السيادة للامة تمارسها مباشرة بالاستفتاء ، بناء على دعوة جلالة الملك وبعد عرض الامر على المجالس التشريعية ، كما هو واضح من المواد ٢٦ : ٧٢ : ٧٣ .

كما نص في المادة ٧٦ على وجوب الامر على الاستفتاء ، عندما يتعلق بتغيير في الدستور .

رئيس الدولة كعضو تشريعي :

والاصل في رئيس الدولة ، كعضو تشريعي أن يمارس هذا الاختصاص بالتعاون

مع البرلمان ، (١) : وله أن يقوم بالعمل التشريعي مستقلا في حالات ثلاث ، نصت عليها الدساتير العربية شأنها في ذلك شأن الدساتير المالية ، وهي تعطيل المجالس النيابية ، والتشريع ما بين أدوار انعقاد البرلمان ، وهما محل اتفاق بين الدساتير العربية ، والتشريع بتفويض من البرلمان ، وهي حالة تعد من الخطورة بمكان نظرا لما فيها من تغلّي البرلمان عن وظائفها الأصلية ، وقد انفرد — الدستور السوري — عن الدساتير العربية ، بتحريمها ، وذلك في المادة ٥٩ منه ، ونصها : ( لا يجوز لمجلس النواب أن يتغلّى عن سلطاته في التشريع (٢) ) .

### البرلمان :

وهو العضو الاصيل في القيام بمهمة سن القوانين ، ويتكون من هيئة واحدة تختار بواسطة الناخبين ، تستمر في عملها لمدة معينة ، ثم يعاد انتخاب أفرادها مدة جديدة ، وهذا طابع الدساتير العربية المعاصرة .

فهر أنه في دستور المملكة الأردنية الهاشمية ، وليبيا ( عام ٥١ ) والمغرب . يتكون البرلمان من مجلسين ، ويعين أعضاء المجلس الأعلى ، بواسطة الملك في الأردن ليبيا ، وينتخبون بطريقة خاصة في المغرب ( ثلثا الأعضاء ينتخبون بواسطة المجالس المحلية ، والثلث بواسطة غرف التجارة والصناعة ، ويمثلوا المنظمات النقابية . ) شروط أعضاء السلطة التشريعية :

أما رئيس الدولة فتد مريبان الشروط التي ينبغي أن تتوافر فيه .

أما أعضاء المجالس النيابية :

فبالنسبة للمجالس العليا ، كما في الأردن وليبيا ( عام ٥١ ) والمغرب . اشترط دستور الأردن في عضو المجلس الأعلى ( مجلس الاميان ) سن الأربعين وأن ينتمي إلى الفئات الآتية :-

---

(١) السلطات الثلاث الأستاذ الدكتور سليمان الطعاوي ص ٤٨ .

(٢) دساتير المالم العربي ، جمع جوار الاربش ص ٢٤٩ .



أ - كبار الموظفين مثل رؤساء الوزارات، الوزراء الجاليين والسابقين، ومن شغلوا سابقا مناصب السفراء والوزراء المفوضين، ورؤساء وأعضاء محكمة التمييز ومحاكم الاستئناف النظامية والشرعية، والضباط المتقاعدون من رتبة أمير لواء فصاعدا، .

ب - رؤساء مجالس النواب، وأعضاؤها الذين انتخبوا للنياحة مرتين على الأقل .

ج - الذين أدوا للشعب خدمات جليلة .

واشترط دستور المغرب انهاء عضو المجلس الاعلى (المستشارين) للجماعة الناحية الى يرشح عنها :

واشترط قانون الانتخاب في ليبيا سن الأربعين .

اما بالنسبة لمجلس ابرئان المكون من هيئة واحدة ، وللمجالس الدنيا في الدول ذات المجالسين فحق الترشيح مطلق فيما عدا شروط عامة تتعلق بالجنسية والسن ، وقد تشترط القدرة على القراءة والكتابة كما في الكويت (١) .

ومن ثم فلا يشترط أن يجيء هؤلاء النواب ، أو نسبة منهم من فئة معينة من قطاعات الشعب ، باستثناء الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية ( عام ٧١ ) الذي ضمن ٥٠٪ من مقاعد مجلس الشعب للعمال وفلاحين المادة ( ٧٨ ) .

ومن ذلك يتضح عدم وجود شروط تعاليب في أعضاء السلطة التشريعية توافر أو صاف لها علاقة بالقدرة على التشريع .

---

( ١ ) مبادئ النظام الدستوري في الكويت الدكتور عبد الفلاح حسن

أعمال السلطة التشريعية :

وليس عمل السلطات التشريعية مقتصرًا على الوظيفة التشريعية ، بل لها وظائف أخرى مالية وسياسية (١) .

١ — الوظيفة التشريعية :

وهي أهم أعمال السلطة التشريعية ، ومن خلالها تسن القواعد العامة الملزمة التي تسير عليها الجماعة .

٢ — الوظيفة المالية :

والسلطة التشريعية ، حق الولاية العامة على أموال الدولة ، من حيث الرقابة على جبايتها وعلى مصارفها ، عن طريق إقرار الميزانية وبه تآذن السلطة التشريعية ، بمقتضى قانون الميزانية للسلطة التنفيذية بالقيام بجباية الإيرادات وصرف المصروفات المبينة بها . ويتعين على السلطة التنفيذية احترام توزيع أوجه الإنفاق ، كما وردت بالميزانية ، فلا يجوز تجاوز تقديرات الإنفاق — الواردة فيها ، أو نقل مبلغ من باب إلى آخر إلا بقانون ، كما تصدق السلطة التشريعية على الحساب الختامي للميزانية .

٣ — الوظيفة السياسية :

حيث ترأب السلطة التشريعية ، أعمال السلطة التنفيذية ، من خلال حق السؤال، وطرح موضوع عام للمناقشة، وإجراء تحقيق، واستجواب ثم المسؤولية الوزارية السياسية والجنائية .

---

(١) راجع نظام الحكم للدكتورى محمود جلمى ص ٩٣ وما بعدها .

## الفروع الثاني

### السلطة التشريعية في الاسلام

يجدر بي أن أذكر هنا ما سبق أن أشرت إليه ، من أنني أعرض لهذه الابحاث من خلال القرآن الكريم والسنة النبوية العريقة ، وعمل المسلمين حتى نهاية عصر الخلفاء الراشدين ، وإذا كنت في هذا الموضوع أعرض لمفهوم السلطة التشريعية ، ففني عن البيان أن فهم هذه الموضوعات يتوقف إلى حد كبير ، على تلمس طريقة التشريع في عصرى الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين .

ولذلك فإننا سنتناول هذا الموضوع في المباحث التالية :

## المبحث الأول

### السلطة التشريعية في عصر الرسول

#### التشريع في عصر الرسول

“بهِجْرَةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْمَدِينَةِ ، تَكُونُ الْمَجْتَمَعُ الْإِسْلَامِيُّ الْأَوَّلُ الْمُؤْمِنُ بِاللَّهِ ، وَصَارَ الْمُسْلِمُونَ أَكْثَرَهُ فِي الْمَدِينَةِ وَضَوَاحِيهَا ، جَمَاعَةٌ لَهُمْ قُوَّةٌ وَهَيْبَةٌ ، فَاتَّسَعَ نِطاقُ غَرَضِ التَّشْرِيعِ ، وَلَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى إِصْلَاحِ الْعَقِيدَةِ وَتَهْذِيبِ الْأَخْلَاقِ وَإِنَّمَا تَعْدَى ذَلِكَ إِلَى مَبْدَأِ الْأَحْكَامِ الْعَمَلِيَّةِ ، وَمِنْ هُنَا بَدَأَ الْعَصْرُ الْفَعْلِيُّ لِلتَّشْرِيعِ الَّذِي يَنْظُمُ عِلَاقَاتِ الْجَمَاعَةِ فَصَارَتْ الْأَحْكَامُ الْعَمَلِيَّةُ تُصَدَّرُ تَبَاعًا حَسَبَ حَاجَةِ وَمُقْتَضِيَاتِ أَحْوَالِهَا .

فشرعت العبادات بجميع تفاصيلها وملحقاتها ، ووضعت ضروب المعاملات المالية ، الجائزة شرعاً ، وقواعدها وأشكالها ووضع نظام الأسرة في الإسلام ، الزواج ومقدماته ، ثم ما يترتب عليه ، وما يحرم وما يهلل من النساء ، والفرق وآثارها ، وحقوق الأولاد ، ونظم قواعداً للميراث وموانعه وأنصباؤه ، والمعاهدات ومتى يباح نقضها ، وشرع القتال ، ووضعت شروطه ، وأحكامه ، وكيفية معاملة الأسرى ، إلى غير ذلك من الأحكام .

### طريقة تشريع الاحكام في زمن الرسول :

وكان مصدر هذه التشريعات الرسول صلى الله عليه وسلم ، بالوحي اليه من الله سبحانه وتعالى بالقرآن الكريم ، أو بالسنة النبوية الشريفة .

ولكن هذه التشريعات لم تصدر دفعة واحدة ، بل كانت تشرع تباعاً فالقرآن الكريم لم ينزل كتاباً كاملاً ، في وقت واحد ، وإنما نزل مجزئاً في أوقات مختلفة ، ومناسبات عديدة ، كذلك السنة النبوية الشريفة لم تخرج إلى المسلمين ، بين عشية وضحاها في سفر جاهز وإنما هي - حصيلة قول الرسول صلى الله عليه وسلم ، وفعله ، وتقديره ، في زمن إثنين وعشرين عاماً تقريباً .

والمعروف أن بعض الاحكام العلمية شرع دون مقدمات ، أهي لم تسبقه واقعة أو سؤال من المسلمين ومن هذا القبيل معظم العبادات وما يتبعها ، ومنه قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق ، وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى السكبين ، وإن كنتم مرضى أو على سفر ، أو جاء أحد منكم من الغائط ، أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه » (١) .

« يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون ، أياماً معدودات فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر ، وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين . فمن تطوع خيراً فهو خير له ، وإن تصوموا خير لكم إن كنتم تعلمون ، شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى الناس وبينات من الهدى والفرقان ، فمن عسء منكم الشهر فليصمه ، ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر » (٢) .

---

(١) سورد المائدة الآية ٦ .

(٢) سورة البقرة الآية ١٨٨ وما بعدها .

( خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها ) (١) . ( إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم ، وفي الرقاب والمغارمين ، وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله ، والله عليم حكيم ) (٢) . ومنه في الحديث — عن جابر بن عبد الله ، أن النبي صلى الله عليه وسلم . جاءه جبريل عليه السلام ، حين جاء الظهر فقال له قم فصله ، فصل الظهر حين زالت الشمس ، ثم جاء العصر . فقال قم فصله فصل العصر حين صار ظل كل شيء مثله ، ثم جاء المغرب ، فقال : قم فصله ، فصل المغرب حين وجبت الشمس ، ثم جاء العشاء ، فقال : قم فصله ، فصل العشاء حين غاب الشفق ، ثم جاء الفجر ، فقال : قم فصله فصل الفجر ، حين برق الفجر إلخ . (٣) .

وعن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ، صوموا لرؤيته . فإن حال بينكم وبينه سحاب : فأكملوا العدة ثلاثين ، ولا تستقبلوا الشهر استقبالا ، (٤) .

والكثير من الأحكام شرع في مناسبة تستدعيه ، غالباً ما يكون جواباً عن سؤال أوردنا على استفتاء . ولذلك تحد الكثير من الآيات القرآنية ، والأجاديث النبوية تشتمل على ما يفيد - تقدم سؤال عليها ، ففي القرآن التحريم ، ( يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس ) (٥) .

( يسألونك عن المحيض قل هو أذى ، فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن ) (٦) .

(١) سورة النوبة الآية ١٠٣ .

(٢) سورة التوبة الآية ٦٠ .

(٣) نيل الأوطار ج ١ ص ٣٠٠ .

(٤) المرجع السابق ج ٤ ص ٩١ .

(٥) سورة البقرة الآية ٢١٩ .

(٦) سورة البقرة الآية ٢٢٢ .



( يسألونك عن اليتامى قل إصلاح لهم خير وإن تخالطوهم فإخوانكم والله يعلم المفسد من المصلح ) (١) .

( يسألك عن الشهر الحرام قتال فيه ، قل قتال فيه كبير ، وحصد عن سبيل الله وكفر به — والمسجد الحرام ، وإخراج أهله منه أكبر عند الله ، والفتنة أكبر من القتل ) (٢) .

( ويستفتوك في النساء قل الله يفتيكم فيهن ، وما يتلى عليكم في الكتاب في يتامى النساء ) (٣) .

( ويستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ، إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك إلا تخ ) (٤) .

وفي السنة النبوية الشريفة . عن سعد بن أبي وقاص رضى الله تعالى عنه قال ، مرضت عام الفتح مرضاً أشفيت (٥) منه على الموت ، فأناى رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودنى . فقلت : يا رسول الله إن لى مالا كثيراً ولا يرثنى إلا ابنتى ، أفأوصى بمالى كله ؟ قال : لا قلت : فلتى مالى ؟ قال : لا . قلت : فالدختر ؟ قال : لا ، قلت ، فالثلث ؟ قال : الثلث ، والثلث كثير . إنك إن تدع ورثتك أغنياء . خبر من أن تدعهم حالة يتكففون الناس وإنك لن تنفق نفقة تبتغى بها وجه الله إلا أجزت بها . حتى اللقمة ترفعها إلى فم امرأتك ، وفي حديث آخر : دخل ضمام بن ثعلبة المسجد على جمل يطلب مقابلة الرسول عليه السلام وهو فى أصحابه يقول أنس : ، فأناخه فى المسجد ثم عقله ، ثم قال لهم . أيكم محمد؟ والنبي منكى .

(١) سورة البقرة الآية ٢٢٠ .

(٢) سورة البقرة الآية ٢١٧ .

(٣) سورة البقرة الآية ١٢٢ .

(٤) سورة النساء الآية ١٢٢ .

(٥) أشرفت على الموت .

بين ظهر انهم قتلنا ، هذا الرجل الابيض المتكى . فقال له الرجل : ابن عبد المطلب ؟ فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : قد أجبتك ، فقال الرجل النبي صلى الله عليه وسلم : إني سألك فتعدد عليك في المسألة ، فلا نجد هل في نفسك ، فقال : سل عما بدا لك . فقال : أسألك بربك ورب من قبلك ، آله أرساك إلى الناس كلهم ، فقال : اللهم نعم . قال : ألتدك بالله : آله أمرك أن تصل الصلوات الخمس في اليوم واللييلة ؟ قال : اللهم نعم ، . . فقال الرجل : آمنت بما جئت به . وأما رسول من ورثني قومي <sup>(١)</sup> ، وفي حديث ثالث يروى أبو هريرة فيقول : « جاء رجل فقال : يا رسول الله أريت إن جاء رجل يريد أخذ مالي ؟ قال : فلا تعطه مالك ، قال : فإن قاتلني ، قال : فتقاتله ، قال : أريت إن قتلتني ؟ قال : فأنت شهيد . قال : أريت إن قتلتني ؟ قال هو في النار . . »

وأحيانا أخرى ، كان الحكم يشرح بمناسبة الفصل في خصومة ، كما حدث في المرأة التي جاءت إلى الرسول صلى الله عليه وسلم وقالت : « إن زوجي يريد أن يذهب بابني ، وقد سقاني من شر أبي حنيفة ، وقد نفعتي ، فقال عليه الصلاة والسلام استهما عليه . فقال زوجها : ومن يحاقني في ولدي ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذا أبوك وهذه أمك ، فتخذ بيد أيهما شئت فأخذ بيد أمه فانطلقت <sup>(٢)</sup> . »

وفي المرأة المسماة فاطمة بنت قيس ، التي طلقها زوجها ثلاثا . فخاصته عند الرسول صلى الله عليه وسلم . فلم يجعل لها نفقة أو سكنى ، ويروى مسلم أنها قالت : « طلقني زوجي ثلاثا . فلم يجعل لي رسول الله صلى الله عليه وسلم سكنى ولا نفقة <sup>(٣)</sup> . »

بل وأحيانا كان يشرح الحكم : بصدد الإنكار ، على فعل صدر من

(١) فتح الباري ج ١ ص ١٥٩ .

(٢) أعلام الموقعين ج ٣ ص ٥٣٤ .

الأفراد ، يروى عن ابن عباس ، فيقول : ( اجتنبت فلم أصب الماء ، فتيممت<sup>(١)</sup> )  
في الصعيد<sup>(٢)</sup> ، وصليت ، فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال :  
إنما يكفيك هكذا ، وضرب النبي بكفه الأرض . ونفخ فيهما ثم مسح بهما وجهه  
وكفيه<sup>(٣)</sup> .

ويتضح من هذا . أن الرسول صلى الله عليه وسلم صار متجه أنظار المسلمين  
ياجئون إليه من كل صوب يسألونه في الأحداث ، وفيما شجر بينهم من خلاف ،  
والرسول صلى الله عليه وسلم ، يجههم دون إبطاء ، عندما يكون الحكم في موضع  
السؤال حاضرا ، أو مقدر من قبل فإذا لم يكن كذلك فإنه يطلب من القوم  
فسحة من الوقت . بقية انتظار الوحي الذي يهيمه إلى مسأله ، غالبا بقرآن لفظه  
ومعناه من السماء ، وإما بإلقاء المعنى في روح النبي<sup>(٤)</sup> ، الذي يترجم عنه بالفاظ  
من عنده ويعمى بالسنة .

### اجتهاد الرسول :

ولكن هل للرسول صلى الله عليه وسلم ، أن يفتي برأيه الخاص ، فيشرع  
أحكاما لبعض المسائل دون سند سابق من الوحي .

أختار فريق من العلماء أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يجتهد ، واستدلوا بأنهم  
يقول الله تعالى على لسان نبيه ، قل ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي ، إن

(١) تمكنت : أي تفلت .

(٢) الصعيد التراب .

(٣) نيل الأوطار ج ١ ص ٣١٠ .

(٤) التعبير منتبس من أقوال الرسول صلى الله عليه وسلم ( إن روح

القدس نزلت في روعي ) .

والروح الخاطر والقلب . راجع المصباح المنير ج ١ ص ١٢٢ .

أتبع إلا ما يوحى إلى إني أخاف إن عصيت ربي عذاب يوم عظيم (١) .

والاستدلال بهذه الآية ظاهر البطلان ، لأن الرسول عليه السلام يبين فيها ، عدم قدرته على تبديل القرآن الكريم ، لما طالبه خصومة به . وبدء الآية يمين ذلك وإذا قتل عليهم آياتنا بينات ، قال الذين لا يرجون لقاءنا لئن أت بقرآن غير هذا أو بدله . فالحقضية التي تناوالتها الآية قضية تبديل النبي للقرآن ، واجتهاد النبي ليس تبديلاً له ، وإنما استنباط منه .

والثابت أن الرسول صلى الله عليه وسلم أجتهد برأيه في بعض الوقائع ، دون أن يكون لديه وحى بخصوص المسألة المأته فيها ويقول بعض العلماء : إن هذا حدث في المسائل التي لا تتحمل التراخي . أو عندما يطول انتظار الرسول صلى الله عليه وسلم للوحى .

وأرى رجحان رأى الجمهور (٢) . وأن الرسول صلى الله عليه وسلم ، له حق الاجتهاد المطلق وأن اجتهاده الفوري لم يكن قاصراً ، على المسائل التي لا يحتمل الحكم فيها التأخير ، أو ينس فيها من نزول الوحي ، إذ واقع الحوادث التي أجتهد فيها اجتهاداً فورياً تتحمل التراخي ، كما أن انتظار الرسول للوحى ثم اجتهاده في حالة التأخير ، أمر يتعارض مع الإذن للرسول في الاجتهاد ، وإذا كان الرسول قد أذن لأصحابه في الاجتهاد كما سنعرض لذلك بعد قليل ، اعتماداً على ما لديهم من أدلة وقواعد شرعية ، وعلى ما وصلت إليه عقولهم ، من تشييع بروح الاسلام وأهدافه ، فمن باب أولى أن يكون الرسول العظيم هذا الرجل ، لأن فاقده الشيء لا يعطيه .

والواقع أن الرسول عليه الصلاة والسلام له الحق في الاجتهاد غير المحدود . غاية ما في الأمر أن بنفسه شفافيه ربانية ، تكشف له الوقائع التي سيتقدم فيها الوحي .

---

(١) سورة يونس الآية ١٥

(٢) راجع المسألة كلها التلويح على التوضيح ص ٢٣ ص ١٤ .



والدليل على أن الرسول صلى الله عليه وسلم له الحق في الاجتهاد المطلق ،  
أمور منها .

١ - ما يتحدث به الرسول صلى الله عليه وسلم ، من تركه لبعض الأمور التي  
يرغب فيها مراعاة للظروف منها قوله : « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسراك  
عند كل صلاة . » وقوله : « لولا قومك حديثو عهد بكفر لبليت الكعبة على  
قواعد إبراهيم . »

وواضح من النصين أن الرسول صلى الله عليه وسلم ، أضفى على نفسه وصف  
صانع التشريع .

٢ - سرعة موافقة الرسول على الاستثناء من بعض الأحكام الذي يبيده  
أجلاء الصحابة استجابة للعوائد وترخيصا على الناس ، منها حديث الصحيح عن  
سامة بن الأكوع قال : لما أمسوا يوم فتحوا خيبر ، وأوقدوا النيران ، قال  
النبي صلى الله عليه وسلم على م أوقدتم هذه النيران قالوا لحوم الحر الإنسانية ،  
قال : أهريقوا ما فيها واكسروا قدورها ، فقام رجل من القوم فقال هريق  
ما فيها ونفسها ! فقال النبي صلى الله عليه وسلم أوذاك ، ومنها قول الرسول صلى  
الله عليه وسلم : « حرم الله عز وجل مكة فلم تحمل لأحد من قبلي ولا من بعدي  
أحلت لي ساعة من نهار لا يختلي خلاها ولا يعتضد شجرها ، ولا ينفر صيدها  
ولا تانقط لقطتها إلا لمعرف ، فقال العباس رضي الله عنه : إلا إلا ذخر  
لصاغتنا وقبورنا فقال : إلا إلا ذخر (٢)

٣ - عتاب الله عز وجل له على خطئة في بعضها ، ولو لم يكن له الحق في  
الاجتهاد ، لانتصب العتاب على مجرد الاجتهاد . ولتوقف الرسول صلى الله عليه  
وسلم عن الاجتهاد بعد العتاب الأول لكن اجتهاد الرسول قد تكرر وتكرر منه  
العتاب عند الخطأ ،



وسنعرض ، جانباً من هذه الوقائع .

منها واقعة قبول الهداء في أسرى غزوة بدر . فقد أسر المسلمون من المشركين عددا كبيرا في هذه الغزوة ، واستشار الرسول صلى الله عليه وسلم أصحابه في شأنهم وأنتهى الأمر إلى تقرير مبدأ افتدائهم بالمال كوسيلة لفكهم من الأسر ، وعودتهم إلى أهاليهم بمسكة ، وكان هذا الحكم يخالف الصواب ، فعاتب الله عز وجل نبيه الكريم قائلا له : « ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض ، تريدون عرض الدينا والله يريد الآخرة والله عزيز حكيم ، لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم (١) » .

ومنها إذنه صلى الله عليه وسلم للمخالفين في غزوة تبوك : فقد تجهز المسلمون لغزوة تبوك في وقت قليل الخير ، شديد الحرارة مما جعل ضعاف الإيمان يتبرءون منها كما حاول المنافقون التهرب بشق الوسائل ، وهكذا اختلط هؤلاء بأصحاب الأعذار الحقيقية ، وأقبلوا يعلمون من الرسول عليه السلام . الإذن لهم بالتخلف عن هذه المعركة ، فأذن الرسول لهم بالبقاء دون أن يتحرى أصحاب الأعذار الحقيقية ، من غيرهم ، وفي هذا مبل عن الصواب ، عاتب الله عز وجل نبيه عليه بقوله : ( عفا الله عتلك لم أذنت لهم حتى يتبين لك الذين صدقوا وتعلم الكاذبين (٢) ) .

ومنها صلاته على عبد الله بن أبي ، الذي كان منافقا — يظهر الإيمان ويبطن الكفر . والرسول يعلم بحاله ، فلما توفي جاء أهله إلى الرسول يرجوه الصلاة عليه وحاول عمر بن الخطاب رضى الله عنه منع الرسول عليه السلام من الصلاة عليه لتفاقه ، وربما مستحضرا قول الله تعالى : ( ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولى قرين من بعد ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم (٣) ) .

(١) سورة الأنفال الآيتان ٦٧ ، ٦٨

(٢) سورة التوبة ٤٣

(٣) سورة التوبة الآية ١١٣ ، وراجع الفكر السامى ص ١٥٥

ولكن الرسول لإختار الصلاة عليه ، فلما أداما عائبة الله عز وجل على إجتاده هذا بقوله : « ولا تقبل على أحد منهم مات أبدا ، ولا تقم على قبره » لهم كفروا بالله ورسوله وماتوا وهم فاسقون (١) ، ومنها إجتاده عليه الصلاة والسلام في قصة خولة بنت ثعلبة (٢) : فقد حدث منها ما أغضب زوجها أوس بن الصامت ، وكان رجلا به خفة ، فظاهر منها ، أى قال لها : أنت على كظهر أمي — وهى يمين معروفة عند العرب من قبل الاسلام تحرم المرأة على زوجها — فماتت خولة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : أوسا تزوجى وأنا شاب مرغوب فى ، فلما خلا سنى ونثرت بطي — أى كثر ولدى — جلعنى عليه كامة ، وروى أنها قالت : إن لى صبية صغارا ، إن ضمنتهم لايه ضاعوا ، وإن ضمنتهم إلى جاعوا فتال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : حرمت عليه ، كان هذا إجتادا من الرسول فى هذا الواقعة ، فقالت خولة : أشكو إلى الله فاقبى ووجدى وكما قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم حرمت عليه شكت إلى الله فنزل قول الله تعالى : « قد سمع الله قول النى تجادلن فى زوجها وتشتكى إلى الله والله يسمع تحاوركما إن الله سميع عليم إلى قوله تعالى : الذين يظاهرون من نساءهم ، ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا ذلكنم توعظون به والله بما تعملون خبير ، فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا ذلك لتؤمنوا بالله ورسوله ، وتلك حدود الله ، وللكافرين عذاب أليم (٣) .

ومكذا لم يقر الله عز وجل إجتهاد الرسول فى هذه الواقعة

فمن خلال هذه الدراسة فى إجتهادات الرسول صلى الله عليه وسلم يتكشف موقفه من إلتجاهاد ، وأن له الإلتجاهاد المطلق .

فإن ربك فى ذلك شىء ، فاستمع معى إلى قول الرسول صلى الله عليه وسلم

(١) سورة التوبة الآية ٨٦ ، راجع الكشاف ١ ص ٤٠٢

(٢) راجع الكشاف ٢ ص ٤٤١

(٣) أدل سورة المجادلة .

( لو قلت نعم لوجبت ) في روه على الأفرع بن حابس ورضي الله تعالى عنه ،  
حينما سأله بعد تشريع فريضة الحج ( أفى كل عام يا رسول الله ؟ )

ثم أنظر في قول الرسول صلى الله عليه وسلم في موضع آخر ، لقد هممت أن  
أنهى عن القبيلة (١) حتى ذكر أن فارس والروم نصنعونه فلا يصر أولادهم .

فإنها من أكثر النصوص دلالة على أن الرسول صلى الله عليه وسلم له حق  
الاجتهاد المطلق .

### تكييف إجتهد الرسول :

وإجتهد الرسول صلى الله عليه وسلم بهذا المعنى ، لا يعتبر أمر مغايراً لسنته ،  
ذلك لأن هذه الاجتهادات يلحقها إقرار من الوحي ، في حالات الصواب ،  
وتوجيه منه إلى الصواب ، مصحوب بكتاب أو غير مصحوب به في الحالات  
الأخرى .

واعتقد أن إقرار الوحي للرسول صلى الله عليه وسلم ، في هذا الموضوع غالباً  
ما يكون بالهامه ، بعد وقوع الاجتهاد منه ، بأن هذا هو الصواب المراد . إذ  
من أنواع الوحي ما يكون الهاما يلقيه الله في قلب نبيه ، فيجد من نفسه علماً  
ضرورياً بأن هذا من عند الله تعالى (٢) .

---

(١) الغيلة : إرضاع المرأة ولدها وقت الحبل .

(٢) وأمل هذا النوع من الوحي هو المقصود بالنفث في الروع ، الوارد في  
حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( أن روح القدس نفث في روعي ، لن  
تموت نفسي حتى تستوفي رزقها فاتقوا الله وأجملوا في الطلب ) . راجع مذكرة  
الثقافة الإسلامية ، من مخطوعات جامعة الكويت ، للاستاذ الدكتور أحمد الغندور  
والاستاذ الدكتور علي عبد المنعم ١٣ ص ٢٩ .

وبذلك يقول إجتهد الرسول صلى الله عليه وسلم إلى لوحى ، وتسير الدنة  
فى علاقتها بالوحى قسمين :

القسم الأول : السنة التى يسبقها الوحى .

القسم الثانى : السنة التى يعقبها الوحى .

والقسم الاخير هو الذى يطلق عليه إجتهد الرسول .

### إجتهد الصحابة فى عصر الرسول :

من الثابت الذى لا يقبل الجدل أن فقهاء الصحابة اجتهدوا وفى عصر الرسول  
صلى الله عليه وسلم ، وأنه أذن لهم فى ذلك ، بل قال : يا أيها الذين آمنوا ،  
عامر رضى الله تعالى عنه فيقول : و جاء خصمان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يختصمان ، فقال : قم يا عتبة اقض بينهما ، فقلت بأبى وأمى يا رسول الله ، أنت أولى  
بذلك . قال وأن كان إقضى بينهما ، قلت : على ماذا ؟ قال اجتهد ، فإن أصبت  
فلك عشر حسنات ، وإن إجتهدت - فأخطأت فلك أجر واحد (١) .

وقصة معاذ الذى أرسله النبي إلى اليمن مشهورة ، فقد قال له فيها : بم تقضى  
إن عرض لك قضاء قال : بكتاب الله قال : لم تجد ؟ قال : فبسنة رسول الله ،  
قال : فإن لم تجد ؟ قال : فبسنة رسول الله ، قال : فإن لم تجد ؟ اجتهد برأى .

وفى غزوة بنى قريظة . لما حاصرهم المسلمون ، واشتد عليهم الأمر طلبوا  
من النبي عليه السلام تحكيم سعد بن معاذ فى شأنهم ، قبلوا النزول على حكمة فيهم ،  
فوافق المصطفى صلى الله عليه وسلم . وعينه لهذه المهمة ، وحكم بأن تقتل رجالهم  
وتسبي نساؤهم فقال صلى الله عليه وسلم : لقد حكمت فيهم بحكم الله .

من الوقائع التى تكشف عن إجتهدات أحداث من الصحابة وعرضت على

---

(١) الفكر السامى ج ١ ص ١٢٤ .



الرسول صلى الله عليه وسلم روى عن عمرو بن الداهي ، أنه لما بعث في غزوة ذات السلاسل قال : إحتلمت في ليلة باردة ، شديدة البرد فأشفقت أن أغتسلت أن أهلك تيممت ، ثم صليت بأصحابي صلاة الصبح ، فلما قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ذكروا ذلك له ، فقال يا عمرو : صليت بأصحابك وأنت جنة ؟ قلت : ذكرت قول الله تعالى : « ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما ، تيممت ثم صليت . فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل شيئا (٢) .

وفي واقعة أخرى كان جماعة من الصحابة في سفر ، وفيهم عمر وعمار رضي الله عنهما ، ويبدو أن الحادثة كانت في بداية تشريع النيم - فأصبح كلاهما بحاجة إلى الغسل ، ولا ماء معهما ، فبذل كل منهما لجتهما ، فأماما مازة من الطهارة الترابية على المائة وتمرغ في التراب وصلى ، وأما عمر فلم ير ذلك وآخر الصلاة ، فلما رجعا إلى الرسول صلى الله عليه وسلم عرضا عليه الأمر فبين لما الصواب ، فقال لعمار : يكفبك أن تفعل هكذا ، مشيرا إلى كيفية التيمم :

• ضربة للوجه وضربة لليدين . • وأفهم عمر أن النيم كما يرفع الحدث الأصغر يرفع الحدث الأكبر .

وفي واقعة أخرى روى أن عليا جنى وجهه رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى ابن قاضي ، رفع إليه أمر قوم احتفروا زبية ( حفرة ) فوقع الأسديها وازدحم الناس عليها فوقع فيها رجل ، وأمكنه أمسك بآخر . وأمسك الثاني بثالث ، حتى صاروا أربعة ، فماتوا . • فنقض على رضي الله عنه للأول بربع الدية ، لأنه مات بتدافع المزدحمين حول الزبية ، ووقع الثلاثة الذين جديهم فوقه فأهدر ما يقابل فعله ، من الدية وذلك ثلاثة أرباعها وجعل للثاني ثلث الدية لأنه مات بجذب الأمل له ، ووقع الحثين الذين جذبهما فوق فأهدر ما يقابل فعله وهو الماردن وجعل للثالث نصف الدية ، لأنه مات بجذب الثاني له ووقع الرابع الذي جذبته عليه ، وأهدر ما يقابل فعله ، وهو نصف الدية ، وجعل للرابع الدية كاملة ، لأنه مات بجذب الثالث له فقط . وحكم بأن هذه الديات جميعها تجب على قبائل الذين ازدحموا حول الزبية .



ولما أوافقوا قبول هذا الحكم قدموا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأقر قضاءه على قائلا : القضاء كما قضاءه علي .

ومن هذه الوقائع نستنتج ما يأتي :

أولاً : إن طائفة من فقهاء الصحابة ، كانت تصدر إفتاء المسلمين والفصل بينهم في المنازعات زمن الرسول صلى الله عليه وسلم ، وبإذن منه .

ثانياً : هذه الطائفة من خاصة الفقهاء الحافظون لكتاب الله ، والملمون بسنة رسوله : والفاهمون لمرامي التشريع ، المدركون لأسرارها .

ثالثاً : وهم في تصديهم للفتوى يتقيدون بمنهج ربهم صلى الله عليه وسلم ، وارتضاه لهم ، القرآن أولاً ، ثم السنة ثانياً ، ثم استلزام مقاصد الشريعة .

رابعاً : ومع هذا فهم يرجعون إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ، ويعرضون عليه نتائج - فتاويهم وأحكامهم ، وبخاصة عندما يكون إرشادهم فيها بطل النصوص ، واستلزام مقاصد الشريعة .

خامساً : وأحكام هؤلاء الصفة ، إذا لم تكن تطبيقاً لظواهر النصوص لا تعد ملزمة إلا بعد عرضها على الرسول صلى الله عليه وسلم ويظهر هذا جلياً من واقعة الزبية ، حيث لم يزعن الخصوم بالحكم على رضى الله عنه ورضوه على النبي ، فلم يستنكر النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا الإمام على تصرفهم .

وعلى ذلك فبعض الفتاوى ، التي لم يتمكن من عرضها على الرسول صلى الله عليه وسلم لاى سبب من الأسباب كبعد المسافة مثلاً ، بين مكان واقعة المفتى ومدينة الرسول ، لا تعد ملزمة ولا تعيننا ، لأنها لا تمتع بوصف الحكم الصادر عن المشرع .

وبذلك لا يغفلوا اجتهاد الصحابة عن حدوده أمام النبي صلى الله عليه وسلم ،

أو بعيداً عنه ، وفي الحالة الثانية يقول الأمر فيها ، إلى عرضه على النبي عايسته  
 الصلاة والسلام ، وفي الحالتين يقره إن كان صواباً وينكره إن كان خطأ ، وبهذا  
 يصير من السنة . لأن إقرار النبي صلى الله عليه وسلم بفعل من الأفعال ، أو  
 إنكاره له من أقسام السنة ، إذ السنة قول النبي صلى الله عليه وسلم وفعله  
 وتقريره وإنكاره .

## المبحث الثاني

### السلطة التشريعية في عصر الخلفاء الراشدين

#### طريقة التشريع في عصر الخلفاء الراشدين :

عرفنا أن السلطة التشريعية كلها ، كانت بيد الرسول صلى الله عليه وسلم في عهده ، وأن جميع ما يصدر عنه في هذا الشأن يرد إلى الوحي ، ثم انتقل الرسول صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى بعد أن بلغ الرسالة وأدى الأمانة ، وترك بعده ، كتاب الله وسنة نبيه ، وخلف في أمته طائفة من الصحابة الأبرار ، استفادوا الكثير من صحبته الميمونة ، وحضورهم مجلس عليه وهديه ، وإطلاعهم على وقائع التشريع وعلمهم بأسباب نزول آيات القرآن الكريم ، والمناسبات التي وردت فيها الأحاديث ، وتمسكت نفوسهم لإشغافات المصطفى صلى الله عليه وسلم ، فكانوا كالنجوم بأيهم يقتدى يهتدى ، وقد مر أن الرسول عليه الصلاة والسلام أذن لهم أن يجتهدوا في حياته ، ودرهم عليه فاجتمع عليه فاجتمع لهم دراسة الاجتهاد علما وعملا ، وبرعوا فيه .

ولقد دفعتهم سرعة الأحداث ومجريات الأمور إلى ولوج الاجتهاد والتصدي لفتوى في بصيرة نافذة وثقة تامة ، فلم تمض لحظات على وفاة الرسول صلى الله عليه ، وما أحدثت الصدمة من آثار سيئة على كثير من المسلمين ، حتى رأينا أبا بكر يقف خطيبا في الناس يفتيهم في أمرهم ، ويبين لهم ما ينبغي أن يكون بعد أن اختافت وجهات القوم ، وتشعبت آراؤهم ، ورد عليهم بإجابة كانت الناس بردا وسلاما : (أيها الناس من كان يعبد محمدا فإن محمدا قد مات ، ومن كان يعبد الله فإن الله حي لا يموت) .

ثم تلا قول الله تعالى : وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل ، أفان

مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ، ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئا ، وسيجزي الله الشاكرين ، (١) .

وبعد ما يبرهه يسيرة ، انطلق أبو بكر وعمر وأبو عبيدة رضوان الله عليهم إلى سقيفة بني ساعدة يدلون برأيهم في أخطر قضية مرت بالإسلام ، من يخلف الرسول صلى الله عليه وسلم ؟ وكانت طوائف من الانصار ترى أن هذا الأمر حقا خالصا لها ، لا ينبغي أن ينازعها فيه منازع ، أو على الأقل من الانصار أمير ، ومن المهاجرين أمير ، وتمكن ثلاثي كبار الصحابة من إبداء رأيهم وتأيده ، بالقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ، فأذعن لهم الانصار وبايعوا أبا بكر المهاجري القرشي بالخلافة . ولم يكذب أبو بكر يلتقط أنفاسه ، حتى وجدناه يجمع كبار الصحابة يستشيرهم في أمر مانعي الزكاة ، وهل يجب قتالهم ؟ ورأى عمر ابن الخطاب رضوان الله تعالى عنه عدم قتالهم ، مستندا إلى قول الرسول صلى الله عليه وسلم : « من قالها — يعني أشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمدا رسول الله — فقد عصم من ماله ودمه إلا بحقه وحسابه على الله تعالى » .

ورأى أبو بكر رضي الله تعالى عنه وجوب قتالهم . وبين أن الحديث يؤيد رأيه ، لأن مانعي الزكاة لم يؤدوا المال . وقال قوله المشهورة ( والله لو منعوني فقال بغير كانوا يؤدونه إلى الرسول صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليه ) . وانفقوا على قتالهم .

وهكذا تابعت الأحداث ، انخرط فقهاء الصحابة تلقائيا يتصدرون إفتاء الناس في أمور دينهم وديارهم .

ولما اتسعت الفتوحات الإسلامية في هدم ، أتاحت الفرصة لسكان هذه البلاد ، ليطلمعوا على حقائق الدعوة الإسلامية ، وشاهدوا بأعينهم السلوك الحميد لآبائنا . فاندفعوا إلى الإسلام عن حب واقتناع راغبين بصدق أن تأخذ سائر

فصرفاتهم الطامع الإسلامى . فتوجهوا إلى علماء الدين يسألون عن أحكامها الشرعية ، وخرجت وفودهم إلى مقام فقهاء الصحابة وبخاصة المدينة المنورة ، التى كانت آهلة بهم زمن الخليفة أبى بكر وصدر خلافة عمر رضى الله تعالى عنهما .

أو انتقل الفقهاء إلى مكان هذه البلاد ، بعد أن أذن عمر لهم ، وهكذا واجه فقهاء الصحابة حوادث جديدة عليهم ، وغريبة على البيئة العربية .

ويمنا أن ندين الطريقة التى سلكوها فى تشريع الأحكام .

لقد فطن الصحابة رضوان الله عليهم إلى فضيلة الشورى ، مستهدين فى ذلك بقول الله تعالى : ( وأمرهم شورى بينهم ) فاستغلوا هذا المبدأ أحسن استغلال فى استنباط الأحكام .

فكان أبو بكر الصديق رضى الله تعالى عنه : « إذا ورد عليه الخصوم نظر فى كتاب الله ، فإن وجد فيه ما يقضى به بينهم قضى به ، وإن لم يجد فى الكتاب ، وعلم من رسول الله فى ذلك الأمر سنة قضى بها ، فإن أعياء خرج فسأل المسلمين ، وقال أثنى كذا وكذا ، فهل علمتم أن رسول الله قضى فى ذلك بقضاء ؟ فربما اجتمع عليه نفر كاهم يذكر عن رسول الله فيه قضاء . فيقول أبو بكر : الحمد لله الذى جعل فينا من يحفظ عن نبينا ، فإن أعياء أن يجد فيه سنة عن رسول الله ، جمع رؤوس الناس وخيارهم ، فإن أجمع رأيهم على أمر قضى به .

وكان عمر يفعل ذلك ، فإن أعياء أن يجد فى القرآن والسنة ، نظر هل كان فيه لأبى بكر قضاء ؟ فإن وجد أبا بكر قضى فيه بقضاء قضى به ، وإلا دعا رؤوس المسلمين ، فاذا اجتمعوا على شيء قضى به » (١) .

والواقع أن هذا الأثر يبين الطريقة التى كان يسير عليها الخليفان أبو بكر

---

(١) راجع المدخل للاستاذ الدكتور مصطفى شلبى ص ٥٢ ، والفكر السامى



وعمر رضى الله تعالى عنهما ، بل قل يبين الطريقة التى ارضاها خلفاء وفقهاء المسلمين فى هذا العصر وهى :

البحث عن حكم الحادثة المعروضة فى كتاب الله ، فان وجد حكم به .

وان لم يوجد ينظر فى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم المعلومة له ويقضى بها .

والا سأل الصحابة عن سنة محفوظة لديهم تناول محل الحادثة ، فان لم يجد جمع فقهاء الصحابة وعرض عليهم المسألة ، فيناقشوها من جميع وجوها ، فينتهى الامر ، باصدار حكم فيها .

ويزيد عمر رضى الله تعالى عنه على هذه الخطوات ، البحث عن قضاء لابي بكر قبل أن يستشير فقهاء الصحابة .

وقد ورد عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب . رضى الله تعالى عنه ، ما يفيد أنه كان يعلم قضائه هذه الطريقة ، فقد قال لأحدهم : ( إذا حضرك أمر لا بد منه فانظر فى كتاب الله فانقض به ، فان لم يكن ، ففيا قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فان لم يكن ففيا قضى به الصالحون ، وأئمة العدل ، فان لم يكن فأنت بالخيار ، إن شئت أن تجتهد رأيك فاجتهد رأيك . وإن شئت أن تؤامرني ولا مؤامرتك إياي إلا خيرا لك والسلام )<sup>(١)</sup>

ولستج من هذه الآثار ، أن طريقة التشريع فى عصر الصحابة كانت تتكون من ثلاثة مبادئ رئيسية :

المبدأ الأول : تقديم الإلتزام بالنصوص الشرعية ، الواردة فى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ، واتى مصدرها القرآن الكريم ، والسنة النبوية .

الثريفة (١) بجميع أقسامها ، من قول الرسول عليه الصلاة والسلام ، إلى اجتهادات الصحابة التي درضت عليه ، وأقرها .

المبدأ الثاني : ثم يعقب ذلك ، الإلتزام بأحكام الوقائع السابقة التي قضى فيها الخلفاء ، وهو ما وضعه صنيع عمر بن الخطاب ، رضى الله تعالى عنه ، حيث كان عندما لا يجد في الواقعة حكما من القرآن ، أو السنة ، يبحث عن قضاء لائى بكر ، فإن وجد قضى به .

المبدأ الثالث : فاذا لم يوجد شيء من ذلك ، جمع الخليفة فقهاء الصحابة ، وعرض عليهم المسألة للتشاور في إدراك حكم لها .

#### دراسة حول هذه الطريقة :

عرفنا أن هذه الطريقة تتكون من ثلاثة مبادئ رئيسية ، وإليك شيئا من الإيضاح لكل منها . فبالنسبة للمبدأ الأول : وهو تقديم الإلتزام بنصوص القرآن ثم السنة ، نرى حرص الصحابة عليه ، وتمسكهم الشديد به ، حتى إن الفقيه منهم ، قد يفتى في المسألة باجتهاده ، وهو يظن أن الواقعة تخلو من النصوص ثم يتبين له عكس ما كان يظن ، حيث يظهر له في المسألة نص ، يقضى بخلاف اجتهاده ، وفي الحال يرجع الفقيه إلى حكم النص ، ضاريا برأيه عرض الحائط .

(١) وكان كبار فقهاء المجتهدين ، في عصور الإسلام الزاهية ، يصرحون بأن اجتهاداتهم لا قيمة لها ، إذ ظهر ما يخالفها من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الإمام الشافعى رضى الله تعالى عنه : ( إذا وجدت في كتابي خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقولوا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ودعوا ما قلناه .

وقوله إذا صح عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث ، وقلت قولاً ، فأنا راجع عن قولى قائل بذلك الحديث ، وفي لفظ فاضربوا بقول الحائط ) . كتاب صفة الفتوى والمفتى والمستفتى للإمام أحمد بن حمدان الحراني ص ٣٧ :

وهذا عمر بن الخطاب ، وهو أمير المؤمنين ، يخطب في الناس من على المنبر في المسجد ، محاولاً وضع حد أعلى مهور النساء ، لا تتجاوزه الناس ، بعد ما فتى بين المسلمين مخالفة أولياء النساء ، في تقدير مهورهن ، فتقوم إليه امرأة عجوز تذكره بالنص القرآني الوارد في الموضوع وتقول : كيف تفعل ذلك يا عمر والله يقول : ( وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج . وأنتم إحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً ) تأخذونه بهتاناً وإثماً مبيناً ، وكيف تأخذونه وقد أفضى بهضكم إلى بعض وأخذن منكم ميثاقاً غليظاً (١) .

فرجع عمر في الحال . وقال قولته المأثورة : ( أصابت عجوز وأخطأ عمر ) .

وفي موضع آخر كان عمر بن الخطاب يرى أن الزوجة لا ترث من دية زوجها إلى أن كتب إليه الضحاك بن سفيان ، وكان أمير الرسول على بعض البوادي ، يخبره : أن الرسول عليه السلام ورث امرأة أشيم الضبي من دية زوجها ، فترك عمر رأيه ، وأخذ بما علم أنه سنة الرسول . وقال : لولم لسمع هذا لأفضينا بخلافه ، وورث الزوجة في دية زوجها .

وكذلك أبو موسى الأشعري (٢) ، فقد حاده من يسأله عن توريث مسألة . توفي الميت فيها ، وترك ابنة وأختاً ، وابنة ابن ، فأفتى أبو موسى بأن للبنت النصف وللأخت النصف ، ولا شيء لابنة الابن ، ثم قال للسائل : واذهب إلى ابن مسعود فيتابني ، فسئل ابن مسعود ، وأخبر يقول أبي موسى فقال . لقد ضللت إடன் ، وما أنا من المهتدين . أفضى فيها بما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم لابنة النصف ، ولابنة الابن السدس . تسكلة للاثين ٣ وما بقي فلأخت .

فلما سمع أبو موسى بما حدث قال : لا تسألوني ما دام هذا الخبر فيكم ، ورجع عن فتواه في الحال .

---

( ) سورة النساء . الآية ٢١ ،

(٢) راجع نيل الأوطار ج ٢ ص ٥٨ .

على أن سيب الترام الصحابة بتقديم النصوص، يمد إلى إملأ. نصوص التشريع ذاتها، إذ من نصوص القرآن الكريم : ما وصف من لم يحكم بها بالكفر والفسق والظلم قال تعالى : « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون » (١) . وقال أيضاً : ( ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون ) (٢) ( ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون ) (٣) بل إن منها ما كان الأمر فيه موجهاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، طالبا منه الحكم بما أنزل الله ، قال تعالى : ( وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم ، وأحذرهم أن يفتوك عن بعض ما أنزل الله إليك ) (٤) .

ومن الأحاديث النبوية التي أمرت بالالتزام نصوص التشريع قول الرسول صلى الله عليه وسلم : « تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا أبداً . كتاب الله وسنة نبيه » .

وفي حديث آخر : ( ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه ، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته أن يقول : عليكم بهذا القرآن ، فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه ، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه ، ألا إن ما حرم رسول الله كما حرم الله ) .

فيسبب هذه الأوامر وهي كثيرة ومتنوعة بضع الصحابة مقام النصوص في موضعها السليم .

ورب قائل يدعى أن من الصحابة من توسع في الاجتهاد . وتتبع مصالح الناس ، ولو أدى ذلك إلى الخروج عن النصوص .

- 
- (١) سورة المائدة الآية ٤٤ .
  - (٢) سورة المائدة الآية ٤٧ .
  - (٣) سورة المائدة ٥٥ .
  - (٤) سورة المائدة الآية ٤٦ .



والواقع أن هذه الأقاويل ، تسمع كثيراً في العصر الحاضر ، بسبب تكتل أعداء الإسلام ، وتضافرهم على الرغبة في نزع من قلب أبنائه ، وما صاحب ذلك من جهل واضح لتأليم الإسلام ، في بعض من يتصدرون واجهة الإسلام أو يفرضون أنفسهم عليها .

ولا جدال أنه لا يوجد في عصر الخلفاء الراشدين فقيه خالف نصاً ، أو خرج عليه ، ولكن الجهل بأسلوب التشريع الإسلامي ، صور لبعض فهم خاطئاً لبعض الفتاوى التي صدرت عن بعض كبار فقهاء هذا العصر . وقد نال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب جانب كبير من هذا الادعاء ، وهو كما قلت إدهاء بعيد وباطل .

وعلى سبيل المثال قالوا : إن عمر بن الخطاب منع سهم المؤلفة قلوبهم ، فخرج بذلك على نص القرآن . الذي جعلهم أحد مصارف الزكاة في قوله تعالى : إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم . . . الخ ، (١) . وكان الرسول صلى الله عليه وسلم في عهده يعطيهم ، كذلك كان أبو بكر الصديق في بدء خلافته .

هذا فهمهم . والواقع أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ، لم يعطل النص القرآني ولم يخرج عليه ، بل التزم به ، ولكنه لم يجد من ينطبق عليهم ، وصف المؤلفة قلوبهم ، حتى يعطيهم نصيبهم من الزكاة ، وذلك لأن المؤلفة قلوبهم جماعة يعطيهم المسلمون المال . تأليفاً لقلوبهم ، حتى لا يخرجوا على الإسلام ، فيضروا بالمسلمين ، وهذا إنما يتصور أيام ضعف المسلمين ، أما بعد أن كثر المسلمون ، وأصبحوا قوة لها رهبتها ، وساطاتها ، فلا يتصور أن يقدموا مالا ، طمعاً في تأليف القلوب ، ومن ثم فلا يوجد بين الناس من يسمى بالمؤلفة قلوبهم . ومثال آخر يردده الدعاة بالنسبة لما حدث من عمر رضى الله تعالى عنه ،



في عام المجاعة ، عندما أمر بعدم قطع يد السارق ، فقد قيل : إن عمر منع حد السرقة . وعطل النص القرآني .

هذا فمهم ، والواقع أن عمر لم يعطل نص القرآن في حد السرقة ، ولم يخرج عليه ، وإنما اعتبر المجاعة شهية درأ بها الحد ، ومن المسلم به في باب الحدود في الإسلام ( أن الحدود تدرأ بالشبهات ) . وهو مبدأ يستند إلى حديث نبوي . وصف بضعف في روايته ، إلا أنه أتى من عدة طرق يقوى بعضها بعضها ، ودعمه عمل الرسول صلى الله عليه وسلم . (١)

وبالنسبة للبدا الثاني : وهو الإلزام بأحكام الوقائع السابقة التي قضى فيها الخلفاء ، والتي عرفنا أن صنيع أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، قاد إليه ، ودل عليه .

فالواقع أن هذا المبدأ يحتاج إلى وقفة ، إذ لو سلم على عمومته ، لآدى ذلك إلى وجوب إذعان الخليفة لاجتهادات من سبقه من الخلفاء ، وهو ما يتعارض تعارضاً تاماً مع أمرين :

أحدهما : ما قرر في باب الاجتهاد ، من أن فتاوى المجتهد ، لا يلتزم بها غيره من المجتهدين (٢) .

وهذا المفهوم أن حدث فيه استثناء ، بالنسبة لاجتهادات الخليفة ، حيث يجب أن يلتزم بها بقية المجتهدين ، لما له من وصف الخلافة إلى جوار كونه مجتهداً ، فإن هذا الاستثناء ، لا يشمل من يأتي بعده من خلفاء ، لأن أهم نفس الأوصاف ، الاجتهاد ، والخلافة .

---

(١) راجع نيل الأوطار ج ٧ ص ١١٠ .

(٢) راجع في هذا الأحكام لأبي ج ٤ ص ٢١٤ ، والمستوفى في ج ٢

والثاني : ماثبت من بعض الوقائع ، التي يتضح منها إفتاء الخليفة ، بخير ما يراه الخليفة السابق ، بل وقد حدث هذا من أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، رضى الله تعالى عنه ، كما يظهر هذا من المثال التالي :

قسم أبو بكر رضى الله تعالى عنه الغنائم في عهده بين المسلمين بالسوية ، دون مفاضلة بينهم بسبب الفضل ، أو السبق في الإسلام . وقد تحدث بعض الصحابة مع أبي بكر ، ناعين عليه هذا المسلك ، مطالبين بتمييز أصحاب الفضل في الإسلام ، ولكن أبا بكر رفض وجهة نظرهم ، وقال لهم : أما ما ذكرتم من الفضل فما أعرفني بذلك ، وإنما ذلك شيء ثوابه عند الله ، وهذا معاش والأسوة فيه خير من الأثرة ، وصمم على رأيه .

وفي عهد الأمير عمر بن الخطاب ، قضى بالتمييز في العطاء ، وفاضل بين المسلمين بسبب الفضل والسبق في الإسلام ، وقال قوله المشهورة : لا أجعل من قاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كمن قاتل معه ، الرجل وقومه ، والرجل وسبقه ، والرجل وفضله في الإسلام .

ومن هذا يتبين ، أن أخذ عمر بن الخطاب بقضاء أبي بكر ، لا يخرج من واحد من هذه الحالات :

الأول : إن صنيع عمر في ذلك ، لم يكن على سبيل الإلزام ، وهو تصور مستبعد ، وذلك لما توحى به عبارة الأثر ، من الإلزام ( فان وجد أبا بكر قضى فيه بقضاء ، قضى به ) . كما أن ذلك ليس طابع المجتهدين .

الثاني : إن متابعة عمر لقضاء أبي بكر ، رضى الله عنهما لم يكن إلا مجرد استئناس ، رأى السلف ، من عمر إنما صدر وما صدر باجتهاده الذاتي ، فالمسألة من باب توافق الآراء .

وهو احتمال مقبول ، وإن كان يوهنه بحث عمر عن قضاء أبي بكر فيما يعرض عليه . من وقائع ، إذ هذا البحث يشعر بما هو أكبر من مجرد الاستئناس .

الثالث : إن متابعة عمر لقضاء أبي بكر ، إنما أخذ طابع الالتزام في قدر معين من الأحكام ، وهي التي أجمع عليها فقهاء الصحابة في عهد أبي بكر .

وهو الاحتمال الذي أرجحه - إن لم أقل يكاد يتعين - وبه يمكن تفسير التزام عمر بقضاء أبي بكر ، يبحث عمر عن قضاء لأبي بكر .

ومن هنا يتضح ، أن المبدأ الثاني ، يؤول إلى الالتزام ، بالأحكام المجمع عليها ، كما يبرز دور عمر بن الخطاب ، رضى الله تعالى عنه ، في تطبيقه لأحكام الإجماع ، وأكاد أحزم بأنه أول من قام بهذا العمل .

والعمل بالإجماع تدعمه النصوص من القرآن الكريم ، والسنة النبوية ، ومنه قول الله تعالى ( ومن يساقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير دليل المؤمنين ، نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً ) (١) .

وسبيل المؤمنين الوارد في الآية هو إجماعهم ، وقد توعد الله من لم يتبعه بالتهديدات التي تفيد وجوب اتباعه .

ومن السنة النبوية الشريفة قوله عليه السلام : « لا تجتمع أمتي على ضلالة » ، ولا تجتمع أمتي على الخطأ ، وهي أحاديث تفيد عصمة الأئمة من الخطأ ، وقد بلغت كثرتها إلى الحد ، الذي يشمر أهلها لفات ح « التراتر المذنون » (٢) .

أما بالنسبة للمبدأ الثالث ، وهو مشاركة الخليفة لكبار الصحابة .

فقد حفل عصر الخلفاء الراشدين بالوقائع العديدة ، التي جسدت هذا المبنى في سلوكهم ، فإلى جوار الأنار المستفيضة في عهد أبي بكر وعمر . ثبت أن أمير المؤمنين - عثمان رضى الله عنه - كان إذا جلس على المقاعد ، جاءه الخبايا . قال لأحدهما : اذهب فادع علياً ، وقال الآخر : اذهب فادع طلحة والزبير ، ونفرا

---

(١) سورة النساء الآية ١١٥ .

(٢) راجع المستصفي للغزالي بحث الإجماع

من أصحّاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . ثم يقول لها : (١) .

وقد روى عن عبد الله بن مسعود أنه قال : ( من عرض له منكم قضاء فليقض بما في كتاب الله فإن لم يكن في كتاب الله ، فليقض بما قضى به نبيه ، فإن جاء أمر ليس في كتاب الله ، ولم يقض فيه نبيه صلى الله عليه وسلم ، قضى بما قضى به الصالحون ، فإن لم يكن اجتهد رأيهم ، فإن لم يحس فليقم ولا يستحي ) (٢) .

وأنتجت مجالس المشورة الكثير من الأحكام ، التي حسنت ما هو خطير من المشاكل وبيّنت ما هو هام من الأحكام ، وأبرزت أسلوب الحوار البناء ، والنقاش الهادف ، الذي لا يقصد به غير الوصول إلى حكم الله في الواقعة .

#### وإليك بعض الأمثلة :

١ — عن قبيصة بن ذؤيب قال : ( جاءت الجدة إلى بكر فسأته ميراثها ، فقال : مالك في كتاب الله شيء ، وما علمت لك في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً ، فارجع حتى أسأل الناس فقال المغيرة بن شعبة ، حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاهم السدس ، فقال : هل معك غيرك ؟ فقال محمد بن مسلمة الأنصاري ، فقال مثلي ما قال المغيرة بن شعبة ، فأفذه لها أبو بكر ) (٣) .

٢ — أرسل والي اليمن من قبل عمر بن الخطاب إليه يستشير ، في امرأة اشتركت هي وخالها في قتل ابن زوجها ، وربما تكون هذه أوحادثة في الإسلام يشترك فيها جماعة في قتل شخص واحد ، فجمع عمر فقهاء الصحابة ، وعرض عليهم الأمر ويبدوا أن عدداً من المجتمعين ، اتجه إلى رفض القصاص ، لتعدد الجناة ، مما أدى إلى انتفاء المساواة بين دم المقتول ودماء الجناة . فقال الإمام علي بن أبي

(١) تاريخ القضاء في الإسلام للاستاذ الدكتور أحمد البهي ص ١٤٨ .

(٢) إعلام الموقعين لابن القيم ج ١ ص ٦٣ .

(٣) نيل الأوطار ج ٦ ص ٥٠ .

طالب رضى الله عنه أرايت يا أمير المؤمنين لو أن نفرا اشتركوا في سرقة جزور فأخذ هذا عضوا ، وهذا عضوا أكنت قطعهم ؟ قال عمر رضى الله تعالى عنه : نعم . فقال على : فكذلك هذا ، وانتهى المجلس إلى الأخذ برأى على ، وكتب عمر إلى رايه في اليمن يأمرهم بقتلهم ، وقال قوائمه المشهورة : ( لو تمألا عليه أهل صنعاء لقتلهم به ) .

٣ — لما قدم عمر بن الخطاب جيش العراق من قبل سعد بن أبي وقاص ، شاور أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم في قسمة الأرضين التي أفاء الله على المسلمين من أرض العراق والشام فتكلم قوم فيها ، وأرادوا أن يقسم لهم حقوقهم وما فتحوا ، فقال عمر : فكيف بمن يأتي من المسلمين ، فيجدون الأرض معلوجها قد اقتسمت وورثت عن الآباء ، ما هذا برأى .

فقال عبد الله بن عوف : فما الرأى ؟ ما الأرض والمعولج ، إلا ما أفاء الله عليهم .

فقال عمر : ما هو إلا كما تقول ، ولست أرى ذلك ، فوالله لا يفتح بعدى فيكون فيه كبير نيل ، بل عس أن يكون كلا على المسلمين ، فإذا قسمت أرض العراق بمعولجها ، وأرض الشام بمعولجها فما يسد به الثغور ؟ وما يكون للذرية والأرامل بهذا البلد ، وبغيره من أهل الشام والعراق ؟

فأكثروا على عمر رضى الله عنه ؟ وقالوا : تقف ما أفاء الله علينا بأسيا فنا ، على قوم لم يحضر ، ولم يشهدوا ، ولا بناء القوم وأبناء أبنائهم ولم يحضروا . فكان عمر لا يزيد على أن يقول : هذا رأى .

قالوا : فاستشر ، فاستشار المهاجرين الأولين فاختلفوا .

فأما عبد الرحمن بن عوف فكان رأيه أن تقسم لهم حقوقهم .

ورأى عثمان وطلحة وابن عمر رأى عمر .

فأرسل إلى عشرة من الانصار : خمسة من الأوس ، وخمسة من الخزرج ،



من كبرائهم وأشرفهم ، فلما اجتمعوا ، حمد الله وأثنى عليه بما هو أهله ، ثم قال :  
إني لم أزعجكم إلا لأشرككم في أماني ، وفيما حملت من أموركم ، فإني واحد  
كأحدكم ، وأنتم اليوم تقررون بالحق ، خالفني من خالفني ووافقني من وافقني ،  
ولست أريد أن تتبعوا رأيي ، معكم من الله كتاب ينطق بالحق ، فوالله لئن  
كنت نطقت بأمر أريده ، ما أريد به إلا الحق .

قالوا : قل لسمع يا أمير المؤمنين .

قال : لقد سمعت كلام هؤلاء القوم الذين زعموا أني أظلمهم حقوقهم ، وإني  
أعوذ بالله أن أركب ظلما ، لئن كنت ظلمتهم شيئا ، هو لهم ، وأعطيته غيرهم لقد  
شقيت ، ولكن رأيت أنه لم يبق شيء ، يفتح بعد أرض كسرى ، وقد غنمنا  
الله أموالهم وأرضهم وعلوجهم ، فقسمت ما غنموا من أموال بين أهله ، وأخرجت  
الخمس فوجته على وجهه ، وأنا في توجيئه .

وقد رأيت أن أحبس الأرض بعلاجها ، وأضع عليهم فيها الخراج ، وفي  
رفاههم الجزية ، يؤدونها فتكون فينا للسلمين المقاتلة ، والذرية ، ولمن يأتي  
بعدهم ، أرايتم هذه الثغور لا بد لها من رجال يلزمونها ؟ أرايتم هذه المدن العظام  
كالشام والجزيرة والكوفة والبصرة ومصر لا بد لها من الشجعن بالجيش  
وإمداد الطعام عليهم ؟ فمن أين يعطى هؤلاء إذا قسمت الأرض والعلاج ؟

فقالوا جميعا : الرأي رأيك ، فنعم ما قلت وما رأيت ، أن لم تشجن هذه  
الثغور ، وهذه المدن بالرجال ، ويجري عليهم ما يتفقون به ، رجع أهل الكفر  
إلى مدنها .

ومع هذا ، فإن عمر رضي الله عنه لم يكتب بهذا بل لجأ إلى كتاب الله تعالى  
عليه يجد فيه مستندا يدهم به وجرة نظره . . . . وفي ذلك يروى الزهري :

أن عمر أشار الناس في السواد حين افتتح ، فرأى عامتهم أن يقسمه ، وكان  
رأيه ألا يقسمه ، ومكثوا في ذلك يومين أو ثلاثة أو دون ذلك ، ثم قال رضي

الله عنه : د إني وجدت حجة في كتاب الله ، قال الله تعالى : ( وما أفاء الله على رسوله منهم ف أوجعتم عليه من خيل ولا ركاب ولكن الله يسلط رسله على من يشاء ، والله على كل شيء قدير ) (١) . حتى فرغ من شأن بني النضير ، فهذه عامة في القرى كلها .

ثم قال : د ما أفاء الله على سوله من أهل القرى فله والرسول ولذئ القرى واليتامى والمساكين وابن السبيل ، كيلا يكون دولة بين الاعنياء منكم ، وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ، واتقوا الله أن الله شديد العقاب (٢) .

ثم قال للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا ، وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون (٣) .

ثم لم يرض حتى خلط بهم غيرهم فقال : (والذين تبوءوا الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم ، ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا ، ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ، ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون) (٤) .

فهذا فيما بلغنا والله أعلم في الانصار خاصة .

ثم لم يرض حتى خلط بهم غيرهم فقال : ( والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ، ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين سبقونا بالإيمان ، ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ، ربنا إنك رؤوف رحيم ) (٥) . فكانت هذه عامة لمن جاء بعدهم .

فقد صار الفء بين هؤلاء جميعا ، (٦) فكيف نقسمه لمؤلاء وندع من تخلف

(١) ١ ، ٢ ، ٣ سورة الحشر الآيات من ٦ إلى ٨ .

(٤) سورة الحشر الآية ٩

(٥) سورة الحشر الآية ١٠

(٦) أى بين الطوائف التى لص عليها فى الآية ٧ ، والمهاجرين والانصار ،

ومن جاء بعدهم .

بعدمهم بغير قسم فأجمع على تركه ، وجمع خراجة (١) :

ومن هذه الآثار وتلك الوقائع ، يتضح مدى تمسك فقهاء الصحابة ، بهذا المبدأ في طريقة تفكيرهم للتشريع .

وأن الخليفة كان ينصح القضاة والمفتين بالرجوع إليه ، أمام الأحكام الجديدة وأن من الوقائع ما يكشف عن رجوع الكثيرين منهم إلى الخليفة ، وأنه بدوره يجمع الفقهاء ويعرض الأمر عليهم .

وفي المسائل الهامة ، نرى أن وقت المشورة ، قد يمتد لفترة طويلة ، تمكن الخليفة من أخذ رأى عدد أكبر من الفقهاء ، حتى تبلور الأفكار استيقاظاً للأمر ، ونجنباً للزال .

سبب ظهور المشورة بصورة واضحة في عهد الصحابة :

لأجدال أن الفكر السليم ، وتجارب الأيام ، أثبتت أن المشورة مدونة مع فيها الأفكار ويميز فيها بين الخطأ والصواب بل والفاضل والأفضل من الآراء .

وليس هذا وحده هو الذى جعل الصحابة يلجأون إليها ، بل إن هناك أمرين هامين لهما أثرهما البالغ في ترجيح الصحابة إلى فضيلة المشورة :

أحدهما : نصوح القرآن الكريم ، ومنها قول الله تعالى : ( وأمرهم شورى بينهم واما رزقناهم ينفقون ) (٢) . وقوله أيضا : ( وشاورهم فى الأمر ، فاذا عزمتم فؤكل على الله ) (٦) .

والثانى : هدى الرسول عليه الصلاة والسلام ، حيث سلك بهم سبيل الشورى ، وانتجت تطبيقاته العملية معهم العديد من الوقائع ، التى تزخر بها كتب الثقات .

(١) كتاب الخراج لأبى يوسف ، ص ٢٧ ، وراجع تاريخ التشريع مذكرات لـكتور حبس الشاذلى ص ١١٨ .

(٢) سورة الشورى الآية ٣٨ . (٣) سورة آل عمران الآية ١٥٩ .

واستشارة الرسول صلى الله عليه وسلم لأصحابه ، وإن كانت في المسائل التي ليس لها صيغة تشريعية إلا أن التأخر منها قد يكون له هذا الطابع ، كواقعة أسرى بدر<sup>(٥)</sup> .

ومهما كان نوع الوقائع . التي استشار فيها الرسول عليه الصلاة والسلام أصحابه ، فقد أحدث أثرها في توجيههم إلى فضلها ، وإرشادهم إلى أنها من سبيل المسلمين .

مدى الالتزام بالشورى :

وأما حرص الخلفاء الراشدين ، على سلوك طريق الشورى ، فهل وصل أمرهم إلى حد الالتزام به : بمعنى أن الخليفة يلتزم باستشارة الصحابة ، إذا لم يجد نصاً من كتاب أو سنة أو إجماع ؟

لا جدال أن المتابع لوقائع اجتهاداتهم في هذا العصر . وإن رأى جانباً كبيراً منها . سلك فيها الصحابة طريق الشورى ، فإن هناك من الوقائع الكثيرة ، التي نخلت منها .

وعلى سبيل المثال ، ما حدث من أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ذاته ، فقد كان للضحاك بن خليفة أرضاً ، بعيدة عن مجرى الماء ، وتقع بينهما أرض يملكها محمد بن مسلمة ، وحفر الضحاك قناة لتحمل المياه إلى أرضه . واستأذن من محمد بن مسلمة ، في مرور القناة بأرضه ، الذي رفض ، السماح له . فقال الضحاك : لم تمنعني ؟ وهولك منفعة ، تشرب به أولاً ، وآخرأ ، ولا يضرك فأصر على الرفض ، فعرض الضحاك الأمر على عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ، فدعا

---

(١) جاء في القرطبي ج ٢٩ ص ٣٦ وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يشاور أصحابه في الآراء المتعلقة بمصالح الحروب ، وذلك في الآراء كثير ، ولم يكن يشاورهم في الأحكام لأنها منزلة من عند الله ، على جميع الأنعام ، من الفرض والندب ، والمسكوة والمباح والحرام .



محمد بن مسلمة ، وأمره بأن يستجيب لطلب الضحاك ، فلم يذعن ، فقال عمر : لم تمنع أخاك ما ينفعه وهو لك نافع ؟ تشرب به ؛ أولا وآخرا ، ولا يضرك ، فقال محمد : لا والله فقال عمر : والله ليمرن ، ولو على بطنك ، وأمر عمر بإتمام حفر الفخاة .

فلم يسلك عمر في هذه الواقعة سبيل الشورى .

وكذلك فتواه فيمن تزوج امرأة ، وهي ما تزال في العدة ، فقد حدث في عهده أن رجلا تزوج امرأة في عدتها ، فعاقب الرجل على زواجه منها ، وفرق بينهما ، وقال : أيما امرأة نكحت في عدتها . فإن كان زوجها ، الذي تزوجها ، لم يدخل بها . فرق بينهما ، واعتدت بقية عدتها من الأول ، ثم كان مخاطبا من الخطاب ، وإن كان قد دخل بها ، فرق بينهما ، ثم اعتدت بقية عدتها من الأول ، ثم اعتدت عدتها من الآخر ثم لم ينكحها أبدا .

وكذلك ما حدث ، من أمر المؤمنين عمر بن الخطاب : رضى الله تعالى عنه في نصحه لقاضيه ، فقد وجهه إلى الشورى ، وربطها بمشيئته إن شاء فعلها ، وإن شاء ترك حين قال له .

( إذا حضرك أمر لا بد منه ، فانظر في كتابات الله ، فاقض به ، فإن لم يكن فقها قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن لم يكن فقها قضى به الصالحون ، وأئمة العدل .

فإن لم يكن ، فأنت بالخيار ، إن شئت أن تجتهد رأيك فاجتهد رأيك ، وإن شئت أن تؤمرني ، ولا أرى مؤامرتك إياي إلا خيرا لك والسلام (١)

ومن هذه الوقائع والآثار : وتبع ما ورد في هذا الباب ، بالإضافة إلى ما رأيناه من التزام من بيدهم الأمر بالشورى ، أثناء توليه الخلفاء الراشدين ، يمكننا القول أن الشورى وإن كانت طبعيا غالبا لخلفاء وفقهاء هذا العصر ، إلا أنها لم تكن مسلكا لازما ، في كل فصل بين خصومة أو مقدمه لا بد أن تسبق كل فتوى ، بل كانت تتبع في كثير من الحالات ، على أنها أمر عجيب بقى من الزلل ويؤدي إلى تمحيص الرأي .

باستثناء أحكام المسائل التي لها ارتباط مباشر بجميع المسلمين ، كتولية الخليفة .



أو بمجموعة كبيرة منهم ، كتوزيع الغنائم ، وكذلك الاحكام التي لها أهمية خاصة ، لخطورة آثارها ، كما في الفصل في الدماء ، والعقوبات البدنية ، حيث يلتزم الخلفاء استشارة كبار الصحابة ،

ولا عيب على مسلك الإسلام ، عندما يعطى الخليفة ، حق الإفتاء دون مشورة ، في المسائل العادية ، لأن من شروط الخليفة ، أن يكون مجتهداً ، ومن ثم فإنه خير بتشريعات الإسلام وتعاليمه .

التزام الخليفة بنتيجة الشورى :

عرفنا فيما مضى مدى التزام خليفة المسلمين بمشورة الصحابة ، وبقي أن نعرف مدى التزام الخليفة بنتيجة الشورى ، وهذا يجب أن نتذكر ما كان يحدث من سيدنا عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه ، في عهد خلافته ، وهو ما يرويه البيهقي في السنن . فيقول : « وكان عثمان رضي الله تعالى عنه ، إذا جلس على المقاعد ، جاءه الخنسيان — فقال لأحدهما اذهب فادع لي علياً ، وقال للآخر : اذهب فادع طلحة والزبير ، ونقرأ من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم . ثم يقول لهما : تسكما ، ثم يقبل على القوم ، فيقول ما تقولون ؟ فإن قالوا ما يوافق رأيه أمضاه . وإلا نظر فيه ، فيما بعد ، فيقومان وقد سلا ،

وما تفيد هذه الواقعة ، أن أهل الشورى إذا اتفق رأيهم مع الخليفة . أصبح نافذاً .

ولكن يعني من هذه الواقعة فقراتها الأخيرة ، والتي يفهم منها عدم التزام الخليفة برأي أهل المشورة عندما يخالف رأيه .

وهنا يجب ألا نفزع من هذا المدلول ، لأن مجلس الشورى لا يعتبر كياناً منفصلاً عن الخليفة ، فالخليفة ألا أحد أعضائه بل هو أبرز أعضائه ، ومن ثم فعندما يختلف الرأي ، فيصبح للخليفة رأي ، ولبقية أعضاء المجلس رأي آخر ، لا ينبغي أن نعزل بينهما ، فنقول هذا رأي الخليفة ، وذلك رأي المجلس ، ثم تتدرج إلى أن الخليفة لم يعمل برأي المجلس ، إذ أن كلا الرأيين منسوبان إلى مجلس الشورى . ولا يقال أن رأي الأغلبية لا يقر رأي الخليفة ، لأن المسألة ليست من باب الاقتراع ، وحساب الاصوات ، وإنما مسألة اجتهاد في بيان الاحكام ، والخليفة مجتهد أي خير بتعاليم الإسلام ، فإذا تمسك برأيه بعد إدراكه لجوانب الرأي الآخر أثناء المشاورة .

فمعنى ذلك أنه يرى صواب هذا الرأي من الوجهة الشرعية البهتة ، لا من حيث أنه رأى شخص له . ومن هنا تزول العراة فمجلس الشورى إذا انتهى إلى اتفاق الجميع على رأى واحد فيها ونعمت . وإن تعددت الآراء ، فالرأى الواجب الاتباع هو رأى الخليفة ، باعتبار أنه مجتهد ، والمجتهد يجب عليه أن يعمل بما أدى إليه اجتهاده ، واقتنع بأنه الصواب ، ثم على بقية المجتهدين ، وأفراد الأمة أن يلتزموا برأيه ، بوصف أنه خليفة واجب الطاعة .

ولا يقل هذا من شأن الشورى فى الإسلام ، إذ غالباً ما تتوج بمجالس الشورى أعمالها بإدراك الجميع للحظ واحد ، واتفاقهم على رجحانه بعد الدرس والمناقشة والبحث والتحصيل ، وهو غاية المراد . أما فى حالة عدم الاتفاق ، والانتهاج إلى أعمال الرأى الذى صدر عن الخليفة ، فالشورى قد أعطت ثمارها كاملة ، وحققت الغرض المقصود منها وهو تقليب الأمر على رجوه ، حتى تنجلي جوانبه وبسببين وجه الصواب فيه .

والحكم الصادر عن مجلس الشورى إذا صدر باتفاق الآراء ، يصبح ملزماً للجميع .

وإذا صدر مع خلاف فيه ، يصبح نافذاً فى الواقع وملزماً أيضاً ، ما لم يصدر حكم آخر بتعديله فى عهد الخليفة ، الذى أصدر الحكم ، أو بعده ، فى عهد خليفة آخر .

### مفهوم السلطة التشريعية فى الإسلام :

إذن للمسلمين مجلس شورى — أو سمى مجلس تشريع . أو سلطة تشريعية — له سلطة النظر ، فيما يعرض للمسلمين من وقائع وأحداث ليجتث عن الأحكام التى ينبغى أن تعطى لها ، وفق تعاليم الإسلام ، والأحكام الصادرة عنه ملزمة بالمفهوم الذى عرضناه ، وأن هذا المجلس ليس له أن يخالف الأحكام ، التى جاء بها القرآن الكريم ، والسنة النبوية الشريفة ، والأحكام التى انعقد عليها إجماع المسلمين .

### ولكن من أهم أعضاء مجلس الشورى :

يتضح من تتبع الوقائع التي اجتمعت فيها مجالس الشورى في عصر الخلفاء الراشدين واستعراض الأشخاص الذين دعوا إليها واشتركوا فيها . أنهم جميعاً من الفقهاء المجتهدين ولم يحدث . أن دعى إلى هذه المجالس للمشاركة الفعلية في الاجتهاد من لم يعرف عنه طول الباع ، في هذا المضمار ، ولا غرابة في هذا ، فالغرض من المجالس أن يبحث عن أحكام الوقائع الجديدة ، طبقاً لتعاليم الشريعة الإسلامية ، وهو ما يتطلب ضرورة . توفر وصف الاجتهاد ، في القائمين به ، فجالس الشورى يتكون أعضاؤه من الخليفة والمجتهدين ،

### أهل الحل والعقد :

ينبغي ونحن في غمار تحديد أعضاء مجلس الشورى ، ذلك المجلس المختص بالاجتهاد في أحكام الوقائع ، أن نستحضر وقائع تعيين الخلفاء الراشدين ، سواء أكان ذلك عن طريق البيعة ، أم عن طريق العهد أم مجلس الشورى ، وما تم فيها من موافقة الأمة الإسلامية ، على قيام أهل الحل والعقد ، باختيار الخليفة ، والبيعة له ، وأن أفراد الأمة كانوا يتابعونهم في بيعتهم ويباركون صديعهم ، ومعنى ذلك أن هناك جماعة أخرى في الأمة الإسلامية ، توكل إليهم سلطة ، وهي سلطة اختيار الخليفة .

وقد عرفنا أن أهل الحل والعقد ، عبارة عن رؤساء القبائل ، وقواد الجيش ، ووجهاء القوم ، والعقهاء ، فدائرة أهل الحل والعقد ، أوسع نطاقاً من دائرة أعضاء مجلس الشورى ، والفقهاء الذين يعتبرون أركان مجلس الشورى ، حيث ينفردون فيه ، يشكلون جزءاً من جماعة أهل الحل والعقد .

### شروط أعضاء السلطة التشريعية في الإسلام :

أما بالنسبة لأعضاء مجلس الشورى ، ومن بينهم الخليفة فلا بد أن يتوافر في الجميع وصف الاجتهاد ، وهو ما سبق لنا بيان المراد به ، عند تعرضنا لشروط

الخليفة ، فليراجع في موضعه (١) : وكذلك شروط الخليفة (٢) .

وغنى عن البيان أن الشخص الذى يصل إلى درجة الاجتهاد ، يجمع في رده أوصاف العدالة والرأى ، إذ غير ذى الرأى محال أن يبلغ درجة الاجتهاد . وأوصاف العدالة تكسب حتما ، من طول مصاحبة الشخص لتعاليم الإسلام ، أثناء التعلم والمدارسة ، وهى المرحلة ، التى لا بد أن يمر بها الشخص ، قبل أن يتنبأ ليصبح مجتهدا .

ومن أكبر الأخطاء ما نسمعه عن بعض الألسنة ، من أن الشريعة الإسلامية لا تحتاج إلى متخصصين ، أو أن التخصص فيها لا يحتاج إلى طول عناء في التعلم والدرس . مستشهدين على ذلك بفقهاء الصحابة ، أو غيرهم من أئمة المذاهب ، وفات هؤلاء أن فقهاء الصحابة فوق أنهم سادة اللغة العربية ، فقد تناموا ولفترة طويلة على يد معلم الأمة الأول ، الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأنه دربهم على على الاجتهاد ودفعهم إلى التمكن منه ، وأذن لهم فيه ، كان يرشدهم إلى تدوين القرآن الكريم ، واستيعابه حفظا وفهما ، كما كان ينصحهم بحفظ الحديث ، فضلا عن ذلك كله ، فقد توفر لجهلهم مشاهدة وقائع التشريع أو قريتهم منها ، وهذه المشاهدة تعد من أفيد وسائل الإيضاح ، وأكثرها نفعا في ميدان العلم والتعليم .

وعلى ذلك من فقهاء الصحابة ، من استمر يتعلم على يد الرسول صلى الله عليه وسلم ، لفترة بلغت أكثر من عشرين عاما ، كأبي بكر الصديق ، وعلى بن أبي طالب رضى الله عنهما .

وقد تكونت حلقات الدرس في المساجد تعليميا ، وتعلما منذ عهد الصحابة ، وتعاقبت من بعدهم ، وتعلم فيها كل من نبغ من الفقهاء ، فالائمة مالك

(١) راجع صفحة ٨٦ وما بعدها .

(٢) راجع صفحة ٥٣ وما بعدها .



وأبو حنيفة والشافعي (١) وأحمد وأبو داود الظاهري والثوري وإسحاق بن راهوية ، وغيرهم ، كل هؤلاء قد تعلموا أحكام الشريعة على يد أساتذتهم ، وحفظوا الكثير منها : واستوعبوا وفهموا وتأملوا ، قبل أن يذيع صيتهم في ميدان الفقه والتشريع .

أما بالنسبة لأهل الحل والعقد ، فقد عرفنا أنه يضم في تشكيله غير المجتهدين ، وهنا نستعيد ما يشترط فيهم ، حيث ينبغي أن يكونوا ، على قدر من العلم بالأوصاف والشروط ، التي ينبغي أن تتوافر في الخلفاء ، حتى يتمكنوا من تنبؤهم في المرشحين للخلافة ، ويستطيعوا التمييز بينهم .

كما ينبغي أن يتصف رجل أهل الحل والعقد بالعدالة ، ونكتفي في مفهومها بستر الحال ، إذ أن هذا القدر يكفي ، في إظهار اعتدال ميوله ، وحسن إسلامه . كذلك وصف حسن التدبير ، إذ أن فاقدها الوصف قد تجرد من أهم ميزات

(١) سئل الإمام مالك بن أنس عن مسألة ، فقال : لا أدري ، فقليل له : إنها مسألة خفيفة سهلة . فغضب وقال : ليس في العلم خفيف ، أما سمعت قول الله تعالى ( إنا سألنا عليك قولا ثقيلا ) فالعلم كله ثقيل ، وخاصة ما يسأل عنه يوم القيامة .

وقال : ما أفتيت حتى شهد لي سبعون أني أهل لذلك .

وقال أيضا : لا ينبغي لرجل ، أن يرى نفسه أهلا لشيء ، حتى يسأل من كان أعلم منه ، وما أفتيت حتى سألت ربيعة ويحيى بن سعيد ، فأمراني بذلك ، ولو نهاني لانهيت .

وقال الإمام أحمد بن حنبل : رحلت في طلب العلم والجنة ، إلى الثغور ، والشامات ، والسواحل ، والمغرب والجزائر ، ومكة والمدينة والحجاز ، واليمن ، و"مراقين جيمما ، وفارس وخراسان ، والجبال ، والأطراف ، ثم عدت إلى بغداد . راجع كتاب الفتوى والماتى والمستفتى ص ٨ و ص ٧٨ .



رجل الاختيار ، يقول الدسوقي رحمه الله في بيان أهل الحل والعقد : ( وهم من اجتمع فيهم ثلاثة أمور العلم بشروط الأمانة والعدالة والرأى ) (١) .

وعلى ذلك فالمقدار المطلوب في عضو مجلس الشورى د من زاوية المعرفة بأحكام الشريعة الإسلامية ، أكبر بكثير مما هو مطلوب في عضو أهل الحل والعقد إذ يكفي في الأخير إذا كان من غير المجتهدين طبعاً — معرفة الشروط التي لا بد منها في الخليفة ، أما عضو مجلس الشورى ، فلا بد فيه من الاجتهاد .

### مجال عمل السلطة التشريعية في الإسلام :

أما جماعة أهل الحل والعقد . فلهم حق اختيار الخليفة . والبيعة له . وتصرفهم في هذا الشأن ملزم للأمة الإسلامية ، وهو ما سبق لنا استخلاصه ، من بحريات الأحداث ، عند تعرضنا لطرق اختيار الخليفة ، في الأبحاث السابقة ، فتحيل عليه . تجنباً للتكرار (٢) .

### ولكن ما مجال عمل السلطة التشريعية ؟

هي ذات عمل تشريعي محض ، بمعنى أنها تبحث عن أحكام الوقائع من وجهة نظر الإسلام ، فعملها تشريعي بالمفهوم الإسلامي الذي يلزمها بعدم الخروج على النصوص ، وما ثبت بالإجماع ومراعاة علل الأحكام . إذ أن التشريع بمعنى سن الأحكام ابتداء ، لا وجود له بالمفهوم الإسلامي . إلا في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم ، وعن طريق الوحي ، حتى ما كان في ظاهره ، أنه صدر باجتهاد النبي صلى الله عليه وسلم شخصياً أو نشأ باجتهاد أصحابه كما سبق أن بينا .

ففي حياة الرسول صلى الله عليه وسلم أنشأت الأحكام ، وفسر مجملها ،

---

(١) حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٢٤ .

(٢) راجع من هذا البحث طرق اختيار الخليفة ص ٩٣ ، وبخاصة الاستدناج

ص ٢٢٣ وما بعدها .

ونحن عامها وقيد مطلقها ، ونسخ منها ما شرع لمرحلة وقتية ، بعد أن أدى دوره ونص على الكثير من علل الأحكام . لينسحب حكمه على ما شابهه من وقائع تتضمن نفس العلة .

فالشريعة الإسلامية بمعنى سن الأحكام ابتداء ، قد اكتمل كيانها ، قبل انتقال الرسول صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى ، وأنبأ عن ذلك رب العزة بقوله : ( اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي ، ورضيت لكم الإسلام ديناً ) .

أما ما حدث من اجتهاد بعد انتقال الرسول إلى جوار ربه ، فليس من قبيل تشريع الأحكام ابتداء ، وإنما من قبيل الإظهار والتطبيق (١) .

ولقد عبر عن هذا المعنى فضيلة الأستاذ الشيخ عبد الوهاب خلاف بقوله : إن التشريع معنيين :

( أ ) إيجاد شرع مبتدع وهذا في الإسلام لا يكون إلا لله .

( ب ) بيان حكم تقتضيه شريعة قائمة ، وهذا هو المعنى في الإسلام ( ٢ ) .

وعلى ذلك فهناك قدر من الأحكام لا يجوز للسلطة التشريعية أن تخالف فيه ، أو بعبارة أخرى ليس عمل اجتهادها ، وما هذا ذلك القدر يجوز للسلطة أن تنظر فيه ، على الوجه الذي نبينه فيما يلي :

ما لا يجوز للسلطة التشريعية في الإسلام أن تخالف فيه :

١٦ - الأحكام التي وردت بها النصوص الشرعية ، من القرآن الكريم ، أو

---

(١) راجع مناهج اجتهاد الفقهاء للأستاذ الدكتور محمد سلام مذكور ص ٣٤٧

(٢) السلطات الثلاث في الإسلام لفضيلة الأستاذ عبد الوهاب خلاف بحث

منشور بمجلة القانون والاقتصاد ص ٦٥ السنة ٣٧ .

السنة المتواترة وهى النصوص التى ليس لها (٣) إلا معنى واحد ، ومن ثم ، فلا مجال فيها للاجتهاد .

ومن هذا القليل وجوب الصلاة ، وصيام شهر رمضان والزكاة والحج ، والقصاص من القاتل عمدا ، ما لم يعف الول ، وقطع يد السارق ، وإباحة الزواج والبيع والرهن ، وتحديد نصيب البنت فى الميراث بنصف التركة عند انفرادها ، وأن للذكر ضعف الأنثى ، إذا اجتماعا ، فى درجة واحدة ، وورثا بالتعصيب .

وحرمة الزواج من البنات والاختوات والامهات ، وحرمة الزنا والسرقة والربا وشرب الخمر ولعب الميسر وأكل الميتة والخنزير .

ومن هذا الجانب أيضا المقدرات الشرعية كمائة جلدة ، فى حد الزنا ، وثمانين جلدة فى حد القذف ، وثلاثة قروء فى عدة المرأة التى تحيض وغير ذلك مما جاء فى القرآن الكريم أو ورد فى السنة المتواترة كأعداد الركعات ، ومواقيت الصلاة ، ومعظم مقادير الزكاة .

٢ — الأحكام التى صدرت نتيجة إجماع سابق من فقهاء المسلمين ، وغالبا لاتعدى عصر الخلفاء الراشدين ، وذلك كتحديد نصيب الجدة بالسدس فى الميراث وقتل الجماعة بالواحد ، وجوب تنصيب خليفة الأمة ، وحرمة الزواج من الجدات ، وبنات الأبناء ، والمسلمة بنى المسلم .

وهذا الجانب من الأحكام بنوعيه يمكن تتبعه وحصره والاستيثاق من صدوره بهيئة الإجماع ، إذا كان من مسائل الإجماع ، وأكثره مشهور معروف للغاية العظمى من فقهاء الشريعة الإسلامية المعاصرين .

وعلى ذلك لا يجوز النظر فى النصوص الصريحة من نافذة محاولة الاجتهاد فيها بتغييرها ، أو تعديلها بأى أسلوب من الأساليب كالقول بتفسيرها تبعا لتغير البيئة واختلاف العصر .

---

(١) ويعبر عنها بالنصوص القطعية ، أو التى لاتحتمل التأويل .

وعلى من يتعرض من الباحثين المعاصرين - المهتمين بأحكام الشريعة الإسلامية لبعض الأفكار التي قد يوهم التعبير عنها ، أنها تشمل هذا الموضع . أو يتوهم منه الخروج على النصوص الشرعية أو التقليل من قيمتها . على هؤلاء أن يدققوا في اختيار العبارات ، ولا - يتركونها توحى بغير ما هو مقصود . كما يطلق ذلك من حسن نية بعض الباحثين المعاصرين .

ما يجوز السلطة التشريعية في الإسلام أن تنظر فيه :

١ - الوقائع التي تناولتها نصوص ظنية الثبوت ، قطعية الدلالة ، وهي السنة التي من قبيل خبر الآحاد ، إذا كانت نصوصها ليس لها إلا معنى واحد . ومثل هذا النوع ، لا نظر فيه من ناحية دلالة على الحكم ، وإنما يبحث من جهة سنده بسلامة روايته من التقديح ، ونسبته إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ، وصحته . وذلك مثل قول الرسول صلى الله عليه وسلم : « صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته ، فإن غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين يوماً » - فواقعة تحديد بدء الصوم ونهايته ، يفصل فيها هذا الحديث ونصه ليس محلاً للاجتهاد فيه ، لأنه لا يمتثل التأويل . والنظر إنما يكون في روايته .

٢ - الوقائع التي تناولتها نصوص قطعية الثبوت ، ظنية الدلالة ، وهي نصوص القرآن الكريم والسنة المتواترة ، إذا كان النص يمكن حمله على أكثر من معنى .

وذلك مثل قوله تعالى ، في بيان حساب عدة المطلقات اللاتي هن من ذوات الحيض :

« والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء <sup>(١)</sup> » . فكلمة قروء وضمت لمعنيين على سبيل الاشتراك :



أجدهما الحيض ، والآخر الطهر ، فهو وإن كان قطعى الثبوت لأنه قرآن كريم ، إلا أن دلالته تحتل أكثر من معنى ، فمن هذا الجانب هو محل للاجتهاد والنظر .

فالببحث عن حكم لوقائع من هذا القبيل إنما يكون بالنظر ، في دلالة النصوص التي عرضت في شأنها .

٣ - الوقائع التي تناولتها نصوص ظنية الثبوت والدلالة ، وهي السنة النبوية التي هي من قبيل خبر الآحاد .

والنظر فيها إنما يكون من ناحيتين ، ناحية السند والصحة ، وناحية الدلالة وذلك مثل قول الرسول صلى الله عليه وسلم : ومن ابتاع نخلا بعد أن تؤبر فثمرتها ، الذي باعها ، إلا أن يشترط المبتاع فهذا الحديث خبر آحاد . فهو محل للاجتهاد في سنده ، ومدى صحته - وظنى الدلالة بالنسبة لدخول الثمر في بيع النخل قبل أن يؤبر ، ومن هذا الجانب هو محل اجتهاد من هذا الوجه أيضا في هذا القدر .

وينبغي هنا أن نشير إلى أمرين هامين :

أولهما : إن بحث الأحاديث من ناحية كونها ظنية الثبوت - أى السند والصحة - أمر ميسور منذ أمد طويل ، حيث توجد كتب الصحاح ، وقد جمعت الأحاديث الصحيحة التي يمكن الاعتماد عليها في اطمئنان تام . وبخاصة أن هذه الصحاح ظلت محل دراسة مستفيضة من أفاضل العلماء ، ولفترة طويلة ، حيث تناولوها بالفحص والتحصيل والتوثيق ، وناقشوا القليل النادر منها الذي كان موضع كلام ، وخرجوه بما فصل فيه ، وعزل القوى عن الضعيف . فبحث الحديث من هذه الوجهة ، لا يكلف الباحث سوى الرجوع إلى هذه الصحاح لتقويمه ، أو قل عند بحث الواقعة ، يرجع إلى كتب الصحاح في المواطن التي يمكن أن تشمل الأحاديث التي تناولها ، وينظر في حكم الواقعة على ضوءها إن وجدت .

ثانيهما : إن كون النص ظنى الدلالة ، ومهما أدى إلى اختلاف الفقهاء فيه ،



فإن ذلك لا يقلل من شأن النص ، ولا يضعف الاحتكام إليه في الحادثة التي يتناولها بأى وجه من الوجوه ، كما يظن ذلك الكثير من الباحثين المعاصرين<sup>(١)</sup> بل يظل النص شاملاً لحكم الواقعة التي تندرج تحته .

ولنضرب لذلك مثلاً ، قال الله تعالى في كتابه الكريم : (الذين يؤاؤن من نسائهم تربص أربعة أشهر ، فإن فاءوا<sup>(٢)</sup> فإن الله غفور رحيم ، وإن عزموا الطلاق ، فإن الله سميع عليم)<sup>(٣)</sup> .

فقد اشتمل هذا النص على فاء العطف ( فإن فاءوا ) للربط بين الحلتين ، ومن المعاني التي وضعت لها فاء العطف ، ولها تأثير في جعل هذا النص له أكثر من معنى ، التعقيب والتفصيل ، إذ التعقيب في الآية يفيد أن زمن رجوع الزوج إلى من زوجته يبدأ عقب انتهاء مدة التربص ، وهو الأربعة أشهر ، ومن هنا يصبح للزوج الحق في الرجوع إلى زوجته ، بعد انتهاء المدة .

أما معنى التفصيل في الآية ، فانه يجعل زمن الرجوع إلى الزوجة ، هو مدة التربص ، وهو الأربعة أشهر ، وبانتهاء هذه المدة تبين الزوجة ، في الحال ، ولا يمكن الزوج من مراجعتها .

فاجتهاد الفقهاء في هذه الجزئية ، إنما يتردد بين هذين الاحتمالين ، لا يعدو هما فلا يحق لمجتهد أن يأتي بحكم مغاير ، بحجة أن هذا النص غنى الثبوت .

ومثال آخر قال الله تعالى في آية الحراة (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم

(١) سمعت بعض الباحثين المعاصرين يردد قوله : إذا اختلف الفقهاء في حكم مسألة تناولها نص شرعى ، فخلافاً للفقهاء أمانة تجيز الاجتهاد في المسألة دون مراعاة النص .

(٢) الفاء الرجوع إلى الزوجة . (٣) سورة البقرة الآية ٢٢٦ وما بعدها .

وأرجلهم من خلاف ، أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ، ولهم في الآخرة عذاب أليم ) .

فقد ذكر النص عدة عقوبات لجزاء المحاربة ، وربط بينها بأداة العطف التي هي أو . ومن معانيها ، التي لها تأثير في جعل هذا النص ، له أكثر من معنى ، التخيير والإباحة والتفصيل .

إذ التخيير يعطى لولى الأمر ، الحق في اختيار إحدى هذه العقوبات ، حسبما يراه محققا لمصلحه الجماعة .

بينما الإباحة تعطيه إلى جوار المعنى السابق ، حق الجمع بين بعض هذه العقوبات . لكن التفصيل يمين للحاكم العقاب ، بأحد هذه الأنواع ، تبعاً لمقدار الجرم الذي ارتكبه المحاربون ، وهل هو تقتل فقط ، أو القتل وسرقة الأموال ، أم سرقة الأموال فقط ، أم أن ما حدث منهم لا يخرج عن مجرد الإرهاب والتهديد ، وقد ألقى القبض عليهم ، قبل أن يتمكنوا من ارتكاب شيء من هذه الجرائم المبادية ؟ .

فاجتهاد الفقهاء في هذه الجزئية ، إنما يتردد بين هذه الاحتمالات الثلاثة ، لا يعدوها فلا يحق لمجتهد أن يقضى بجزاء مغاير ، كالإحراق مثلاً ، أو الزهق من مبنى شاهق ، بحجة أن هذا النص ظني الثبوت .

وهذا هو الشأن في جميع النصوص الظنية الثبوت ، وعلى ذلك فهي محل إلزام المجتهدين بمجموع احتمالاتها المتعددة ، حيث يدور اجتهادهم بينها .

٤ — الوقائع التي ترد فيها نصوص من القرآن أو السنة ، ولم يقض فيها بإجماع سابق ، فإن أمكن قياسها على حكم سابق ، مصدره النص أو الإجماع ، استخدم هذا الأسلوب ، لاستنتاج الحكم في الواقعة وهو ما يسمى بالقياس .

وإن لم يمكن قياسها ، على حكم سابق ، فليُنظر فيها ، بدليل المصالح المرسلة .

وهو دليل مرئ يمكن أن يوفى الامة الإسلامية بجميع ما يلزمها من تشريعات وقوانين تحتاج إليها في تدبير شئونها ، وتنظيم كافة مجالات حياتها .

الفرق بين السلطة التشريعية في الإسلام والانتظمة المعاصرة :

يتضح الفرق بين النظامين في الأمور الآتية :

أولاً : شروط الأعضاء

في الإسلام ينبغى أن يكون أعضاء السلطة التشريعية من المجتهدين ، أما في الزمن المعاصر . فلا يشترط هذا الشرط ، إذ فيه تتكون السلطة التشريعية عن طريق الانتخاب الذى يتبع قواعد تضمن اتساع نطاق التمثيل ، إلى أكبر قدر ممكن ، ومن هنا فإن أعضاء المجالس النيابية في الغالب لا يشترط فيهم كفاية علمية ، سوى قدر من الثقافة ، يمكنهم من أداء وظيفتهم ، تحده الأدنى ، إجادة القراءة والكتابة (١) .

ثانياً : نصاب صدور التشريع :

في الإسلام يكون القرار ملزماً دائماً . إذا أجمع عليه وملزم مع قابلية للتغيير والتعديل : إذا اختلفت فيه الآراء ، وصدر عن الجانب الذى يضم الخليفة ، أو كان الخليفة بمفرده .

وفي الزمن المعاصر ، يصدر التشريع وفقاً لأغلبية يحددها الدستور وهى الأغلبية العادية كقاعدة عامة ، إلا في حالات استثنائية ، يشترط فيها أغلبية مشددة كنصف الأعضاء ( لا الحاضرين ) وأغلبية الثلثين ، أو الثلثة أرباع ... الخ (٢)

(١) السلطات الثلاث للدكتور - ليمان الطماوى ص ٢٢٩ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٤٠ .

ثالثاً : مجال التشريع :

في الإسلام السلطة التشريعية مقيدة بمفهوم معين ينبغي عليها أن تسلكه ، فهي لا تخالف النصوص القطعية .

لا تتجاوز احتمالات النصوص ظنية الدلالة (١) .

لا تخالف ما أجمع عليه .

تراعى حل الأحكام الثابتة عن طريقة النصوص والإجماع .

أما في الزمن المعاصر ، فإن السلطة التشريعية بإمكانها أن تشرع ما تشاء من الأحكام فيما لا يتعارض مع الدستور ، بل هي تملك عادة التعديل في مواد الدستور طبقاً لأجراءات معينة .

ولا نقولنا في هذا المقام ، أن نذكر أن الهيئة التأسيسية في الأمة لها الحق أن ضمن الدستور ما تشاء من الأحكام ، ومعنى هذا أن الدستور ذاته عرضة للتعديل جزئياً ، أثناء الحياة النيابية ، وكأياً عندما ترغب الأمة في إيقاف العمل بالدستور ليحل محله دستور جديد .

وفي المقابل فإن القرآن الكريم دستور الأمة الإسلامية - إذا صح التعبير - وكذلك السنة النبوية الصحيحة كلاهما ثابت ، لا تغيير فيه ولا تبديل ، قال تعالى في شأن القرآن الكريم : **أنا نهي نزلنا الذكر ، وإنا له لحافظون (٢) ، .**

أعني السلطة التشريعية الإسلامية في العصر الحديث :

لما كان الذين يقومون بمهام التشريع في الإسلام هم المجتهدون الذين يجب أن تتوفر فيهم شروط دقيقة ، تتطلب كونهم على مستوى عال من الكفاءة العلمية ، في أحكام الشريعة الإسلامية .

---

( ١ ) مع الاستئذان من صحة الأحاديث . ( ٢ ) سورة الحجر الآية .



فإن الاعتقاد السائد بأن هذا النوع من الفقهاء ، لا وجود له في هذا العصر ، وهو اعتقاد خاطيء ، لأن الاجتهاد لا يتقيد بزمان ، ولا بوقت دون وقت ، وإنما المدار في وجوده وعدم وجوده ، يتوقف على تحقق الشروط المطلوبة شرعاً ، وإذا كانت العلوم منها إلهية ، ومواهب يختص الله بها من يشاء من عباده ، فليس بعيد أن يدخر الله لبعض فقهاء هذا العصر ، ما عز فهمه على كثير من المتقدمين ، ويرحم الله ناصر الدين بن المنير ، إذ يقول : فضل الله واسع فن زعم أنه — أى الاجتهاد — محصور في بعض العصور ، فقد حجر واسعاً ، ورمى بالكذب والخيال حبالى يلدن كل غريب (١) .

ولكن مما لا جدال فيه أن هذا النوع من الفقهاء يمز وجوده ، في مختلف العصور ، وحتى في العصور المتقدمة للإسلام كان عددهم محدوداً . حيث لم يتصد لهذه المهمة ، في عصر الخلفاء الراشدين ، إلا من وثق في علمه ودينه ، واستمر بعدهم ، تتابع انمقاد حلقات العلم في المساجد ، حيث تمورف على ألا يبلغ درجة الاجتهاد إلا من تأهل لذلك ، وشهد له شيوخه بالكفاية العلمية . وإذا كان الأمر كذلك ، فما هي الوسيلة التي يمكن أن نتعرف بها على أعضاء مجلس تشريع إسلامي في زماننا ؟

وأعتقد أن ما يمكن تحقيقه هو اختيار صفوة فقهاء الشريعة الإسلامية ، وبالإمكان التعرف عليهم من تقدير اتاجهم العلمي ، وظهور كفايتهم في الانشطة العلمية الإسلامية ، التي يمارسونها وذلك أمر ميسور .

### التوفيق بين مفهوم السلطة التشريعية في الإسلام والأنظمة المعاصرة :

وإذا كانت الأمم المعاصرة ، قد ألقت نظام المجالس التشريعية ، بهذا المفهوم الواسع في عملها ، وأعضائها ، والذي يقوم على الانتخاب ، وفق نظام يؤدي إلى تمثيل أكبر عدد ممكن من الطوائف والبيئات ، وأنها ليست على استعداد لأن تتنازل عنه .



فإنه بالإمكان استمرار نفس الأسلوب ، مع تعديل جوهري فيه ، بحيث يشمل تكوين المجالس النيابية ، لجنة تشريعية متخصصة أعضاؤها من صفوة فقهاء الشريعة الإسلامية ، تعرض عليها مشروعات القوانين لتقييمها وفق تعاليم الشريعة الإسلامية ، على أن يكون قرارها ملزما .

ولا يقال إن هذا الإجراء فيه إلغاء لدور بقية أعضاء المجالس النيابية ، لأنهم يشكون في مناقشة مشروعات القوانين ، قبل أخذ رأى اللجنة التشريعية ، حتى تتجلى جوانبها وتوضح آثارها الاجتماعية والاقتصادية وغير ذلك .

ولم إلى جوار هذا فإن بقية الأعضاء يشتركون في الأعمال المالية والسياسية للمجلس واعتقد أن المجالس النيابية بهذا التصور لا تتعارض مع النهج الإسلامى ، الذى عرف إلى جوار مجلس الشورى فى الأحكام التشريعية ، مجلس أهل الحل والعقد ، فى اختيار الخليفة ، وقد ثبت عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، أنه استشار من يهمهم الأمر ، فقد استشار الأنصار عندما هم ببقاء المشركين فى بدر ، وكان يستشير خبراء الممارك فى شئون الحرب ، وقد استشار عمر بن الخطاب الهرمزان<sup>(١)</sup> صبيحة وقد عليه مسلما ، بوصفه خيرا فى شئون الفرس والروم وجاء فى الجامع لأحكام القرآن : ( واجب على الولاة مشاورة العلماء ، فيما لا يملكون ، وفيما أشكل عليهم من أمور الدين ، ووجوه الجيش فيما يتعلق بالحرب ، ووجوه الناس فيما يتعلق بالمصالح ووجوه الكتائب والوزراء والعمال ، فيما يتعلق بمصالح البلاد وعمارتها )<sup>(٢)</sup> .

تم بحمد الله وتوفيقه . . .

---

(١) راجع الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ١٦ ص ٢٩ .

(٢) المرجع السابق ج ٤ ص ٢٤٩ .

## الفهرس

| الموضوعات  | الصفحة             |
|--|--------------------|
| المقدمة  | ٣                  |
| خطوات البحث  | ٧                  |
| تمهيد  | ٩                  |
| المقصود بنظام الحكم في الإسلام<br>المقصود بالدولة في الإسلام |                    |
| الدولة في الإسلام  | ١٣ الفصل الأول :   |
| الإسلام دين ودولة  | ١٥ المبحث الأول :  |
| تحقيق موضوع أن الإسلام دين ودولة                             | ١٥ المطلب الأول :  |
| الرأى الأول الإسلام دين فقط                                  |                    |
| أدلة هذا الرأى ومناقشتها                                     | ١٨                 |
| لبواحث الحقيقية وراء هذا الرأى                               | ٢٨                 |
| لباعث الحقيقى فى رأينا                                       | ٢٣                 |
| الرأى الثانى الإسلام دين ودولة                               | ٢٥                 |
| أدلة هذا الرأى   |                    |
| وقت نشوء فكرة الدولة الإسلامية                               | ٤٢ المطلب الثانى : |
| فى رئاسة الدولة ( الخلافة )                                  | ٤٦ المبحث الثانى : |
| بيان مفهوم الخلافة   | ٤٦ المطلب الأول :  |
| وقف تفكير المسلمين فى الخلافة                                | ٤٩ المطلب الثانى : |

| الموضوعات  | الصفحة |
|--|--------|
| المؤامرة في تفكير النفس لآمانس                     | ٥٠     |
| المطلب الثالث : في نشأة الخلافة                    | ٥٢     |
| رأى ما كونا لد                                     | ٥٥     |
| المطلب الرابع : في ألقاب رئيس الدولة في الإسلام    | ٥٧     |
| المطلب الخامس : في التفرقة بين الخلافة والملك      | ٦٣     |
| المطلب السادس : حكم تنصيب الخليفة                  | ٦٥     |
| الآراء والأدلة والمناقشات والترجيح                 |        |
| المطلب السابع : في شروط رئيس الدولة                | ٨١     |
| الفرع الأول : في الأنظمة المعاصرة                  | ٨١     |
| الفرع الثاني : في النظام الإسلامي : أولا : الخوارج | ٨٥     |
| ثانيا : الشيعة                                     |        |
| ثالثا : الجمهور                                    |        |
| الشرط الأول : أن يكون قرشيا                        | ٨٨     |
| الآراء والمناقشات والترجيح                         | ٨٩     |
| الاحاديث التي تدل على اشتراط وصف القرشية           | ٩١     |
| والمناقشات التي دارت حولها وقيم                    |        |
| هذه المناقشات                                      |        |
| وجهة نظري  |        |
| الباعث على اتقاد احاديث النسب                      | ١٠٩    |
| الشرط الثاني : سلامة البدن                         | ١١١    |

| الموضوعات   | الصفحة |
|---|--------|
| الشرط الثالث : أهلية الولاية                        | ١١٢    |
| تقييم موقف الإسلام من اشتراطه<br>حرية الخليفة       | ١١٥    |
| تقييم موقف الإسلام من اشتراطه<br>الذكورة في الخليفة | ١١٨    |
| الشرط الرابع : العدالة                              | ١٢٧    |
| الشرط الخامس : الشجاعة والجرأة                      | ١٢٨    |
| الشرط السادس : العلم بأمور الدين                    | ١٢٩    |
| كيفية التفاضل بين المرشحين للخلافة                  | ١٢٩    |
| المطلب الثامن : طرق تولية رئيس الدولة               | ١٣٧    |
| الفرع الأول : في الأنظمة المعاصرة                   | ١٣٧    |
| الفرع الثاني : في النظام الإسلامي                   | ١٤٣    |
| النوع الأول : البيعة المباشرة                       | ١٤٦    |
| أهل الحل والعقد وشروطهم<br>عدد                      | ١٤٩    |
| ما تميل النفس إليه                                  | ١٥٠    |
| النوع الثاني : العهد                                | ١٥٧    |
| استنتاج المبادئ من وقائع تعيين عمر<br>ابن الخطاب    | ١٥٨    |
| النوع الثالث : مجلس الشورى                          | ١٦٥    |
| فلسفة عمر في تعيين الستة                            | ١٧٠    |

| الموضوعات   | الصفحة |
|---|--------|
| استنتاج المبادئ من وقائع تولية<br>عثمان بن عفان                         | ١٧٢    |
| الفروق بين هذه الطريقة وطريقة<br>العهد                                  | ١٧٣    |
| النوع الرابع : الدورة إلى النفس : التقييم                               | ١٧٤    |
| استنتاج المبادئ من تولية علي بن<br>أبي طالب                             | ١٧٤    |
| النوع الخامس : التغلب : تعبير مسالك القائلين به رأينا<br>في هذه الطريقة | ١٨٠    |
| طرق التغيين التي يقرها الإسلام في<br>نظري                               | ١٨١    |
| مستند هذه الطرق   | ١٨٣    |
| مدى التزام المسلمين بطرق التولية<br>في عهد الخلفاء الراشدين             | ١٨٤    |
| مراحل اختيار الخليفة إسلامياً حسب<br>تصوري الترشيح                      | ١٨٥    |
| البيعة  | ١٨٥    |
| المعالم التاسع : في حقوق وواجبات رئيس الدولة                            | ١٨٦    |
| المرع الأول : في الانظمة المعاصرة                                       | ١٨٦    |
| في النظام الإسلامي  | ١٩١    |
| المطلب المباشر : في تعدد الآراء والترجيح                                | ١٩٩    |



| الموضوعات  | الصفحة |
|--|--------|
| المطلب الحادى عشر : فى عزل رئيس الدولة                   | ٢٠٦    |
| الفرع الاول : فى الانظمة المعاصرة                        | ٢٠٦    |
| الفرع الثانى : فى النظام الإسلامى                        | ٢١٠    |
| المبحث الثالث : الإسلام ومبدأ سيادة الأمة : مقدمة        | ٢١٣    |
| المطلب الاول : فى الانظمة المعاصرة                       | ٢١٦    |
| المطلب الثانى : فى النظام الإسلامى                       | ٢٢٢    |
| الاتجاهات حول مبدأ سيادة الأمة فى الإسلام وتقييمها       | ٢٢٣    |
| الفصل الثانى : فى السلطة التشريعية                       | ٢٤٣    |
| الفرع الاول : فى الانظمة المعاصرة                        | ٢٤٥    |
| الفرع الثانى : السلطة التشريعية فى الإسلام               | ٢٥٠    |
| المبحث الاول : السلطة التشريعية فى عصر الرسول            | ٢٥٠    |
| اجتهاد الرسول : تكييف اجتهاد الرسول                      | ٢٥٥    |
| اجتهاد الصحابة فى عصر الرسول                             | ٢٦١    |
| تقييم اجتهاد الصحابة فى عصر الرسول                       | ٢٦٢    |
| المبحث الثانى : السلطة التشريعية فى عصر الخلفاء الراشدين | ٢٦٥    |
| استنتاج المبادئ الرئيسية لطريقة التشريع فى عصر الصحابة   | ٢٦٩    |

| الموضوعات                               | الصفحة |
|---|--------|
| دراسة حول هذه الطريقة                   | ٢٦٩    |
| تقييم عمل عمر في عهده ، برأى أبى بكر    | ٢٧٠    |
| تقييم الشورى في عصر الخلفاء الراشدين    | ٢٧١    |
| مدى التزام الخليفة بالشورى في نظرى      | ٢٧٢    |
| مدى التزام الخليفة بنتيجة الشورى        | ٢٨١    |
| في نظرى وتوجيه ذلك                      |        |
| استنتاج مفهوم السلطة التشريعية في       | ٢٨٤    |
| الإسلام                                 |        |
| أعضاء مجلس الشورى: أهل الحل والعقد      | ٢٨٥    |
| شروط أعضاء السلطة التشريعية في          | ٢٨٥    |
| الإسلام                                 |        |
| بمجال عمل السلطة التشريعية الإسلام      | ٢٨٨    |
| مالا يجوز للسلطة التشريعية أن تخالف فيه | ٢٨٩    |
| مالا يجوز للسلطة التشريعية أن تنظر فيه  | ٢٩١    |
| الفرق بين السلطة التشريعية في الإسلام   | ٢٩٥    |
| والأنظمة المعاصرة                       |        |
| من هم أعضاء السلطة التشريعية في         | ٢٩٦    |
| العصر الحديث ؟                          |        |
| التوفيق بين مفهومى السلطة التشريعية     | ٢٩٧    |
| في الإسلام والأنظمة المعاصرة            |        |





Bibliotheca Alexandrina



0593218